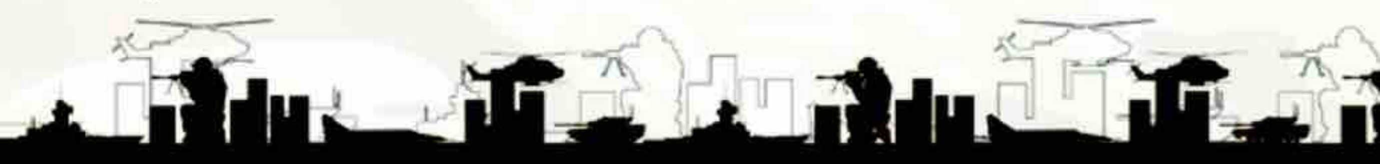


الحروب المستقبلية

في القرن الحادي والعشرين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



الحروب المستقبلية
في القرن الحادي والعشـرين

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2014

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-900-2
النسخة الفاخرة ISBN 978-9948-14-901-9
النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-902-6

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الحروب المستقبلية
في القرن الحادي والعشرين

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994؛ بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات، من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع، وذلك من أجل تحقيق أهدافه الممثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

تقديم

شهدت السنوات الأخيرة تحولات وتغيرات جذرية في مفاهيم الحرب ونظرياتها، ومن ثم لحقت هذه التغيرات بالعقائد القتالية للجيوش. وظهرت مفاهيم ونظريات عسكرية جديدة ولدت من رحم التهديدات الأمنية غير التقليدية التي برزت على الساحة العالمية خلال العقدين الأخيرين، وباتت مصطلحات، مثل: "الحروب اللامتماثلة" واقعاً خاضته العديد من الجيوش الكبرى في مناطق شتى من العالم. كما تجلت "الحروب الإلكترونية" على أرض الواقع وهبطت من الفضاء النظري الذي رسم سيناريوهاتها وتأثيراتها المحتملة طوال سنوات مضت، بل إن هذا النمط من الحروب قد يتحول إلى سبب مباشر لاندلاع الصراعات العسكرية التقليدية، ما يعكس عمق الخطر الاستراتيجي الذي يترتب على حروب الفضاء الإلكتروني، التي دفعت الأمن المعلوماتي ليشغل صدارة أولويات الأمن القومي الدولي.

لقد حملت بدايات القرن الحادي والعشرين العديد من المؤشرات والمتغيرات، وأفرزت بيئات عمل أمنية جديدة في مناطق شتى من العالم، ما دفع العديد من الدول إلى إعادة بناء تصوراتها ورؤاها المستقبلية لأمنها القومي، وأصبح التكيف مع التغيرات الحاصلة أحد أبرز التحديات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي. كما أن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد أسهمت بدورها في بلورة ملامح عالم جديد حمل معه تحولات هائلة في الفكر الاستراتيجي، وبدّل كل التوقعات والمفاهيم بشأن حروب المستقبل، وأسهم في تغيير نظريات وعقائد عسكرية عدة. وبالتالي، لم يعد السؤال الأكثر إلحاحاً لدى المخططين الاستراتيجيين يتمحور حول حجم الإنفاق الدفاعي للدول ومدى ملاءمته لمواجهة التهديدات المحتملة، بل حول كيفية توجيه المخصصات المالية وتوزيعها بالشكل الذي يتماشى مع هذه التهديدات.

وقد دأب "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية" على طرح القضايا والموضوعات التي تهم صانعي القرار، وتحتل صدارة النقاشات البحثية إقليمياً وعالمياً من

خلال أنشطته البحثية. وفي هذا الإطار عقد المركز مؤتمره السنوي الثامن عشر في الفترة 9-10 إبريل 2013 تحت عنوان «**الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين**». وهذا الكتاب يضم الأوراق البحثية التي قدمت في جلسات المؤتمر.

يتناول الكتاب الطبيعة المتغيرة للحرب والتهديدات الجديدة للأمن القومي؛ مثل: الإرهاب، وحروب التمرد، والحرب السِّيبرانية، ثم يتناول موضوع الابتكار في صناعة الدفاع والدور المستقبلي للتكنولوجيا في الاستخدام العسكري، ومن ذلك مثلاً الطائرات من دون طيار. ويناقش الكتاب الجوانب السياسية والمدنية المؤثرة في الحروب المستقبلية؛ مثل: العلاقات بين المؤسستين المدنية والعسكرية، والدور المستقبلي للجيوش في الوقاية من الحرب، وحفظ السلام، بالإضافة إلى العلاقة المتشابكة بين شركات تصنيع الأسلحة والمؤسسة العسكرية، والأبعاد الاستراتيجية لتلك العلاقة. ويسلط الكتاب الضوء على منطقة الشرق الأوسط، فيعرض لمستقبل الاستقرار والحرب في المنطقة، مع التركيز على موضوعات تمسها؛ مثل: مشتريات دول المنطقة من السلاح، وانتشار الأسلحة النووية، والأخطار التي تواجه أمن دولها.

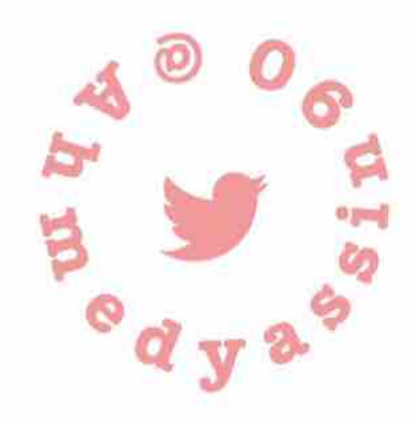
لقد أعدّ أوراق العمل/ الفصول نخبة متميزة من الباحثين والمتخصصين في مجال الحرب والصراعات، ممن يشكلون طيفاً واسعاً من الآراء والخبرات الرفيعة المستوى، وهذا برأينا ما أغنى الكتاب وجعله مصدراً قيّماً للمهتمين والمعنيين بموضوع مستقبل الحرب.

وأخيراً، أود أن أعرب عن صادق شكري وتقديري لجميع المشاركين في الكتاب، لما قدموه من مساهمات قيّمة؛ وكذلك لهيئة التحرير والتدقيق في إدارة النشر العلمي في المركز التي عملت على نشر الكتاب ليكون في متناول المختصين والمهتمين بموضوع الحرب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين.

د. جمال سند السويدي

المدير العام


المقدمة


@Ahmedyassin90

المقدمة

الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين

ثمة عدد قليل من المجالات التي شهدت فيها المسيرة البشرية تطوراً أكثر إثارة واتساقاً مما شهده مجال الحروب وصناعات الأسلحة، على امتداد تاريخها. إنها مسيرة تكررت فيها إعادة تعريف "التكنولوجيا المتقدمة" وتطبيقاتها لإنتاج معدات جديدة ذات تعقيد تكنولوجي أبعد من الخيال في كثير من الأحيان. وعلى الرغم من ذلك تظل التكنولوجيا تكافئ أولئك الذين يتطلعون إلى تبسيط نهجهم باستخدامها لإنتاج أبسط الأسلحة الحديثة؛ سعياً إلى إحباط عدوهم أو إلحاق الهزيمة به. ومن هنا، فإن التكهن بمستقبل الحرب في العقود المتبقية من القرن الحادي والعشرين يعني الإعلان بشجاعة أن التطورات في هذا الحقل لم تفشل عبر التاريخ في إيجاد مفاجآت لأولئك الذين يسعون إلى رسم مسارها. ومع ذلك، من الحكمة أن نتصور في المديين من القصير إلى المتوسط عالماً يشهد عمليات تنفذها طائرات من دون طيار، وصراعاً يجري في الفضاء الإلكتروني، وحروباً لامتماثلة تندلع بين دول قائمة وأطراف فاعلة من غير الدول.

ويبدو أن الصراع المسلح غير التقليدي أصبح أكثر انتشاراً اليوم من أي وقت مضى؛ وقد تلجأ أطراف فاعلة من غير الدول إلى أساليب الحرب المسلحة لتحقيق أهدافها؛ ولهذا التطور آثار قوية تنعكس على العلاقات المدنية-العسكرية في سياق الصراع. كما أن انتشار الأسلحة على نطاق واسع، ووجود دول ضعيفة وفاشلة، وظهور (أو عودة ظهور) أيديولوجيات أكثر من أي وقت مضى؛ يوفّر أرضاً خصبة لحالات طوارئ معقدة، قد لا تنطبق عليها صفة الحرب التقليدية، ولكنها تتطلب مع ذلك ردود فعل دبلوماسية واقتصادية وعسكرية.

وهكذا، من المحتمل أن يظل تحديد ملامح الصراع في القرن الحادي والعشرين منوطاً بالحرب اللامتماثلة والإرهاب الدولي؛ ومع أنهما ليسا جديدين فإن التطورات التكنولوجية الحديثة والنظام الجيوسياسي الحالي أكسباهما أهمية استثنائية في العقود الأخيرة. وقد انصبّ جلّ التركيز على الحرب اللامتماثلة المعاصرة على أشكال محددة من حرب العصابات والتمرد؛ كما كتب أوستن لونج في الفصل الأول من هذا الكتاب عن الحروب اللامتماثلة. فالحروب الأمريكية في أفغانستان والعراق، وكذلك الحروب الإسرائيلية ضد "حزب الله" اللبناني وحركة "حماس" الفلسطينية، تعدّ أمثلة بارزة على هذه الأنواع من الحرب اللامتماثلة، ولكن الأشكال الأخرى موجودة في الصراعات الجارية في سوريا ومالي والقوقاز وميانمار وباكستان والهند وكولومبيا.

ولدى الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة هائلة من القدرات اللامتماثلة، وهي تسعى إلى الحفاظ على ذلك التفوق. ولعل أبرزها هيمنتها الكلية على المجال الجوي للحرب. وعليه، يشير لونج إلى أن هذه الميزة اللامتماثلة الساحقة للولايات المتحدة الأمريكية هي التي تدفع أولئك الذين يسعون إلى محاربة الجيش الأمريكي، وغيره من الجيوش الحديثة، إلى اللجوء إلى خيارات مثل حرب العصابات والتمرد.

وقد شجعت القدرات اللامتماثلة على نشر أساليب التمرد والإرهاب وتقنياتهما، بسبب التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا. وبالتالي انتشرت في جميع أنحاء شمال إفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا ثلاث تقنيات تتمثل في: استخدام أسلحة المشاة الحديثة، والعبوات الناسفة، والتفجيرات الانتحارية؛ ما ساعد جماعات حرب العصابات والتمرد والإرهاب في تطوير آليات عملها.

وتَمثّل رد الفعل على هذا الانتشار، كما ذكر لونج، في تركيز القوى الكبرى على تحقيق حلول لامتماثلة، من بينها ابتكار طريقة جديدة للحرب تقوم على استخدام الآليات الموجهة من بُعد، كـ"حرب الطائرات من دون طيار"، التي تعتمد على حزمة

متزايدة التعقيد تتجاوز القضايا التقنية واللوجستية لتشمل الموارد المالية الهائلة والعلاقات السياسية. وسيبقى هذا النوع من الحرب مفتوحاً للولايات المتحدة الأمريكية وأقرب حلفائها وحدهم في المستقبل المنظور؛ ما يجعلها قدرة لامتماثلة هائلة.

ومن الطبيعي أن تؤثر تغيرات سير العمليات العسكرية هذه في العلاقات المدنية-العسكرية والروابط العسكرية-الصناعية للدول الكبرى. ومن الواضح أنه ثمة حاجة متزايدة في العمليات العسكرية المعاصرة، إلى التنسيق الفعال بين جميع عناصر القوة الوطنية وتحقيق علاقة عمل، على الأقل، مع الكثير من الجهات الدولية ومن غير الدول في الصراعات. وكما يستكشف آلان ريان في الفصل الخامس، الذي يتناول فيه تطور الاتجاهات في العلاقات المدنية-العسكرية، فإن هناك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة ذات المصلحة في صراعات اليوم أكثر من أي وقت مضى، بما فيها الجهات المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية، والتنمية، والإغاثة في حالات الكوارث. ويضيف ريان أن نجاح الاستراتيجية سيتطلب نهجاً أكثر دقة لتنسيق تأثيرات غير عسكرية، كما سيتطلب هذا التعاون وجود زعماء مدنيين وعسكريين مرتاحين لحقيقة أنهم لا يستطيعون قيادة الأدوات المتاحة كافة، ولكن يجب أن يسعوا إلى التأثير في الآخرين لتحقيق أهدافهم. وكانت هذه الخاصية مطلباً دائماً لكبار الساسة المدنيين؛ من أمثال أبراهام لينكولن وفرانكلين روزفلت ونستون تشرشل. وفي العمليات المدنية-العسكرية المتعددة الأبعاد، يتفاعل القادة العسكريون والمدنيون في آن واحد على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية والتكتيكية. وفي الوقت نفسه، يجب على الأطراف كافة أن يتعلّموا دمج جهودهم مع جهود المنظمات والثقافات المختلفة اختلافاً جوهرياً في الغالب، إذا أرادوا تحقيق أهدافهم.

وبحسب ريان، فإن المرونة ستشكّل أساس المشاركة المدنية-العسكرية الناجحة في العمليات المستقبلية، ولكن لابد من تلطيفها بمستوى عالٍ من التفاهم المتبادل والإعداد

الاحترافي للجهد المنسَّق. ولا يمكن أن يتم التخطيط الدفاعي في الفراغ؛ إذ تحتاج الدول إلى اعتماد ترتيبات محسّـنة للتنسيق والتعاون المتعدد الوكالات. وتتطلب الطبيعة المعقدة وغير المألوفة للاحتمالات الاستراتيجية التي تواجهنا أن تقوم الحكومات، والمخططـون العسكريون، والمسؤولون في المجتمع الأمني القومي، باعتماد نهج شامل أكثـر إبـداعاً في صنع القرار الأمني الوطني.

وفي سياق العلاقات المدنية-العسكرية يتناول كريستوفر كينزي في الفصل السـابع قضية تنامي دور المتعاقدين الخاصين في الحـروب، وهـو يتتبـع تطـور هـذا الـدور مـن المجالات اللوجستية إلى الاشتراك في العمليات العسكرية نفسها، متوقعاً أن المتعاقـدين سيكونون جزءاً مهماً من حروب القرن الحادي والعشـرين، ومؤكداً أن الجـيش بحاجـة إلى التكيف مع المتعاقدين الذين سيعملون معه جنباً إلى جنب في المستقبل.

إن وجود روابط أقوى بين المؤسسات العسكرية والقطاع الخاص أمرٌ لا مفـر منـه، نظراً إلى علاقته الحاسمة بالقـدرة العسـكرية. وتعـدّ العلاقـة بـين الصـناعة والحكومـة ضـرورية لدعم جهـود الـدفاع الـوطني، ولابـد للمؤسسـات العسـكرية الحديثـة مـن التكيف مع العمل إلى جانب المتعاقـدين في كثـير مـن الأحيـان مسـتقبلاً. ومـع ذلـك، ستكون هذه العلاقة معقدة. وعليه، يقول هنريك هيدنكامب، في الفصل السادس الذي يستكشف فيه دور القطاع الخاص في شؤون الـدفاع: إن الحكومـات – بوصـفها زبـائن صناعة الدفاع ورعاتها ومنظميها – تواجه تحـدياً يتمثـل في تعزيـز وصـولها إلى الإمـداد السليم والمرن والمحافظة عليه؛ لجعل المؤسسة العسكرية مهيأة قبل الدخول في العمليات وفي أثنائها. كما يتعين على شـركات الدفاع التعامل في الوقت نفسه مـع محركـات بيئتهـا الاحترافية. ويفترض الكاتب أن مستقبل الحرب سيشهد لا محالة المزيد مـن المتعاقـدين المتكاملين بشكل وثيق مع المؤسسـة العسـكرية وصـولاً إلى خـط الجبهـة. وفي الواقـع، سيغدو المتعاقدون عنصـراً رئيسياً في هيكل قوة المؤسسة العسكرية. وسوف تشمل البيئة

الأمنية المستقبلية تهديدات غير إقليمية، من غير الدول، عالمية وضبابية، وسيعني التغلب على هذه التهديدات إشـراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلـة الخاصـة والعامـة مـن الدول ومن غير الدول. ولن تكون عمليات التدخل السـريع في المستقبل شأناً عسـكرياً فحسب، بل ستتألف من مجموعة من المشاركين، بما في ذلك المتعاقدون.

ويعدّ القطاع الخاص حيوياً للحفاظ على قوات مجهزة بشكل جيد في أي اختصاص عسكري معين أيضاً. وفي الأساس، اختارت معظم الحكومـات ألا تصـنّع (وهـي غـير قادرة على ذلك، على المديين من القصير إلى المتوسط على الأقـل) منظومـات أسـلحة أو مكوناتها. وبالتالي، لدور القطاع الخاص في توليد القدرة العسكرية المطلوبة أهمية خاصة حين تختار الحكومة استخدام قواتها في العمليات. ومن ثم، فلابدّ من الاعتراف بالقطاع الدفاعي-الصناعي بوصفه من الأصول المتعددة الوجوه التي تسهم في مفهـوم السـلطة السياسية المراوغ.

وهكذا، لا يعدّ فشل السوق خياراً مقبولاً في الدفاع. وعليه، فإن للطلـب العـام في قطاع الدفاع، مقارنة بالقطاعات الأخرى، مصلحة قوية وجوهرية ومشـروعة، بشـكل خاص، في الوصول الدائم إلى إمداد سـليم ومـرن يكـون قـادراً عـلى تقـديم منتجـات وخدمات متطورة وعالية الجودة، وفق الزمن والميزانية المحددين.

ولعله ما من مثال أوضح على أهمية الصناعة مـن التوسـع السـريع في المنظومـات المستقلة المعقدة للغاية الجاري استخدامها حالياً في العمليات العسـكرية. إذ يشـير بيـتر سينجر في الفصل الثالث، الـذي كتبـه حـول الاتجاهـات الرئيسـية المـؤثرة في حـروب المستقبل، إلى الزيـادة الكبـيرة في اسـتخدام الطـائرات مـن دون طيـار؛ إذ يوجـد لـدى الولايات المتحدة الأمريكية اليوم أكثر من 8 آلاف طائرة من دون طيار. ولكنه يقول إن التحدي الماثل أمام الاستراتيجيين اليوم هو الآتي: مـا التكنولوجيـات التـي ستضـطلع بأداء دور رئيسـي في تشكيل معارك الغد وصـراعاته؟

وفي هذا السياق، يحدد سينجر سلسلة من أشكال التكنولوجيا التي تبدو مهمة. فعلى سبيل المثال، نشهد الآن انتشاراً هائلاً لتكنولوجيات طائرات غير مأهولة جديدة، تتفاوت في الحجم والشكل والصيغة؛ ومن المحتمل أن يحدث تطور كبير في هذا المجال في السنوات المقبلة. وتفتح المستويات المتزايدة من ذكاء الروبوتات واستقلاليتها آفاقاً جديدة كاملة لتطوير الأسلحة؛ وهو اتجاه سيستمر، وستكون له نتيجته الكبيرة في ساحة معركة الغد.

ويُجرى تصميم جيل جديد من الطائرات المقاتلة من دون طيار تطير بسرعة أكبر وتقطع مسافة أبعد، وتتفادى دفاعات العدو بشكل أفضل؛ ولكنها تختلف كثيراً عن سابقاتها أيضاً نتيجة استقلاليتها المتزايدة باستمرار؛ فهي مصممة لتقلع وتهبط ذاتياً لتنفيذ مجموعة من المهمات بنفسها كاختراق دفاعات العدو الجوية والتزوّد بالوقود في الجو. بل أكثر من ذلك، فإنه من المتوقع أن تواصل مجموعة متنوعة من برامج الطائرات المقاتلة من دون طيار المتطورة الأخرى حول العالم السعي إلى إنتاج طائرات من دون طيار أكثر ذكاء، ومن ثم أكثر قدرة؛ بداية من طائرات "نيورون" Neuron التي تعمل شركة "داسولت" Dassault على إنتاجها، إلى طائرات "باراكودا" Barracuda التي تصنعها شركة "إيداس" (EADS)، إلى طائرات "سكات" Skat التابعة لشركة "مايكويان" Mikoyan الروسية.

ويحدد سينجر أمراً آخر محتملاً "يغير قواعد اللعبة"؛ وهو التطورات الأخيرة التي حدثت في مجال "أسلحة الطاقة الموجهة"، مثل المنظومة الدفاعية باستخدام الليزر التي تعرف اختصاراً باسم "ADAM" لشركة "لوكهيد مارتن"، وكذلك منظومة شركة "رينميتال ديفينس" Rheinmetall Defense التي تعرف بـ"السلاح الليزري عالي الطاقة" High Energy Laser. وأضاف سينجر أن ثمة ميزة إضافية كبرى لهذه التطورات تكمن في حقيقة أن أسلحة الطاقة يمكن أن تكون عميقة الأثر في تكاليف

السوق العسكرية. فعلى سبيل المثال، في حين تكلّف القبة الحديدية -التي يتم التبجح بها كثيراً في إسرائيل- ما يقارب من 90 ألف دولار للطلقة الواحدة، لا تكلّف طلقة الليزر سوى دولار واحد.

وثمة ساحة أخرى يمكن أن تسمح بجعل العمليات الهجومية أقل تكلفة من الساحات التقليدية؛ وهي عالم حرب الفضاء الإلكتروني الآخذ في التوسع سريعاً. فالعمليات العسكرية في الفضاء الإلكتروني تعدّ أحد الوجوه الجديدة والناشئة بسرعة للحرب، فمعركة الغد الإلكترونية ستتطلب وجود شبكة دفاع، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وحرب المعلومات والعمليات الهجومية في الفضاء الإلكتروني.

وفي الفصل الثاني، الذي يتحدث عن الحرب في "الفضاء الإلكتروني"، يلمّح جون باسيت إلى هجمات الفضاء الإلكتروني التي يُجرى تنفيذها بالتسلل عبر سلاسل الإمداد، واستغلال السلوك البشري لإنتاج أسلحة إلكترونية واستخدامها من خلال إطلاق "البرمجيات الخبيثة" التي تتسبب في سلسلة من الهجمات المؤثرة. فأسلحة الفضاء الإلكتروني المتطورة و"العالية التأثير" لابد من أن تُحدث تأثيراً استراتيجياً؛ ولكن المعرفة التقنية الواسعة النطاق على نحو متزايد، وتوزيع تكنولوجيا الفضاء الإلكتروني من دون عراقيل يؤديان إلى انتشار غير محدود لأسلحة الفضاء الإلكتروني "المنخفضة التأثير". كما أن الوتيرة المتسارعة لتطوّر هذه الأسلحة ونشرها تهدد بأن يتقدم هذا التطور كثيراً على الجهود الدولية الرامية إلى تأمين الفضاء الإلكتروني ليكون مجالاً للجميع. وكثيراً ما تستخدم أسلحة الفضاء الإلكتروني ذات التأثير المنخفض هذه، ويكون المستخدم على علم تام بأن مخاطر القيام بذلك تكاد تكون معدومة.

ويقول باسيت إنه ثمة حاجة قوية إلى دفاعات فضاء إلكتروني أفضل، مع التركيز الشديد على النهج الشمولي؛ والأهم من ذلك -كما يقول الباحث- إن دفاع الفضاء الإلكتروني الفعال سيستفيد كثيراً من تحسين فهم العوامل البشرية في الفضاء

الإلكتروني واتباع نهج جديد لإدارة الحوادث. ومع أنه يبدو من غير المحتمل أن يؤدي العمل الدولي إلى الحدّ من التسلح، أو تنظيم أسلحة الفضاء الإلكتروني في المستقبل القريب، فإن التحالفات والشراكات الإقليمية قد تساعد على تحسين فعالية دفاع الفضاء الإلكتروني.

ومواكبة للتركيز على العوامل البشرية في مجال تطور الصراع هذا، تحدث ثورة موازية في الاستخبارات أيضاً. وعليه، يناقش الباحث ويسلي وارك، في الفصل الرابع، الاتجاه المستقبلي المحتمل للاستخبارات، ويؤكد أنه بعد قرن من التطور، وُجدت الاستخبارات الحديثة هنا لتبقى في وظيفتها التوأم مساهماً في الأمن الداخلي والدولي، لأنها أصبحت أداة قوية للدول (وللأطراف الفاعلة من غير الدول على نحو متزايد)؛ فالاستخبارات قد طورت مؤسسات دائمة، وولّدت حرفة متخصصة.

ويحدّد وارك فكرة ملحة، ولكنها لم تحظَ بالقدر الكافي من الدراسة في البحوث المتعلقة بتطوير منظومات الاستخبارات منذ نشأتها الحديثة؛ وهي الطبيعة المتغيرة للأشخاص الذين يتم تجنيدهم في الاستخبارات، وأولئك الذين يشرفون على وظائف تجميع المعلومات الاستخباراتية، وتحليلها ونشرها. وهو يعتقد أن مستقبل الاستخبارات سيعتمد على الناس.

وقد تُبرهن الاستخبارات، وخاصة الشق التعاوني منها، على أهميتها الحيوية في مواجهة التهديدات المعاصرة لدول الخليج العربية، التي تواجه كل منها تحديات كبيرة تطول استقرارها ومصالحها الأمنية. وتتفاوت هذه التحديات من بلد إلى آخر، ولكنها تشمل التطرف الديني والإرهاب، والتهديدات اللامتماثلة، وخطر الهجمات الصاروخية من إيران، والانقسامات الداخلية الطائفية والعرقية والقبلية، والحاجة إلى التعامل مع الضغوط الديمغرافية الهائلة.

وفي هذا الصدد، يفترض إلياس حنا، في الفصل التاسع، أن مستقبل الحروب في منطقة الشرق الأوسط سيشهد تحولاً بعيداً عن العمل العسكري التقليدي بين الأطراف الإقليمية، كما هو الحال في الحرب الأمريكية في العراق. وبدلاً من ذلك، ستقوم الحروب على نهجين أساسيين من قبل الدول المعنية: مواصلة التحضير للحرب التقليدية، من شراء أسلحة متطورة إلى إجراء مناورات مشتركة وفردية لأغراض الردع؛ والتركيز على البُعد اللامتماثل، على أساس العمل الاستخباراتي الأوسع، واستخدام جهات فاعلة من غير الدول لضمان إنكار مقبول للتملص من المسؤولية، وضرب مثالاً على ذلك بـ "حزب الله" اللبناني.

وبالمثل، يشير أنتوني كوردسمان، في الفصل الثامن، إلى أنه يتعين على دول الخليج العربية أن تعيد تشكيل كل عنصر من عناصر هياكلها الأمنية، والابتعاد عن أي تركيز سابق على الحرب التقليدية والجهود الأمنية الداخلية المجزأة، والاتجاه صوب مجموعة من التحديات التفاعلية تتمثل في: الأمن الداخلي، ومكافحة الإرهاب، وعمليات الاستقرار المدني-العسكري؛ والحروب اللامتماثلة المنخفضة المستوى والمتوسطة التي قد تنطوي على قوات تقليدية؛ والحروب التقليدية باستخدام وسائل لامتماثلة؛ واستخدام أسلحة الدمار الشامل، وأسلحة الفعالية الشاملة، وحرب الفضاء الإلكتروني، بالإضافة إلى الأنماط العامة من الصراع والتصعيد.

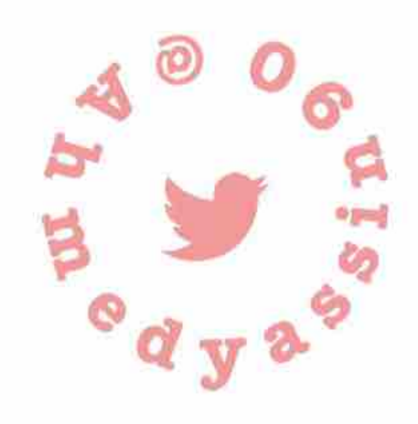
ويؤكد كوردسمان أنه يجب على دول الخليج العربية أن تنهض بمسؤولية الدفاع ضد الإرهاب الداخلي، والتخريب، والتسلل، والصراع المنخفض المستوى. ومع أن دولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون قادرة على المساعدة في حرب الألغام، والأمن الساحلي والغارات داخل دول الخليج، فإنه يمكن لدول الخليج العربية نفسها، وينبغي لها، أن تكون مستعدة للدفاع عن نفسها عند هذه العتبة من التهديدات.

وثمة عامل رئيسي يسهم في تحديد نجاح دول الخليج في هذا الصدد؛ يتمثل في قدرتها على التعاون الفعال مع قوات متكاملة وقابلة لـ"التشغيل المتبادَل"، وتتشارك معها في التدريب والخطط الدفاعية، ويمكنها الردّ بسرعة على أي تصعيد لأزمة أو صراع. ويحذّر كوردسمان من أن الاستمرار في الاعتماد السابق على اللغة الخطابية والإنكار مصيره الفشل. ويقترح كوردسمان إنشاء نظام تخطيط دفاعي يتفحّص القوات الحالية لكل دولة من دول الخليج العربية، ويقيّم خطط قواتها للسنوات الخمس المقبلة؛ من أجل تحديد مواضع إمكانية التشغيل المتبادل. وتشمل التوصيات كذلك تشكيل لجنة تجتمع بانتظام لإيجاد سبل لتحليل التكنولوجيا العسكرية واحتياجات المشتريات؛ واستحداث نظام مراقبة بحرية متكامل، ومركز استخبارات مشتركة، ونظام دفاع صاروخي متكامل ومشترك.

إن هذا الكتاب إذ يسعى إلى رصد الملامح والأشكال والأدوات الممكنة لحروب المستقبل في العالم عموماً، فإن غاية هذا المسعى ليست الدعوة إلى شن الحرب؛ فالحرب لم تكن في أي زمان غاية في حد ذاتها، إنما كانت أسلوباً مُهلكاً لتحقيق أهداف تعذّر تحقيقها بالطرق السلمية. لذا، فالكتاب محاولة لاستقصاء الخيارات الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز فرص الوقاية من الحروب أيضاً، وتكريس القدرة على حسن إدارتها في صورة اندلاعها، لكي يتمّ تقليص أخطارها ومآسيها، وإيجاد حلول ردعية ترجّح كفة التوازُن بين القوى وتحقق الأمن المستدام للشعوب والمجتمعات على صعيد العالم.

القسم الأول

التهديدات المعاصرة والطبيعة الصاعدة للحرب


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

الحروب اللامتماثلة في القرن الحادي والعشـرين
الإرهاب الدولي، والتمرد، وحرب الطائرات من دون طيار

أوستن لونج

من المرجح أن تبقى الحرب اللامتماثلة asymmetric warfare والإرهاب الدولي من المميزات المحددة لملامح الصـراع في القرن الحادي والعشـرين. وهاتـان الظاهرتـان غـير جديدتين، لأنهما تشكلان جزءاً من المنظومة الدولية منذ أواخر القرن التاسـع عشـر عـلى الأقل. ولكن النظام الجيوسياسـي الحالي، جنباً إلى جنب مع مجموعة متنوعة من التطورات التكنولوجية، أعطاهما مكانة استثنائية خلال العقد الأخير من القرن العشـرين، والعقدين الأولين من القرن الحادي والعشـرين. ولذلك فـإن فَهـم الحـرب اللامتماثلـة والإرهـاب الدولي يعد أمراً أساسياً لفهم مستقبل العنف فيما بين الدول والعنف داخل الدول.

يتناول هذا الفصل ظاهرتي الحرب اللامتماثلـة والإرهـاب الـدولي مـن وجهـة نظـر الدولة والأطراف من غير الدول معاً. ويبدأ بتعريف المصـطلحين وتوضـيحهما في سـياق مطلع القرن الحادي والعشـرين. ثم يعلل لماذا مـن المـرجح أن تكـون الحـرب اللامتماثلـة والإرهاب الدولي أمرين مركزيين جداً في العنف خلال القرن الحادي والعشـرين. وبعدها يركز الفصل على حالتين تتقاطع عندهما هاتان المسألتان: الأولى هي انتشـار طـرق التمـرد والإرهاب عبر منطقة شمال إفريقيا، والشـرق الأوسط، وجنوب شـرق آسيا؛ والثانية هي تطور واحدة مـن أولى طرائـق الحـرب اللامتماثلـة في القـرن الحـادي والعشـــرين – مثـل عمليات الطائرات الأمريكية مـن دون طيـار في أنحـاء إفريقيـا، وشـبه الجزيـرة العربيـة، وجنوب غرب آسيا –التي كان الدافع الأساسـي وراءها هو مواجهة الأساليب اللامتماثلة

التي استخدمتها حركات التمرد في الحالة الأولى. أما النتيجة فكانت صراعاً بين تقنيات على درجة متزايدة من اللاتماثل.

تعريف الحرب اللامتماثلة والإرهاب الدولي

الحرب اللامتماثلة حرب تحددها التباينات الكبيرة بين المقاتلين في القوة العسكرية الكلية وفي طريقة تنظيم القوة العسكرية وتوظيفها على حد سواء.[1] وكانت الحرب اللامتماثلة عنصراً رئيسياً من الصراع عبر التاريخ الممتد من الحملة الفاشلة التي شنها قائد شعوب الغال فارسانجيتوراكس ضد يوليوس قيصر، وصولاً إلى الحملات الأكثر نجاحاً التي شنها الشيوعيون الفيتناميون ضد الفرنسيين والأمريكيين. وتعتبر العقيدة النووية الأمريكية خلال الحرب الباردة – التي سعت إلى استخدام مزاياها التكنولوجية والصناعية للدفاع عن أوروبا الغربية من جيوش الاتحاد السوفيتي/ حلف وارسو ذات الأعداد الضخمة من المجندين الإلزاميين – مثالاً على الحرب اللامتماثلة، على الرغم من أن تلك الحرب –ولحسن الحظ– لم تدر رحاها أبداً.[2]

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، كان التركيز الأكبر في الحرب اللامتماثلة على أشكال محددة من حرب العصابات والتمرد. وكانت الحروب الأمريكية في أفغانستان والعراق، إلى جانب الحروب الإسرائيلية ضد "حزب الله" وحركة "حماس"، من الأمثلة البارزة على هذه الأنماط من الحرب اللامتماثلة. ولكن هذه الأنماط من الحرب اللامتماثلة توزعت على مستوى العالم، حيث تندرج في فئاتها الصراعات الجارية في سوريا، ومالي، والقوقاز، وميانمار، وباكستان، والهند، وكولومبيا.

تتسم حرب العصابات باستخدام عصابات من المقاتلين تكون صغيرة ومتنقلة، تعمل أحياناً من دون زي عسكري. تقوم العصابات عادة بمهاجمة الأجنحة والمناطق الخلفية من التشكيلات العسكرية الأكبر حجماً، والأقل حركة، بحيث تشن هجوماً ثم تنسحب. كما أن مقاتلي العصابات يستخدمون بشكل مكثف الأفخاخ، والألغام،

والكمائن، والاغتيالات. كما وُجدت العصابات بأشكال عدة مختلفة طوال قرون، ولكن شكلها الحديث برز في أواخر القرن التاسع عشر خلال صراعات من قبيل الحرب الأهلية الأمريكية والحرب الفرنسية-البروسية.[3]

كما يتسم التمرد بالاستخدام المضمون لاستراتيجية عسكرية سياسية للسيطرة على أرض ما من خلال استخدام المنظمات السياسية غير القانونية، والقوات المسلحة غير النظامية.[4] ومن السمات المميزة لحركات التمرد هو طبيعتها السرية، إذ يمارس المتمردون نشاطهم ضمن مجموعة من السكان المدنيين على نطاق واسع. وهي بالتالي تتقاطع في كثير من الأحيان مع حرب العصابات، لأن العناصر العسكرية في حركات التمرد في الغالب عصابات مسلحة. ومع ذلك فإن حرب العصابات ليست دائماً جزءاً من حركة تمرد، ولا تلجأ حركات التمرد دائماً إلى حرب العصابات. فحركات التمرد، مثل حرب العصابات الحديثة، برزت في أواخر القرن التاسع عشر ولكنها تطورت بصورة متسارعة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.[5]

مع أن هذا التركيز على الحرب اللامتماثلة مثل حرب العصابات والتمرد في المقام الأول، هو أمر مفهوم نظراً إلى الأحداث التي وقعت في مطلع القرن الحادي والعشرين، فإنه يمكن أن يؤدي إلى قصر نظر حيال الحرب اللامتماثلة في مفهومها الأعم. وقد تسبب هذا في قيام الكثير من الجيوش الحديثة -ولاسيما الجيش الأمريكي- بالنظر إلى الحرب اللامتماثلة بطريقة سلبية، بحيث يعتبرها في الأساس تحدياً لتفوقه العسكري. وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، الجنرال مارتن ديمبسي، في أكتوبر 2012 وأشار فيه إلى هذا التحدي، قال الآتي:

> لطالما كان هناك نوع من التباين في الحرب، ولكنه حالياً أكثر انتشاراً حيث إن خصومنا سيسعون وسيجدون الأساليب لمواجهة جوانب التفوق الذي نتمتع به وتعزيز بعض مزاياهم؛ من خلال الحرب اللامتماثلة.[6]

ولكنّ كلمات ديمبسي أسقطت حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك وتسعى للحفاظ على مجموعة ضخمة من القدرات اللامتماثلة ضد الخصوم الفعليين والمحتملين. ولعل أبرز هذه القدرات هو الهيمنة الكلية على المجال الجوي للحرب. فالقوات العسكرية الأمريكية لم تخض حرباً من دون ضمان السيطرة الكاملة أو شبه الكاملة في الجو، وذلك منذ الحرب العالمية الثانية. وكما سنناقش في القسم التالي، فإن الأفضلية الأمريكية اللامتماثلة والساحقة هي التي تدفع أولئك الساعين إلى محاربة الجيش الأمريكي والجيوش الحديثة الأخرى، إلى اتباع خيارات حرب العصابات وحركات التمرد.

يُعرَّف الإرهاب الدولي في شقين: الأول، يتم فيه تعريف الإرهاب بأنه استخدام القوة للإكراه من خلال التخويف والترهيب؛ والثاني، أن الإرهاب الدولي هو إرهاب يتم التخطيط له أو ممارسته عبر الحدود الدولية، ولكنه يتم على يد أفراد أو جماعات لا تنتمي إلى الدولة القومية التي يجري تنفيذ العمل الإرهابي فيها. ويمكن أن يشمل الإرهاب عمليات الاغتيال، والتخريب، واستخدام الأسلحة الكيماوية والمتفجرات التي توقع أعداداً كبيرة من الضحايا، وأي استخدامات أخرى للعنف الذي يهدف إلى الإكراه من خلال نشر الخوف. وهذا ما يميزها عن الأشكال الأخرى من أشكال الإكراه التي تركز على الضرر الفعلي الذي تلحقه (أي العقاب)، وليس على الخوف من العقاب. ولكن عند الممارسة الفعلية، قد يكون من الصعب أحياناً تمييز الاختلاف البسيط بينهما.[7]

ومع أن الإرهاب الدولي ليس ظاهرة جديدة كلياً، حيث تعتبر طائفة "الحشاشين" التي عرفت في القرن الثاني عشر من الأمثلة المبكرة على ذلك، فإن الشكل الحديث للإرهاب الدولي قد برز أيضاً، مثل حرب العصابات وحركات التمرد، في أواخر القرن التاسع عشر. وكان أبرزهم الفوضويون، والجماعات السياسية اليسارية التابعة لهم، التي صاغت مصطلح "الدعاية عن طريق الفعل" للإشارة إلى العنف الموجه ضد الدولة وقيادتها. وخلال الفترة الممتدة من ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى عشرينيات القرن العشرين، قام الفوضويون بقتل الحكام -وأبرزهم قيصر روسيا ألكسندر الثاني- وضربوا منازل القضاة والصناعيين بالقنابل.[8]

ومع أن حرب العصابات، وحركات التمرد، والإرهاب الدولي بأشكالها الحديثة بدأت في أواخر القرن التاسع عشر، فإنها لم تصبح أساسية في عمليات العنف إلا في أواخر القرن العشرين. وكان السبب في ذلك هو النقلة التي شهدتها الجيوسياسة والتكنولوجيا خلال الفترة الزمنية الفاصلة التي امتدت إلى قرن من الزمن. فقد سيطرت مجموعة من القوى العظمى خلال الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، بينما ظلت التكنولوجيا الخاصة بأغراض السفر والاتصالات الدولية محدودة. وهذه التركيبة عَنَت أن الحرب بين الدول كانت في المقام الأول متماثلة، بوجود جيوش متماثلة تخوض المنافسة، في حين كانت فرص الإرهاب الدولي محدودة نسبياً.

منذ منتصف القرن العشرين حتى أواخره، كانت هناك كتلتان متنافستان منظمتان حول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تطغيان على الجيوسياسة، بينما بدأت التكنولوجيا لأغراض الاتصالات الدولية والسفر بالتوسع بسرعة. وهكذا، وبرغم أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كانت لهما خبرة واسعة في حرب العصابات وحركات التمرد، فقد بقيت الحرب بين الدول مركَّزةً وبشكل واسع على الجيوش المتماثلة (برغم أنه وكما أشرنا إليه سابقاً، كان للولايات المتحدة الأمريكية نهج لامتماثل في العقيدة النووية). ولكن خلال الفترة ذاتها برز الإرهاب الدولي كقضية مهمة بسبب توافر الفرص مع توسع نطاق الاتصالات والسفر. وبحق كانت الطائرات النفاثة أحد المجالات الأساسية للإرهاب الدولي خلال هذه الفترة، حيث وفّرت الطائرات فرصاً فريدة إما للخطف وإما للتفجير لتحقيق أغراض إرهابية.[9]

أدى انتهاء المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى تحوّل كبير في الجيوسياسة، حيث هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على شؤون العالم من دون وجود منافس قوي. وكان هذا ينطبق بصفة خاصة على الشؤون العسكرية، حيث إن القدرة العسكرية النووية والتقليدية الهائلة التي طورتها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الاتحاد السوفيتي كانت مختلفة إلى حد بعيد عن جميع الجيوش الأخرى تقريباً. وقد بدا ذلك جلياً في

حرب الخليج الأولى عام 1991، عندما قامت قوات تحالف تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بتدمير الجيش العراقي، ولم يكلف ذلك سوى عدد قليل نسبياً من الضحايا.[10]

وفي الوقت ذاته، واصلت تكنولوجيات الاتصالات والسفر تطورها بوتيرة متسارعة. وأتاح ظهور الإنترنت وسيلة جديدة للتواصل الدولي، حتى إن انخفاض تكاليف السفر الدولي أدى إلى زيادة حركة البضائع والناس، وهي عملية أطلِق عليها اسم "العولمة". وهذه العوامل جعلت الإرهاب الدولي أمراً بارزاً على نحو متزايد، حيث أصبح التخطيط للهجمات بأسلوب مبعثر و/ أو في مناطق نائية مجدياً أكثر فأكثر.

وبحلول نهاية القرن العشرين، كانت هيمنة الجيش الأمريكي في عالم القوى التقليدية والنووية من الضخامة بحيث لم يعد أمام معظم المنافسين المحتملين أي خيارات سوى الاستسلام أو البحث عن تقنيات ناجحة لحرب لامتماثلة. وقد أدى هذا إلى عودة كبيرة إلى حرب العصابات وحركات التمرد، حيث كان تفوُّق القوة التقليدية والنووية للولايات المتحدة الأمريكية (وإلى حدٍّ أقل للدول الحديثة الأخرى) ذا فائدة أقل بكثير في مواجهة هذه الأنواع من الحروب؛ وعلى الأقل في غياب الرغبة بارتكاب الإبادة الجماعية.[11]

والتقت فروع الجيوسياسة والتكنولوجيا مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها. فقد استغل تنظيم "القاعدة" البنية التحتية العالمية للاتصالات والمواصلات لشن الهجمات، وسرعان ما أصبح الرد الأمريكي المدمِّر في الحملات التقليدية الأولى في أفغانستان والعراق، غارقاً في حرب غير متكافئة. وبالتوازي مع الحملات الأمريكية، برزت نماذج مماثلة مع التفوق الإسرائيلي في حرب المناورات التي واجهت أساليب حرب العصابات التي اتبعها "حزب الله"، وضرب الإرهاب الدولي في المملكة العربية السعودية، واليمن، وأماكن أخرى.

واستمرت الأحوال الجيوسياسية والتكنولوجية بالتطور، ولكن الخطوط العريضة ظلت هي نفسها في الوقت الحاضر كما في العقدين السابقين. وبرغم صعود دول أخرى مثل الصين، فإن التفوق التقليدي والنووي الأمريكي يعني أن معظم مَنْ يسعون إلى تغيير

الوضع الجيوسياسـي القائم المتمثل في الهيمنة الأمريكية سـوف يضـطرون إلى اللجـوء إلى وسائل لاامتماثلة. وبالمثل سـوف يظـل الإرهـاب الـدولي جاذبـاً كوسـيلة لقسـر الـدول الحديثة. ولذلك في نهاية المطاف، سوف تظل الحـرب اللاامتماثلـة والإرهـاب الـدولي مـن العوامل الأساسية للعنف في القرن الحادي والعشـرين.

برغم أن الحرب اللاامتماثلة والإرهاب الدولي كان لهـما تـأثيرات عالميـة، فـإن بعـض المناطق تأثرت أكثر من غيرها. ومن المناطق الأساسية المتضـررة مـن الحـرب اللاامتماثلـة والإرهاب الدولي الرقعة الواسعة في شمال إفريقيا، والشـرق الأوسـط، وجنـوب غـرب آسيا. ويصف القسم التالي كيف طورت الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في المنطقة القدرة على الحرب غير المتماثلة والإرهاب الـدولي في مطلـع القـرن الحـادي والعشـرين. وينصبّ التركيز على نشـر تقنيات وتكنولوجيات الحرب اللاامتماثلـة والإرهـاب الـدولي، بالإضافة إلى حدود ذلك الانتشار.

انتشار تقنيات وتكنولوجيات التمرد في القرن الحادي والعشـرين

إن انتشار تقنيات وتكنولوجيات التمرد والإرهاب ليس جديداً، ولكن التكنولوجيـا جعلـت عمليـة الانتشـار أسـهل.[12] ويسـلط هـذا القسـم الضـوء عـلى ثـلاث تقنيـات وتكنولوجيات مختلفة انتشـرت في أنحاء شمال إفريقيا، والشـرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا، والكيفية التي مكّنت تلـك التقنيـات فيهـا حـربَ العصـابات، وحركـات التمـرد، والإرهاب؛ وهي أسلحة قوات المشاة (بما فيهـا الأسـلحة الصـغيرة، والأسـلحة المضـادة للـدبابات، والأسـلحة الرشاشـة)، والعبـوات الناسـفة البدائيـة (IED)، والتفجـيرات الانتحارية.

الفئة الأولى، أسلحة المشاة الحديثة، قـد لا تبـدو في البدايـة ظـاهرة جديـدة تحديـداً. فلطالما اعتمدت حرب العصابات والتمرد عـلى هـذه الأسـلحة، منـذ الاسـتخدام الأول للبنادق من قِبل الفلاحين الفرنسيين بعد الحرب الفرنسية-البروسية حتى الانتشار الواسع

لبندقية كلاشنيكوف AK-47 في حركات التمرد منذ ستينيات القرن العشرين وما بعدها. ولكن، التغير الذي حدث هو أنه برغم أن دعم الدول لا يزال مفيداً جداً في الحصول على هذه الأسلحة، فقد أصبح الحصول عليها من أطراف فاعلة من غير الدول أسهل بكثير منذ نهاية الحرب الباردة.

هناك سببان رئيسيان لزيادة حصول جهات فاعلة من غير الدول على أسلحة المشاة الحديثة. الأول، هو أن نهاية الحرب الباردة فتحت المجال أمام بيع الترسانة الضخمة للاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو إلى الأطراف ذات المصلحة بذلك.[13] كما أن نهاية الاقتصادات الموجَّهة أدت إلى تفكك هائل في كل من الوكالات الأمنية وصناعة الأسلحة، ما سمح وشجّع على بيع الأسلحة إلى أعلى المزايدين،[14] كما تشير إحدى الدراسات:

> خلال الحقبة السوفيتية، جرت عمليات تصدير السلاح ومنح تراخيص صنع السلاح إلى دول تابعة [للمعسكر الاشتراكي]، لأسباب سياسية إلى حدٍّ كبير. وكانت الاعتبارات الاقتصادية غير ذات صلة في كثير من الأحيان. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، تغير ذلك بين عشية وضحاها تقريباً، وأصبحت المصالح التجارية هي الأكثر أولوية.. وتشير حالات إعادة تدوير الأسلحة السوفيتية والروسية الصنع في مناطق النزاع وتغلغلها في السوق السوداء، إلى أن قضايا إدارة ترسانة السلاح في روسيا، والجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الأمن في هذا الشأن، ذات أهمية خاصة لبقية العالم.[15]

وقد مكّنت مبيعاتُ الأسلحة الخاصة بالكتلة السوفيتية القديمة والجديدة المجموعاتِ التي كانت في السابق بحاجة إلى دولة راعية للحصول على الذخائر للقيام بعمليات أكثر تدميراً وبوتيرة أسرع بكثير.

وإضافة إلى إتاحة الأسلحة، فقد أتاح تفكك الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو الفرصَ لأصحاب المشروعات للعمل بمنزلة وسطاء بين الوكالات الأمنية وشركات تصنيع الأسلحة والعملاء النهائيين الذين يسعون وراء الأسلحة. ومع أن تاجر السلاح العالمي لا يُعد ظاهرة جديدة، فقد اعتاد العمل بنوع من التأييد الضمني على الأقل من قبل

الدولة. وعلى سبيل المثال، عدنان خاشقجي، رجل الأعمال وتاجر السلاح السعودي، عمل بشكل عام بمباركة من الحكومتين السعودية والأمريكية.[16] وفي المقابل، يبدو أن بعض تجار الأسلحة، على الأقل إن لم يكن جميعهم بعد الحقبة السوفيتية، لا يؤيدون أهداف الدولة بل يستخدمون نفوذهم لدى الدولة لحماية مصالحهم التجارية البحتة.

إن أكبر مثال على تاجر الأسلحة بعد الحقبة السوفيتية هو فيكتور بوت، الضابط العسكري السوفيتي السابق صاحب السمعة السيئة باعتباره تاجر أسلحة، بحيث يوجد زعم بأن الفيلم السينمائي الذي عرض عام 2005 بعنوان "أمير الحرب Prince of War" يستند في جزء منه إلى العمليات التي قام بها ذلك التاجر. لقد استخدم بوت علاقاته العسكرية وطلاقته اللغوية في إنشاء سلسلة من شركات النقل الجوي التي عملت بوصفها حلقة وصل أساسية بين العديد من المجموعات المسلحة - ولاسيما في إفريقيا - ومصادر الأسلحة الخاصة بالاتحاد السوفيتي السابق وحلف وارسو. ومع أن هناك زعماً بأن بوت يحتفظ بعلاقات مع الحكومة الروسية، فإنه لا توجد أدلة على أن عملياته دعمت أهداف السياسة الخارجية الروسية. وقد اعتقل بوت في تايلاند عام 2008، ولكن لاشك في أن هذا النوع من الشبكات يستمر بالعمل.[17]

والسبب الثاني لزيادة انتشار أسلحة المشاة الحديثة هو انهيار العديد من الدول الكبيرة ذات التسليح الجيد. وابتداءً بيوغسلافيا في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، ومروراً بغزو العراق في عام 2003، وصولاً إلى تدمير نظام القذافي في ليبيا عام 2011، فإن انهيار هذه الدول أدى إلى إفراغ ترساناتها. وقد أضاف هذا مزيداً من الأسلحة إلى كميات الأسلحة المتاحة للأطراف الفاعلة الإقليمية غير الحكومية، مع عواقب بعيدة المدى. ففي يوغسلافيا والعراق، أدى خروج الأسلحة إلى تغذية الحروب الأهلية داخلهما، بينما في حالة ليبيا انتشرت هذه الأسلحة في أنحاء المنطقة ليتم تسليح المجموعات من مالي إلى غزة.

مع أن هذا الانتشار بين مجموعات غير حكومية كان تطوراً كبيراً، فإن الدول لا تزال تقوم بدور كبير في الانتشار المستمر للأسلحة ووصولها إلى العصابات، والمتمردين،

والإرهابيين. ومن الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال إيران، التي قدمت (أو يزعم أنها قدمت) أسلحة مشاة حديثة إلى المجموعات في أنحاء الشرق الأوسط؛ بدءاً من الحوثيين في شمال اليمن إلى حركة "حماس" في غزة، فقد زادت هذه الإمدادات المزعومة إلى حد كبير قوة الجماعات المسلحة غير الحكومية، ولاسيما عبر توفير أسلحة أثقل وأكثر تطوراً مثل الصواريخ الطويلة المدى.[18]

ولعل أبرز الجماعات التي تدعمها إيران هو "حزب الله" اللبناني، الذي حوّل نفسه إلى قوة حرب عصابات ذات مستوى قتالي عالٍ. وقد تجلى هذا في الصراع المباشر مع الجيش الإسرائيلي عام 2006، ومؤخراً بدعمه نظام الأسد في قتاله ضد المتمردين.[19] فقد نتج عن الصراع السوري حالات من مقاتلي حرب العصابات الذين يخوضون معركة مع مقاتلي حرب العصابات الأخرى، وأدى أساساً إلى منافسة متماثلة نوعاً ما لقوات غير نظامية.[20]

المجموعة الرئيسية الثانية من التقنيات والتكنولوجيات التي انتشرت بين الجماعات المسلحة غير الحكومية، هي العبوات الناسفة البدائية. والعبوات الناسفة البدائية كأسلحة المشاة الحديثة، لا تعد ظاهرة جديدة كلياً، ولكن سهولة توافر الإلكترونيات المتطورة في الكثير من أجزاء العالم، مصحوبة بتوافر المتفجرات (بدءاً من الصنف العسكري إلى المتفجرات محلية الصنع) زاد إلى حد كبير من عدد هذه الأجهزة وفعاليتها الفتاكة.[21]

تأتي العبوات الناسفة البدائية بأشكال عدة، بدءاً من لوحة الضغط البسيطة التي يدوس عليها الضحية أو يمر السائق بعربته فوقها، إلى أجهزة الاستشعار المتطورة التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء أو الأجهزة التي يجري التحكم فيها عن بُعد. وبالمثل، فإنها تتراوح بالحجم من بضع قذائف مدفعية أو وعاء بوزن ثلاثة كيلوجرامات تقريباً من المتفجرات المحلية الصنع، إلى آلاف الكيلوجرامات من المتفجرات القادرة على تدمير حتى الدبابات القتالية الرئيسية المدرعة جداً. وبغض النظر عن الشكل، كانت العبوات الناسفة التهديد الرئيسي اللاامتماثل للقوات البرية الحديثة.

كان من نتائج هذا التهديد أنه حفّز الجهود المركّزة التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها لمواجهة العبوات الناسفة. وتنوعت الإجراءات المضادة بين صنع المركبات المدرعة ذات التصميم الخاص، والإجراءات المضادة الإلكترونية، وصولاً إلى النظم الميكانيكية الأكثر بساطة مثل مدحلة إزالة الألغام. ومع أن هذه الإجراءات المضادة حققت بعض النجاح، فإنها أدت إلى ظهور تصاميم متطورة من العبوات الناسفة لمواجهة تلك الإجراءات المضادة أيضاً.

وكانت النتيجة سباق تسلح بين التدابير الخاصة بالعبوات الناسفة، والتدابير المضادة لها، الذي يمكن القول معه في الوقت الحالي إن صانعي العبوات الناسفة يفوزون به. ومن المؤكد أن العبوات الناسفة نفسها أقل تكلفة بكثير من التدابير المضادة لها. فالتدابير المضادة تكلف ملايين الدولارات لكل وحدة في كثير من الحالات، بينما العبوات الناسفة عادةً ما تكلف مئات أو آلاف الدولارات على الأكثر. كما أن سهولة الحصول على وسائل الاتصال الحديثة، مثل: الهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت في جميع أنحاء المنطقة، مكّنت من انتشار هذه الأسلحة، حيث من الممكن توزيع التكنولوجيات والتقنيات الخاصة بالعبوات الناسفة بسرعة نسبياً.

وكمثال على انتشار سباق التسلح هذا، كانت العبوات الناسفة الأكثر فتكاً في العراق عبارة عن عبوات ناسفة خارقة للدروع. وهذه العبوات الناسفة الخارقة للدروع تستخدم قطعة من المعدن تم تصنيعها بدقة مصحوبة بمتفجرات مُشكّلة لإحداث كتلة معدنية منصهرة ذات سرعة عالية جداً يمكنها أن تطير عشرات الأقدام مع الاحتفاظ بقدرتها على اختراق الدروع. وفي العادة يتم تفجيرها بواسطة جهاز استشعار سلبي للأشعة تحت الحمراء. وقد وصفت إحدى المجلات العبوات الناسفة الخارقة للدروع وسباق التسلح المضاد لها كما يلي:

> إن العبوات الناسفة عبارة عن حالة نموذجية للتدابير -التدابير المضادة- التدابير المضادة للتدابير المضادة. لبعض الوقت، سعت مركبات قوات التحالف إلى التخلص من صاعق

> العبوات الناسفة الخارقة للدروع الذي يعمل بالأشعة تحت الحمراء بتدبير مضاد بسيط يسمى "وحيد القرن"، وهو في الأساس عبارة عن شمعة إشعال ذات وهج حار في علبة معدنية مثبتة على مقدمة المركبة بواسطة قضيب ذي طول متغير. وقد عملت على تقليل فعالية العبوة الناسفة الخارقة للدروع، ولكن ليس بشكل حاسم، لأن المهاجمين غيّروا توقيت التفجير في محاولة لإبطال مفعول "وحيد القرن".[22]

لحسن الحظ أن تكنولوجيا العبوات الناسفة الخارقة للدروع لم تنتشر مثل انتشار العديد من التكنولوجيات الأخرى للعبوات الناسفة. فعلى سبيل المثال، لم تنتشر التكنولوجيا بشكل كبير في أفغانستان. ويعود ذلك في جزء منه إلى ارتباط التكنولوجيا بإيران، التي يبدو أنها كانت أكثر تردداً و/ أو أقل قدرة على تقاسمها مع "طالبان" السُّنية مما هو عليه في حالة تقاسمها مع الجماعات الشيعية في العراق. وبالتالي فإن للانتشار حدوده، ولاسيما أن رأس المال البشري والمادي في أفغانستان أكثر محدودية مما هو عليه في العراق.[23]

وأخيراً، انتشرت تقنية التفجيرات الانتحارية وتكنولوجيتها إلى حد كبير في العقدين الماضيين أيضاً. وعبر أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبصفة خاصة في العراق وأفغانستان، أصبح الانتحاريون سلاحاً مميزاً بيد الإرهابيين والمتمردين. وهذا الأمر لافت للنظر أكثر ما يكون في أفغانستان، حيث لم تكن التفجيرات الانتحارية معروفة أساساً خلال الحرب التي دامت عقداً من الزمن ضد السوفييت وحلفائهم من الأفغان.[24]

وهناك خلاف حول أسباب هذا الانتشار، لأن من الواضح أن التفجير الانتحاري ينطوي على التزام مطلق بقضية ما أكثر من استخدام أسلحة المشاة الحديثة أو زرع العبوات الناسفة. وتقول إحدى الحجج إن الاحتلال الأجنبي هو الدافع الرئيسي وراء هذا الانتشار.[25] ويسلط آخرون الضوء على أن التفجيرات الانتحارية انتشرت ببساطة لأنها فعالة للغاية، وقامت المنظمات الإرهابية، بعد أن تَثبتت من مدى فاعليتها، بتعديل طريقتها في التجنيد والتدريب لتؤكد إنشاء أفراد مستعدين وقادرين على تنفيذ مثل هذه الهجمات.[26]

وأياً كان سبب الانتشار، فقد أصبح الانتحاري الذي يفجّر نفسه جزءاً أساسياً من ترسانة الإرهابيين الدوليين والمتمردين. ويعود هذا بشكل كبير إلى أن التفجير الانتحاري يمكن أن يكون سلاحاً فعالاً للغاية ضد الأهداف ذات الدفاعات القوية. ويستطيع المفجّرون الانتحاريون المناورة للوصول إلى الهدف، والتكيّف مع التدابير الأمنية المتغيّرة؛ ما يجعلهم نسخة لامتماثلة من القنبلة الموجهة بدقة.

وهذا ينطبق بصورة خاصة على التقنية الجديدة لزرع القنابل داخل أجساد الانتحاريين. فعلى سبيل المثال، في ديسمبر 2012، تسبب مهاجم انتحاري في أفغانستان بجروح خطيرة لأسد الله خالد، رئيس مديرية الأمن الوطني التابعة لوكالة الاستخبارات الأفغانية، على الرغم من التدابير الأمنية الاستثنائية المحيطة به.[27] كما نجا وزير الداخلية السعودي الحالي، الأمير محمد بن نايف آل سعود، من هجوم مماثل في عام 2009، برغم الحراسة المشددة التي كان يخضع لها.[28]

حرب الطائرات من دون طيار: رد لامتماثل على الحرب اللامتماثلة والإرهاب الدولي

رداً على انتشار التقنيات والتكنولوجيات الموصوفة في القسم السابق، اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحديثة الأخرى حلولاً لامتماثلة. ويعتبر إيجاد طريقة جديدة للحرب تتمحور حول استخدام مركبات موجهة عن بُعد، يشار إليها بـ"الطائرات من دون طيار"، أحد الحلول الأساسية. ويهتم هذا القسم بإيجاد هذا الشكل الجديد للحرب، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات تتجاوز الطائرات من دون طيار نفسها.

من الضروري التركيز على الجوانب الأوسع لحرب الطائرات من دون طيار من أجل فَهم السبب في كونها تعتبر من القدرات اللامتماثلة. وبرغم النقاش الكبير حول شكل الحرب، فإن التركيز على الطائرات من دون طيار، وليس التقنيات والتكنولوجيات المطلوبة لجعل الطائرة من دون طيار جزءاً فاعلاً من القتال في الحروب، أدى إلى سوء فهم كبير.[29]

فالتركيز على الطائرة من دون طيار في حد ذاته أقرب إلى التركيز على بندقية عند مناقشة معركة مشاة حديثة. قد تكون البندقية عنصراً أساسياً في خوض الحروب ولكن من دون التقنيات والتكنولوجيات التي تدعم قتال قوات المشاة، فإنها لن تكون ذات فعالية خاصة؛ وكذلك الأمر مع الطائرات من دون طيار، كما يصفها هذا القسم. وحالياً تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وأقرب حلفائها التقنيات والتكنولوجيات المطلوبة، التي تجعل حرب الطائرات من دون طيار من القدرات الأمريكية اللامتماثلة الفريدة خلال المستقبل القريب على الأقل.

لا تُعَدُّ الطائرات من دون طيار من التكنولوجيات الفريدة، فهي تُستخدم بشكل روتيني منذ أكثر من خمسين عاماً. وبعد أن استُخدمت الطائرات من دون طيار في البداية بشكل أكبر للتدرب عليها كأهداف، سرعان ما أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حقل الاستطلاع الجوي الذي نشأ خلال الحرب الباردة. كانت المنصات الأولية المخصصة للاستطلاع الجوي عبارة عن طائرات مأهولة، مثل طائرة التجسس من طراز U-2 التي كانت تحلق على ارتفاعات كبيرة، ولكن بعد أن تم إسقاط طائرة التجسس التي كان يقودها فرانسيس جاري باورز فوق الاتحاد السوفيتي عام 1960، بدأت القوات الجوية الأمريكية والاستخبارات بالتفكير في استخدام طائرات من دون طيار من أجل الاستطلاع. وتم استخدام أول طائرة استطلاع، أطلق عليها اسم Lighting Bug (اليراعة)، لاحقاً بعد سنوات عدة، وأدت الطائرات من دون طيار دوراً أساسياً في الاستطلاع الجوي خلال حرب فيتنام.[30]

ولكن تكنولوجيا الاتصالات كانت محدودة خلال تلك الفترة، حيث كانت معظم الاتصالات اللاسلكية الأكثر فعالية تقتصر على خط النظر.[31] وهذا ما جعل التوجيه الخاص في معظم الطائرات من دون طيار ذاتياً بدلاً من توجيه الطائرة عن بُعد (بعبارة أخرى كانت الطائرة من دون طيار تحلق بنفسها على مسار الطيار الآلي المحدود جداً). وقد منع ذلك من استخدامها في استخبارات الوقت الحقيقي، وأدى إلى تعقيد العمليات أيضاً.

وفي الدراسة الرائدة عن الطائرات من دون طيار، يصف توماس إيرهارد عمليات الطائرة من دون طيار المسماة Lighting Bug في فيتنام كما يلي:

> كانت طائرة الاستطلاع القياسية من دون طيار تحمل كاميرا متطورة جداً وهي الحمولة الأساسية لها. واحتاجت هذه الكاميرات التي تحوي "فيلماً رطباً" قياسه 70 ملم ذا دقة عالية جداً، إلى استردادها سليمةً وتحميض الفيلم قبل إجراء التحليلات. ولأن تكنولوجيا ربط البيانات في الستينيات من القرن العشرين لم تسمح ببث صور عالية الدقة، ولاسيما في النطاقات والارتفاعات المنخفضة التي كانت الطائرات من دون طيار غالباً ما تطير عليها، فإن الزمن المستغرق بدءاً من أمر التكليف بالمهمة حتى الحصول على معلومات استخباراتية مجدية، كان يقاس بالأيام. وكانت الطائرة تتبع مسار رحلة مبرمجاً باستخدام أجهزة ملاحية مساعدة مدمجة فيها، وتعود إلى موقع استعادتها، حيث كانت تستخدم مظلات ضخمة في عملية الهبوط إلى الأرض. وكانت طائرة حوامة ضخمة تابعة للقوات الجوية تقوم بأخذ الطائرة من دون طيار وإعادتها إلى القاعدة، حيث تتم إعادة تأهيلها للقيام بمهمة أخرى.[32]

وبالتالي، وإن كانت الطائرات من دون طيار مفيدة للاستطلاع، فإنها خلال هذه الفترة لم تكن جاهزة للقيام بدور رئيسي في المهام القتالية.

وبرغم ذلك واصلت تكنولوجيا الطائرات من دون طيار وتكنولوجيا الاتصالات تقدمها في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته. وكان من التغييرات الرئيسية في هذا المجال ظهور الاتصالات المحمولة ذات القوة المتزايدة، ولاسيما اتصالات الأقمار الصناعية. وقد أتاح هذا إمكانية ربط البيانات خلال الوقت الحقيقي بحيث لم تعتمد على وجود خط نظر واضح لرؤية الطائرات من دون طيار؛ حيث يمكن حالياً توجيه الطائرات من دون طيار عن بُعد بدلاً من أن تكون ذاتية التشغيل. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات الاستخباراتية التي كانت تقدمها الطائرات من دون طيار، يمكن تقديمها حالياً في الوقت الحقيقي؛ ما زاد فائدتها إلى حد كبير في العمليات الحالية.[33]

بدأت الجوانب المختلفة من التطور التكنولوجي تؤتي أكلها في منتصف التسعينيات من القرن العشرين مع دخول أولى الطائرات من دون طيار من طراز "بريديتور" Predator

حيز العمل الميداني. وكانت طائرة "بريديتور" من دون طيار مركبة حقيقية يتم توجيهها والتحكم فيها عن بُعد، مع اعتماد الاتصالات بشكل أساسي (وفي نهاية المطاف بشكل كلي تقريباً) على اتصالات الأقمار الصناعية. وتمكنت من بث صور فيديو للأهداف في الوقت الحقيقي بواسطة أجهزة الاستشعار التي تحملها على متنها، ومع أنها ليست سريعة جداً، فقد تمكنت من التحليق فوق الهدف لساعات.

ولذلك شكّلت الطائرة من دون طيار "بريديتور" قفزة نوعية من حيث مقدرات الطائرات من دون طيار على الاستطلاع، ولكنها افتقرت إلى الأسلحة في بداية الأمر. ولم يكن ينظر إلى ذلك على أنه عقبة كبيرة، ولكن ذلك تغير مع تزايد مشاركات طائرة "بريديتور" في العمليات القتالية ضد الإرهاب الدولي، إذ جرى استخدامها لمراقبة أكبر شخصيات الإرهاب الدولي في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، وهو أسامة بن لادن. وبعد قيام تنظيم "القاعدة" برئاسة أسامة بن لادن بتفجير السفارتين الأمريكيتين في إفريقيا [في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا) في وقت واحد، وذلك يوم 7 أغسطس عام 1998]، كانت طائرة "بريديتور" تعدّ إحدى الوسائل الكثيرة لجمع المعلومات الاستخباراتية إذ تمثلت مهمتها في مراقبة الزعيم الإرهابي أسامة بن لادن الذي كانت تقوم حكومة "طالبان" في أفغانستان بإيوائه. وقد شكلت طائرة "بريديتور" إضافة ذات قيمة كبيرة من حيث توفير معلومات استخبارية في الوقت الحقيقي، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من الاستخبارات.[34]

واشتُهرت الطائرة من دون طيار من طراز "بريديتور" بعد التقاطها لمقاطع فيديو لشخص يعتقد أنه أسامة بن لادن في منزله في مزرعة بمنطقة تارنك في أفغانستان في عام 2000. ولأنها لم تكن طائرة مزودة بالأسلحة، فإن هذه المعلومات الاستخباراتية التي بثتها في الوقت الحقيقي لم يتم التصرف بسهولة على أساسها. وقد حفزت هذه الحادثة الجيش الأمريكي ومجتمع الاستخبارات على تعديل طائرة "بريديتور" لكي تحمل القذائف. وانتهت هذه التعديلات تماماً قبل الهجمات الإرهابية الكارثية في 11 سبتمبر 2001، وقد قامت طائرة "بريديتور" بأول ضربة مسجلة لها في مطلع 2002 في اليمن.[35]

ولكن طائرة "بريديتور" التي أطلقت ضربتها الأولى في حقبة حرب الطائرات من دون طيار لم تكن سوى الحلقة الأخيرة في سلسلة مميتة (في الواقع يشار إلى العملية بأسرها أحياناً بـ"سلسلة القتل"). وخلاف بقية أنواع تلك السلسلة، فإن طائرة "بريديتور" هي أكثر من مجرد طائرة نموذجية معتبرة مزودة بكاميرا وقذائف. فهي تحتاج إلى مَرافق أساسية مدروسة لتوجيه الطائرة من دون طيار إلى هدفها، وهذه المرافق الأساسية هي التي تجعل حرب الطائرات من دون طيار حرباً لامتماثلة إلى هذا الحد.

يمكن تقسيم الحلقات الحاسمة في سلسلة القتل وتعريفها في مجموعة من الطُّرق، ولكن مجموعة واحدة من التعريفات التي أصبحت تستخدم على نطاق واسع داخل أجهزة الجيش والاستخبارات الأمريكية تصف خمس حلقات حاسمة، هي كما يلي: "اعثر" (find)، و"حدد" (fix)، و"دمّر" (finish)، و"استغل" (exploit)، و"حلل" (analyze)؛ ويشار إليها جميعها اختصاراً باسم دورة (F3EA).[36] ويشير مصطلح "اعثر" في هذه المجموعة من المصطلحات، إلى عملية تحديد مكان الهدف بمعنى جغرافي واسع النطاق، فضلاً عن إعطاء فكرة تقريبية عن النشاط الذي يقوم به الهدف. لذلك، وعلى سبيل المثال، قد يتم تحديد الهدف كجزء من مجموعة محددة تعمل في شمال شرق أفغانستان.

أما مصطلح "حدد" في هذا السياق فيأخذ المعلومات العامة التي قدمتها مرحلة "اعثر" من هذه الدورة، ثم يطبق مصادر معلومات استخباراتية إضافية لتحسين معلومات الهدف وتنقيتها. وتعتبر الطائرات من دون طيار جزءاً أساسياً من دورة "F3EA"، ولكنها ليست الجزء الوحيد فيها. وفي نهاية المطاف يتم "تحديد" الهدف عندما تتم تصفية المعلومات الاستخباراتية بالشكل الكافي بما يتيح التعرف على "نمط الحياة" الخاص بالهدف. ويشمل نمط الحياة معلومات عن مكان معيشة الهدف، وروتين نشاطه العام،... إلخ. وهكذا، بدلاً من "شمال شرق أفغانستان"، يتم التحقق من أن الهدف يقيم في مجمع محدد في قرية محددة، ومن المرجح أن يكون في المجمع في وقت معين.

وحالما يتم "تحديد" الهدف، يصبح من الممكن "تدميره". و"تدميره" يعني بالضبط تحديد مكانه، ثم، في حالة الطائرات من دون طيار، قتله بواسطة سلاح تطلقه الطائرة من دون طيار. ولكن في حالات أخرى، قد يتم "تدمير" هدف ما بواسطة قوة برية يتم إرسالها للقبض على الهدف أو قتله.

بعد تدمير الهدف، يتم "استغلال" المعلومات الاستخباراتية التي تنتج عن الهدف الذي تم تدميره. ويختلف "الاستغلال" بحسب طريقة تدمير الهدف. فإذا ما تم تدمير الهدف بواسطة سلاح تم إطلاقه من طائرة من دون طيار، فعندها يعتمد الاستغلال بشكل كبير على ردود الفعل على موت الهدف (مثل قيام أفراد مجموعته بالاتصال بأفراد آخرين لنقل الخبر إليهم). وإذا قامت قوة برية بقتل الهدف، فإن الاستغلال يعتمد على التحليل الدقيق للأدوات (مثل الكمبيوتر أو الأوراق) أيضاً التي تم الحصول عليها من المكان الذي قُضي فيه على الهدف. وإذا تم اعتقال الهدف فعلاً، عندها فإن الاستغلال يشمل المعلومات المأخوذة من استجواب الهدف.

والحلقة الأخيرة في السلسلة هي "تحليل" المعلومات الاستخباراتية التي تم الحصول عليها من عملية "الاستغلال" السابقة في سياق المعلومات الاستخباراتية الأخرى. وبهذا يتم بناء الصورة الاستخباراتية الموجودة عن التنظيم أو التنظيمات الأوسع التي ينتمي إليها الهدف. وتسمح هذه الصورة الاستخباراتية المطورة بإعادة الدورة من جديد، والبدء "بالعثور" على هدف جديد.

أما المرافق الأساسية اللازمة لدعم سلسلة القتل هذه فهي واسعة ومتنوعة. ويبين الجدول (1-1) ملخص عناصر هذه المرافق الأساسية عن طريق الربط. وإضافة إلى هذه العناصر المحددة، تتطلب سلسلة القتل بنية تحتية للاتصالات من أجل ربطها معاً.

الجدول (1-1)

عناصـر دورة F3EA

اعثر	حدد	دمّر	استغل	حلل
استخبارات الإشارة **استخبارات بشـرية**	استخبارات الإشارة استخبارات التصوير فيديو الحركة الكاملة (طائرة من دون طيار)	القوة البرية منصة جوية (طائرة من دون طيار)	استغلال المستندات المحققون استخبارات الإشارة استخبارات بشـرية	المحللون قاعدة البيانات وبرامج التقييم

ومثلما يشير الجدول، فإن استخبارات الإشارة أهم بكثير لحرب الطـائرات مـن دون طيار من تلك الطائرات نفسها (مع أن الطائرات من دون طيار يمكن أن تكون جـزءاً مـن استخبارات الإشارة). فمن دون استخبارات الإشارة، التي تعتبر أساسية في عملية العثور على الهدف، وتحديده، وفي بعض الحالات استغلال الأهداف، فإن حـرب الطـائرات مـن دون طيار بالطريقة التي تنفـذها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة حاليـاً سـتكون مسـتحيلة أساساً. ولذلك من المهم أن نفهم استخبارات الإشارة والمرافق الأساسية الخاصة بها، التي تدعم حرب الطائرات من دون طيار بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

تعني استخبارات الإشارة اعتراض ومعالجة الإشارات الإلكترونية التي تتنـوع بـين إشارات الـرادار و الإشـارات اللاسـلكية. ولأغـراض دورة (F3EA)، ينصـب التركيـز الأساسـي على مراقبة الاتصالات الإلكترونية (المعروفة باستخبارات الاتصالات أيضاً أو COMINT) بما فيها البث اللاسلكي، والهاتف، وبث الإنترنـت/ الكمبيـوتر. ويمكـن أن يتم هذا الاعتراض انطلاقاً من مجموعة متنوعة من المنصات، كما هو مبين أدناه.

تتكون استخبارات الإشارة من ثلاثة عناصـر رئيسية، لكل واحد منها صلة بحـرب الطائرات من دون طيار. العنصـر الأول هو إيجاد الاتجاه، الذي ينطوي على رصـد إشـارة اتصال إلكترونية، ومن ثم استخدام إحدى الوسائل المتنوعة لتحديـد الجهـة التـي تنطلـق

منها تلك الإشارة. ويضع علماء الفيزياء والهندسة بعض المحددات الأساسية لإيجاد الاتجاه، وبالتالي فإن المنصات المستخدمة للاعتراض مهمة جداً. وبشكل عام كلما ازدادت الرغبة في تحديد مصدر إشارة ما (مثل إشارة هاتف متحرك) بدقة، احتاج المرء إلى الاقتراب أكثر. علاوة على ذلك، تتطلب معظم طرق تحديد الاتجاه عدة عمليات اعتراض للإشارة من مواقع مختلفة، وبالتالي تسمح منصات الاعتراض المتعددة التي يمكنها التواصل مع بعضها بعضاً، بسرعة أكبر في تحديد مصدر الإشارة.[37]

العنصر الثاني هو تحليل حركة المعلومات عبر نظام الاتصالات، الذي يشكّل أنماط الاتصال بين الأجزاء المختلفة من الشبكة. فطول الاتصالات وتوقيتها، على سبيل المثال، يمكنه الدلالة على العلاقة بين الأجزاء المختلفة، أو عُقد شبكة ما. فإذا قامت ثلاث عُقد اتصالات في شبكة ما بالاتصال بعقدة منفردة في وقت معين من مساء كل يوم، يمكن أن يدل هذا على أن هذا تقرير الحالة المسائي الصادر من ثلاث وحدات تابعة لتنظيم ما إلى مقار القيادة العليا.[38]

العنصر الأخير هو فك رموز الشيفرة، حيث يتم حل رموز شيفرة الاتصالات ليكشف بالضبط ما يقوله مصدر الاتصال. ويمكن أن يكون هذا غاية في الصعوبة في حالة الرموز الرياضية المعقدة جداً، أو سهلاً نسبياً في حالة الكلمات البسيطة أو الرموز التي تحل محل الأحرف. وعند نجاح عملية فك رموز الشيفرة، يمكن أن يكشف ذلك عن كمّ لا يُصدق من المعلومات عن مواقع عدو ما ونياته. وبطبيعة الحال فإن الشرط المسبق لفك شيفرة أي معلومات هو معرفة اللغة، ولذلك فإن منظمات التشفير غالباً ما تحتاج إلى الكثير من اللغويين لترجمة المعلومات.[39]

يمكن للمنصات المستخدمة في الاعتراض أن تكون منصات أرضية، أو طائرة، أو أقماراً صناعية. ولكل من هذه المنصات نقاط قوة وضعف. ويمكن وضع الأقمار الصناعية في مدار يحفظها في موقع ما فوق نقطة محددة على الأرض بشكل مستمر (يسمى مَداراً متزامناً مع الأرض)، ما يسمح لها بأن تعترض بصورة مستمرة الاتصالات اللاسلكية

الصادرة من ذلك الجزء من الكرة الأرضية. ولكن هذه الأقمار الصناعية باهظة الثمن، مع تقديرات بأن تكلفة الأقمار الصناعية الأمريكية الخاصة باستخبارات الإشارة تتجاوز مئات الملايين إلى مليارات الدولارات لكل قمر. ولكن برغم أن هذه الأقمار الصناعية مفيدة في جمع الكثير من الإشارات بصورة مستمرة، فإنها أبعد ما تكون عن إمكانية استخدامها لكي تقوم بتحديد مكان الإشارة من تلقاء نفسها.[40]

كما تتطلب الأقمار الصناعية محطات على الأرض لاستقبال البيانات التي تجمعها، والمساعدة في توجيهها. يمكن أن يتطلب هذا امتلاك قواعد في أماكن نائية من العالم، التي يمكن بدورها أن تحتاج إلى شبكات حليفة واسعة. وكما هو مبين في المناقشة التالية، فإن هذا ينطبق بشكل مؤكد على الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر الطائرات، بما فيها الطائرات من دون طيار، في نواحٍ كثيرة منصات مثالية لاستخبارات الإشارة. فهي أرخص بكثير من الأقمار الصناعية (وإن كانت لا تزال مكلّفة)، ويمكن استخدامها بسهولة أكبر لتحديد مواقع الإشارات لأنها تعمل على مقربة أكبر من المصدر. كما أن التضاريس لا تشكل عائقاً أمامها مثلما هي عائق أمام أجهزة الاستقبال الأرضية، وبالتالي يمكنها وبسهولة أن تتتبع الإشارات، فضلاً عن أنها تتخذ لنفسها الأوضاع الهندسية المثالية لغرض العثور على الاتجاه.[41]

ولكن الطائرة تحتاج إلى قاعدة، وفي كثير من الحالات يتعين عليها التحليق فوق أراضٍ أجنبية. وبالتالي، فإنها تحتاج إلى قاعدة ما وراء البحار مثل الأقمار الصناعية. ومن ثم، على عكس الأقمار الصناعية يجب أن تحصل الطائرة على الإذن لدخول المجال الجوي للدول الأخرى، أو أن تكون مستعدة وقادرة على انتهاك ذلك المجال الجوي. وعلى الرغم من أنه من الممكن جمع كميات هائلة من معلومات استخبارات الإشارة من المجال الجوي الدولي، فإن معظم المعلومات الدقيقة اللازمة لدورة (F3EA) تتطلب القرب من المنطقة المستهدفة.

وأخيراً، يمكن استخدام المستشعرات الأرضية لجمع استخبارات الإشارة أيضاً. وهذه غالباً ما تكون غير مكلفة، ولكنها تواجه عوائق التنقل وغيرها من عوائق جمع المعلومات التي يمكن أن تحدّ من فائدتها. ولكن يمكن تجميع قدر كبير من المعلومات من خلال المحطات الأرضية. ومن مميزات عملية جمع المعلومات انطلاقاً من محطة أرضية بالنسبة إلى دورة (F3EA) قدرتها التي لا مثيل لها على الاقتراب من أجهزة إرسال الإشارة. وهذا ما يتيح تحديد موقع بدقة كبيرة خلال مرحلة "حدِّد" في دورة (F3EA).

إن حرب الطائرات من دون طيار التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها تتلقى الدعم من مجموعة واسعة من جميع الأنواع الثلاثة لمنصات استخبارات الإشارة، التي تشمل كل واحدة من العناصر الثلاثة لاستخبارات الإشارة. وتتيح استخبارات الإشارة القدرة على رسم خرائط تفصيلية للشبكات الإرهابية، والاستماع إلى عمليات التخطيط الإرهابية، وفي نهاية المطاف تحديد مكان الإرهابيين واستهدافهم. ومع أن قدرات استخبارات الإشارة محدودة وليست شاملة، فإنها تمنح القدرة الحاسمة على "العثور" على الأهداف و"تحديدها".

ويتمثل محور هذه القدرة التي تتمتع بها استخبارات الإشارة العالمية بالاتفاقية البريطانية- الأمريكية التي تعود إلى بداية الحرب الباردة، التي أوجدت تحالفاً لتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأربع دول كومنولث هي: المملكة المتحدة، وأستراليا، وكندا، ونيوزيلندا. وقد سمح هذا التحالف الذي مضى عليه نحو سبعين عاماً بإيجاد قدرة استخبارات الإشارة التي سيكون استنساخها صعباً للغاية على أي دولة أخرى، فضلاً عن أطراف من غير الدول.[42]

ولكل واحد من أعضاء التحالف الخمسة – الذين غالباً ما يشار إليهم مجتمعين باسم "العيون الخمس" في إشارة إلى الطبيعة "التجسسية فقط" التي تتمتع بها الاستخبارات – مؤسسة استخبارات إشارة خاصة به تتمتع بسمات فريدة من نوعها. وأكبرها وأفضلها

تمويلاً إلى حد كبير هي "وكالة الأمـن القـومي" الأمريكيـة. فحجمهـا الكبـير وميزانيتهـا الضخمة يتيحان لها الاستفادة من مصادر استخبارات الإشارة التي تتنوع بين مجموعة مـن الأقمار الصناعية الباهظة التكلفة ومجموعة متنوعة من المنصـات البريـة والجويـة. وتمتلـك "وكالة الأمن القومي" خبرة واسعة في مجال التشفير والقدرات الحاسـوبية أيضـاً، فضـلاً عن آلاف اللغويين.[43]

وبرغم أن دول الكومنولث ينقصها التمويل الذي تحظى به "وكالة الأمن القـومي"، فإن لها دوراً حاسماً في القدرة العالمية للتحالف. وتعتبر هيئة "مقر الاتصـالات الحكوميـة" البريطاني ثاني أكبر أجهزة الاستخبارات في تحالف "العيون الخمس". وبـرغم أنهـا أصـغر بكثير من "وكالة الأمن القومي"، فإنها تتمتع بخبرة واسعة تعـود إلى النجاحـات الكـبرى التي حققتها استخبارات الإشارة البريطانية في الحرب العالمية الثانية. بالإضـافة إلى ذلـك، تقدم الاستخبارات البريطانية مجموعة متنوعة مـن المواقـع الاسـتراتيجية الخاصـة بجمـع استخبارات الإشارة.[44] ولهذه المواقع، التي تعتبر مـن آثـار الإمبراطوريـة البريطانيـة، دور حاسم في مجموعة "العيون الخمس" في العديد من أجزاء العالم. وعلى سـبيل المثـال، يُـزعم أن "مناطق القاعدة السيادية البريطانية" في جزيرة قبرص هي مركز مهم لجمع استخبارات الإشـارة. وتعتـبر "مديريـة إشـارات الـدفاع" الأسـترالية، و"مكتـب أمـن الاتصـالات الحكومي" في نيوزيلندا، و"مؤسسة أمن الاتصالات" في كندا جميعهـا أصـغر مـن "وكالـة الأمن القومي" أو هيئة "مقر الاتصالات الحكومية" البريطاني؛ ومع ذلك فهي توفر قواعد جغرافية مهمة أيضاً، حيـث تقـدم أسـتراليا ونيوزيلنـدا تغطيـة لمنـاطق حساسـة في آسـيا (ولا سيما فيما يخص روابط الأقمار الصناعية)، بينما توفّر كنـدا مـدخلاً جغرافيـاً إلى نصـف الكرة الشمالي البعيد.[45]

ومن دون تحالف "العيون الخمس"، فمن شأن القدرة على القيام بحرب طائرات من دون طيار أن تكون ذات فعالية محدودة جداً، إن لم تكن معدومة. وهذا ما يؤكد أهمية ليس التكنولوجيا المتقدمة لاستخبارات الإشارة فقط، بل أهمية سياسة التحالف الخاصة بحرب

الطائرات من دون طيار أيضاً. ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، يخضع مجتمع الاستخبارات للقيود في استخدام القوة القاتلة أكثر مما هو عليه الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى هذا إلى اعتراضات قانونية حول تبادل الاستخبارات الخاصة بتحالف "العيون الخمس"، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ربما تكون قد استخدمت المعلومات الاستخبارية البريطانية لأهداف القتل.[46]

إن أهمية تصميم استخبارات الإشارة العالمية وتحالفها هي العنصر الرئيسي من العناصر التي تجعل حرب الطائرات من دون طيار حرباً لامتماثلة إلى هذا الحد بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. ومع أن بإمكان الكثير من البلدان، وربما حتى الأطراف من غير الدول، تطوير طائرات من دون طيار، فإن هذه الطائرات من دون طيار لن تكون قادرة على تنفيذ ذلك النوع من عمليات الطائرات من دون طيار الذي أصبح السمة المميزة للرد الأمريكي على الإرهاب الدولي والحرب اللامتماثلة. حتى القوى العظمى الصاعدة المحتملة مثل الصين، ستظل بحاجة إلى إقامة تحالفات عالمية وإنفاق الكثير على البنية الأساسية لاستخبارات الإشارة قبل تطوير أي شيء يماثل قدرات حرب الطائرات من دون طيار التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها.

وبقدر ما تعتبر استخبارات الإشارة حاسمة في حرب الطائرات من دون طيار، فإنها غير كافية بحد ذاتها؛ فغالباً ما تكون الاستخبارات البشرية على المستوى نفسه من الأهمية مع استخبارات الإشارة، هذا إن لم تكن أهم منها. فاستخبارات الإشارة تمنح قدرة عالمية، ولكن حجم الاتصالات ببساطة كبير جداً بحيث لا يمكن رصده في وقت واحد، ولذلك هناك حاجة إلى نوع من إشارة البدء (التلميح) التي يكون من المهم رصد الاتصالات بناءً عليها. وغالباً ما توفّر الاستخبارات البشرية إشارة البدء هذه.

يمكن الحصول على الاستخبارات البشرية من الأشخاص الموظفين (الجواسيس) ومن استجواب السجناء. ويمكن لهذين الخيارين معاً توفير نظرة ثاقبة إلى الشبكات الإرهابية والعصابات المنظمة، التي ما كانت لتتوافر لولا ذلك. وينطبق هذا بشكل خاص

على المنظمات التي تمارس تدابير أمن عملياتي صارم (OPSEC)، مثل تجنب استخدام الاتصالات الإلكترونية بل تلجأ إلى اللقاءات الشخصية وجهاً لوجه أو توظيف الأشخاص لنقل الرسائل. وتدابير هذا الأمن العملياتي تجعل التنسيق أصعب على المنظمات السرية، لأن بإمكان أي شخص يحاول ترتيب لقاء من دون استخدام الهاتف، أو البريد الإلكتروني، أو وسائل التواصل الاجتماعي أن يكون شاهداً على ذلك اللقاء، ولكنها تجعل ذلك التنسيق آمناً أيضاً. فعلى سبيل المثال، استغرقت عملية مطاردة أسامة بن لادن وقتاً طويلاً جداً، وكان من أسباب ذلك أن ابن لادن في الواقع لم يستخدم الاتصالات الإلكترونية المباشرة، بل اعتمد بدلاً من ذلك على الأشخاص في نقل الرسائل.

ومثلها مثل استخبارات الإشارة، تحصل الاستخبارات البشرية لأغراض عمليات الطائرات من دون طيار على مساعدة كبيرة من شبكة حلفاء واسعة النطاق. فتحالف "العيون الخمس"، ومع أنه موجّه باستخبارات الإشارة، فإنه يتيح مشاركة الاستخبارات البشرية أيضاً، مثلما تفعل منظومة استخبارات حلف شمال الأطلسي (الناتو). وهناك تحالف رئيسي جديد هو "القوة الدولية لمكافحة الإرهاب"، وهو حلف تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ويضم 60 دولةً تتشارك المعلومات الاستخباراتية الخاصة بقضايا مكافحة الإرهاب.[47]

وإضافة إلى التحالفات المتعددة الأطراف، يحافظ مجتمع الاستخبارات الأمريكي على الكثير من علاقات الارتباط الثنائية مع أجهزة الاستخبارات حول العالم. ويعود الكثير من هذه العلاقات إلى عقود خلت، وسيكون من الصعب على الدول الطامحة إلى تطوير قدرات حرب الطائرات من دون طيار أن تعيد تشكيل هذه العلاقات. ويمكن أن تكون هذه العلاقات ذات قوة خاصة نظراً إلى الخبرات الإقليمية التي يتمتع بها شركاء الارتباط.

ومن أمثلة ذلك علاقة الاستخبارات الأمريكية مع الاستخبارات الأردنية، حيث تصف التقاريرُ المفتوحة المصادر العلاقةَ القائمة بين جهازي الاستخبارات الرئيسيين في

كلا البلدين، اللذين يعتمدان على الاستخبارات البشـرية، "وكالة الاستخبارات المركزية" الأمريكية و"دائرة المخابرات العامة" الأردنية، بأنها علاقة وثيقة جداً:

> لعل "دائرة المخابرات العامة" هـي الشـريك الأكثـر ثقـة لـدى "وكالـة الاسـتخبارات المركزية" في العالم العربي. فقد تلقت الوكالة الأردنية الأموال، والتدريب، والمعدات مـن "وكالة الاستخبارات المركزية" طوال عقود من الزمن، حتى إن لديها موقعاً عاماً باللغـة الإنجليزية على شبكة الإنترنت. وتعمقت هـذه العلاقـة في السـنوات الأخـيرة، بمـديح المسؤولين الأمريكيين لنظـرائهم الأردنيـين، عـلى معـرفتهم العميقـة فـيما يخـص تنظـيم "القاعدة" وغيره من الشبكات الإسلامية المتطرفة.[48]

وتمتد هذه العلاقة الوثيقة إلى خارج الأردن وإلى جيرانه المباشرين. وبـرغم الإحـراج الذي سببته حادثة التفجير الانتحاري في مقر وكالة الاسـتخبارات المركزيـة الأمريكيـة في خوست في أفغانستان، ما أدى إلى مقتل عملاء أمريكيين وضابط ارتبـاط مـن المخـابرات الأردنية، في 25 يناير 2009، فإن المعلومات التـي كشـف عنهـا "العميـل الثلاثـي" لـدى "القاعـدة" الـذي جندتـه "دائـرة المخـابرات العامـة"، وجـرى تقـديمها إلى "وكالـة الاستخبارات المركزية" في أفغانستان، أظهرت استعداد الأردنيـين وقـدرتهم عـلى تقـديم المعلومات الاستخباراتية من أجل استخدامها في حرب الطائرات من دون طيار في مناطق بعيدة جداً خارج حدود بلادهم.[49]

وبالمثل قد يمتد تحالف "العيون الخمس" إلى باكستان. فنظراً إلى الروابط التاريخيـة بـين دول الكومنولث وباكستان، من المرجح أن يكون لمنظمات الاستخبارات البشـرية في كل من المملكة المتحدة وأستراليا، ويشار إليهما معاً بـ"جهـاز الاسـتخبارات السـرية" ("ISI" يـدل عادة على الجهاز البريطاني، وASIS على الجهاز الأسترالي)، قدرات جيدة لجمـع المعلومـات الاستخباراتية في باكستان. وهناك مصـدر مفتـوح واحـد عـلى الأقـل يصـف قيـام "جهـاز الاستخبارات السـرية" بجمع المعلومات الاستخبارية باستخدام "غطـاء طبيعـي" (ضـباط استخبارات يتظاهرون بأنهم رجال أعمال، أو صحافيون،... إلـخ) في باكسـتان، بأنـه عمـل يعود إلى ثمانينيات القرن العشـرين.[50]

يمكن لعلاقات الارتباط مع أجهزة الاستخبارات في المناطق التي تجري فيها حرب الطائرات من دون طيار، أن تقدم فائدة هائلة من حيث المعلومات الاستخباراتية أيضاً. فقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات ارتباط مهمة مع أجهزة الاستخبارات في كل من باكستان واليمن برغم أنها كانت غالباً علاقات مثيرة للخلاف. والصعوبة الرئيسية في هذه الحالات هي احتمال الاختلاف في أولوية الأهداف بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها في الارتباط.[51]

وإضافة إلى العلاقات المتعددة الأطراف وعلاقات الارتباط، فقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية، بحسب تقارير المصادر المفتوحة، قدرة استخبارات بشرية أحادية الجانب وواسعة النطاق في المناطق التي تشن فيها حرب طائرات من دون طيار. وعلى سبيل المثال، أدى اعتقال ريموند ديفيس، المقاول الأمريكي العامل مع وكالة الاستخبارات الأمريكية، في لاهور في باكستان عام 2011 إلى تسليط الضوء على هذه القدرة الأحادية الجانب. ويُزعم أن ديفيس كان يجمع المعلومات الاستخباراتية في لاهور عندما قَتَل رجلين اعتقد أنهما كانا يستعدّان للهجوم عليه.[52] كما أن جمع المعلومات الاستخباراتية قبل غارة أبوت آباد، التي استهدفت أسامة بن لادن عام 2011، سلط الضوء على هذه القدرة القائمة على مرافق أساسية سرية مثل المنازل الآمنة أيضاً.[53] ومن غير الممكن إنشاء هذه المرافق الأساسية، مثل العلاقات والارتباط المتعدد الأطراف، بين عشية وضحاها، بل إنها تحتاج إلى استثمار كبير في الوقت والموارد.

ولن تكون هذه القدرة على جمع المعلومات الاستخباراتية عالمياً مفيدة من دون وسيلة لمطابقة تلك المعلومات الاستخباراتية وتحليلها. كما استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها موارد هائلة في هذا المجال. ويسمح "النظام العالمي المشترك لاتصالات الاستخبارات" (JWICS)، الذي تم إنشاؤه قبل عقدين من الزمن، لمن يقومون بجمع الاستخبارات وتحليلها بتبادل معلومات سرية للغاية خلال وقت حقيقي بواسطة البريد الإلكتروني، أو صوتياً، أو بالفيديو. ثم تصب معلومات "النظام العالمي المشترك

لاتصالات الاستخبارات" والاتصالات الأخرى فيما يسمى "مراكز الدمج"، حيث تقوم جحافل المحللين بتحويل مجموعة متنوعة من المعلومات الاستخباراتية الخام إلى معلومات استخباراتية كاملة.[54]

ومن الأمثلة على نوع العلاقة بين جميع مكونات المرافق الأساسية للاستخبارات العالمية التي تدعم حرب الطائرات من دون طيار، القبض على واضع الخطط في تنظيم "القاعدة"، أبو زبيدة، في باكستان. ومع أن هذه الجهود أسفرت عن "تدمير" الهدف بواسطة قوة برية بدلاً من توجيه ضربة بطائرة من دون طيار، فإن العملية مشابهة. ففي فبراير 2002، علم مقر "وكالة الاستخبارات المركزية" في إسلام آباد (افتراضياً، بواسطة الاستخبارات البشرية) بأن "أبو زبيدة" كان إما في فيصل آباد وإما في لاهور. كما حصلت "وكالة الاستخبارات المركزية" على رقم هاتفه المحمول، ما سمح باستخدام تقنيات استخبارات الإشارة. وفيما يأتي وصف تفصيلي غير سري لتلك الجهود التي بُذلت في جمع تلك المعلومات الاستخباراتية:

> مزودون برقم الهاتف المحمول الخاص بـ "أبو زبيدة"، استخدم المتخصصون بتقنيات التنصت ما سماه بعضهم "الصندوق السحري"، وهو جهاز مسح إلكتروني يمكن أن يتتبع إشارات أي هاتف محمول مفتوح، ويحدد موقعه بصورة تقريبية.

مارس أبو زبيدة تدابير أمن عملياتي جيدة، متجنباً استخدام هاتفه طويلاً، وبذلك لم يكن بالإمكان تحديد موقعه بدقة.[55]

ثم قضى المحللون الأمريكيون أسابيع في تطوير نمط حياة حول رقم هاتف "أبو زبيدة" المحمول. وتصف التفاصيل غير السرية كيف أنهم:

> ... أضافوا مزيداً من أرقام الهواتف مأخوذة من ملفات التنصت الخاصة بوكالة الأمن القومي والاستخبارات الباكستانية. واستبعدوا المؤسسات المعروفة مثل المساجد والمتاجر، وتمكنوا تدريجياً من رسم خريطة لشبكة الاتصالات حول "أبو زبيدة".

بعد أسابيع من الجهد، قدم المحللون قائمة بأربعة عشـر موقعاً يعتقدون بأنها تـرتبط بالزعيم الإرهابي. ووضعت هذه المواقع تحت مراقبة ضباط أمـن أمـريكيين وباكستانيين، وفي 28 مارس 2002، داهموها في وقت واحد، لينتهوا إلى القبض على "أبو زبيدة".[56]

وهذا يؤكد الحقيقة القائلة إن شن حرب بطائرات من دون طيار يتطلب وقتاً أكثـر مـن مجرد العثور على مطار عسكري إقليمي لإطلاق الطائرات من دون طيار منـه (مـع أن ذلـك مهم). بدلاً من ذلك، يستغرق الأمر وقتاً طـويلاً لتطـوير المرافـق الاسـتخباراتية الأساسـية اللازمة للاستفادة من كامل إمكانات الطائرات من دون طيار. وعلى الأرجـح فـإن التطـور المتزايد للمرافق الاستخباراتية الأساسية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، يفسـر على الأقل جزءاً من الزيادة في هجمات الطائرات من دون طيار في الفترة ما بين عامي 2009 و2010.[57]

وأخيراً، تتطلب مرحلتا "حـدد" و"دمّـر" مـن دورة (F3EA) ("اعثـر"، و"حـدد"، و"دمّر"، و"استغل"، و"حلل") صبراً تكتيكياً كبيراً، وغالباً مـا تتطلبـان أكثـر مـن طـائرة واحدة من دون طيار، مع تركيز بعض تلك الطـائرات مـن دون طيـار عـلى الاسـتهداف، والأخرى على الضـربة نفسها. وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على الضـربات التي تتم في محاولة لتقليص الضحايا المدنيين، حيث يمكن تخصيص طائرة اسـتطلاع إضـافية مهمتهـا فقط مراقبة نشاط المدنيين في المنطقة. وعلى سبيل المثال، في الضـربة التي تم توجيهها ضـد أنور العولقي في اليمن عام 2011، يزعم أحد تقارير المصادر المفتوحة ما يأتي:

> كانت خطة الضـربة التي شاركت فيها أربع طائرات من دون طيار، معقدة. حيث قامت طائرتان من طراز "بريديتور" Predator بتوجيه شعاع الليزر إلى سيارة العولقي، وقامت الثالثة بالتحليق للتأكد من عـدم وجـود أي مـدنيين يتجولـون في منطقـة الهـدف. وقـد أصبحت الطائرة من دون طيار طراز "ريبر" Reaper، وهي أكـبر مـن طـائرة Predator، وتستطيع حمل صواريخ أكثر، هي الرامي الرئيسـي في معظم الضـربات.[58]

وهكذا، حتى في مرحلة "دمِّر" البسيطة نسبياً من هذه الضـربة، كانـت هنـاك حاجـة إلى التحكم في أربع طائرات من دون طيار، وتقديم المعلومات الاسـتخباراتية عـن طريـق

الاتصال عبر الأقمار الصناعية مع مراكز عمليات بعيدة. وتبلغ تكلفة ثلاث طائرات من طراز Predators، وطائرة واحدة من طراز Reaper، وحدها نحو 30 مليون دولار، ولا تشمل هذه التكلفة أي أنظمة إضافية مركبة عليها، فضلاً عن الاتصالات العالمية والمرافق الأساسية للعمليات.[59]

يدل هذا كله على الموارد المالية الهائلة والعلاقات السياسية التي تقوم عليها حرب الطائرات من دون طيار. وفي المستقبل المنظور، سيبقى هذا النوع من الحرب مفتوحاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية وأقرب حلفائها فقط ؛ ما سيجعلها قدرة لامتماثلة للغاية. وبالتالي، من المرجح أن يظل مستقبل الإرهاب الدولي والحروب اللامتماثلة أحد عوامل التباين (اللاتماثل) المتزايد، لأن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها يتمتعون بالقدرة على شن حرب طائرات من دون طيار، حتى مع انتشار تقنيات التمرد في جميع أنحاء العالم.

الخاتمة

إن المعركة بين العصابات والإرهابيين من جهة والطائرات من دون طيار من جهة أخرى ستستمر سنوات عدة مقبلة على الأقل. والسؤال الرئيس هو إذا ما كانت المعركة معزِّزة للقوة، حيث إن ضربات الطائرات من دون طيار ستؤدي إلى نشوء عصابات وإرهابيين جدد في الوقت ذاته الذي يؤدي فيه النشاط الإرهابي إلى زيادة في الضربات بواسطة الطائرات من دون طيار. ويبدو أن المسار الحالي سيشير، بعد عشر سنوات، إلى انخفاض في ضربات الطائرات من دون طيار حتى مع استمرار حرب العصابات، والتمرد، والإرهاب؛ من مالي إلى باكستان. ومع ذلك، يمكن أن يتغير هذا المسار بسرعة في بعض المناطق، حيث تكون المرافق الأساسية الخاصة بعمليات الطائرات من دون طيار قوية.

الفصل الثاني

حرب الفضاء الإلكتروني: التسلح وأساليب الدفاع الجديدة

جون باسيت*

تعدّ العمليات العسكرية في الفضاء الإلكتروني "السيبرانية" Cyberspace أحد المظاهر الناشئة للحرب. فالعمليات التي على شاكلة الدفاع عن الشبكات، وجمع المعلومات الاستخباراتية، والعمليات التي تستهدف المعنويات، والهجمات التي تُنفّذ في الفضاء الإلكتروني تُمثِّل جميعاً ميدان معركة الغد الإلكترونية. ويمكن شنّ الهجمات في الفضاء الإلكتروني عبر اختراق سلاسل الإمداد، واستغلال السلوك البشري (لعله المجال الأشد خطورة والأكثر استعصاءً على الفهم)، وزرع البرمجيات الخبيثة malware (أسلحة الفضاء الإلكتروني).

إن أسلحة الفضاء الإلكتروني المتطورة و"العالية التأثير" لابد من أن يكون لها تأثير استراتيجي. وكذلك فإن الانتشار المتزايد والواسع للمعرفة التقنية، والتوزيع من دون عائق لتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني، يؤديان إلى انتشار أسلحة الفضاء الإلكتروني "المنخفضة التأثير" بصورة غير مقيدة. كما يحمل تطوير هذه الأسلحة ونشرها بشكل سريع في طياته تهديداً يفوق كثيراً الجهود الدولية المبذولة لتأمين الفضاء الإلكتروني وجعله مجالاً متاحاً للجميع.

وما يزيد الأمر سوءاً أن مَنْ يستخدم أسلحة الفضاء الإلكتروني "المنخفضة التأثير" يكون على علم -في كثير من الأحيان- بأن مخاطر قيامه بذلك الفعل متدنية جداً. وثمة

* يشكر المؤلفُ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية على المساعدة القيّمة التي قدمها له، كما يَدين المؤلف بالفضل للنقاشات القيّمة التي أجراها مع الزملاء في "المعهد الملكي للخدمات المتحدة" في لندن، وخاصة ديفيد سمارت. وتمثّل هذه الورقة وجهة نظر المؤلف الشخصية؛ وفي حال وجود أي أخطاء أو عثرات فيها، يتحمّل المؤلف وحده المسؤولية.

خطر حقيقي من أن تؤدي عمليات الفضاء الإلكتروني الهجومية غير المقيدة إلى تسميم العلاقات الدولية وإضعافها على نطاق أوسع. وفي كثير من الأحيان يفتقر أولئك الذين ينشرون هذه الأسلحة إلى الفهم التام لها، أو الإلمام بالأضرار الجانبية التي يمكن أن تسببها.

وهناك حاجة ماسة دوماً إلى تحسين دفاعات الفضاء الإلكتروني، مع التأكيد الشديد على ضرورة اتباع نهج أشمل من نماذج الأمن التقليدية. وسيجني دفاع الفضاء الإلكتروني الفعال فائدة عظيمة من تحسين فهم العوامل البشرية في الفضاء الإلكتروني، ومن وجود برنامج تعليم مستمر، كما يتطلب نهجاً جديداً لإدارة الحوادث.

البيئة المتغيرة

لقد أدى ظهور شبكة الإنترنت والفضاء الإلكتروني وتطورهما إلى إحداث ثورة تكنولوجية غيّرت المجتمع والأعمال التجارية والأعمال الحكومية في العالم. ومع أن المكاسب الناجمة عن هذا التطور هائلة، فإن التهديدات المترتبة عليه تزايدت بالسرعة ذاتها على أقل تقدير. وفي العقد الماضي، برز الفضاء الإلكتروني بوصفه بؤرة مخاوف تتعلق بالأمن؛ فتضاعفت التهديدات التي يواجهها أمن الفضاء الإلكتروني، وتعاظمت تكاليف الاستجابات المناسبة لها بسرعة تفوق قدرة الحكومات على التعامل معها. وتصدّر أمن الفضاء الإلكتروني على نحو متزايد أجندات الأمن القومي للحكومات؛ ولا أدلّ على ذلك من التركيز على أمن الفضاء الإلكتروني في استراتيجية الأمن القومي للحكومة البريطانية عام 2010.[1] فطوال العقد الماضي، غدا حجم التهديد في فضاء المملكة المتحدة الإلكتروني أشد جلاءً. وكما أوضح إيان لوبان Ian Lobban،[2] مدير المقر الرئيسي للاتصالات الحكومية في "مركز التميّز في مجال أمن الفضاء الإلكتروني في بريطانيا"، فإن المملكة المتحدة تواجه الآن هجمات في الفضاء الإلكتروني على نطاق غير مسبوق، وبوتيرة متسارعة، وبتعقيد يتراوح ما بين نشاط إجرامي خفيف المستوى، وعمليات أكثر تطوراً. وقد أفادت تقديرات "استراتيجية الأمن القومي للمملكة المتحدة" عام 2010 بأن هجوم

الفضاء الإلكتروني يمثّل أحد التهديدات الأمنية الأربعة الأكثر خطورة التي تواجهها بريطانيا؛ إلى جانب الإرهاب، والصراعات الإقليمية، والكوارث الطبيعية. وفي أثناء فترة التقشف المالي، أضافت الحكومة البريطانية نحو 650 مليون جنيه إسترليني إلى التمويل المتاح خلال الفترة ما بين عامي 2011 و2015 لتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني للمملكة المتحدة. وتعكف حكومات أخرى في جميع أنحاء العالم على اتخاذ تدابير مماثلة.

وعلى الرغم من وجود اعتراف واسع الآن بأن أمن الفضاء الإلكتروني الفعال يعدّ عنصراً حيوياً في أي استراتيجية أمنية وطنية متماسكة، فإن مناقشة هذه القضايا من قِبل صانعي السياسات وعامة الجمهور تتعثّر أحياناً بفعل بعض التصورات عن التعقيد التقني الواضح، وكذلك بسبب تصورات عن الآثار الاجتماعية والسياسية البعيدة المدى على الرغم من أنها غير محددة بصورة صحيحة. أضف إلى ذلك أن المتحمسين للفضاء الإلكتروني لا يساعدون أنفسهم دائماً؛ فهم يُدلون ببيانات مفرطة الحماسة حول مخاطر عدم تقييد قوة المراقبة، واحتمالات حدوث هجمات مدمّرة عالية المستوى، وحصول تغييرات اجتماعية جذرية واسعة النطاق، ولكنها غير محددة. وتتضافر كل تلك العوامل لتسبب نقاشاً مشوشاً لا يساعد على بناء الثقة.

ونتيجةً للتصورات السابقة المختلفة فقد تعدّدت تعريفات "الفضاء الإلكتروني" و"أمن الفضاء الإلكتروني"، وتعدّ إضافة أي تصنيف آخر معقد مضيعة للوقت في هذه المرحلة على الأرجح. وفي هذا السياق أرى أن المسميات القصيرة التالية مفيدة، وليس القصد منها إعطاء تعريفات قانونية:

- **الفضاء الإلكتروني**: البيانات الإلكترونية، والشبكات الإلكترونية المتصلة، وكذلك الأشخاص الذين يستخدمونها.
- **أمن الفضاء الإلكتروني**: حماية البيانات الإلكترونية والشبكات الإلكترونية المتصلة، وكذلك الأشخاص الذين يستخدمونها، من أولئك الذين يعتزمون ممارسة الأذى، أو الضرر، أو السرقة، أو المضايقة، أو الأعمال المماثلة.

تشكل التكنولوجيا بالطبع عنصراً مهماً من عناصر الفضاء الإلكتروني، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى الناس أيضاً، وغالباً لا يخصَّص لهذا الجانب البشري اهتمام كافٍ في النقاشات الدائرة حول الفضاء الإلكتروني، وأمن الفضاء الإلكتروني. كما تعدّ الطريقة التي يتصرف بها البشر في الفضاء الإلكتروني محورية في رسم أي سياسة فعالة لأمن الفضاء الإلكتروني، ولكنّ فهمنا للسلوك البشري في الفضاء الإلكتروني مازال بدائياً حتى الآن.

ومن الواضح أن الفضاء الإلكتروني يعدّ - من منظور علم النفس التطوري - بيئة غير مألوفة، حيث تكون المؤشرات التي تشي بالسلوك الحذر إما غير متطورة بشكل كامل، وإما غير مفهومة على نحو كافٍ. وهذا تقييد حالي خطير لتطور سياسات وتكنولوجيات فعالة لأمن الفضاء الإلكتروني.[3] والأمر ذاته ينطبق على المناهج المتوارثة للأمن في الحكومة والقطاع الخاص، والتي عملت على زيادة احتمالات تعرضنا لتهديدات الفضاء الإلكتروني وغيرها. وقد ركزت الحكومات والشركات تاريخياً على تخصصات متميزة، مثل أمن الأفراد، والأمن المادي physical، وأمن الاتصالات والأمن الإلكتروني. وقد جرى التخطيط كثيراً لهذه التخصصات وتم تنظيمها ومتابعتها من قِبل فرق منفصلة؛ تعمل غالباً بإمرة عدد من كبار المديرين؛ وهو ما يعرف بـ"المقاربة المشتتة للأمن" stove-piped approach to security. وكان مدى التعاون عبر الحدود متغيراً، ومنخفضاً في أحيان كثيرة.[4]

وقد أثبتت الأحداث أن احتمال وقوع كارثة مأساوية حقيقي جداً. وفي بعض الحالات تتم زيادة احتمال حدوث الكوارث من خلال" المقاربة المشتتة للأمن"، وهي مقاربة أثبتت الأحداث الإرهابية الرئيسية، مثل: هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، وهجمات يوليو 2005 في لندن، أنها تعطي نتائج عكسية. إن العالم أضحى مكاناً أكثر تعقيداً وترابطاً في عصر العولمة، ولهذا يتعين علينا اعتماد نهج أكثر شمولية للأمن لتلبية ذلك. ويصح هذا بشكل خاص في حالة أمن الفضاء الإلكتروني؛ حيث تكون مؤسسة ما معرضة للخطر، وكذلك الشخص الأقل استعداداً في تلك المؤسسة، تماماً مثل موقعها على الخطوط الأمامية الذي لا يتمتع بحماية جيدة.

العمليات العسكرية في الفضاء الإلكتروني

لقد غيرت العمليات في الفضاء الإلكتروني بالفعل طبيعة حرب المعلومات، وبدأت تغيير طبيعة الحرب كلها. ويمكن تصنيف العمليات العسكرية في الفضاء الإلكتروني في أربع فئات منفصلة ذات أربعة أهداف:

- **عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية**؛ وتهدف إلى جمع المعلومات من بيانات العدو الإلكترونية، والشبكات و/ أو الناس، كجمع المعلومات الاستخباراتية حول خطط عدو ما، وقواته وانتشارها قبل بداية العمليات العسكرية، أو تمكين تقييمٍ أدق للأضرار الحاصلة بفعل هجمات حركية وغيرها على قوات العدو وعتاده.
- **عمليات تستهدف المعنويات**؛ بهدف إلحاق الضرر بالروح المعنوية وإرادة القتال لدى شعب العدو من خلال الدعاية والتضليل المعلوماتي، وغير ذلك من تقنيات حرب المعلومات.
- **عمليات هجومية**؛ وتستهدف إلحاق الضرر ببيانات العدو وشبكاته الإلكترونية أو تعطيلها، و/ أو إلحاق المزيد من الضرر المادي بأفراد العدو أو عتاده. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام عمليات الهجوم بشكل محتمل لإضعاف دفاعات العدو الإلكترونية (مثل شبكات الدفاع الجوي)، ولإضعاف قيادة العدو واتصالاته العسكرية، أو تعطيل منشآته وبناه التحتية بهدف التأثير فيه عسكرياً أو سياسياً.
- **عمليات دفاعية**؛ هدفها حماية البيانات الإلكترونية والشبكات الخاصة بالدولة والحؤول دون إلحاق الضرر بالشعب والممتلكات.

قد يجد محللو الدفاع أن هذه النشاطات غريبة وغير متوقعة بقدر ما هي تطورية ومعترف بها. وإذا ركّزنا على التأثيرات وليس التكنولوجيا، فإن العمليات التي قام بها سيِّد التجسس في عهد أسرة تيودور التي حكمت بريطانيا في ثمانينيات القرن السادس عشر،[5] السير فرانسيس وولسينجام Francis Walsingham، لإحباط مؤامرة كان الهدف منها اغتيال ملكة إنجلترا، الملكة إليزابيث الأولى [البروتستانتية] وتعويضها بقريبتها ماري

الكاثوليكية، ملكة الإسكتلنديين — تُبيّن نوعاً من الإتقان لـ"عمليات الشبكات". ففي هذه الحادثة تم اختراق الاتصالات السرية للمشرف على عملية المؤامرة أنتوني بابينجتون Anthony Babington من قبل اختصاصيي التشفير التابعين لوولسينجام، كما تم استغلال الشبكة الكاثوليكية لأغراض استخباراتية. وفي نهاية المطاف، تمت مهاجمة الشبكة، وتعطيلها، وتقديم المتآمرين إلى المحاكمة.

ويمكن تنفيذ هجمات أو عمليات جمع معلومات استخباراتية في الفضاء الإلكتروني باستخدام إحدى ثلاث قوى موجَّهة:

- **البرمجيات الخبيثة**، التي أصبحت أسلحة الفضاء الإلكترونية في السياق العسكري: وهي غالباً عبارة عن هجوم برمجي software، من خلال شبكة ("القرصنة" hacking). وهذا الشكل من أشكال الهجمات يستقطب جلّ الاهتمام الإعلامي، ولكنه ليس بالضرورة الأقوى، أو الأكثر غدراً. ومن المفيد تقسيم أسلحة الفضاء الإلكتروني إلى أسلحة معقدة "شديدة التأثير" تهدف إلى إحداث تأثير استراتيجي، وأسلحة أبسط كثيراً "منخفضة التأثير" تهدف إلى إلحاق ضرر محدود، ولكن بقصد إحداث ارتباك والإضرار بالسمعة.
- **سلسلة الإمداد**: يمكن لمكونات ملوثة (برمجيات أو عتاد حاسوبي) في سلسلة إمداد مؤسسة ما أن تجعل هذه المؤسسة عرضة لهجوم في الفضاء الإلكتروني، بغض النظر عن مدى فعالية إجراءات المؤسسة ضد اختراق القراصنة.
- **الناس**: لعل الناس هم أكبر ثغرة أمنية في أمن الفضاء الإلكتروني، سواء أكانوا من العالمين ببواطن الأمور داخل المؤسسة المستهدفة، أم (في كثير جداً من الأحيان) من الأعضاء المخلصين بين الموظفين الذين يرتكبون أخطاء حين تواجههم تدابير تكنولوجيا أمن معلومات تتّسم بالتعقيد وانعدام الترابط. وكما ذكرنا سابقاً، فإن افتقارنا إلى فهم علم نفس السلوك البشري في الفضاء الإلكتروني جعل هذا المجال ساحة الهجوم الأكثر فعالية.

ديناميات سلاح الفضاء الإلكتروني الاستراتيجي

يساعدنا تحليل الجيل الأول الناشئ من أسلحة الفضاء الإلكترونية، وخاصة فيروس "ستكسنت" Stuxnet، على التحديد المؤقت لبعض الخصائص المبكرة لهذه الأسلحة.[6] وسيؤكد أي تقييم لفيروس "ستكسنت"، بوصفه سلاحاً فضائياً إلكترونياً، دقة هذه البرمجية: فقد وُظّف كمّ هائل من رأس المال الفكري لتطوير هذه الوسيلة. ومع ذلك، حالما أُكتشف الفيروس، تم التغلب على التعقيد البارع الذي وُظّف في تطويره؛ ومن غير المحتمل أن يكون مثل هذه التقنيات فعالاً مرة أخرى. فإذا كان فيروس "ستكسنت" يُعد نموذجاً لأسلحة فضاء إلكتروني شديدة التأثير، ومصمَّمة لتحقيق تأثير استراتيجي يمكننا إذاً أن نتوقع أن تتطلّب أسلحة الفضاء الإلكتروني من الجيل الثاني الشديدة التأثير توظيفاً أكبر لرأس المال الفكري، مع توقع أن تصبح تلك التقنيات عديمة النفع كلياً حين يتم نشر النظام. ومن الجدير بالذكر، كما يشير إيفانكا برزاشكا Ivanka Barzashka،[7] أن قدرة فيروس "ستكسنت" على إحداث تأثير استراتيجي تبدو محدودة جداً في هذه المرحلة، وبالتالي فإن فعالية الجيل الثاني من أسلحة الفضاء الإلكتروني المتطورة - حتى لو تم نشرها بنجاح - ليست مضمونة بأي حال من الأحوال، مع أنها قد تكون أفضل من أسلحة الجيل الأول.

فإذا كان فيروس "ستكسنت" أحد نماذج أسلحة الفضاء الإلكترونية الشديدة التأثير، يمكننا أن نتصور أن الجيل الثاني من الأسلحة المتطورة سيستهدف بصورة خاصة جداً إحداث تأثيرات ضد مجموعة محددة من أهداف العدو، وأن يكون متوسط العمر المتوقع لتلك الأسلحة قصيراً نسبياً (بشكل أساسي إلى أن يتم إجراء ترقية upgrade كبيرة للبرمجية المستهدفة).

وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى أن الجيل الثاني من أسلحة الفضاء الإلكترونية الشديدة التأثير قد يكون أشبه بمنتجات مصنَّعة يدوياً، وليس منتجات يتم إنتاجها على نطاق واسع، وأن يكون متوسط عمرها المتوقع قصيراً نسبياً. وقد يشير هذا إلى أن أسلحة

الفضاء الإلكتروني الشديدة التأثير، المخصصة لإحداث تأثير استراتيجي ستكون قليلة العدد نسبياً، حتى بالنسبة إلى الدول الكبرى؛ ما يجعلها مختلفة بشكل ملحوظ عن أسلحة الدمار الشامل في حقبة الحرب الباردة. وفي المحصلة، لابد من إثبات قدرة هذه الأسلحة الشديدة على التأثير في إحداث تأثير استراتيجي بشكل قاطع.

أسلحة الفضاء الإلكترونية المنخفضة التأثير وتَراجع العلاقات الدولية

أدى فيروس "ستكسنت" إلى انتشار الهجمات الإلكترونية المنخفضة التأثير، في منطقة الخليج العربي وعالمياً على حدٍّ سواء. ويؤدي تزايد الانتشار الواسع للمعرفة التقنية والتوزيع السلس لتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني إلى تزايد أسلحة الفضاء الإلكتروني بشكل غير مقيد. والظاهر أن أسلحة الفضاء الإلكتروني المستخدمة في الهجمات الأخيرة تهدف إلى الإضرار بالسمعة وتوضيح بعض وجهات النظر السياسية وليس إحداث تأثير استراتيجي. فبالنسبة إلى بعض الحكومات، ستكون أسلحة الفضاء الإلكتروني المنخفضة التأثير جذابة؛ فهي غير مكلفة نسبياً، وسهلة التطوير نوعاً ما، خاصة في ظل وجود قاعدة متطورة نسبياً في مجال تكنولوجيا المعلومات الأكاديمية/ الأعمال التجارية؛ وهي تلحق الضرر بالسمعة، وتوضّح وجهة نظر سياسية، وتسبب الفزع والارتباك، وتستقطب اهتماماً إعلامياً. وتعدّ مخاطر تطوير ونشر هذه الأسلحة المنخفضة التأثير محدودة بشكل صارم؛ فاحتمال عزو مسؤولية هذه الهجمات إلى من تسبّب فيها، في المحافل الدولية، منخفض، لأن العزو يتطلب غالباً تقنيات حساسة قد لا ترغب الحكومة المتضررة في الكشف عنها على نطاق واسع، ولأن مفاهيم الردع في الفضاء الإلكتروني غير متطورة حالياً، ولا تستند إلى توافق دولي، وليس هناك في الوقت الحالي أنظمة رقابة متفق عليها دولياً تحكم استخدام مثل أسلحة الفضاء الإلكترونية هذه، كما لا توجد وسيلة ناجعة لإنشاء نظام للتحقق. وهكذا فإن تطوير ونشر أسلحة الفضاء الإلكترونية المنخفضة التطور هذه يمكن أن يحمل في طياته مخاطر قليلة جداً، وجاذبية كبيرة لبعض الحكومات. ولكن ثمة خطراً إضافياً هو أن أولئك الذين ينشرون هذه الأسلحة يفتقرون في كثير من الأحيان إلى الفهم التام لها وإلى الأضرار الجانبية التي يمكن أن تسببها.

وعلاوة على ذلك، ثمة مخاطر بأن التطوير غير المقيَّد لأسلحة الفضاء الإلكتروني المنخفضة التأثير ونشرها يجعلان احتمال تطوير أسلحة فضاء إلكتروني ذات تأثير استراتيجي ونشرها أمراً وارداً جداً، وأن الاستخدام الناشئ المتاح للجميع لأسلحة الفضاء الإلكتروني المنخفضة التأثير يمكن أن يؤدي إلى إضعاف العلاقات الدولية على نطاق أوسع أيضاً.

وثمة مجال في الشؤون الدولية يتعدى حدود الدبلوماسية التقليدية، ولكنه لا يصل إلى مشارف الحرب الفعلية. فتاريخياً، مثّل ذلك المجال إبان الحرب الباردة ساحة للعمل السري، والتجسس، وجمع المعلومات الاستخباراتية، البشرية منها والإلكترونية. ومع أن الأمور لم تكن منظمة رسمياً، فإنه كانت هناك تفاهمات غير رسمية واضحة حيال ما كان سلوكاً مرفوضاً، وما كان تصرفاً يمكن التغاضي عنه. والآن، أخذ ذلك المجال يصبح بشكل متزايد ساحة لهجمات الفضاء الإلكتروني، من دون أي تنظيم رسمي، أو غير رسمي، وثمة خطر حقيقي من احتمال أن تؤدي هجمات الفضاء الإلكتروني الاستفزازية إلى زعزعة استقرار الشؤون الدولية بطريقة مثيرة للقلق.

نهج جديد للدفاع في الفضاء الإلكتروني

تتطلب التحديات التي يمثّلها هجوم الفضاء الإلكتروني استجابة فعالة من جانب أمن تكنولوجيا المعلومات؛ ولكن لابد من النظر إلى تلك الاستجابة في سياق نموذج جديد من الأمن الشامل، مع التركيز على التعليم والإدارة الفعالة للحوادث. وللأمن الشامل مفهومان حيويان يختلفان عن الأساليب التقليدية لأمن تكنولوجيا المعلومات. الأول هو أن السلوك البشري يعدّ أمراً أساسياً لأمن الفضاء الإلكتروني الفعال، ففَهم السلوك البشري الخاص بكل من المهاجِم وأولئك الموجودين في جانب الدفاع يعد أمراً لازماً لتصميم نظم أمنية فعالة وتنفيذها. والمفهوم الثاني هو أن جميع جوانب النشاط التنظيمي مترابطة أساساً، وهو ترابط حدث من خلال صعود الشبكات الرقمية.

التعليم

تحتاج أي حكومة تسعى إلى تحسين قدراتها في مجال أمن الفضاء الإلكتروني إلى تحسين التعليم على المستويات كلها. إن قيام جامعة قوية بالتركيز على قضايا الفضاء الإلكتروني له أهمية كبيرة في إنتاج الأفراد المتميزين الذين يُعدّون أساسيين لضمان أمن الفضاء الإلكتروني للبلاد في الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين، وخير مثال على ذلك مبادرة "تحدي أمن الفضاء الإلكتروني"[8] البريطانية. ولكن هذا ماهو إلا البداية ، إذ يمكننا اعتبار أن متطلبات التعليم والتطوير في مجال أمن الفضاء الإلكتروني تتألف من ثلاثة مستويات.

في المستوى الأعلى، ستكون هناك حاجة إلى تكوين أجيال جديدة من علماء الحاسوب ذوي الموهبة الفذة، ومشغّلي الإنترنت السريين ذوي المهارة العالية، وبأعداد تفوق أي وقت مضى، وبالأخص لدعم وحدات أمنية وعسكرية متخصصة في البلاد، وهذا سيتطلب طاقماً من الأفراد البارعين ذوي القدرات العالمية في عمليات الفضاء الإلكتروني؛ وسيكون من اللازم زيادة أعدادهم بشكل كبير، وتحديث مهاراتهم باستمرار لتوفير وحدات تتمتع بخبرات عميقة وواسعة على نحو كافٍ على مدى العقود المقبلة. ولا تقتصر المهارات المطلوبة هنا على الفهم التقني العالمي الطراز وحسب، وإنما تمتد لتشمل تمتّعهم بخفة الحركة، وسعة الأفق، والخيال الواسع؛ ليفوقوا مصادرَ التهديد المحتمل دهاءً وحيلة.

وفي المستوى المتوسط، ستكون هناك حاجة إلى المزيد من أفضل أهل الاختصاص أيضاً في مجال أمن الفضاء الإلكتروني في القوات المسلحة والخدمة المدنية (والأعمال التجارية أيضاً)، وكذلك إلى المزيد من الوعي بين القادة للتداعيات الناجمة عن أوامرهم؛ وهذا قد يؤدي إلى تغيير في العقلية بقدر يساوي إعادة تنظيم القوى العاملة، أو يفوقه. ولابد من أن يفهم الجيل القادم من القادة أنه سيكون لكل العمليات العسكرية الآن بُعد

في الفضاء الإلكتروني، من دون الحاجة إلى أن يكونوا هم أنفسهم خبراء في مجال الفضاء الإلكتروني.

وفي هذا الإطار فإن أهم عناصر برنامج تعليم الفضاء الإلكتروني هو المستوى الأساسي الذي يعني تعزيز التوعية، وتحسين الممارسات الأمنية الحاسوبية الأساسية بين الناس بوجه عام، من الأطفال في المدارس الابتدائية إلى كبار السن؛ إذ إن تحسين تعليم الناس العاديين ومعلوماتهم يمكن أن يشكّل فارقاً كبيراً لنا جميعاً. والنتيجة المباشرة لذلك هي وجوب أن تكون الحكومة مستعدة لمصارحة مواطنيها قدر الإمكان حيال تهديدات الفضاء الإلكتروني التي يواجهونها؛ تارة بعبارات واضحة، وتارة أخرى بطريقة أفضل توقيتاً بكثير مما قد يكون مريحاً للحكومة أو الأفراد.

الإدارة الفعالة للحوادث

أياً تكن شمولية الأمن الوقائي المتَّخذ، فإن طبيعة تهديد الفضاء الإلكتروني تعني أن من الحكمة افتراض حصول انتهاكات مثيرة للقلق، وغير متوقعة، لأمن الفضاء الإلكتروني. وهذا لا يعني - بأي حال من الأحوال - أن التدابير الوقائية الشاملة هي مضيعة للوقت؛ فاتخاذ تدابير وقائية فعالة ينبغي أن يضمن ندرة حصول مثل هذه الحوادث بشكل يفوق ما يمكن أن يحصل لو لم يُتَّخذ مثل هذه التدابير.

لذا من الحكمة اتخاذ تدابير وقائية شاملة وافتراض أن هجمات الفضاء الإلكتروني الناجحة هي نتيجة غير مرغوب فيها، ولكنها – للأسف – محتملة الحدوث. وهناك أصلاً معايير دولية متطورة لأمن تكنولوجيا المعلومات وإدارة الحوادث، ولكن ثمة حاجة إلى اتباع نهج أكثر تطوراً. وينبغي أن تشمل العناصر الرئيسية للإدارة الفعالة للحوادث فَهم طبيعة مخاطر الفضاء الإلكتروني، وعملية إدارة فعالة للحوادث العابرة للحدود، ووجود برنامج مناورات منتظمة.

ويعدّ وضع سجلٍ لمخاطر أمن الفضاء الإلكتروني الوطني والمواظبة على تحديثه بانتظام خطوة مهمة على طريق فهم المخاطر، وبالتالي تحسين أمن الفضاء الإلكتروني. ويعمل تحديد المخاطر وفهمها على تحسين قدرة الجهة المعنية كثيراً على اتخاذ إجراءات فعالة لتخفيف حدة هذه المخاطر. وفي المقابل، في حال عدم تحديد المخاطر وفهمها، يمكن أن تكون فرصة النجاح في التعامل مع التهديد معدومة.

وهناك عدد من تقنيات إدارة الحوادث المعتمدة دولياً داخل أوساط تكنولوجيا المعلومات، والكثير من هذه التقنيات يوصى به. ولكن، تماماً كما تَعبُر الأخطار التي تهدد أمن الفضاء الإلكتروني الحدود التنظيمية، كذلك سوف تتطلب الاستجابة الفعالة جهداً منسقاً عبر الحدود التنظيمية. وفي حال وقوع حادث خطير، قد لا يكون هناك مفرّ من اتخاذ القرارات وتنفيذها عبر الحدود التنظيمية في أطر زمنية قصيرة جداً. وينبغي أن يرأس عمليات الاستجابة قائد مفوض بصلاحيات واضحة من رؤسائه؛ وينبغي أن يرأس هذا القائد "فريق إدارة حوادث" الذي يضم ممثلين من شتى الجهات العاملة في حل الأزمة؛ ويجب أن يكون هؤلاء الممثلون مخولين جميعاً باتخاذ القرارات والتحدث بالنيابة عن تلك الجهات. وإذا أُريد أن تكون الاستجابة فعالة ودقيقة التوقيت، يجب ألا يكون هناك أي لبس في صلاحيات رئيس "فريق إدارة الحوادث". وفي الحالات الأشد خطورة، قد تدعو الحاجة إلى أن تكون الصلاحيات المفوَّض بها قائد الفريق ممنوحةً من رئيس الحكومة. كما يجب أن يكون رئيس "فريق إدارة الحوادث" مسؤولاً عن اتخاذ قرارات سريعة وواضحة، وأن يتوقع بدوره اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة من جانب الجهات الممثَّلة في الفريق. كما يتعيّن توزيع المهمات بشكل لا لبس فيه بين أولئك الذين سيكونون مسؤولين عن إحراز تقدم في الاجتماعات المنتظمة للإدارة التي تعقد في الوقت المناسب.

وهذه أداة قوية جداً ينبغي استخدامها لفترات محدودة جداً من الوقت. أما القرارات الحاسمة فتشمل تحديد توقيت تشكيل "فريق إدارة حوادث" مع منحه الصلاحيات اللازمة، وتحديد توقيت إنهاء تأهبه. وبعد إتمام التعامل بنجاح مع حادث

ما، ثمة حاجة إلى إدارة تحول سريع للعودة إلى الحياة الطبيعية. والفائدة العظيمة المتأتية من هذا النهج هي مرونته: فهو يتيح للفِرَق على اختلاف تكويناتها وتبدلاتها التعامل مع حوادث الفضاء الإلكتروني الناشئة التي قد تتحرك بسرعة كبيرة وبطريقة معقدة عبر الحدود التنظيمية.

وسيكون من الحكمة وضع برنامج منتظم لتدريبات مشتركة بين المنظمات لضمان استعداد جميع الجهات ذات الصلة للرد على حادث ما في حال وقوعه أيضاً. وهناك أصلاً نماذج جيدة لمثل برنامج التدريبات هذا؛ فهناك على سبيل المثال، برنامج التدريبات الذي تديره الحكومة الإستونية، وكذلك سلسلة تدريبات "سايبرستورم" CYBERSTORM التي تجريها الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى أعمال تدريب الاتحاد الأوروبي بقيادة "الشبكة الأوروبية" ووكالة أمن المعلومات ENISA. ومن الممكن أن تشمل الفوائد المتحققة من مثل هذا البرنامج ما يأتي: تمكين المشاركين من تحسين فهمهم لما سيكون بالنسبة إلى الكثيرين شكلاً جديداً من أشكال التهديد، وشكلاً جديداً من أشكال الاستجابة؛ ويشرح لهم السبب لماذا العمل عبر الحدود التنظيمية يعدّ أفضل وسيلة لمواجهة تهديدات الفضاء الإلكتروني؛ كما يمكّن من تدريب المشاركين الذين لم يشاركوا تاريخياً في نشاطات إدارة أزمات أو ممارسة علاقات عملية بين جهات قليلة الخبرات السابقة في التعاون في مسائل الأزمات؛ وتشمل الفوائد كذلك تمكين جميع المشاركين من تطوير فهم مشترك لمجموعة من تهديدات الفضاء الإلكتروني والاستجابات الممكنة لها.

ومن الواضح أن وضع برنامج فعال للتدريبات العابرة للحدود يتطلب بذل بعض الجهد، بالإضافة إلى النفقات العامة الزهيدة المرتبطة بالشؤون الإدارية. ومن ثمّ، في حالة الاختراق الواضح وغير المتوقع (وهو أمر محتمل جداً) لأمن الفضاء الإلكتروني، فإن الاستثمار سيؤتي أكله.

البعد الدولي

يعدّ أمن الفضاء الإلكتروني بطبيعته مشكلة دولية،[9] كما هو واضح في سلسلة من المؤتمرات الدولية المعنية بإدارة الفضاء الإلكتروني التي بدأت في لندن عام 2011، وتواصلت في بودابست عام 2012، ومضت قُدُماً في سيئول عام 2013. ولكن احتمالات تحقيق تقدم مبكر في مجال الاتفاقات الدولية لمراقبة استخدام أسلحة الفضاء الإلكترونية وتنظيمها تبدو ضئيلة حالياً. وعلى أي حال، من المرجح جداً أنه، حتى في بيئة حميدة، فإن مفاوضات الحرب الإلكترونية قد لا تتسم بالتوصل إلى حل شامل واحد، وإنما بسلسلة من الاتفاقات المحدودة التي يتم التوصل إليها على امتداد فترة طويلة من الزمن. ونظراً إلى احتمال حدوث تطور سريع لأسلحة الفضاء الإلكتروني من الجيل الثاني الشديدة التأثير وانتشار المنظومات المنخفضة التأثير، فقد يكون من الأفضل أن تركّز المفاوضات على الحدّ من الأضرار الجانبية والتأثيرات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يبدو من الصعب جداً التغلب حالياً على تحديات التحقق الفعال وتطبيق العقوبات؛ إذ تعتمد نظم الرقابة على الأسلحة التقليدية على التحقق من خلال التفتيش واحتمال فرض عقوبات تأديبية على المخالفين. ويمكن أن تشكّل سهولة إخفاء تطوير أسلحة الفضاء الإلكتروني، بالإضافة إلى مشكلة الاستخدام المزدوج، عقبة كأداء أمام نظام تحقق ذي مصداقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق العقوبات التأديبية من الممكن أن تعرقله صعوبات تحميل المسؤولية بصورة ذات مصداقية في أي حادثة من هذا النوع.

وربما كان هناك المزيد من الأمل في إحراز تقدم في تنفيذ تدابير تعاونية من خلال التحالفات الإقليمية والأمنية القائمة، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ويمكن أن تشمل مجالات التعاون: تبادل المعلومات لتحسين الوعي الظرفي حيال شبكة الدفاع؛ وتطوير نهج مشترك للمفاهيم والمبادئ، وتحسين القدرة على إدارة الحوادث وترتيبات المرونة عبر التحالفات الأمنية والإقليمية.

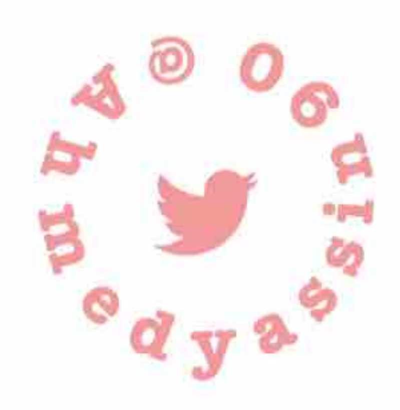
الاستنتاجات

يعدّ الاستخدام العسكري للفضاء الإلكتروني حقيقة واقعة بالفعل، ومن المرجح أن تنمو أهميته في العقود المقبلة. ويمكن أن تشمل العمليات العسكرية الدفاع عن الشبكة، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وعمليات إضعاف معنويات العدو، والهجمات الإلكترونية. وسيتم شن الهجمات بواسطة البرمجيات الخبيثة (أسلحة الفضاء الإلكترونية)، أو من خلال اختراق سلسلة الإمدادات، أو باستخدام الناس (لعل أبرز نقاط الضعف لدينا هي أن فهمنا للسلوك البشري في الفضاء الإلكتروني مازال فهماً بدائياً).

ومن المؤكد أن أسلحة الفضاء الإلكتروني "الشديدة التأثير" والفائقة التطور ستُحدث تأثيراً استراتيجياً. ولكن مدى تعدد وانتشار أسلحة الفضاء الإلكتروني "المنخفضة التأثير" وغير المتطورة نسبياً يحمل في طياته خطر إضعاف العلاقات الدولية.

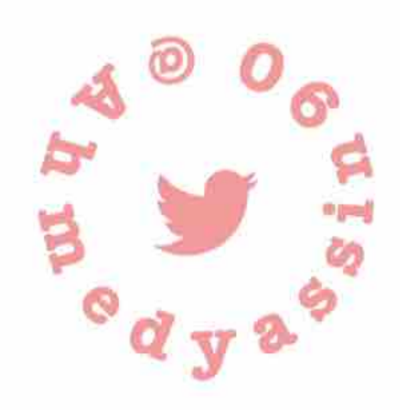
ولم يعد النموذج التقليدي من الأمن، على شاكلة "المقاربة التشتيتية"، فعالاً. وأما أمن تكنولوجيا المعلومات الجيد فيعدّ أمراً بالغ الأهمية، ولكن لابد من دمجه في إطار أمن شمولي يركّز على التعليم والإدارة الفعالة للحوادث.

ويبدو من غير المرجح أن يؤثّر التحرك الدولي في السيطرة على الأسلحة، أو تنظيم استخدام أسلحة الفضاء الإلكتروني في المستقبل القريب، ولكن التحالفات الإقليمية والشراكات المماثلة قد تساعد على تحسين فعالية الدفاع في الفضاء الإلكتروني.


@Ahmedyassin90

القسم الثاني

الابتكار في الدفاع والاستخبارات


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

دروس الحروب الماضية والاتجاهات التكنولوجية المستقبلية

بيتر سينجر

أصبح شائعاً بين القادة العسكرين القول إن أحد الدروس المستفادة من حروب العقد الماضي هي أن «التكنولوجيا ليست مهمة في حروبنا التي تتمحور حول العامل البشري»، على حدٍّ وصف أحد كبار الجنرالات، لكن هذا القول يتبنى تعريفاً للتكنولوجيا يعتبرها غريبة وغير قابلة للتطبيق. أما الموسيقار بريان إينو Brian Eno فيرى أن التكنولوجيا هي ذلك الاسم الذي نطلقه على الأشياء التي لا نستخدمها بشكل يومي، وحينما نستخدمها بشكل يومي فلن نسميها تكنولوجيا. ومع ذلك سواء استخدمت حجَراً، أو طائرة من دون طيار، فإنها تكنولوجيا، بمعنى أنها أداة نستخدمها لتنفيذ مهمة محددة.

بيد أن الأمر الذي يشكل تحدياً أكثر من الأدوات نفسها -في السياق الاستراتيجي الحاضر والمستقبلي- هو تحدي وتيرة التغير التكنولوجي. فلاشك في أن الكثيرين يعرفون "قانون مور" Moore's Law، وهي فكرة كان أول من عبّر عنها جوردن مور، المؤسس المشارك في شركة "إنتل"، ومفادها أن عدد "الترانزستورات" في "الدارات المتكاملة" لأجهزة الكمبيوتر يتضاعف كل عامين تقريباً. كان "قانون مور" يهدف في الأساس إلى وصف ظاهرة تحدث في مجال الكمبيوتر، ولكن -بما أن التكنولوجيا تتضاعف على نفسها- فقد أُكتشِف أن الاتجاهات الأُسّيّة الأوسع نطاقاً التي أوضحها هذا القانون لها أنماط تاريخية واسعة النطاق، وتوصف بـ"قانون العائدات المتسارعة" أيضاً Law of Accelerating Returns.[1]

في المجال العسكري، يمكننا أن نرى قوة هذا النمو المضاعف في كل شيء؛ بدءاً من القوة النيرانية الخام (على سبيل المثال، بين الحرب العالمية الأولى واليوم، تضاعف مدى نيران المدفعية وفعاليتها بنحو 20 مرة)، إلى الأدوات المتاحة لهذه الجيوش في التواصل والتنسيق. واليوم تحتوي بطاقة معايدة مفردة تحمل أغنية قصيرة، على قوة حاسوبية تفوق ما كان يتوافر لدى الجيش الأمريكي بأسره عندما كان والدي في الخدمة العسكرية.

يوضح كريس أندرسون، المحرر المؤسس لمجلة **وايرد** *Wired*، أننا دخلنا عصراً نستخدم فيه الوسائل التكنولوجية بصورة يومية:

> ... منذ عشر سنوات كانت هذه التقنيات "أشياء لا يمكن الحصول عليها"، لأنها كانت تُعتبر تكنولوجيا صناعية عسكرية، والآن يمكنك شراؤها من متجر "راديوشاك" Radio Shack. لم أرَ في حياتي التكنولوجيا تتقدم بالسرعة التي هي عليها الآن، وهذا يحدث بفضل الكمبيوتر الفائق الموجود في جيبك.[2]

ولكن التكنولوجيا اليوم هي الماضي بالنسبة إلى ساحة المعركة في المستقبل. ماذا سيحدث بعد ذلك؟ وكيف يمكن للاستراتيجيين، الذين يعجزون في كثير من الأحيان عن الاستفادة من التغير التكنولوجي، أن يتعاملوا معها؟ إذا كان "قانون مور" سيُطبق بالطريقة ذاتها كما حدث خلال الأعوام الأربعين الماضية، فسيكون هناك تعقيد هائل. فعلى سبيل المثال، يعد تقرير المراجعة الدفاعية Defense Review Report، الذي يصدر في الولايات المتحدة الأمريكية كل أربع سنوات، بمنزلة تمرين تخطيط استراتيجي أوّلي، يضاهي التقارير الدفاعية الحكومية التي تصدرها العديد من الأمم الأخرى. ولكن بين الوقت الذي يجتمع فيه الفريق الحالي لكتابة تقرير المراجعة، والوقت الذي سيتم فيه نشر عملهم، سوف تتضاعف القوة التكنولوجية والتعقيد لرقائق المعالجة المتوافرة لدينا، وأجهزة الكمبيوتر، وجميع المعدات التي تعمل بها. وبالنسبة إلى الفترة التي من المفترض فعلاً أن يخطط الفريق لها -الأفق الاستراتيجي للسنوات الـ 25 المقبلة- سنرى وسائل تكنولوجية تفوق قوتها الحالية حرفياً بنحو مليار مرة.

إن "قانون مور" ليس قانوناً فيزيائياً، ومن ثم ليس من الضرورة أن ينطبق على السنوات الـ25 المقبلة، ولكنه لا يزال يمثل تحديات. وعلى سبيل المثال، لو حققت التكنولوجيا تقدماً في منتهى الضآلة بمعدل 0.001 مرة، وهي وتيرة التقدم في الماضي عندئذٍ سيحتاج تقرير المراجعة الدفاعية إلى أن يفترض أن التكنولوجيا ستصبح أقوى مما هي عليه اليوم بمليون مرة فقط. في الواقع، أسوأ سيناريو تتصوره وكالة مشروعات البحوث المتقدمة DARPA التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، يفترض زيادة القدرة الحاسوبية بنحو 10 آلاف مرة عما هي عليه اليوم. وهو افتراض ممكن، ولكنه ليس مرجحاً.

ما يعنيه هذا هو أن لدينا سلسلة من الأمور التي تغير قواعد اللعبة في المستقبل، والتي يجب على صنّاع السياسة أن يظلوا منتبهين لها. وينبغي التفريق بين هذه الفكرة والطريقة التي غالباً ما تُناقش بها الوسائل التكنولوجية في الحروب. وخلافاً لما يدعيه مؤيدو الحرب التي تركز على استخدام الشبكات network-centric warfare، فإن التكنولوجيا ليست حلاً سحرياً، ولا تستطيع أن «تزيل غموض الحرب».[3] وما يجعل التكنولوجيا عاملاً "يغير قواعد اللعبة"، و"ثورياً" و"مربكاً"، أو "تطبيقاً قاتلاً"، هو أنها توفّر القدرات كلها التي لم تكن متوافرة قبل جيل مضى (وكانت إلى حد كبير غير متصورة)، ولكن الاستخدام العسكري لتلك الحلول يثير أسئلة عميقة ليس لها إجابات جاهزة في الوقت الحاضر. وهي أسئلة متنوعة؛ تبدأ من الأسئلة المؤسسية والتنظيمية، حتى الشخصية الباحثة في الذات؛ فهي لا تشمل ما هو ممكن فقط، بل ما هو صحيح أيضاً، في كل شيء من العقيدة والتوظيف، إلى القانون والأخلاقيات. هذه الوسائل التكنولوجية- سواء كانت نيراناً، أو صحافة مطبوعة، أو باروداً، أو محركاً يعمل بالبخار، أو جهاز كمبيوتر،... إلخ - قليلة، لكن لها آثاراً كبيرة حقاً.

في العقد الماضي، أثبتت النظم الروبوتية أنها أحد تلك التطبيقات القاتلة (حرفياً ومجازياً)، ويتزايد انتشارها بوتيرة متسارعة؛ فالقوات الأمريكية دخلت العراق بمجموعة قليلة من النظم الروبوتية في الجو (التي تُعرف باسم النظم الجوية غير المأهولة أيضاً، أو

الطائرات التي تدار عن بُعد، أو الطائرات من دون طيار)، مع غياب أي نظام غير مـأهول بالعنصر البشري على الأرض، كما أن أياً من تلك النظم لم يكـن مسـلحاً. واليـوم، يوجـد لدى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 8 آلاف طائرة مـن دون طيـار، ونحـو 12 ألـف مركبة أخرى تعمل عن بُعد. علاوة على ذلك، انطلقت التكنولوجيا إلى "العالميـة"؛ حيـث تتنافس 87 دولة أخرى للتوصل إلى إجابات لأسئلة مثـل: كيـف يمكـن تزويـد وحـدات القتال عن بُعد بالموظفين؟ وما العقيدة التي ينبغي أن ترشدهم؟ وما التأثيرات التي يمكـن -أو ينبغي- أن تحصل فيما يتعلـق باختيـارات توقيـت خـوض الحـرب ومكانهـا؟ (مثـل النقاش الخاص بـ"حـروب الطـائرات مـن دون طيـار" الـذي ظهـر بعـدما اسـتخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه النظم -ليس في العمليات العسكرية في أفغانستان فقـط- بل في سلسلة من الحملات السرية في أماكن أخرى مثل باكستان واليمن).

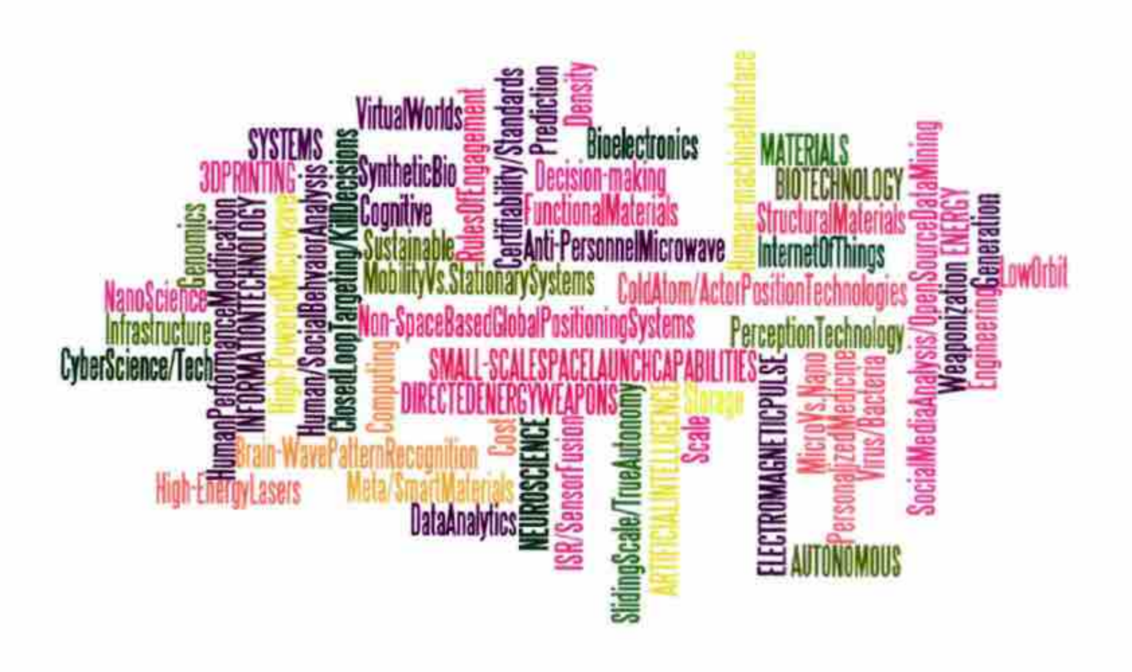
وبرغم أن طائرة "بريديتور" Predator التي تعمل من دون طيار لا تزال تبدو ضرباً من الخيال العلمي بالنسبة إلى الكثيرين، في كلٍّ من القطـاع العـام والعسـكري، فـإن هـذه التكنولوجيا قد طُبقت لأول مرة في حروب يوغسـلافيا في فـترة التسـعينيات مـن القـرن الماضي (ولم يتم تسليحها إلا في الأشهر الأولى للعمليات الحربية في أفغانستان التي جـاءت في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ومن ثم أصبحت عاملاً مغيِّراً لقواعـد اللعبة). والتحدي الذي يواجهه المفكرون الاستراتيجيون اليوم هو ماذا بعد؟ بمعنـى، مـا الوسائل التكنولوجية التي يصفها الرافضون على نحو ساخر بأنها "تجارب علمية"، والتي ستكون العامل الرئيسي الذي يشكل ساحة المعركة في المستقبل؟

بهـدف استكشـاف هـذه المسـألة، تبـنّـى "مكتـب الـرد التكنولـوجي السـريع" USDDRRT التابع للبنتاجون سلسلة من مشـروعات يطلـق عليهـا اسـم NeXTech، (أشير هنا إلى أني قد عملت كأحد المنظِّمـين في تلـك المشـروعات). وقـد بـدأ المشـروع بسلسلة من الدراسات الاستقصائية والمقابلات مع أكثر من 60 شخصية مـن كبـار علـماء المستقبليات، ومديري المختبرات، والعلماء، والمستثمرين، وأصحاب المشروعات (أولئك

الذين "يستثمرون في المستقبل ليتحقق")؛ بغرض معرفة الوسائل التي تغير قواعد اللعبة. والسؤال الذي شكّل المرجع الأساسي في الدراسة هو: ما التكنولوجيا في الوقت الحالي التي تشبه في وضعها الوضع الذي كان عليه الكمبيوتر عام 1980، أو كما كان وضع طائرات "بريديتور" خلال تقرير "المراجعة الدفاعية" عام 2001، بمعنى، أن مثل هذه التكنولوجيا توجد فعلياً، لكنها لم تؤدِّ حتى الآن إلى إحداث تحول في العالم. وقد كان واضحاً أن ناقلات التغيير المحتملة من التكنولوجيا كانت طاغية، ويظهر ذلك بشكل أوضح من خلال "سحابة الكلمات الدلالية". ويوضح الشكل (3-1) الوسائل التكنولوجية التي رأى العلماء أنها من المرجح أن تكون من مغيِّرات قواعد اللعبة.

الشكل (3-1)

الوسائل التكنولوجية التي ستغير قواعد اللعبة



بعد ذلك، أجرى المشروع سلسلة من التدريبات بالتعاون مع منظمات مثل "كلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي"، و"كلية الدراسات العليا التابعة للبحرية الأمريكية"،

و"الأكاديمية البحرية الأمريكية"، لاستكشاف السبل التي تستخدم، أو قد لا تستخدم، بها هذه الوسائل التكنولوجية بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية، والقوات الصديقة في عدد من السيناريوهات؛ بدءاً من المعارك الكبرى، إلى عمليات الإغاثة الإنسانية في حالات الكوارث. وكذلك استخدام هذه التكنولوجيا من طرف قوات غير صديقة في سيناريوهات تمتد من الجيوش التي تسعى إلى الدفاع عن المدن، أو الاستحواذ على سلسلة جزر، إلى الجماعات الإرهابية، وعصابات تهريب المخدرات التي ترفع قدراتها لمواكبة القرن الحادي والعشرين. على سبيل المثال، تم استلهام أحد السيناريوهات من الهجوم الإرهابي الذي استهدف مومباي في عام 2008، غير أنه اكتشف الكيفية التي قد تتصرف بها مجموعة مهاجمة مشابهة صغيرة تتكون من عدد قليل من الرجال إذا توافرت لديها وسائل تكنولوجية أكثر حداثة من بنادق الكلاشينكوف AK-47s والقنابل اليدوية، (برغم أن تلك قد أحدثت فوضى عارمة في مومباي).

خلافاً لكثير من التدريبات التقليدية، كانت "ألعاب محاكاة الحرب" war games ملحوظة لأنها جمعت مزيجاً متنوعاً من المشاركين، بما في ذلك ممثلون عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها العسكريين من كل الفروع والرتب والأجيال (من الأدميرال نزولاً إلى طلاب الكليات البحرية في سن الـ 19 عاماً). كما ضمت مجموعة متنوعة جمعت لفيفاً من القوات الخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، وآسيا، والشرق الأوسط، وخبراء مدنيين؛ بدءاً من خبراء من شرطة لوس أنجلوس في التعامل مع عصابات المخدرات، إلى كبار المفكرين من شركات مثل: "أبل" و"فيسبوك" و"جوجل". كما ضم المشروع جلسة لمناقشة "المكوّن الأخلاقي" في "ألعاب الحرب" جمعت فريقاً من الخبراء في السياسات الدفاعية، ومحامين عسكريين ومدنيين، وممثلين عن منظمات حقوق الإنسان، وفلاسفة، وأخصائيين في مجال الأخلاقيات؛ لبحث تداعيات واستخدامات هذه الوسائل التكنولوجية الجديدة على المستوى القانوني والأخلاقي وعلى مستوى رسم السياسات.

جولة سريعة في مُغَيِّرات قواعد اللعبة التكنولوجية اليوم

في خضم هذا التطور الذي يبدو فوضوياً، تبدو سلسلة من المجموعات التكنولوجية في غاية الأهمية؛ إذ تؤدي دوراً محورياً في الانتقال من الرضوخ لفكرة "التكنولوجيا التي لا يمكن الحصول عليها" إلى استحصال أدوات المستقبل القوية التي تثير مجموعة جديدة من الأسئلة.

الطائرات غير المأهولة والروبوتات.. وما بعدها

برغم أن أول جيل من الروبوتات قد أثبت بكل تأكيد أهميته، فإن هذه التكنولوجيا لا تزال في مراحلها المبكرة. وفي الحقيقة فإن كثيراً من النظم "غير المأهولة بالعنصر البشري" المستخدمة اليوم تشبه العربات "من دون حصان" منذ قرن مضى. ولا يزال بإمكاننا وضع تصور لما ليست عليه التكنولوجيا (بمعنى "من دون حصان" و"من دون إنسان" في مقابل سيارة وروبوت)، إنها تبدو وتعمل بطرق ليست جميعها مميزة عن النظم التي تحل محلها؛ لدرجة أنه يوجد في بعض النظم غير المأهولة المعاصرة قُمرات القيادة التي من المفترض أن يجلس فيها الطيار.

ومع ذلك، نشهد اليوم انتشاراً هائلاً للوسائل التكنولوجية غير المزودة بعناصر بشرية، وهي تتفاوت في الحجم والشكل والنموذج. في ظل عدم وجود عنصر بشري داخلها، يمكن أن يتم تصميم الآلة بحيث تظل في الجو فترات أطول. وبالفعل نجحت البحرية الأمريكية في تشغيل طائرة من دون طيار من طراز "آيون تايجر Ion Tiger" تعمل بالهيدروجين السائل لمدة يومين كاملين من دون توقف.[4] أضف إلى ذلك أنه عندما يتم دمج ذلك مع الطاقة الشمسية المتجددة على ارتفاعات عالية، يكون هناك مجال لاستمرار فترات الطيران إلى أسابيع، حتى أشهر. وهذا قد يعني أن حجمها قد يتضاعف ليتم تزويدها بأجنحة تعادل حجم الطائرات التجارية.[5] وفي الوقت ذاته، بدأت الآن تُصنع بأحجام صغيرة كالحشرات،[6] ولم تعد هناك ضرورة لأن يتم تصميمها على شكل الآلات المأهولة بالبشر؛ بل يمكن أن يُستوحى تصميمها من الطبيعة.[7]

في إطار هذا الاتجاه، تشكل مسألة الحجم أهمية بالنسبة إلى موضوع الطائرات من دون طيار المسلحة. والأمر لا يتعلق بكون تلك الطائرات آخذة في الصغر فقط، بل بكونها تحمل ذخائر متناهية في الصغر أيضاً. لذا فإذا أردت على سبيل المثال أن تنفذ عملية اغتيال، هل تحتاج إلى إرسال طائرة من دون طيار من طراز "إم كيو-9 ريبر" MQ-9 Reaper محملة بذخائر الهجوم المباشر المشترك "JDAM" أو مجموعة من صواريخ "هيلفاير" Hellfire؟ أم إن بإمكانك تنفيذ المهمة باستخدام صاروخ موجّه بحجم مجلة مطوية، أو قنبلة صغيرة في حجم زجاجة بيرة مزودة بنظام تحديد المواقع العالمي GPS (وقد تم اختبار كليهما في معمل الأسلحة التابع للبحرية الأمريكية المعروف باسم "تشاينا ليك" China Lake)، ولاسيما إذا كان الأمر يتعلق بتقليص الأضرار الجانبية؟[8] وإذا كان السلاح الأصغر هو كل ما تحتاج إليه، فهل تحتاج إلى طائرة من دون طيار بحجم طائرة "التورنيدو" لأداء المهمة؟

التغير الرئيسي الآخر هو تنامي مستويات ذكاء الروبوتات واستقلاليتها، متجاوزة مرة أخرى الاتجاه الأسّي لـ "قانون مور" وقانون "العائدات المتسارعة". وهذا يفتح جبهة جديدة كلياً لتطوير الأسلحة. تقليدياً، كنا نقارن الأسلحة من حيث القدرة على الفتك، والمدى، والسرعة، وعند إمعان النظر في المقارنة بين القاذفات من طراز (B-17) والقاذفات من طراز (B-24) في الحرب العالمية الثانية، يمكن اعتبار قاذفات (B-24) أكثر تفوقا نظراً إلى أنها أسرع وأبعد مدى، وتستطيع حمل قنابل أكثر. الشيء ذاته يمكن قوله عند مقارنة نظام الطائرات من دون طيار من طراز "إم كيو-9 ريبر" بالنسخة السابقة منه من طراز "إم كيو-1 ريبر"، فالطراز الأحدث أفضل؛ لأنه أسرع وأبعد مدى، ويستطيع حمل قنابل أكثر. لكن الأسلحة الروبوتية يميزها شيء آخر لا يمكن أن توصف به الأجيال السابقة من الأسلحة: إنها أكثر ذكاء واستقلالية. برغم أننا لم نصل بعد إلى عالم تتحكم فيه الآلات وتصبح مستقلة عن الإنسان؛ حيث تتخذ هذه الآلات قراراتها بنفسها. ولكن

بات بإمكان طائرات "ريبر" Reaper أن تقوم بأشياء مثل الإقلاع والهبوط بنفسها، وإدارة النقاط الوسيطة للمهمة بنفسها، وحمل أجهزة الاستشعار التي تتعرف على ما تراه، مثل تحديد شكل أي عائق وحجمه على الأرض عن بُعد ميل وإدراكها لشيء نطلق عليه نحن البشر "أثر".

هذا التوجه سوف يستمر، وسيكون له عظيم الأثر في ساحة المعارك في المستقبل. خذ على سبيل المثال نظام الطائرات القتالية من دون طيار من طراز (X-47) التي تنتجها شركة "نورثروب جرومان" Northrop Grumman؛ وهي عبارة عن طائرة شبح تم إطلاقها في مطلع عام 2013 بنجاح عن متن حاملة طائرات، في حدث وصفته قيادة البحرية الأمريكية بأنه «قفزة تاريخية في مستقبل الملاحة البحرية».[9] وتضم نظيراتها، طائرات من طراز "تارانيس" Taranis التي تتم تجربتها في أستراليا بواسطة شركة BAE، وطائرات "بلو شارك" Blue Shark، التي يُشاع أن "شركة الصين لصناعة الطيران" Aviation Industry Corp. of China الصينية تعكف على تطويرها. تمثل هذه الطائرات المقاتلة من دون طيار تقدماً تقليدياً في تكنولوجيا الأسلحة؛ إذ يتم تصميمها لتطير أسرع، وإلى مسافات أطول من الجيل الحالي من الطائرات الهجومية، وتتفادى دفاعات العدو بشكل أفضل. غير أن هذه الطائرات مختلفة جداً عن سابقاتها بفضل تنامي استقلاليتها، وما يترتب على ذلك من قدرات إضافية. كما أنها مصممة بحيث تستطيع الإقلاع والهبوط ذاتياً، وتنفذ مجموعة مهام بشكل ذاتي، وإعادة التزود بالوقود في الهواء ذاتياً، واختراق الدفاعات الجوية للعدو ذاتياً. حتى أن طائرات "تارانيس" تضم برامج تتيح لها اختيار أهدافها. ومن المتوقع أن تواصل مجموعة متنوعة من برامج الطائرات المقاتلة من دون طيار المتطورة الأخرى حول العالم - بداية من طائرات "نيورون" Neuron التي تعمل شركة "داسولت" Dassault على إنتاجها، إلى طائرات "باراكودا" Barracuda التي تصنعها شركة "إيداس" EADS إلى طائرات "سكات" Skat التابعة لشركة "مايكويان" Mikoyan الروسية- السعي إلى إنتاج طائرات من دون طيار أكثر ذكاء، ومن ثم أكثر قدرة.

يترتب على هذا الذكاء الأكثر تأثير مهم مثل: توسع قاعدة المستخدمين والمهام، ما يقود بالتالي إلى مزيد من التغييرات في الجودة ونوع الانتشار. إن الإصدارات المبكرة من أنظمة الطائرات من دون طيار كانت مثل أجهزة الكمبيوتر المبكرة، فقد كان عليك أن تخضع لتدريب طويل لكي تتمكن من جعلها تقوم بالمهام الأساسية فقط. في السابق كان المستخدم بحاجة إلى خبراء لتعلم الأمور الأساسية في تشغيل أجهزة الكمبيوتر، لكن بات الآن بإمكان الطفل ذي الثلاثة أعوام استخدام أجهزة "آي باد"، وكذلك عليه الحال بالنسبة إلى التطورات في تكنولوجيا الروبوتات التي جعلتها أكثر يسراً أيضاً.

هذه السهولة في الاستخدام تقلِّص بعض الحواجز التي تعرقل التشغيل، ما يترتب عليه عدد من الآثار المتلاحقة. على سبيل المثال، إنه يتسبب بالفعل في أزمات هوية داخل الدوائر العسكرية المختلفة. وفي الوقت الذي نجد أن سلاح الجو الأمريكي قد أطلق على أنظمته هذه: "الطائرات التي يقودها طيارون عن بُعد" Remotely Piloted Aircraft، وبالتالي يصف الأشخاص الذين يشغلون هذه الطائرات بـ "طيارين" pilots -فإن البحرية الأمريكية تطلق لفظ "مشغِّلين" operators على مَنْ يتولون تشغيل الطائرات من طراز "إكس-47 يوكاس" X-47 UCAS، والجيش الأمريكي يستعين بأفراد لتشغيل المنظومات ذاتها التي تقوم القوات الجوية بتكليف ضباط بتشغيلها.

المجموعة الأوسع نطاقاً من المستخدمين سوف تشكل أهمية؛ ليس فيما يتعلق بالهوية والثقافة التنظيمية داخل الجيوش فقط، ولكن من حيث مساعدة الأطراف من غير الدول أيضاً - التي يصعب تنظيمها وردعها - في الاستحواذ على التكنولوجيا واستخدامها. وبرغم أن "حزب الله" قد لا يمتلك أكاديمية للقوات الجوية، فإنه لم يحتج إلى وجود أكاديمية للتعرف على كيفية تشغيل سلسلة من منظومات الطائرات من دون طيار في مواجهة إسرائيل.[10] في ليبيا، قامت شركة مقاولات عسكرية كندية خاصة تدعى "بي إم سي" PMC بتزويد المتمردين بطائرات صغيرة من دون طيار، لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة والاستطلاع. حتى إن بعض الإرهابيين الذين يطلق عليهم

"الذئاب الوحيدة" [بسبب أنهم يعملون منفردين]، مثل الأمريكي من أصل باكستاني رضوان فردوس، قد توصل إلى (صنع) طائرة من دون طيار، وكان ينوي استخدامها في تنفيذ هجوم على غرار هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ولحسن الحظ أنه تم القبض عليه في سبتمبر 2011 قبل أن يتمكن من جعل طائرته تحلق فوق "البنتاجون"، وذلك بعدما سأل مخبراً تابعاً لوكالة المباحث الفيدرالية الأمريكية عن المكان الذي يمكنه فيه شراء متفجرات من نوع "C-4".[11] لهذا يجب على المفكرين الاستراتيجيين أن يستوعبوا أننا قد دخلنا بالفعل عالماً بات فيه الحصول على طائرة من دون طيار أسهل من الحصول على قنبلة.

سوف تشهد عملية توسع السوق تحولاً خلال بضع سنوات عندما تلتقي سهولة الاستخدام بتقلص الحواجز السياسية المدنية. وفي حين أنه يحظر الآن استخدام معظم الطائرات من دون طيار في الأغراض المدنية والتجارية، فإن هناك عملية جارية لدمج منظومات الطائرات من دون طيار في العناصر المدنية من نظام المجالين الجويين الوطني والعالمي. وقد حدد الكونجرس الأمريكي مؤخراً موعداً غايته عام 2015 للمجال الجوي الأمريكي لينفتح على الاستخدام المدني والتجاري للطائرات من دون طيار، والتوجهات ذاتها تسري في العديد من الدول الأخرى من بريطانيا إلى البرازيل.

يُقدَّر حجم سوق الطائرات من دون طيار بعشرات المليارات من الدولارات في سنواته الأولى، ولكن بصراحة من المبكر معرفة إلى أين سيؤول هذا؟[12] لكن من المتوقع أن يتسع نطاق المستخدمين عندما تنتقل المفاهيم التي تثبت فعاليتها في المجال العسكري إلى الاستخدام المدني. خذ على سبيل المثال المراقبة الجوية باستخدام الطائرات من دون طيار، التي انتقلت من الأنشطة العسكرية إلى استخدامها في أمن الحدود والمراقبة الشُّرطية والبيئية.[13] وبالمثل، فإن فكرة استخدام طائرات الهليكوبتر من دون طيار في نقل شحنات إلى مناطق عالية المخاطر قد اختبرت في البداية في أفغانستان بطائرات "كي-ماكس" K-Max. وهذه المنظومة التي تقوم مشاة البحرية الأمريكية بتشغيلها تعمل بشكل آلي، فيما عدا عمليتي الإقلاع والهبوط اللتين تتم إدارتها عبر وحدة تحكم تُستخدم عادة في منصات ألعاب الفيديو

"بلاي إستيشن". وقد نفّذت منذ ذلك الوقت حتى الآن أكثر من ألف مهمة، وهي تقنية تجتذب الآن اهتماماً من قِبل شركات قطع الأخشاب والبناء.

بعد الانتقال البديهي للتطبيقات من الميدان العسكري إلى الجانب المدني، يحدث التحول الحقيقي عندما يلتقي الخيال والإبداع بالرغبة في تحقيق الربح. هنا توجد أوجه الشبه الأكثر بينها وبين أجهزة الكمبيوتر أو تاريخ الطيران، عندما بدأ الجانب المدني يقود الطريق إلى الميدان العسكري. وعلى سبيل المثال، إن فكرة نقل البضائع باستخدام الطائرات لم تكن في الأساس عسكرية، فلقد بدأها المدنيون عام 1919. واليوم، باتت صناعة عسكرية رئيسية (قيادة النقل العسكري الأمريكي لديها نحو 134 ألف موظف)، وهي في الوقت ذاته صناعة مدنية تدير تجارة تصل قيمتها إلى تريليونات الدولارات حول العالم. وبدأت شركات شحن جوي عديدة في استكشاف إمكانية استخدام الطائرات من دون طيار في نقل البضائع. وإجمالاً، في ظل تنامي التطور والتحول نحو القطاع المدني، سوف نشهد مزيداً من الروبوتات وتنوعاً في أجيالها الحديثة التي توفر الأشياء الجديدة كافة لعدد أكبر من المستخدمين.

ونظراً إلى أننا اعتدنا هذا التطور، ربما لا ندرك إلى أي مدى يعد هذا تطوراً تاريخياً، كما كتب كريستوفر كوكر Christopher Coker:

> الروبوتات المقبلة هي نقطة تحول ثقافي، وخطوة جريئة قررنا عبورها، وهي لا تقل أهمية عن اكتشاف البارود، وستكون أكثر جذرية في تأثيراتها وتداعياتها، حتى إن طال الوقت المستغرق حتى تنتقل الروبوتات من كونها آلية إلى مستقلة (بمعنى أنها قادرة على اتخاذ القرارات بأنفسها).[14]

الأمن السِّيبراني و"إنترنت الأشياء"

الروبوتات هي مجرد أجهزة، لكن الأمر المهم هو التطورات الجارية في مجال البرمجيات التي تُشغِّل هذه الروبوتات، وكل الوسائل التكنولوجية التي تهمنا حقاً في

القرن الحادي والعشـرين. ومثلما فتح الخيال العلمي بالنسبة إلى وسائل تكنولوجيـة، مثـل الغواصات والطائرات، ساحات معارك جديدة في القرن الماضي، فإن تنامي قوة البرمجيات واستقلاليتها يفتح مجالاً جديداً لصـراع كان مجرد خيال منذ جيل مضـى.

بالرجوع إلى عام 1982، تخيّـل كاتـب الخيـال العلمـي ويليـام جيبسـون William Gibson تصوراً غريباً:

> هلوسة جماعية يشترك فيها مليارات المشغلين يومياً، في كل دولة.. وهذا تمثيـل بيـاني للبيانات المستخلصة من بنوك المعلومات في جميع أجهزة الكمبيوتر في العالم.[15]

ولتسمية هذه الفكرة المجنونة، جمع جيبسون كلمة "السيبرنطيقا" cybernetics [التي تعني علم التحكم الآلي] مع كلمة "الفضاء"، وسَكَّ منهما مصطلح "الفضاء الإلكـتروني" cyberspace الذي أصبح حقيقة مع انتشار شبكة الإنترنت على نطاق العالم.

اليوم، أصبح من المستحيل تقريباً سبر أغوار مركزية الفضاء الإلكـتروني بالنسـبة إلى نمط الحياة في العالم. فجميع مجالات الأنشطة اليوم -بدءاً من التجارة، إلى الاتصالات، إلى البنية التحتية الحساسة التي تغذي حضارتنا الحديثة وتحميها - تعتمد على التشغيل المأمون والآمن لهذه الشبكة المعولمة.

في عام 1971 تم إرسال أول "بريد إلكتروني". والآن يعيش أبنـاء هـؤلاء العلـماء في عالم يتم فيه إرسال نحو 40 تريليون بريد إلكتروني في العام. وأول "موقع إلكتروني" أنشئ كان في عام 1991، وبحلول عام 2013 كان هناك أكثر من 30 تريليون صفحة ويب.[16]

إن المؤسسة العسكرية كانت العرَّاب الرائد لهذا العالم، عبر دعم الشبكة الأصلية التي تعرف باسم "أربانت" ARPANet، ولكنها الآن تعتمد بشكل كبير عـلى الجانـب المـدني. والبنتاجون على سبيل المثال، يشغل أكثر من 15 ألف شبكة كمبيوتر عبر 4 آلاف منشـأة في 88 دولة. وبرغم أن نسبة كبيرة منها يخضع لـما يُعـرف بـ"الجـدران النيرانيـة" firewalls، ويقتصـر على نسـخته السـرية مـن الفضـاء الإلكـتروني الـذي يطلـق عليـه "سـيبرنت"

SIPRNet، تدخل أجهزة كمبيوترات البنتاجون على الشبكة العامة للإنترنت أكثر من مليار مرة في اليوم. وقد قدر الأدميرال مايكل ماكونيل Michael McConnell، الرئيس السابق للاستخبارات الأمريكية الوطنية، أن 98٪ من اتصالات الحكومة الأمريكية- بما في ذلك الاتصالات السرية- تمر عبر شبكات يملكها ويديرها مدنيون.[17]

لكن شبكة الإنترنت التي تعودنا عليها في هذه الفترة القصيرة تشهد تغيرات جذرية من نواحٍ عدة حساسة للاستراتيجيين في المستقبل. ويُعزى جزء من هذا إلى المكاسب التي يحققها الذكاء الاصطناعي، وتطبيق ما يعرف بـ "البيانات الضخمة"؛ فنحن نعيش بالفعل في عالم حيث الآلة التي يطلق عليها اسم "واتسون" WATSON تتفوق على أذكى إنسان في اللعبة المصممة لاختبار الذكاء الإنساني في كل شيء؛ من التاريخ إلى الرياضيات إلى ثقافة أغاني "البوب". لم تكن خطة شركة "آي بي إم" IBM هي جني أرباح عبر برنامج "جيوباردي" Jeopardy، ولكن من أجل تطبيق التكنولوجيا لحل بعض المشكلات مثل التشخيص الطبي، حيث يمكنه الأداء بمستوى أعلى بكثير عن الأطباء البشر (الذين يخطئون في التشخيص بنحو 50٪ من مجموع الحالات).

إن المحصلة المرجحة ليست مجرد أنظمة أذكى، بل برمجيات أذكى تنتشر عبر النظام. فحقل الاستخبارات العسكرية شهد تطبيق مثل هذه الوسائل التكنولوجية، بشكل متزايد، على واجهات "النهاية الأمامية"* الخاصة بـ "أجهزة الاستشعار" التي تقوم بالتعرف على ما تراقبه قبل أن تُعلِم المراقب البشري؛ أي إنها تقوم بربط الأمور بعضها ببعض بطريقة كانت من مجال عمل المحللين البشريين.

ومع ذلك، فإن أهم نقلة ربما تكون في كيفية تقدم الإنترنت دون تدخل منّا، من خلال الربط الشبكي والاندماج في العالم من حولنا. اليوم، هناك نحو ثمانية مليارات جهاز متصل بالإنترنت (مرة أخرى، تذّكر أن هذا كله كان مجرد خيال عندما كنا أطفالاً).

* واجهة النهاية الأمامية front end هو تعبير يطلق على التطبيق الذي يتفاعل معه المستخدمون بشكل مباشر، فالواجهة الأمامية للتطبيق هي المسؤولة عن جمع المدخلات من المستعملين. (المترجم)

وبحلول عام 2020، سيصل هذا الرقم إلى 40 مليار. ومع الاختراع الذي يعرف بـ "إنترنت الأشياء" ستكون النتيجة عالماً يشعر فيه المرء بأن كل شيء يمكن أن يُربط بجهاز متصل بالإنترنت لجمع البيانات، أو استغلالها. لذا فإن العديد من الأشياء في حياتنا، من السيارات إلى الكاميرات، تحتوي على شرائح كمبيوتر مثبتة بها. ما الذي يحدث عندما تستطيع "التحدث" بعضها مع بعض، وتبدأ في التفاعل من دون تعليمات منا؟ ثم، ما الذي سيحدث عندما يكون كل شيء؛ من جدران المباني إلى الفاكهة التي يتم قطفها ونقلها وإحضارها إلى المتجر، ثم تناولها، تحتوي على شرائح إلكترونية صغيرة مثبتة فيها، وتنضم إلى المحادثة؟

اعتماداً على هذه الرؤية المستقبلية، فمن الممكن أن يتم تثبيت "الغبار الذكي"* في أنظمة الطقس الناشئة، بحيث تعطي إنذارات عن الأعاصير الاستوائية والأعاصير العادية. وتقوم أجهزة الاستشعار الموزعة بمتابعة حركة المرور، بحيث تمكّن جهاز تحديد الموقع العالمي الخاص بك من رسم مسار عودتك من العمل إلى المنزل، وفي الوقت ذاته التواصل مع منظِّم الحرارة (الثيرموستات) في منزلك، وإعلامه بالمدة الزمنية المتبقية حتى وصولك، من أجل أن يضبط درجة الحرارة مثلاً. وبإمكان أجهزة الاستشعار أن تحدد مدى ازدحام المطاعم المختلفة لكي تقوم بعمل حجز لك، وسيكون بإمكان الدراجة التي تتمرن عليها في صالة التمارين الرياضية، التواصل مع بطاقة الائتمان الخاصة بك لتحدد الوجبة التي ستطلبها من المطعم، وتقرر طول وقت التمرينات التي يجب أن تقوم بها في اليوم التالي لتحرق السعرات الحرارية. يطلق على هذه الظاهرة في بعض الأحيان اسم "الحوسبة في كل مكان". وهو مصطلح أطلقه مارك ويزر Mark Weiser، عام 1988 في أثناء عمله بها في شركة "إكسيروكس بارك" Xerox Parc. وفي هذا الإطار، كتب كوكر: «كلما أصبحت أنظمتنا أكثر ذكاءً، سوف تصبح أقل ظهوراً، أو "وضوحاً" أيضاً، وسوف نصبح مندمجين على نحو متزايد مع الوسائل التقنية التي نستخدمها».[18]

* «الغبار الذكي»: هو مفهوم مستقبلي لشبكات لاسلكية مبرمجة يمكن استخدامها للاستشعار الشامل. (المترجم)

من وجهة النظر العسكرية، ربما يكون هذا التحول أقل أهمية مقارنة بأهميته بالنسبة إلى الاقتصاد والحياة الاجتماعية على النطاق الأوسع. إن عدد أجهزة الاستشعار يتنامى بشكل هائل، ما يعطي شعوراً بقوة تأثيرها المحتمل مستقبلاً، على نحو لا يمكن تخيله. حتى الآن، فإن طوفان البيانات اليوم كاسح بصورة فعلية. وقد وصفه أحد التقارير بالقول: «إن معالجة كمّ هائل من المعلومات الاستخبارية العسكرية قد يشبه -بالنسبة إلى كل من الجنود في الميدان، وخبراء الدفاع الذين يعملون في مراكز القيادة- محاولة الشرب من خرطوم مياه المطافي».[19] وفي وقت قريب جداً، سوف يبدو كمصاصة صغيرة (يغذي الرغبة باتجاه استخدام الذكاء الاصطناعي في غربلة البيانات).

إن القضية الأساسية هنا ليست مجرد زيادة المعلومات وتوزيعها. فمن خلال تمكين "الأشياء" من استخدام هذه المكاسب الهائلة في البيانات، يبدأ العالم من حولنا في التصرف كنظام: السيارات، والشوارع، والمباني؛ كلها ستكون مملوءة بأجهزة الاستشعار، وهذا بدوره سوف يستخدم البيانات التي يتم جمعها، للتكيّف مع الظروف المتغيرة. والمثال البسيط على هذا هو النماذج الجديدة من السلالم الكهربائية المتحركة التي تتحول ما بين وضع التشغيل والإيقاف بشكل تلقائي عندما تقترب منها، أو كيف تقدم مقاهي "ستاربكس" تخفيضات مصممة بشكل خاص لك عندما يقوم تطبيق تحديد الموقع العالمي الموجود في جهاز هاتفك الذكي بالتسجيل في المنطقة. ولك أن تتخيل حدوث هذا الآن على مستوى منظَّم. وفي سيناريو القتال في المناطق الحضرية، تصبح تضاريس ساحة المعركة متفاعلة، ما يجعلها متحولة عن الطريقة الثابتة التي نفكر فيها الآن.

إن هذه الروابط تأتي مع مخاطر إضافية مصاحبة لها. فقد ازداد جانب التهديد الخبيث للفضاء الإلكتروني مع تزايد حجم استعماله. وكل يوم يكتشف ما يقدر بنحو 60 ألف قطعة جديدة من البرمجيات الخبيثة، وكثير منها أُعدت بواسطة الذكاء الاصطناعي. فنحن بالفعل في عالم توجِد فيه أجهزة الكمبيوتر تهديدات سيبرانية جديدة.

ولعل الأهم من تزايد الأعداد التي تقف خلف الاستخدام الضار للإنترنت هو مشهد التهديدات السيبرانية. فلقد انتقلت من تهديدات يهيمن عليها قراصنة بوصفهم أفراداً، بدافع لفت الأنظار والاهتمام غالباً، إلى تهديدات مدفوعة بمجموعات معقدة، ومنظمة، تتراوح ما بين الشبكات الإجرامية الدولية إلى وكالات التجسس ذات الصلة بالدولة والمؤسسات العسكرية. هذا الشكل من "التهديدات المتقدمة المستمرة" أصبح من أهم مصادر التوتر الجديدة في اتجاه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وفي الواقع، تشير بعض التقديرات إلى أنه يتم سنوياً خسارة أكثر من تريليون دولار كقيمة ملكية فكرية؛ بدءاً من تصميمات الطائرات، إلى استراتيجيات تفاوض الشركات في شراء حقوق التنقيب عن النفط.[20]

في عام 2010، حدث شيء أكثر أهمية، هو "تسليح الفضاء الحاسوبي"؛ ففي إطار عملية سرية ربطت لاحقاً بالاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية، تمكن برنامج كمبيوتري متطور عُرف باسم "ستكسنت" Stuxnet من تخريب وحدات الطرد المركزية المستخدمة في المفاعلات النووية الإيرانية، من خلال نشاط حركي في العالم الحقيقي. هذا يعني أن البرنامج لم يسرق معلومات، ولكنه تسبب في خروج الآلات عن دائرة السيطرة وتدمير نفسها.

هذا السلاح الجديد كان فعالاً للغاية، حيث أرجع البحوث النووية الإيرانية سنوات عدة إلى الوراء. لكن سلاح "ستكسنت" قد يصبح قريباً هو البندقية "القديمة للحرب السيبرانية"، «فماذا سيكون الجيل الجديد من هذه الأسلحة؟ ما الشيء الذي سيكون بمنزلة البندقية الآلية الأحدث في هذا المجال؟ هل هي بندقية سيبرانية على طراز بندقية الكلاشينكوف (AK-47)، أم هي القنبلة النووية؟». بهذه الصورة تحدث جوديث دونات Judith Donath من جامعة هارفارد عن فيروس "ستكسنت"؛ إذ رأى فيه مثالاً لنوع جديد من الأسلحة التي يمكن تطويرها.[21] ويجدر بأي مفكر عسكري استراتيجي يظن أن تداعياته ستقتصر على مجالات، مثل: التجسس فقط، أن يزور محطات الطاقة للقواعد

العسكرية، أو غرف محركات السفن الحربية أيضاً، التي تعمل باستخدام برنامج التحكم والاستحواذ على البيانات ذاته (SCADA) الذي صُمم فيروس "ستكسنت" لاستهدافه. وبالعودة إلى موضوع استقلالية التطبيقات التكنولوجية عن التدخل المباشر للعنصر البشري، فمن الأهمية بمكان ملاحظة أن "ستكسنت" بمجرد إطلاقه، قام بمهمة معقدة بحثاً عن هدفه وتدميره. ويرى جاسون هيلي Jason Healey -وهو مسؤول سابق في البيت الأبيض، ويدير الآن "مبادرة فنون الإدارة السيبرانية" Cyber Statecraft Initiative في المجلس الأطلسي- أن "ستكسنت" كان «أول سلاح مستقل يضغط على الزناد بواسطة معادلة خوارزمية، وليس بيد بشرية».[22]

هذا هو السبب الذي يدعو الكثيرين إلى القلق من أن تُفضيَ هذه الأسلحة إلى ظهور نوع جديد من التصعيد يحمل مخاطر عالمية. وفي هذا الإطار، كتب ميكو هايبونين Mikko Hypponen، المفكر في مجال الفضاء الإلكتروني: «لقد غيّر فيروس "ستكسنت" قواعد اللعبة بشكل قاطع»، وأضاف: «ندخل سباق تسلح حيث تبدأ فيه الدول بتخزين الأسلحة، ليس طائرات ومفاعلات نووية فقط، بل تخزين أسلحة سيبرانية أيضاً».[23]

وبرغم أن "ستكسنت" مثّل كل هذه الأمور، فإنه تميز بشيء آخر؛ فهذه "الدودة الصغيرة الشريرة" كانت أفضل مثال يوضح كيف أن هذه الوسائل التكنولوجية الجديدة قد أوجدت سلسلة من المشكلات الأخلاقية والقانونية الجديدة، مثلما فعل ظهور الغواصات بالنسبة إلى المعارك البحرية. الجدير بالذكر أن رالف لانجنر Ralph Langner، الخبير الأمني في مجال الحاسوب، هو أول من كشف "ستكسنت" للعالم. ووصف السلاح الجديد المذهل بقوله:

> ...يمكن أن نعتبره نموذجاً لنهج "حرب عادلة". فلم يقتل أحداً، وهذا شيء جيد. غير أنني أخشى أن يكون هذا على المدى القصير فقط. فعلى المدى الطويل سيفتح صندوق باندورا [صندوق الشرور].[24]

كما حدث تماماً عندما بدأنا القتال في البحر، أو في الجو، كانت لدينا قضايا كثيرة يجب التفكير فيها، منها الأسئلة الأساسية مثل: ما أفضل التنظيمات والتدريبات والعقائد العسكرية للقتال في هذا المجال الجديد؟ وهل نحن في مرحلة يتعين علينا أن نسأل فيها عما إذا كان الحجم يشكّل معضلة في هذا المجال؟ وهل تخصيص مزيد من الأموال والقوة البشرية لهذا المجال الجديد (كما كان في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، إذ تعتزم زيادة الإنفاق على مركز قيادة العمليات الحاسوبية إلى ثلاثة أضعاف على مدار السنوات الخمس المقبلة) يعود بالنتائج ذاتها كما في مجالات الحرب الأخرى؟[25] لكن الأسئلة تمتد إلى مجالات أخرى مثل القانون والأخلاقيات، من قبيل: ما الاستخدام السليم وغير السليم للأسلحة السيبرانية؟ إلى أسئلة أكثر جوهرية مثل: متى تنشب حرب سيبرانية؟ ومتى تنتهي؟ وهل سنكون على دراية بها دائماً؟

"أجهزة الليزر" والطاقة الموجهة

في العام الماضي، اكتسبت منظومة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية التي تعرف بـ"القبة الحديدية" سمعة عالية لدرجة أنها اجتذبت رسائل معجبين عبر الفيسبوك تقول: «أحبك، أيتها القبة الحديدية، كم أنا مُتيّم بك!»، واضطُر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيارة المنظومة والتقاط الصورة التذكارية خلال رحلته إلى إسرائيل في عام 2013. [26]

السبب في تلك الشهرة، كما ذكر أحد التقارير هو الاعتقاد بأن: «القبة الحديدية تغيّر قواعد اللعبة لدرجة أنها لا تُلقي بنموذج الإرهاب الحالي لحركة "حماس" و"حزب الله" إلى سلة النفايات فقط، بل تقوض تماماً العقائد العسكرية لجميع أعداء إسرائيل».[27]

ومع ذلك، فإن هذا مثال كلاسيكي على الاستخدام الخاطئ للمصطلح. ففكرة استخدام الصواريخ قصيرة المدى ذات تكلفة الإنتاج العالية من أجل إسقاط قذائف رخيصة التكلفة هي هزيمة ذاتية، وهي فكرة على النقيض تماماً من استراتيجية فرض

التكلفة على أعدائك.[28] إضافة إلى ذلك، فإن الوقت الذي كُتب فيه مصطلح "القبة الحديدية" كان قد عفا عليه الزمن بالفعل.

بالتزامن مع الحماسة التي صاحبت "القبة الحديدية"، أظهرت نُظم "أسلحة الطاقة الموجهة"، مثل المنظومة الدفاعية باستخدام الليزر التي تعرف اختصاراً باسم "ADAM" لشركة لوكهيد مارتن، وكذلك منظومة شركة "رينميتال ديفينس Rheinmetall Defense" التي تعرف بـ"السلاح الليزيري عالي الطاقة "HighEnergy Laser، قدرة على القيام بأدوار مشابهة.[29] وبالمثل، انتقلت البحرية الأمريكية من مرحلة البحوث إلى مرحلة متطورة فيما يتعلق بتكنولوجيا "ليزر الحالة الصلبة "Solid State Laser، حتى إنها وصلت إلى درجة نشر منظومات دفاعية ليزرية في منطقة الخليج العربي في ربيع عام 2013.

وعلى الرغم من أن بعضهم يصف"أسلحة الطاقة الموجهة" بأنها «تغير قواعد اللعبة... مقارنة بظهور الصواريخ على متن السفن في فترة الخمسينيات»، فإن ذلك يقلل من قيمة التحول إلى الطاقة كسلاح في حد ذاته. فالأمر لا يقتصر على أنها قابلة للضبط فقط (بمعنى أنه يمكن التحكم في قوة السلاح وتعديله لأي شيء؛ بدءاً من التحذيرات غير الفتاكة إلى الأثر التفجيري، مقارنة بالقنابل اليدوية والقنابل الصغيرة)، بل إنه يغير طبيعة تكاليف الاشتباك. ففي حين تكلف القبة الحديدية التي تتفاخر بها إسرائيل نحو 90 ألف دولار في الطلقة الواحدة، لا يكلف "سلاح الليزر" سوى دولار واحد.[30] هذه الفروق في التكلفة تصبح الأهم عندما يتحول التهديد إلى المهمة الأكثر تكلفة والمتمثلة في التصدّي للصواريخ البالستية البعيدة المدى الأكثر خطورة.

الطباعة الثلاثية الأبعاد

إذا لم تكن تلك التطورات المذكورة سابقاً كافية لوصف التحول الحاصل في هذا المجال، فإن علم المواد- ليس ما نصنع فقط بل كيف نصنع وأين؟- يشهد تحولاً جذرياً

أيضاً؛ يتمثل في دخول التصنيع الرقمي المباشر، الذي أصبح يُعرف على نطاق واسع بـ"الطباعة الثلاثية الأبعاد"، والذي يتمتع بأهمية كبيرة لدرجة أن مجلة "الإيكونومست" أطلقت عليه مصطلح "الثورة الصناعية الثالثة". وبرغم أن الأساليب تختلف من "تلبيد الليزر" laser sintering إلى "البلمرة الضوئية" photopolymerization، والمواد تتراوح بين البلاستيكيات إلى التيتانيوم، فإن المبدأ الأساسي هو تحويل "البِتّات" bits (أي التصاميم الكمبيوترية الثلاثية الأبعاد) إلى "ذرات" (أشياء فعلية). ما تفعله هذه العملية هو إعادة ترتيب عملية التصنيع على نحو لم يُشهد له مثيل منذ أول خط إنتاج أقامه مصنّع السيارات هنري فورد؛ إذ تسمح هذه الطريقة بإنتاج التصميم وبالتصنيع لكل شيء؛ بدءاً من الحلي الصغيرة إلى المباني والسيارات.

على الصعيد العسكري، نجد أن الفوائد المحتملة لهذه التقنية هائلة؛ إذ وجدت دراسة أجرتها البحرية الأمريكية أن هذه التقنية «ستغير على نحو جذري» مجالات مثل البناء واللوجستيات.[31] وبدلاً من نشر "جبل حديدي" من قطع الغيار الباهظة التكلفة في حالة أي طارئ، يمكن أن يقوم الفريق المكلف بهذه المهمة بتصنيع المعدات الضرورية في الموقع، حسب الطلب. بل إن هذه التقنية سوف تتيح للقوات العسكرية في الميدان إعادة تصميم أنظمتها ومكوناتها وفق تطور الاحتياجات والأفكار. وقد بدأ "معمل الجيش الأمريكي" US Army Expeditionary Lab في مثل هذا العمل في أفغانستان.

ومع ذلك، فإن هذا التحول يعد مربكاً للاقتصاد الدفاعي السائد بوصفه نظاماً موجوداً منذ نصف قرن. ففي مجال التصميم وإنتاج النماذج الأولية تتيح هذه التقنية اللجوء إلى ضرب من الاستعانة بالمصادر الخارجية لم يكن متصوَّراً حتى وقت قريب. وعلى سبيل المثال، ففي نطاق مشروع (SULSA) في جامعة "ساوثهامبتون" لتصنيع طائرات باستخدام تقنية "التلبيد بالليزر"، قررت مجموعة من طلاب الجامعة تصميم طائرة من دون طيار أكثر كفاءة وأفضل أداءً من النماذج السائدة، فصمموا هذه الطائرة باستخدام الكمبيوتر، وقاموا بطباعة أجزائها باستخدام طابعة ثلاثية الأبعاد، ثم أطلقوها

في الهواء، ولم تستغرق العملية غير أسبوع.[32] ولك أن تقارن سرعة الإنجاز بدورة مراحل التصنيع التقليدية.

وبالمثل، فإن قدرة شاب في أدنى رتب الجيش الأمريكي على ابتكار جهاز معين وتصنيعه وتحسينه أمرٌ مثير لبعضهم. تاريخياً، الأمر يُشاكل ما توصل إليه رقيب شاب من تطوير دبابات من طراز "رهينو" Rhino؛ ما سمح للدبابات الأمريكية باقتحام سياج الأشجار عقب غزو نورماندي في الحرب العالمية الثانية، في حين أن الأمر في السياق المعاصر يُشاكل قدرة أي شخص في أي مكان على أن يطور البرمجيات الخاصة بأحد "التطبيقات". ولكن بدء محاولات البعض لدمج هذه التطبيقات في البرمجيات العسكرية، وكذلك في جميع معدات القرن الحادي والعشرين، أصبح يشكل مصدر رعب لكبريات شركات التصنيع؛ ذلك أن نموذج صناعتها بأسره يعتمد على فكرة التحكم في تصميم النظام وجني الأموال من خلال بيع قطع الغيار للعقود التالية.

من خلال انتشار التصميم والتصنيع، سوف تسهم هذه الوسائل التكنولوجية ذاتها في تعزيز قوة الخصوم أيضاً. ذلك أنها لا تنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية فقط بل في دول أخرى مثل الصين أيضاً.[33] وسوف يتمكن الخصوم من القيام بالتصميم والتكيف بوتيرة أسرع من ذي قبل. إضافة إلى ذلك، ربما تكون هذه أفضل ميزة بالنسبة إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول التي مُنعت من أن يكون لها اقتصاد دفاعي في القرن الماضي. وقد تم استخدام مشروع (SULSA) [تصنيع الطائرات باستخدام تقنية التلبيد بالليز] السالف الذكر في تقديم تقارير لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كمثال على إمكان استحواذ جماعات إرهابية على تقنيات متقدمة، فيما أظهر مشروع WikiWeapons أنه يمكن لأي شخص يمتلك وصلة إنترنت وطابعة ثلاثية الأبعاد أن يصنع أجزاء البندقية الآلية بنفسه؛ تماماً مثلما بدأت عصابات المخدرات باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد لإخفاء بضاعتها، كإنشاء مصدات سيارات تحتوي بداخلها على الكوكايين. ويساور خبراء مكافحة المتفجرات القلق من أن يتم تصنيع القنابل بالطريقة ذاتها داخل الأجهزة

الشائعة؛ مثل صنابير إطفاء الحرائق، أو أغطية مجاري الصرف التي لا يمكن حتى الآن اكتشافها بالأساليب المعاصرة.

تعزيز الأداء البشري وتعديله

إننا نشهد تحولات لا يقتصر تأثيرها في أسئلة من قبيل: "ماذا" و"أين" و"كيف" فيما يتعلق بساحة المعركة، بل يشمل أيضاً "من؟" على أبسط المستويات. وبرغم أن العرض السابق قد يُظهر تغيراً مدهشاً، فإن أولئك الذين يعملون في مجال العلوم البيولوجية يلاحظون أن نجاحاتهم تفوقت على "قانون مور" في السنوات العديدة الماضية، وليس هناك دليل على التباطؤ (مثل مجال الرقائق المتناهية الصغر). وفي حين أن المجالات التي تتراوح من "علم الجينوم" إلى التكنولوجيا الحيوية قد تؤثر في كل شيء؛ بدءاً من إمدادات الغذاء العالمي إلى الأسلحة البيولوجية الجديدة الأكثر فتكاً وأكثر تخصيصاً، إلا أن الجانب الذي يجذب نظر الاستراتيجيين العسكريين هو تعديل الأداء البشري (HPM). لقد بدأنا بالفعل استخدام ما اعتدنا التفكير فيه كتكنولوجيا خيال علمي ليحل مكان ما فقدناه. ففي حين كان لدى البطل لوك سكايووكر Luke Skywalker في فيلم "حرب النجوم" يد روبوتية، فكذلك نحن الآن بات لدينا الأطراف الصناعية الروبوتية التي تمكّن ضحايا العبوات الناسفة من العودة إلى صفوف القتال، حتى بعد فقدان الذراع أو الساق. ويوجد لدى 10٪ من السكان في الولايات المتحدة الأمريكية أجهزة مثل جهاز تنظيم ضربات القلب، أو نظام لإيصال الأدوية، أو بعض الأجهزة الطبية الأخرى المثبتة داخل أجسامهم. وسوف نستخدم التكنولوجيا بشكل متزايد للتغيير، ولتعزيز الأداء أيضاً.

وقد تطورت البشرية من استخدام قبضة اليد والحجارة إلى البنادق والقنابل، وقريباً أشعة الليزر، والأسلحة السيبرانية في حروب بعضنا ضد بعض، ولكن يبقى جسم الإنسان الضعيف كما هو. لهذا يأتي "تعديل الأداء البشري" ليهتم بتغيير هذه الحقيقة، ويشمل كل شيء؛ بدءاً من الأجهزة التي تزرع في الجسم إلى المستجيبات الكيميائية التي تقوي القدرة البشرية على التحمل، والتركيز، أو حتى القدرة على التعلم.

تعكف المؤسسة العسكرية بالفعل على معالجة تـداعيات تنـامي مجـال تعـديل الأداء البشـري، بدءاً من ضابطين من البحرية الأمريكية تمت محاكمتهما عسكرياً بسبب ما يفعلـه معظم أقرانهم في الجامعات- استخدام "العقاقير التي تساعد على الفوز في المنافسات" مثل عقار آديرال Adderall الذي يساعد على المذاكرة لفـترات طويلـة- إلى مناقشـات داخـل أوساط العمليات الخاصة لعقاقير تعزيـز الأداء (PEDs) التـي يـتم اسـتخدامها كلهـا في البطولات الأولمبية أيضاً، ومن قِبل الرياضيين المحترفين.[34]

كما هو الأمر في مجال الرياضة، هناك اهتمام كبير بتعـديل الأداء البشـــري لأنـه يـوفر ميزة على المستوى الفردي، لكن المخاطر هنا قد تكون أعلى. على المسـتوى الاسـتراتيجي، برغم أن التأثيرات غير معروفة فإنها قد تكون كبيرة. ونظـراً إلى الأهميـة القصـوى للـدور المحوري الذي يلعبه الإنسان في مجالات الحرب كلهـا، حتـى في مجـال التكنولوجيـا، فـإن العوامل البشـرية لا تستلزم نقلة هائلة لتكون ذات أهمية كبرى. وعلى سـبيل المثـال، فـإن "قانون لانكستر سـكوير"* Lanchester Square Law اكتشـف أن تكنولوجيـا الرؤيـة الليليـة أعطـت القـوات الأمريكيـة في العـراق أكثـر مـن سـت سـاعات إضـافية لتنفيـذ العمليات، كما كان لها تأثير مضاعف يزيد حجم القوة إلى نحو ثلاثة أضعاف مثيلتها التـي تفتقر إلى تكنولوجيا الرؤية الليلية. وهنا نتساءل: ما الأشياء التي يمكن مقارنتها مع تقنيـة الرؤية الليلية؟ على سبيل المثال: ما تأثير التكنولوجيا التي تسـمح للجنـود بالبقـاء في أوج نشاطهم من دون نوم لغاية يوم إضافي؟ أو مـا تـأثير التقنيـة التـي تسـمح للاسـتراتيجيين بالبقاء في ذروة مستوى تفكيرهم لسـاعة إضـافية؟ كـما هـو الأمـر بالنسـبة إلى الأطـراف الصناعية الروبوتية، لم تعد هذه الأمور خيالاً علمياً.

لن يكون لهذه الاتجاهات المتنوعة بالضـرورة التأثير ذاته، ولن تحدث بالقطع في وقت واحد. ربما يسجل التاريخ في النهاية تقنيات أخرى تتمتـع بالتـأثير ذاتـه، بـل وربـما أكثـر

* إشارة إلى مجموعة معادلات تفاضلية وضعها فريدريك وليام لانكستر في عام 1916، لقياس قوة جيشين متحاربين اعتماداً على عامل الوقت. (المترجم)

تأثيراً. حددت دراسة أجرتها مؤسسة "ماكينزي" McKinsey عام 2013 اثني عشر نوعاً من "التقنيات المربكة" التي تلوح في الأفق والتي «تحمل إمكانية إحداث تغيير دراماتيكي في الحالة الراهنة». تضم القائمة بعض تلك التقنيات التي ذكرناها سابقاً، مثل "إنترنت الأشياء" و"الطباعة ثلاثية الأبعاد"، فيما تشمل الأمور الأخرى أشياء مثل "تقنيات الجينوم". ومع ذلك، لا يزال هناك أشياء لم تدخل المجال بعد، برغم التشويق الذي يصاحب الحديث عن الطائرات التي تتمتع باستقلال ذاتي -على سبيل المثال- أو الأفراد المعززين. إن الأبحاث الحديثة في مجال التكنولوجيا المتناهية الصغر (النانو تكنولوجي) تأخذنا إلى المستوى الجزيئي؛ فقد أصبحنا بالفعل في عالم تمكَّن فيه العلماء من تصنيع ما يطلق عليه "زهرة النانو" nanoflower على مستوى الميكرون، التي لها القدرة على تجميع نفسها، فيما يتوقع مجلس العلوم التابع للجيش الأمريكي أن "النانوبوت" nanobots -وهي آلات تعمل على المستوى الجزيئي- ستكون جاهزة للاستخدام قبل أن تدخل الطائرات من طراز "إف- 35" من مرحلة الإنتاج الأوّلي (ما يوفر إمكانية لـ"النانوبوت" أن "تأكل" من الداخل محركات الطائرات المستهدفة).[35]

هل تتوقع حدوث تغيير؟

السؤال الذي ينبغي للمفكرين الاستراتيجيين طرحه

نحن لا نشهد الآن حقبة تحول سياسي جذري فقط، بل تكنولوجي أيضاً. ففي الوقت الذي يعقد فيه كثير من كبار القادة مقارنات الفترة الحالية مع التراجع في فترة التسعينيات، إلا أن المقارنة التاريخية الأفضل ربما تكون في فترة سابقة عن تلك؛ فالوقت الحالي، يشبه في كثير من النواحي الفترة التي أحاطت بالحرب العالمية الأولى؛ ففي خضم الأزمات المالية القاسية تنشأ سلسلة من الأسئلة الاستراتيجية العميقة، وتتحول موجة من التقنيات التي تشبه الخيال العلمي إلى واقع حقيقي (الغواصات والدبابات والطائرات،

والطائرات من دون طيار، والحرب السيبرانية، والليزر)، ما يسبب ارتباكاً في كـل شـــيء؛ من التكتيكات إلى العقائد العسكرية إلى الأسئلة الخاصة بالهوية التنظيمية.

وبرغم أن هنـاك اختلافـات جوهريـة، لكـن المقارنـة لا تـزال مقنِعـة. فبالنسـبة إلى المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين الآن يعتـبرون الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أقـرب في الشبه الاستراتيجي إلى بريطانيا العظمى في تلك الفترة. والولايات المتحدة الأمريكيـة اليـوم تختلف عنها في مطلع القرن العشـرين، حيث توجـد لـديها الآن مسـؤوليات وأعبـاء عالميـة (على أولئك الذين يثيرون الجدل بشأن احـتلال الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مسـتعمرات إسبانية في عام 1898 والفلبين، وإدارة جيش يبلغ قوامه ثلث حجم بلغاريا آنذاك، أن يدركوا أن الأمر مختلف عن وجود 800 قاعدة، وقوات تنتشـر في 156 دولـة، وحجـم نفقـات تمثـل نصف نفقات العالم العسكرية). في الأوضاع الراهنة، تختلف الوضعية الأساسـية للولايـات المتحدة الأمريكية عما كانت عليه في فترة الحرب العالمية الأولى حين كانت قوة صاعدة تحاول أن تبصـر كيف تحافظ على هيمنتها في وقت تحدث فيه تحولات عالمية.

ومثل بريطانيا العظمى وحروبها الاستعمارية آنـذاك، في الوقـت الـذي تنخـرط فيـه قواتها العسكرية في سلسلة من الصـراعات حول العالم، تظل حرب البوير Boer wars في ذلك الوقت، وحرب أفغانستان الآن عند مستوى ما يمكـن أن يسـمى "حربـاً صـغيرة": قاسية، وموجعة ومنهكة، ولكنها لا تمثل تهديـدات وجوديـة، فهنـاك "مُتـنفس" للتقيـيم الاستراتيجي.

اليوم أضحى التنافس أكثر اتساعاً من ذي قبل. وبات عدد الدول التي يمكنها بناء أو حتى استغلال المنصات التي كانت توفر في السابق الهيمنة عـلى المعركـة، مثـل البـوارج أو القاذفات الاستراتيجية، يعد على أصابع اليد الواحدة. بالمقارنة، اليوم هناك ما لا يقل عـن 87 جيشاً له منظومات جوية غـير مأهولـة، ولـدى أكثـر مـن 100 جـيش بـرامج حـرب سيبرانية (لدى نحو 20 منها قدرات سيبرية متطورة).

ومع ذلك، فإن التركيز على الدول يقود إلى إغفال أحد العناصر الرئيسية للقصة عندما تكون التكنولوجيا المتغيرة هي السمة الوحيدة للنظام السياسي والاقتصادي الدولي الديناميكي. إن أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول ونفوذها لا تزداد على أهمية الوكالات الحكومية التقليدية في تلك المجالات التي تمتد من التمويل الدولي إلى الأمن السيبراني فحسب، بل إن الموجة الجديدة من التقنيات المغيّرة لقواعد اللعبة تمكّنها من ذلك بوتيرة أسرع. (على سبيل المثال، ما المؤسسات الأكثر أهمية في القضايا السيبرانية، شركتا "جوجل" Googl و"هواوي" Huawei أم وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخارجية الصينية؟).

خلال الـ 400 عام الماضية، كانت الدولة هي التي تستطيع القيام بأفضل حشد للناس، وبالتمويلات اللازمة لتغيير قواعد اللعبة، وتنظيم القوات المسلحة على أفضل نحو. إن جميع التقنيات العسكرية من المدفع إلى القنبلة النووية تطلبت حشداً كبيراً للجهود على نطاق واسع. وفي هذا الصدد كتب تشارليز تيلي Charles Tilly عبارته الشهيرة: «الحرب صنعت الدولة، والدولة صنعت الحرب».[36] ولهذا لم تستطع أشكال أخرى من أنظمة الحكم مثل: "الدولة- المدينة" و"الدوقيات" المنافسة، وانتهت إلى زوال.

في عالم اليوم، لا شك في أن الدولة تستطيع الحصول على التقنيات الجديدة، ولكن هذه التقنيات تتسم بضعف العوائق التي تمنع أطرافاً أخرى من إمكانية الدخول إليها أيضاً. وقد توصلت إحدى ألعاب محاكاة الحرب التي تدرس المنتجات، ونماذج الأعمال المستقبلية التي تقف خلفها إلى أوجه تشابه بين أجهزة الهاتف المحمول المزوّدة بنظام تحديد الموقع العالمي مع القنبلة النووية؛ فالدولة ربما تكون لعبت دوراً تطويرياً أساسياً في كليهما، ولكنها لم تستطع الحفاظ على احتكارهما. علاوة على ذلك، الخوف لا يتعلق بفقدان الاحتكار فقط بل بالمزايا التي تتأتى من وجود منظمات مائعة نسبياً مقارنة بالبيروقراطية التي أعطت في السابق مثل هذه القوة. وقد عبّر عن ذلك جنرال في الجيش الأمريكي،

مسؤول عن تطوير القوات المستقبلية بقوله: «قدرة التهديد على الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار أعلى من قدراتنا».[37]

وكمثال توضيحي، يمكنني استخدام دوري في "مجمع الصناعات الدفاعية". ففي عملي كمستشار للعبة الفيديو "Call of Duty" (نداء الواجب)، تصورنا المتطلبات التي يحتاج إليها الجيل القادم من الجنود في الطائرات التكتيكية من دون طيار، من خلال معرفتنا بنقاط القوة والضعف للجيل الحالي من المنظومات العسكرية وما أصبح متاحاً في السوق المدنية. النموذج الأوّلي هو عبارة عن طائرة "كوادكوبتر" Quadcopter خفيفة يمكنها أن تنتقل بسرعة، كما يمكنها التحليق لمراقبة المناطق الحضرية أيضاً، وهي مزودة بمدفع رشاش، ومتفجرات، ويمكنها أن تضطلع بأدوار تتراوح من الاستطلاع والمراقبة إلى القنص. ويمكن أن يتحكم فيها جندي واحد بسهولة، وبأقل قدر من التدريب، ولها القدرة على القيام بمهام معينة بشكل مستقل أيضاً. وتصوَّرنا أنها يجب أن تكون رخيصة بشكل يسمح بتوزيعها عبر ساحات المعارك، والقدرة على شرائها بأعداد كافية للتمكن من نشرها على مستوى الوحدة، أو الفصيل.

النموذج الأوّلي مغرٍ (ومع ذلك كان يمكن تفنيده ورفضه لو أن أحداً اقترحه داخل نظام الاستحواذ التقليدي)، ولكن ما حدث لاحقاً كان أمراً مذهلاً؛ فمن أجل إنتاج إعلان تجاري لإطلاق لعبة الفيديو في عام 2012، قامت شركة "أكتيفيجن" Activision بإنتاج فيديو "شارلين" Charlene، وكان نوعاً من النموذج الأوّلي؛ ليس النسخة النهائية ولكن نسخة عمل تحتوي على السمات الرئيسية المتنوعة، وقد كلف ذلك أقل من 5 آلاف دولار. واللافت للنظر هو أنه عندما انتشر فيديو "شارلين" على يوتيوب (يعرض "كوادكوبتر" يتم التحكم فيها بواسطة كمبيوتر لوحي، وتقوم بتدمير أهداف متنوعة بواسطة بندقية شبيهة ببندقية من نوع "عوزي" Uzi، ثم تدمر سيارة في تفجير شديد)، بدأت أروقة البنتاجون تتساءل لماذا يمتلك روسي مخبول (هذا الروسي هو في الواقع ممثل) طائرة من دون طيار أفضل من القوات الأمريكية؟ وفي معرض الأسلحة في عام 2013، بدأ عدد من شركات

المقاولات الدفاعية في عرض نسخها التقليدية المبكرة من "شـارلين" (ولكـن دائـماً مـا كـان ذلك بسعر أعلى، لأن الحكومة عميل أقل ذكاء من شـركات إنتاج ألعاب الفيديو).

مثل هذه التحولات؛ بدءاً من التكنولوجيا، إلى المخاوف السياسية الجديـدة، تتطلـب من المفكرين الاستراتيجيين اليوم أن ينظروا إلى ما هو أبعد من التركيز عـلى عـدد القـوات ومحددات الميزانية التي أصبحت القاعدة. بل هناك مجموعة مـن الأسـئلة الأساسـية التـي ينبغي أن يطرحوها؛ كما هو الحال مع حالات الإصلاح الاستراتيجي الناجحـة في خضـم التغيير، سواء تمثلت في الحرب الخاطفة، أو في المعركـة الجويـة- البريـة. إن تلـك الأسـئلة تختص بالتمعن في الذات، وطرح أسئلة عن أنفسنا، وعـن العـالم الخـارجي أيضـاً. وهـذا يتطلب عندئذ التفكير في العمل أيضاً، وليس التفكر في الذات فقط. وكما قال فينت سيرف Vint Cerf، أحد "آباء الإنترنت": «ما الذي يحدث عنـدما تـرى أشـياء سيـئة في المـرآة؟ حسناً، فأنت لا تقوم بإصلاح المرآة».[38]

هل التعلم يقود إلى التغيير؟

إذا كانت هناك أصداء لسـنوات مـا بـين الحـربين العـالميتين، فهنـاك دروس يجـب استخلاصها. ومن بين أهم تلك الدروس الحاجة إلى التشكيك في المفاهيم والتكتيكـات والعقائد القديمة، واختبار أخرى جديدة. إن كون الميزانيات محدودة ليس عـذراً لعـدم الانخراط العميق في البحـث والتطـوير والتجريـب، وفي محاكـاة الحـرب والمنـاورات. وسوف يضحك أجدادنا الذين عاصـروا "الكساد العظيم" الفعـلي مـن فكـرة تقلـيص الميزانية، أو أن يمنع "الكساد العظيم" الأنشطة اللازمة للتعلم. في الواقع، كانت لـديهم بنود ميزانية أكثر صـرامة يجب التقيـد بهـا، ولكـنْ في أنشـطة مثـل التـدريبات البحريـة العسكرية المعروفة باسـم "مشـكلة الأسـطول" The Fleet Problem، فكـروا في كـل شـيء بدءاً من الاستخدامات الجديدة لحاملة الطائرات الجديدة إلى تطوير سلاح الجـو. اللافت للنظر (وعلى العكس من نهجنا اليوم) لم يتطلب كثير من هذه الأنشطة الانتظـارَ

لشـراء حزمة التكنولوجيا الجديدة بالكامل؛ فقد استشـرفت قـوات المـارينز الأمريكيـة المعارك البرمائية قبل أن تكون لديها فعلياً سفن إنزال برمائية، وقد تخيلوا الدبابات قبـل استخدامها أيضاً.

لم تكمن أهمية هذه الأنشطة في توليد أفكار جديدة، والتخلي عن القديمة فقط، بـل في تحديد أنواع السمات القيادية التي ستكون هناك حاجة إلى تعزيزها في حروبنا المقبلـة. سوف تبقى بعض الجوانب دون تغيير، ولكن سوف يتغير بعضها الآخر. إن "منـاورات لويزيانا"* كانت من نواحٍ عديدة تتويجاً للنقاش الذي جـرى في الجـيش الأمريكـي بـين الميكنة وسلاح الفرسان، ولكنها استُخدمت، وقتئذ، كوسيلة لاكتشاف المواهب المطلوبة للنوع الجديد من الضباط الذين سـوف تحتـاج إلـيهم الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في الحرب العالمية المقبلة أيضاً.

إن التعلم بطبيعة الحال، ليس مجرد شـيء ينجز بالعمـل فقـط، ولكـن مـن خـلال مشاهدة الآخرين وهم يعملون أيضاً. وهنا أشير إلى أمثلة "الفـائزين" مـن الـتعلم مـن دروس ما بين الحربين العالميتين وهم الألمان، الذين لم يجرّبوا فقط التقنيات والمفاهيم الجديـدة الخاصة بهم، ولكنْ تعلموا قدراً كبـيراً مـن المنـاورات التـي نفّـذها البريطـانيون باسـتخدام الدبابات في سهل ساليسبري Salisbury في غرب إنجلترا أيضاً. الأمر لم يقتصــر عـلى جمـع المعلومات الاستخبارية، أو التقليد المباشــر فقـط، ولكـن عـلى الرغبـة في تبنـي مثـل هـذه الأشياء، ثم البناء على مـا توصـل إليـه الآخـرون. إذا أردتَ تطـوير نسـخة القـرن الحـادي والعشـرين من الحرب الخاطفة، يجدر بك أن تتـذكر مقولـة بـابلو بيكاسـو Pablo Picasso (التي كثيراً ما استخدمها أيضاً ستيف جوبز Steve Jobs؛ أحد أهم مَـنْ أسهموا في تشـكيل عالمنا المستقبلي): «الفنانون الجيدون ينسخون، والفنانون العظماء يسـرقون».[39]

* هي سلسلة من المناورات التي أجراها الجيش الأمريكي في الفترة ما بين عامي 1940–1941 في منطقتي الشمال والغرب الأوسط من ولاية لويزيانا، بمشاركة نحـو 400 ألـف عنصــر مـن القـوات، لتقيـيم التـدريب واللوجسـتيات والعقيـدة وأداء القـادة العسكريين. (المترجم)

هل تحمي الجديد من القديم؟

في أي مرحلـة انتقاليـة، سـواء كـان هـذا انتقـال مـن الخيـول إلى الـدبابات، أو مـن الطائرات المأهولة إلى الطـائرات مـن دون طيـار، سـيكون هنـاك رابحـون وخاسـرون. الجانب الذي يجب على القادة أن ينتبهوا إليه هو أن القديم - في الثقافة العسكرية والـنظم البيروقراطية- ليس أكثر رسوخاً فقط، بل غالباً ما يكون ذا ميزة في أي معركة أيضاً.

يحظى القديم بدعم تكتلات الأفراد المطّلعين والدوائر المؤثّرة الحالية، الذين غالباً ما يرون حياتهم المهنية مرتبطة بنظام أو تخصص معين لدرجة يمكن أن تحدد هويتهم. وحتى اليوم، على سبيل المثال، يمكنك أن تلتقي بطيارين من القوات الجوية الأمريكية عملوا موجهين لطائرات من دون طيار سنوات، ولكنهم لا يزالون يقدمون أنفسهم على أنهم طيارو طائرات من طـراز "إف 16 فايبر" F-16 Viper. وما يعزز هذه الوضعية تأثير الأدوار التـي يمكـن أن تقـوم بهـا الصناعة والسياسة؛ ذلك أن مطوري الأنظمة المهيمنة القائمة الآن لديهم عقود حالية يرغبـون في حمايتها، كما أن لديهم مكاتب ومصانع في الدوائر السياسية التي يمكن أن تحشد لهـم الـدعم والتأييد؛ كما رأينا -على سبيل المثال- في عدم قدرة الجيش الأمريكي على غلق خطـوط إنتـاج الدبابات من طراز "أبرامز". فالجيش الأمريكي ببساطة لا يرغب في القيام بذلك؛ لأن المصانع القائمة والوظائف الحالية التي يوفرها خط الإنتاج هذا تـؤدي مهمـة أفضـل في حشـد تأييـد الكونجرس لحماية القديم أكثر من البرامج المحتملة والإنفاق المستقبلي.

إن إلقاء نظرة على أضخم البرامج في "البنتاجون" اليوم يوضح هذه الدينامية. فهناك ملمحان يبرزان فيما يتعلق بهذه البرامج: الأول، هو أنه سواء تحدثنا عن منظومـة طـائرات من طراز "سي-130 جيه" C-130J أو "إف-35" F-35 أو حاملات الطائرات من طراز "فورد" Ford Class؛ فإنه لا يوجد من بينها ما يمكن أن يصـنَّف عـلى أنهـا تكنولوجيـا جديدة ومربكة. ذلك أن بعضها يعود إلى عقود من الزمن، وأخرى تُبنـى عـلى تصـميمات طُورت منذ عقود؛ فهي مجرد تحسينات، ولكن ليست ابتكارات حقيقية تغير قواعد اللعبة.

أما الملمح الثاني فهو أن برامج التسليح التي ننفق عليها المبالغ الأكبر اليوم هي التي لا زلنا نخطط لإنفاق مبالغ كبيرة عليها في الغد أيضاً. فبرغم أن طائرات "إف-35" F-35 تتصدر قائمة البرامج الأكثر تكلفة اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي معظم الدول الحليفة، لا تزال بحاجة إلى أكثر من تريليون دولار أيضاً. وأي نفقات جديدة يتطلبها البرنامج ستأتي إضافة إلى هذا، أو على حسابه.

في أوقات الميزانيات المحدودة، غالباً ما تحدث دينامية غريبة. عندما تتصارع المؤسسات العسكرية مع تقلص المبالغ الإجمالية المخصصة في الميزانية، تصبح برامج الأسلحة الجديدة تشكل تهديداً أكثر مباشرة للبرامج القديمة. البرامج التي كان من الممكن في السابق تمويلها عبر ما يُعرف بعقود الطوارئ أصبحت الآن تتصارع على كعكة آخذة في الانكماش. كما أنها توفر ذريعة لاستخدام فكرة تخفيضات الميزانية المشتركة لتخويف القادمين الجدد [مَنْ يتبنّون برامج الأسلحة الجديدة]. على سبيل المثال، وصف رئيس أركان القوات الجوية الأمريكية منظومات الطائرات من دون طيار بأنها مجال «يجب أن تكون فيه قواتنا الجوية في الصدارة لأننا سنعرف أفضل طريقة لاستخدامها، فما يهمنا هو الابتكار». ومع ذلك، عندما جاء الوقت لإعداد ميزانية العام المقبل، طلبت القوات الجوية خفض النفقات بنسبة 33٪ على هذا المجال، أي ما يعادل أربعة أضعاف حجم باقي تخفيضات الميزانية الخاصة بالقوات الجوية. بالمثل، كما نجح سلاح البحرية في تطوير الجيل التالي من الطائرات من دون طيار الخاصة به من طراز "X-47"، طلب معدّو ميزانية سلاح البحرية خفض النفقات بنسبة 24٪، ما يعادل أضعافاً عدة من حجم باقي تخفيضات الميزانية.[40]

هل توزع المخاطر وتتجاهل "التكاليف الغارقة"؟

في عام 1934، بدأت وزارة الطيران البريطانية السعي لاقتناء طائرة اعتقدت أنها ستغير قواعد اللعبة. ومن أجل الوفاء بمواصفات سلاح الجو البريطاني، الذي سعى إلى

تطوير الجيل الأول من الطائرات عقب الحرب العالمية الأولى، تم صنع طائرات "جلوستر جلادياتور" Gloster Gladiator من المعدن، بحيث يمكنها الطيران بسرعة نحو 250 ميلاً في الساعة، وحمل أربعة مدافع رشاشة. لكن للأسف كان تصميمها قد عفا عليه الزمن في ظل بدء وصول طائرات مونوبلانس "أحادية السطح" monoplanes مثل طائرات "BF-109" و"سبتفاير" Spitfire، وبرغم إدراك مشكلتها فإن البريطانيين مضوا قُدُماً في المشروع بعدما كانوا قد استثمروا الكثير فيه بالفعل. في نهاية المطاف، أنتجوا أكثر من 700 طائرة من أفضل الطائرات ذات السطحين وآخرها من طراز "جلوستر جلادياتور". لكن الطيارين غير المحظوظين الذين كانوا مضطرين إلى قيادة هذه الطائرات عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية أطلقوا عليها بعد بضع سنوات اسم "النعش الطائر".

وبرغم أن الجيوش قد لا ترغب في أن تكون في مثل هذا الوضع، فإنها يجب أن تكون مستعدة لاحتمال أن تتقادم البرامج العزيزة بسرعة، وبدلاً من التمسك بها، يجب عليها أن تكون مستعدة للتعامل معها على أنها "تكاليف غارقة" sunk costs، أو تكاليف ماضية يندم عليها الإنسان، لكن لا تؤثر في تقرير المتطلبات المستقبلية. إن نقطة القوة الجوهرية في التكنولوجيا التي تغير قواعد اللعبة ليست في مدى القفزة التي تقوم بها إلى الأمام فقط، ولكن في كيفية فرض مجموعة جديدة تماماً من التكاليف على المنافسين.[41] إن ذكاء استراتيجية بناء الأسطول البريطاني قبيل الحرب العالمية الأولى، التي تجسدت في البارجة الحربية "إتش إم إس دريدناوت" HMS *Dreadnought*، لم تكمن في كيفية أنها جعلت الأسطول بأكمله يصبح شيئاً من الماضي، بل في كيفية إرغام خصومها الذين كانوا قد بدؤوا الآن في اللحاق بها في أن يدخلوا في مجموعة جديدة تماماً من الاستثمارات المكلفة. لعل أسوأ رد فعل من قِبل هؤلاء المتنافسين تتمثل في تعزيز الالتزام بالقديم، مثلما مضت البحرية الأمريكية قُدُماً في بناء البارجة الحربية التي تعرف باسم "يو إس إ س مسيسبي" USS Mississippi في عام 1907. لقد جاء تصميم البارجة الحربية من طراز "ما قبل دريدناوت" عقب بدء البارجة من طراز "دريدناوت" Dreadnought في الإبحار؛ ما يعني أنها أصبحت قديمة قبل أن يتم استكمالها.

ومع ذلك، فإن التحدي لا يقتصر على تجاهل الرهانات الخاسرة فقط مثل المستثمر الجيد، بل على إدراك أنها جزء من عملية التحول. والنجاح لا يعتمد على الإقدام على المخاطر فقط بل على توزيع المخاطر أيضاً. بعبارة أخرى، إذا كان هناك خطر من وضع الرهانات كافة على أفضل شيء في آخر جيل، فهناك خطر ينبع من الإفراط في تبني الجيل الأول مما هو جديد أيضاً.

إذا كان وضع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها اليوم يشبه وضع بريطانيا منذ نحو قرن مضى، فستكون دراسة نموذج الطراد "إتش إم إس فيوريوس" HMS Furious أمراً مفيداً. لقد كان أسطول السفن الحربية البريطانية مهيمناً، ولكنها استمرت في تطوير سفن ثورية جديدة أطلقت عليها اسم "حاملة طائرات"، وهي سفينة تأخذ الطائرات إلى البحر، وفي المقابل أوجدت مستوى جديداً تماماً من الاضطراب. وفي حين أن البريطانيين ربما قد حازوا قصب السبق في حاملة الطائرات، إلا أنهم لم يستطيعوا التقدم أبعد من التصميمات والمفاهيم الأولية التي لا ترتقي للمستوى الأمثل للاستخدام. أما الأمريكيون واليابانيون فهم الذين استطاعوا التفكير في بناء أسطول من حاملات الطائرات. وهنا يقفز إلى الذهن السؤال التالي: عندما يتطور الجديد، هل تحصر نفسك في أول جيل من حيث التصميم والعقيدة والتكتيك،... إلخ؟

وكما كتب الأدميرال الأمريكي جوناثون دبليو جرينرت Jonathon W. Greenert في مقالة له حول «الحمولات على المنصات» Payloads over Platforms، قائلاً: إن التحول الأكثر أهمية -في العديد من الأجيال الجديدة من التكنولوجيا- قد لا يحدث على مستوى الإبداع في تطوير السفينة أو الطائرة أو الدبابة، برغم أن هذا قاد إلى التحولات الأخيرة في اللعبة.[42] وبدلاً من ذلك، قد يكون التحول قائماً على الطرق الجديدة والقوية التي يمكن من خلالها أو لا يمكن استخدام مثل هذه المنصات في ظل دمج جيل جديد من الوسائل التكنولوجية.

ومن ثم فإن العامل الرئيسي هو معرفة أي الأنظمة التي تستطيع -أو لا تستطيع- أن تصلح لأن تكون "منصة" بالمعنى الكلاسيكي للمصطلح: «خطة عمل، مخطط، تصميم» (الذي اشتقه الفرنسيون في عام 1550).[43] فأي من المنصات التي تمتلكها ستكون مفيدة لك على المدى البعيد، وأي منها ذات عمر قصير؟ وبعبارة أخرى، أي الأنظمة في الوقت الحالي تشبه طائرة "بي-52" القاذفة النووية الاستراتيجية التي تم تصميمها بالأساس لتطير بشكل أسرع وأعلى لتفادي الدفاعات الجوية السوفيتية، والتي لا تزال تستخدم برغم مرور 60 عاماً. الفكرة لا تتعلق بطول العمر فقط، بل بمواصفات المنصة التي جعلتها تطور نفسها إلى خطط عمل جديدة، بحيث تنتقل من الردع الاستراتيجي إلى الدعم الجوي المباشر في أفغانستان. ما هي "بي- 52" الغد؟ (من المؤسف أن الإجابة المازحة والسهلة هنا هي أنها من المحتمل أن تظل الـ"بي-52").

هل يمكنك المحافظة على المنافسة في المجالات المستجدة؟

يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تكون مربكة للجيوش، وللصناعة التي تمدها أيضاً؛ وهذا ليس بالضرورة أمراً سيئاً. فعندما دخلت تكنولوجيا صناعة الطائرات إلى المشهد في القرن الماضي، تنافست مجموعة شركات على توفير النسخ الخاصة بها لما سوف تحتاج إليه الجيوش. وخلال سنوات ما بين الحربين العالميتين اشترت القوات الأمريكية 103 طائرات مقاتلة مختلفة؛ بدءاً من طائرات من طراز "إكس إف 2 جي" XF2J التي أنتجتها شركة "بيرلينير-جويسي" Berliner-Joyce -وهي طائرة ذات سطحين- إلى طائرات من طراز "إس بي 2 يو فينديكاتور" SB2U Vindicator التي أنتجتها شركة "فاوت" Vought؛ التي تعد أول قاذفة أحادية السطح تستخدمها البحرية الأمريكية. وبعض الطائرات لم تستطع الشركات أن تبيع منها سوى أقل من عشر فقط للاختبار والتجريب، في حين أنه قد تم بيع طائرات أخرى بأعداد كبيرة. وفي ظل وجود تصاميم مختلفة، وبالتالي خبرات مختلفة، قادت المنافسة إلى تطور سريع ونشط للتكنولوجيا وللصناعة المصاحبة لها أيضاً.

والأمر المثير للاهتمام هو مقارنة تلك المنافسة النشطة بين الأعمال والأفكار بالهيكل الحالي لصناعة الدفاع. ففي المجالات الأساسية التي تمتد من الطائرات المقاتلة إلى الغواصات، سيجد الخبراء الاقتصاديون صعوبة شديدة في رؤية أي شيء أبعد من الاحتكارات، أو احتكارات القلة، من حيث نموذج الأعمال التجارية. فالهيكل ذاته يحدّ من الابتكار العسكري الحقيقي عند تنافس منتجين متشابهين، وربما بشكل أسوأ عندما يكون هناك برنامج واحد من تلك البرامج التي توصف بأنها "أكبر من أن تفشل".

إن ظهور مجالات وتقنيات جديدة يجلب فرصاً جديدة أيضاً. وفي مجال الطائرات من دون طيار -على سبيل المثال- هناك أكثر من 50 شركة وجامعة وهيئة حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتطوير وإنتاج ما يربو على 155 تصميماً للطائرات من دون طيار. علاوة على ذلك، توجد مئات من الشركات حول العالم دخلت -أو ستدخل- هذا القطاع. والسؤال الجوهري هنا هو ما الشكل الذي ستكون عليه هذه الصناعة بعد جيل من الآن، خاصة بعدما أصبح نظام الاستحواذ لدينا يجيد التعامل معها؟

إن أهمية أن تعمل أنظمة الاستحواذ بشكل استراتيجي لا تنحصر في تشكيل السوق فحسب، بل في العودة إلى ذلك الاتجاه الذي يقلل حواجز دخول الكثير من التقنيات المربكة التي تلوح في الأفق. لقد تحوّل منتجو المنتجات التجارية المتاحة في السوق من كونهم مورّدين للسلع التكميلية الرخيصة (كما كان يعتقد في فترة الثمانينيات) إلى قادة السوق الدفاعية في القرن الحادي والعشرين.

وهنا تجدر المقارنة بين خبرة أحد أهم وسائل تكنولوجيا المعلومات التي غيّرت اللعبة في الجيل السابق والكيفية التي تتكيّف بها القوات المسلحة مع الوضع الجديد. ففي عام 1997، درست شركة "أبل" Apple والقوات الأمريكية الثورة الرقمية في الاتصالات، ورأى الجميع أن ما حدث يُعَدُّ بمنزلة مبادرات جريئة جديدة يجب الاستفادة منها. ولذا أطلقت شركة "أبل" عملية للبحث والتطوير أطلق عليها بعضهم اسم "آي إينيشييتيف" iInitiative. وأطلقت القوات الأمريكية عملية للبحث والتطوير

لبناء "نظام الاتصالات التكتيكية المشتركة" JTRS. وفي النهاية فقد أطلقت السوق المدنية [شركة أبل] كل شيء بدءاً من أجهزة الكمبيوتر المعروفة باسم "آي ماك" iMac المصممة لتناسب عصر الإنترنت، وتتميز بواجهات صديقة للمستخدم، إلى أجهزة "آي بود" iPods و"آي فون" iPhones، وهي أجهزة محمولة تتمتع بقدرات مذهلة. أما على الجانب الآخر، فقد ضعفت همة شركات المقاولات التي تقوم بتطوير "نظام الاتصالات التكتيكية المشتركة"، ولم يصبح النظام جاهزاً للاستخدام إلا منذ وقت قريب جداً. ومع ذلك فهناك كثير من الجنود يشكون من أن النظام لا يزال يجعلهم متأخرين عن المتمردين الذين يستخدمون المنتجات المتاحة في الأسواق.

هل نظم الموارد البشرية مرتبطة بالأولويات الاستراتيجية؟

إن أهمية التكنولوجيا -حتى التكنولوجيا التي تغير قواعد اللعبة- لم تكن أبداً بشأن الأداة نفسها؛ بل بشأن الناس الذين يقفون وراءها، والطرق الابتكارية الجديدة التي يوظفونها. فمفهوم "الحرب الخاطفة" الذي تم تطويره خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين لم يكن يتعلق بقيام الألمان بإرسال دبابات أكثر أو أفضل (في بداية الحرب العالمية الثانية، كان عدد الدبابات التي لديهم أقل من خصومهم، واعتقد كثيرون أن دباباتهم كانت أقل تطوراً). الأمر كان يتعلق بمزجها بالطائرات واللاسلكي، والعقلية الجديدة للسرعة "الخاطفة" التي يهاجمون بها، والتي اكتسحت الأعداء الذين كانوا لا يزالون يفكرون بأساليب الحرب العالمية الأولى. لقد كان هذا نوعاً جديداً من الحرب التي يتم خوضها بنوع جديد من الضباط.

وغالباً ما يتم إغفال "العامل البشري" في المراجعات الاستراتيجية. الأمر يتمحور حول سؤال جوهري: هل عمليات أفراد القوات المسلحة وحوافزها تعمل لمصلحة أهدافها الجديدة أو ضدها؟ في كل مؤسسة عسكرية اليوم، يوجد جيل جديد من الضباط الذين يناقشون الاتجاه الذي ينبغي أن يتّبعوه في حياتهم المهنية. في كثير من النواحي، ربما يقارنون أنفسهم بضابط الجيش الأمريكي جورج إس. باتون George S. Patton؛ ذلك

الشاب الذي كُلف بالخدمة في سلاح الفرسان منذ أكثر من قرن. هذا الضابط أحب عمله وكان بالفعل يجيد المهارات الرئيسية للفروسية، والمبارزة، وإطلاق النار لدرجة أنه نافس في الدورة الأولمبية التي أقيمت في عام 1912 في المبارزة الخماسية. وقد التحق باتون – لحسن الحظ – بسلاح الدبابات المستجد بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ بعد أن أرشده العقيد فوكس كونور Fox Connor الذي يتمتع بموهبة في اكتشاف المواهب والتنبؤ الاستراتيجي. (كونور نفسه قام أيضاً بإرشاد الشاب دوايت أيزنهاور Eisenhower Dwight، وهو ما يُظهر مدى أهميته ليس في اختيار الضباط الشباب وتوجيههم في بداية حياتهم فقط ، ولكن في مراحل أخرى من حياتهم المهنية أيضاً).

يواجه ضباط اليوم أسئلة مشابهة مثل: إلى أي المجالات ينتقلون؟وما المخاطر والمكاسب التي ستصاحب مستقبلهم المهني؟ وفي حين يكون بعض منهم "مؤمنين بمهنتهم"، فإن آخرين يأخذون قرارهم بناءً على نصائح الأشخاص الذين يوجهونهم، والجو العام، ونتائج نظام الموارد البشرية. وعلى سبيل المثال، إذا كان الهدف المستقبلي لسلاح الجو الأمريكي هو الحفاظ على ريادته في مجال الطائرات من دون طيار، فما هي الرسالة التي يبعثها عندما لا يمتلك سوى 43 عقيداً من بين نحو 4500 عقيد في سلاح الجو خبرةً في هذه التكنولوجيا؟ قد يرى بعض المتابعين أنها نتيجة طبيعية لتكنولوجيا جديدة ومجتمع جديد يتطور حولها، ولكن ثمة بيانات أخرى تشير إلى أن المشكلة ربما تكون أعمق؛ ففي الرُتب الدنيا تقل احتمالية نسبة ترقي الضابط في هذا الوسط إلى رتبة رائد مقارنة بأقرانه بنسبة 13٪، وهي نسبة ازدادت في الواقع سوءاً في السنوات القليلة الماضية.[44]

تكنولوجيا التكيف والمفكرون القادرون على التكيف

أي نوع من القادة ستكون؟

برغم أن هذه الاتجاهات والتقنيات والأسئلة الجديدة المتشعبة ربما تكون طاغية، فإنها يجب حقاً ألا تكون كذلك. الأهم من ذلك، ينبغي ألا ندع نوعاً من التركيز –أو الحماسة–

على الجديد يجرفنا بعيداً. وهناك نمط آخر متكرر، يؤثر في كل فرد؛ من الجنرال جيوليو دوهيت Guilio Douhet في فترة العشرينيات إلى مؤيدي الحرب المرتكزة على الشبكات في المواجهة الأخيرة؛ إنه الخطأ المتكرر بالاعتقاد بأن بعض الاتجاهات التكنولوجية الجديدة سوف تحل المشكلات كافة، بحيث «تزيل غموض الحرب».[45]

إن التحولات لا تتعلق بالحلول الجديدة السهلة، أو الحلول السحرية الجاهزة، بل بالمشكلات الجديدة والأسئلة الجديدة التي يجب أن نقبل بأننا لا نمتلك إجابات لها. وسواء كنا نتحدث عن حقبة العشرينيات، أم عن الفترة الحالية؛ فالنجاح أو الفشل في البيئات الدينامية يعتمد على ما يقرره الاستراتيجيون اليوم.

أحد نماذج القيادة هو جون هير John K. Herr الذي تخرج في أكاديمية "ويست بوينت" West Point العسكرية عام 1902، واشتُهر بحضوره البدني، وركوب الخيل من دون سرج، وتورطه في فضيحة تتعلق بمضايقة المجندين الجدد والسخرية منهم. بالنسبة إلى هير، لم يكن هناك أي خيار يتخيله سوى الوضع الراهن والنخبة العسكرية، حيث قال: «في حفل التخرج، طلبت أن التحق بالخدمة في سلاح الفرسان. وكان الخيار الأول هو كتيبة الفرسان الخامسة، أما الخيار الثاني فهو كتيبة الفرسان الحادية عشرة، وكان الخيار الثالث أي فرقة تابعة لسلاح الفرسان الأمريكي في الفلبين».[46]

مثل باتون، ضابط سلاح الفرسان، عُرضت على هير خلال الحرب العالمية الأولى فرصة الالتحاق بسلاح الدبابات الناشئ، لكنه رفضها. ومثل باقي مَنْ هم في سلاح الفرسان، لم يشارك في أي معركة كأحد أفراد هذا السلاح. لكن هذا لم يُثنه عن تقدير قيمة سلاح الفرسان، وعقب الحرب ترقى في سلم المناصب، واجتاز كافة اختبارات المعايير المهنية.

ترقى هير إلى رتبة لواء، وفي عام 1938 أصبح قائداً لسلاح الفرسان. وقد سجل لوسيان تروسكوت Lucian Truscott –الذي كان حينئذ ضابطاً في قاعدة فورت ليفينوورث Fort Leavenworth – وصفاً لهير يشكل أهمية لأننا ما زلنا ندرك النمط ذاته في وقتنا الحاضر. حيث قال عنه إنه كان:

.. شخصية جذابة وظريفة.. لكنه للأسف لم يكن صبوراً مع أولئك الذين يتبنون وجهات نظر مختلفة عنه، ولم يتردد في الجهر بآرائه حول مثل هؤلاء الأشخاص في أي مناسبة.[47]

لقد أوجد هير بيئة قيادة لا يستمع فيها إلا للضباط الذين يتفقون معه، ولا يرسل له معاونوه سوى المقالات الإخبارية التي تثبت صحة أفكاره.

وقد بذل هير جهوداً كثيرة لتشويه الإصلاحات والانفتاح على الأفكار الجديدة التي تبنّاها سلفه، بما في ذلك أنه اعتبر أن الميكنة حماقة. وفي عام 1939، قال أمام الكونجرس: «... يجب ألا ننساق لتهلكتنا بافتراض أن الآلة غير المجرّبة يمكن أن تحل مكان الحصان المُثبت والمجرّب».

إلى حد ما، كان هير ورفاقه "المؤمنون" بمبادئهم على صواب؛ فقد كان لدى الخيول نحو 4 آلاف عام من الخبرة المُثبَتة في الحرب، بينما كان لدى الدبابات في نهاية الحرب العالمية الأولى بضع سنوات من الخبرة المتواضعة. عندما يتعلق الأمر بالأداء الذي يعوَّل عليه والصيانة، لا تتفوق الدبابة على الحصان؛ وهذا لا يزال صحيحاً، في الواقع، حتى اليوم، ولكنهم كانوا مخطئين حول الاتجاه الذي أخذتهم إليه حجة الاستناد إلى الأمر "المُثبَت بالتجربة".

في أواخر أغسطس 1939، نشرت مجلة الجيش الأمريكي سلسلة من المقالات مشيدة باختيار بولندا الاحتفاظ بسلاح الفرسان، معتبرة ذلك نموذجاً يُحتذى به عند التخطيط للأمن القومي الأمريكي. وبرغم أنه كان ينبغي للمحررين أن يشعروا بأنه من السخافة قراءة هذه الكلمات بعد الأحداث التي وقعت في سبتمبر 1939، فإن مثل هذه المواقف قد استمرت داخل الجيش، بقيادة هير. وحتى بعد سقوط فرنسا عام 1940 أمام الحرب النازية الخاطفة، وعلى الرغم من "مناورات لويزيانا" التي نفذها الجيش الأمريكي في عام 1941 التي أثبتت قيمة الدبابة، فإن العديد من الجنرالات لم يقتنعوا بها. فهو - على سبيل المثال - كان لا يزال يجادل بأنه: «لن يتخلى عن حصان واحد في مقابل دبابة».[48]

حتى عندما غيّر هير من تكتيكاته في عام 1941 وأقرّ بأن المدرعات ربما تكون مفيدة، فقد كان لديه شرط مهم: كان يفضل أن تستخدم المدرعات كأداة معاونة للتكنولوجيا القديمة، ويتم إدماجها في قوة لم يكن لها أن تتغير على نحو جذري. وقد واصل هير الدفاع عن قدرات الحصان في الحرب الكورية، وذكر في مقدمة كتابه في عام 1953 أنه «يجب أن يُنظر إلى سلاح الفرسان على أنه يتفوق على سلاح الجو في طقس سيئ، وفي الليل، وفي دولة بها أشجار كثيفة... حيث يمكن للفارس الذهاب إلى أي مكان».[49]

وعلى الرغم من أنه لا يوجد في الوقت الحالي في المؤسسة العسكرية من يعترض بشكل علني على الوسائل التقنية الجديدة مثل هير، فإن هناك مؤشرات إلى أنه يتم تقييم الوسائل التقنية الجديدة بطريقة تحدُّ مفهومياً من توسعها على نحو أبعد من القدرات والسياقات الأولية، وتحدُّها بيروقراطياً في مواجهة التكنولوجيا "المُثبتة" عبر دوائر داعمة بميزانيات أقوى.

ويمكن رؤية مثل هذه القضايا في كل شيء؛ بدءاً من الصعوبة التي يواجهها بعضهم في القوات الجوية في تصور دور للطائرات من دون طيار خارج سياق مجال مكافحة التمرد، وصعوبة تصور قدرات أكثر حداثة من الجيل الأول لطائرات "البريديتور"، إلى المقاومة التي يبديها بعضهم في صفوف قيادة أنظمة الطيران التابعة لسلاح البحرية ضد التحول من المهارة البشرية المثبتة في عمليات الهبوط على سطح حاملات الطائرات، أو رفض بعضهم تصور دور للطائرات من دون طيار أبعد من مجرد تقديم المساعدة لأسطول الطائرات الهجومية المأهولة من طراز "أباتشي".

بالطبع، إن فكرة عدم التخلي عن نظام قديم لمصلحة نظام جديد تعود بنا إلى السؤال المبكر بشأن الجديد في مقابل القديم، الذي طرحه بعض الضباط العاملين في مؤسسات مثل قيادة العمليات الجوية القتالية وقطاع الطيران التابع للجيش وقطاع الغواصات.

ومع ذلك، هناك نوع آخر من القادة؛ إنه النوع الحالم. ويمثله هنا الشاب بيلي ميتشل Billy Mitchell الذي توقع مبكراً في عام 1906 أن تؤدي الوسائل التقنية الجديدة إلى

حصول صراعات مستقبلية في مجالات جديدة، ومن ثم تتطلب مؤسسات جديدة. وفي وقت لاحق، وعقب عامين، تلقى دروساً في الطيران جعلته من بين أول من يكتسب هذه المهارة في القوات الأمريكية. كما كان مهتماً بالاتجاهات الاستراتيجية، فقد قادته زيارة لساحات معارك الحرب الروسية – اليابانية إلى أن يتوقع، على نحو صائب، أن الحرب مع اليابان الصاعدة تلوح في الأفق البعيد.

ميتشل الداهية والذكي وذو الشخصية القوية كان أحد أوائل الذين أدركوا إمكانات القوة الجوية، وترقى لقيادة وحدات القوات الجوية المقاتلة كافة في الحرب العالمية الأولى. وبحلول نشوب معركة سان- مييل Saint-Mihiel في نهاية الحرب، كان يقوم بتنسيق أكثر من 1500 طائرة من طائرات قوات التحالف في أول عمليات جوية- برية وأكبرها في التاريخ.

في سنوات ما بين الحربين العالميتين، برز نجم ميتشل في الرأي العام كداعٍ لوجود قوة جوية مستقلة، شأنها في ذلك شأن الفروع الأخرى للقوات المسلحة. لقد أدركَ أن عصر المنصات المهيمنة كما في المعارك السابقة قد ولّى إلى غير رجعة. وعبر اختبارات مثل القصف المثير للجدل للسفينة الحربية الألمانية "أوستفيرسلاند" Ostfriesland التي تم أسرها، أقنع الآخرين بأن مواصلة الاستثمار في القديم ما هي إلا مضيعة للمال، والأرواح في نهاية المطاف.

المشكلة أن ميتشيل كان حالماً بدرجة مفرطة في قضاياه. لقد طرح أفكاراً جيدة، ولكنه قدم كثيراً من الخطابات أيضاً، ما أوجد له أعداءً أكثر من الحلفاء. في عام 1925، تمت محاكمته عسكرياً بعدما أصدر بياناً اتهم فيه كبار القادة في الجيش والبحرية بعدم الكفاءة و«الإدارة شبه الخائنة للدفاع الوطني».[50] سواء كان ميتشل محقاً، أو مخطئاً لا يهم بعد الآن، فقد كان مخطئاً في طريقته.

النموذج النهائي هو الأدميرال ويليام موفيت William Moffett الذي كان ضابطاً بحرياً، وترقى في الرتب ربما في أفضل وقت للقيام بذلك في تاريخ البحرية الحديثة. فقد

خدم في العمليات العسكرية في جزيرة جوام Guam، وفي الفلبين في أثناء الحرب الأمريكية-الإسبانية التي رسّخت قوة الأسطول الأمريكي الجديد والوضع العالمي لأمريكا الذي كان يلوح في الأفق. واصل موفيت الترقي وحاز أعلى وسام عسكري أمريكي، ووسام الشرف من الكونجرس، تقديراً لدوره في غارة جريئة نفذها على منطقة "فيراكروز" Veracruz المكسيكية حينما كان يتولى قيادة الطراد البحري "يو إس إس تشيستر" USS Chester. وفي وقت لاحق، تولى قيادة سفينة حربية، وهي قمة ما يمكن أن يحققه ضابط بحري في تلك الفترة.

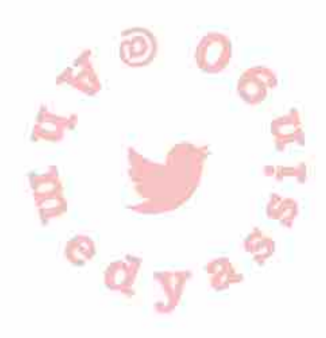
ومع ذلك، فإن التاريخ لا يذكر لموفيت أياً من تلك الإنجازات. ويذكر له بدلاً من ذلك ما فعله في سنوات ما بين الحربين العالميتين، عندما أصبح معروفاً باسم "أمير الأجواء". في عام 1921، تولى موفيت قيادة مكتب البحرية الأمريكية للملاحة الجوية الذي كان قيد التشكيل حديثاً آنذاك. وفي نواحٍ كثيرة كان خياراً غريباً، خلافاً لشريكه في السجال المتكرر بيلي ميتشل (الذي أراد دمج جميع الوحدات الجوية في إدارة واحدة)، فلم يكن موفيت نفسه طياراً. ومع ذلك، فقد جمع بين المهارات الأساسية؛ كان حالماً ولكنْ براجماتياً، والأهم من ذلك كله، أنه سياسي قدير.

خلال مسيرته المهنية، عالج موفيت البيروقراطية الداخلية؛ حيث قادها نحو التغيير بطرق يمكن قبولها. كما أنه أقام علاقات مع كبار المفكرين والقادة المدنيين وحافظ عليها، ولا سيما مع فرانكلين روزفيلت Franklin Roosevelt، مساعد وزير البحرية الذي سيصبح فيما بعد رئيساً للبلاد. وفي ظل قيادته، تم تأسيس برامج تدريب الطيارين وتوطدت "ثقافة استخدام حاملات الطائرات"، وتم تجريب تكتيكات وعقائد جديدة. والأمر الذي يحمل أهمية خاصة في عملية التحول إلى التقنيات الجديدة والصناعة في الوقت الحالي، هو أن مكتب البحرية الأمريكية للملاحة الجوية قد اهتم بتنويع الإنتاج من أجل تشجيع صناعة الطائرات المدنية الناشئة. ومن المفارقات أن هذا الضابط البحري قد توفي في حادث طيران، والواقع أن البحرية الأمريكية التي ربحت الحرب في المحيط الهادي كانت من ثمرات مجهوداته.

خاتمة: أبحر وعيناك على كل من الأفقين

إن نماذج القادة التي سبق ذكرها تمثل أهمية كبيرة؛ لأنها تنير لنا الدرب في التعامل مع الاتجاهات التي ستشكل عالمنا في المستقبل.

سينجح المفكرون الاستراتيجيون إذا ما ركزوا على الأفقين كليهما. إذ يجب على المرء أن يولي اهتماماً للاتجاهات التي تلوح في الأفق في المستقبل حتى يكون أفضل تجهيزاً لتحديد التغيرات التي تندفع نحونا ولطرائق استجابتنا لها. لا يمكننا الصدام مع هذه الاتجاهات، لكن يمكننا أن "نحني قوس التاريخ" كما قال مارتن لوثر كينج ذات مرة. ومع ذلك -كما تبين الأمثلة الموضحة في هذا الفصل فيما يتعلق بكل من الطابعات الثلاثية الأبعاد وسلاح الفرسان- فإن أوجه التشابه التاريخية لا تقل أهمية عمّا سيأتي في المستقبل؛ فقراءة الماضي تتيح للاستراتيجيين استخلاص دروس قيّمة، كما عبر عن ذلك الأديب الأمريكي مارك توين بقوله: «التاريخ لا يعيد نفسه، ولكن هناك أوجه تشابه بين وقائعه».



الفصل الرابع

مستقبل الاستخبارات: ما مدى الاستمرارية؟ وما مدى التغيير؟

ويسلي وارك

مع اندلاع ثورة الاستخبارات في القرن العشرين، وبلوغها السرعة القصوى في القرن الحادي والعشرين، تبرز الحاجة إلى تقييم الاتجاه الذي تسير فيه الممارسة الحديثة للاستخبارات. فعُمر الاستخبارات الحديثة بحد ذاتها يزيد قليلاً على قرن، حيث ولدت في ظل ظروف انعدام الأمن الدولي، والتغير العسكري والتكنولوجي السريع الذي حدث في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى. ولو أن التوقعات حول مستقبل الاستخبارات تمت في المراحل الماضية من نموها الذي تعثر بشدة، لَكان من شأن تلك التوقعات أن تنطوي على مغامرات خطيرة مع احتمال كبير للفشل.[1] وربما ستكون التوقعات التي تتم في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أقل خطراً وعرضةً للخطأ؛ لكن على الأقل لدينا بعض التاريخ المتراكم للعمل عليه، وحاجة ملحة إلى المحاولة.

ينبغي أن تقوم التوقعات المستقبلية حول طبيعة الاستخبارات على قراءة التجربة التاريخية المتراكمة. وهذه هي الطريقة الوحيدة المتاحة لنا في الهروب من تقلب المواقف، والتنبؤات الخادعة؛ ولكنْ هناك خدعة ما بالطبع. فعند التنبؤ بمستقبل الاستخبارات، لا يريد المرء أن يبدو كمن يقوم بمجرد التنبؤ بأشياء حدثت في الماضي، أو حتى إذا كان يفعل أفضل من ذلك بقليل، أن يموِّه المستقبل فيجعله نسخة معدلة قليلاً عن الحاضر. وهذا ما يسميه ويلهيلم أجريل، وهو عالم استخبارات سويدي معروف، في أفكاره حول مستقبل الاستخبارات، باسم «السجن المعرفي للوقت الحاضر».[2]

ترتكز الحاجة إلى المشاركة في التنبؤ على شعور بأن وتيرة التغيير في مجال الاستخبارات هي من الضخامة بحيث إننا نخاطر بفقدان السيطرة على جميع محركاتها أو أي منها. كما أن فقدان السيطرة يعني فقدان القدرة على تحقيق الأهداف بطريقة مناسبة، وإدارة الموارد، والنظر في المخصصات المستقبلية، والابتكار، والتمسك بالمواهب. وهناك خطر على الشرعية العامة أيضاً، أو ما يشار إليها أحياناً باسم "الرخصة الاجتماعية"؛ أي القدرة على إقناع الرأي العام (ولاسيما في ظل الديمقراطية) بالحاجة إلى العمليات الاستخباراتية، والمحافظة على ثقة الجمهور بمدى ملاءمتها. وبطبيعة الحال أيضاً، إذا فقدنا السيطرة أو البصيرة فيما يخص الوجهة التي تسير نحوها الاستخبارات، قد نفقد النتائج المتوقعة من الاستثمارات في الاستخبارات، والمتمثلة في تحقق مستويات أفضل من الأمن العام، وفائدة معلوماتية وتحذيرية على نطاق عالمي.

للتملص مما يسميه ويلهيلم أجريل "السجن المعرفي"، ونكون في الوقت ذاته مخلصين لفكرة الحاجة إلى التوقع، يمكننا النظر في استخدام دقيق للتاريخ بوصفه دليلاً يحدّد لنا جوانب الاستمرارية وجوانب الانقطاع الرئيسية التي نسمّيها تغييراً. وما يندرج في خانة الاستمرارية، وما يندرج في خانة التغيير يشكّل في حدّ ذاته مثار نزاع. وما أصفه بكونه عاملاً من عوامل الاستمرارية قد يصفه آخرون، في بعض الحالات، بأنه عامل من عوامل التغيير. ولضرب مثال واحد على ذلك، أقدم بيئة أمنية معقدة ومتقلبة بوصفها عنصراً من عناصر الاستمرارية، إذ أربط بيئة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بالمستقبل. ولكن، ووفق وصف ولیام لانهان، فإن البيئة الأمنية نفسها قد تعتبر وبشكل مقبول محركاً أساسياً من محركات التغيير، ولاسيما فيما يخص الممارسات والأهداف الاستخباراتية. ويقارن لانهان بين "حقبة الحرب الباردة" و"الوقت الحاضر"، ويشدد على أشياء مثل الابتعاد عن تهديد رئيسي منفرد نحو تهديدات متعددة؛ والانتقال من التهديدات الحكومية إلى التهديدات التي تفرضها أطراف غير حكومية وتوجهات عالمية؛[3] ولكنني أعتبر هذه العوامل حالياً جزءاً مألوفاً من الاستخبارات الحالية، ومن ماضيها الحديث (ما بعد الحرب الباردة).

بالتطلع نحو المستقبل، يبدو لي من المهم أكثر التشديد على أن حساب حالة انعدام الأمن الناجمة عن بيئة تهديدات معقدة ومرنة، يظل ثابتاً يقود – وسيستمر في قيادة – عمل أجهزة الاستخبارات في الوقت الذي نمضي فيه قُدُماً. فنحن لا نعيش في الوقت الحاضر، ولا في المستقبل المنظور، السيناريو المتوافق مع مبدأ ويلسون "السلام في جميع الأزمان". وليس السلام فقط هو ما يظل محيّراً، بل إن صورة التهديد نفسه كذلك أيضاً.

فكل عنصر محدّد من عناصر الاستمرارية والتغيير قد يستحقّ في حدّ ذاته نقاشاً مطولاً. ولكن هدفي هنا هو تقديم نظرة عامة، والحفاظ على نظرة ذات مستوى استراتيجي إلى القوى التي ستشكّل مستقبل الاستخبارات. ويمكن لمحاولة إيجاد جواب عن سؤال إذا ما كانت الاستمرارية أم التغيير هي صاحبة اليد الطولى فيما يخص مستقبل الاستخبارات أيضاً، وفي أن تخبرنا شيئاً ما عن التحديات (أو حتى االسيناريوهات الممكنة) التي ستواجهها إدارة الاستخبارات في المستقبل.

هناك بالطبع توقع أساسي تقوم عليه أيّ مناقشة لمستقبل الاستخبارات لا محالة. وذلك التوقع الأساسي هو أن الاستخبارات سيكون لها مستقبل. ومن منظور العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، يبدو هذا واضحاً بشكل مذهل، ولكن ما هو واضح الآن، لم يكن واضحاً في العصور السابقة.

في نهاية الحرب العالمية الأولى، في أعقاب أول توسع كبير في الاستخبارات الحديثة، كان من الممكن أن يكون جواب السؤال عما إذا كان للاستخبارات مستقبل هو: "لا". فسرعان ما تم حلّ معظم أجهزة استخبارات القوى المتحاربة – المنتصرة والمهزومة على حد سواء – في نهاية الحرب، ولم تكن هناك حاجة إلى الاحتفاظ بقدرات استخباراتية في أوقات السلم. وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين، وصل مستقبل مشؤوم إلى أعتاب أوروبا، وهكذا كان لابد من إعادة اختراع عجلة الاستخبارات. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، التي لعبت الاستخبارات دوراً حاسماً في النصر العسكري فيها، كان جواب السؤال عن مستقبل الاستخبارات، على الأقل في بعض الدول، لا يزال غامضاً، وهو:

"ربما". وقام الرئيس الأمريكي هاري ترومان، في سبتمبر 1945، بحل "مكتب الخدمات الاستراتيجية" الخاص بأوقات الحرب، بينما في المملكة المتحدة مرّ جهاز الاستخبارات البريطاني بتغييرات مؤلمة مع إغلاق "المكتب التنفيذي للعمليات الخاصة" SOE. أما في بلادي كندا، فقد أُجريت أول نقاشات مغلقة حول مستقبل الاستخبارات في نهاية الحرب، وتم الوصول، في أفضل الأحوال، إلى جواب فاتر عن حاجة كندية إليها.[4] ولم يمضِ عمل الاستخبارات كالمعتاد إلا في روسيا في عهد ستالين.

حتى في نهاية الحرب الباردة، كان السؤال حول مستقبل الاستخبارات لا يزال مطروحاً، وكانت تتم الإجابة عنه أحياناً بشكل سلبي. فعلى سبيل المثال، ذهب السيناتور الأمريكي دانييل موينيهان أبعد من ذلك إلى حد الدعوة إلى إغلاق وكالة الاستخبارات المركزية CIA، باعتبارها أثراً قديماً من الماضي، لا ضرورة له.[5]

وحالياً، تجاوزنا هذه الشكوك، فقد مرت الاستخبارات الحديثة بمرحلة تطور على مدى قرن من الزمن تخللته ثورات. وهي موجودة لكي تبقى، بوظيفتيها التوأم كمساهم في الأمن المحلي والأمن الدولي، لأنها أصبحت أداة أقوى في يد الدولة (وبشكل متزايد بيد أطراف غير حكومية). لقد طورت الاستخبارات مؤسسات دائمة، وولّدت مهنة متخصصة. ووجدت الاستخبارات لها مكانة مهمة في الثقافة الشعبية، ما منحها عباءة الشرعية، ومهد سبيلها إلى المخيّلة الشعبية. وتتميز الاستخبارات على نطاق واسع حالياً باعتبارها "خط الدفاع الأول" عن أي دولة. أمّا على جبهة الثقافة الشعبية، فقد أصبحت فكرة العميل السري الذي يُنقذ حضارة هي الموضوع الرئيسي لرواية الجاسوسية، لتعود بذلك إلى أصول نشأتها على يد حفنة من رواد مؤلفي قصص الجاسوسية الذين أطلقوا هذا النوع من الأدب في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وتتسم بيئة الاستخبارات بالخوف، وبانعدام الأمن، وأحياناً إلى درجة الجنون. ويمكننا القول إن قوتها، وبقاءها بوصفها مؤسسة، ومعناها (وحتى لغزها) بوصفها صنعة، وقبولها النسبي في المجتمع، وعادتها الضرورية في التغذي على الخوف جميعها عناصر لابد من أن تشكل الملامح

المستقبلية للاستخبارات. والقول إن جميع ملامح الاستخبارات تلك سوف تستمر في المستقبل، لا يعني أننا نقول الكثير عن شكل المستقبل نفسه.

وأبدأ بمحاولة التعرف على عناصر الاستمرارية الرئيسية في ممارسة الاستخبارات التي أعتقد أنها سوف تستمر في المستقبل. ويتم تمييز هذه العناصر من بين الممارسات القديمة الحالية وذات المدى الأطول. فقائمة عناصر الاستمرارية تعطينا الأساس للتفكير في التغيير، وللتفكير جيداً بالتوازن النسبي بين عناصر الاستمرارية والتغيير في مؤسسة الاستخبارات على صعيد العالم أيضاً. وهذا التوازن النسبي سيشير إلى مدى الصعوبة فقط التي ستواجهها المؤسسات الاستخباراتية في التكيف مع المستقبل.

قائمة عناصر الاستمرارية

يمكن تقسيم قائمة عناصر الاستمرارية في ممارسة الاستخبارات إلى أربع فئات: البيئة السياسية، وبيئة التهديدات، والبيئة المجتمعية، وبيئة التكنولوجيا والاتصالات. كما سيتم إدراج المؤشرات المعاكسة التي تبتعد عن تأثير الاستمرارية.

البيئة السياسية

- **التوقع: أن تظل الحكومات هي المسيطرة**

ستظل الحكومة هي أساس الاستخبارات، وستستمر الحكومات بدورها بوصفها أقوى طرف استخباراتي على مستوى العالم، من حيث الموارد، والهيكليات المؤسسية، والقدرات، والعمليات.

المؤشرات المعاكسة

سوف تقوم مؤسسات القطاع الخاص العالمية في مجالات، مثل التمويل، واستخراج الموارد، وإدارة سلاسل التوريد، والاتصالات، وتجارة التجزئة، بالاستثمار وعلى نحو متزايد في القدرات الاستخباراتية، وذلك من أجل الاستخبارات التنافسية، وإدارة

المخاطر، والأمن. وسوف تستمر خصخصة أجهزة الاستخبارات المستندة إلى الحكومة بالنمو، من خلال الاعتماد على مقاولي القطاع الخاص، مع ما يرافق ذلك من مشكلات في الرقابة، والأمن، والنفقات، والاحتفاظ بالمواهب، واحتمالات الفساد. كما سيتم تطوير الابتكار في مجال الاستخبارات بشكل متزايد خارج نطاق أجهزة الاستخبارات الحكومية.

- **التوقع: أن تكون الريادة أمريكية**

ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاستخباراتية المهيمنة في العالم، حتى في الوقت الذي يتقلص فيه نفوذها النسبي بين الدول (ربما بسبب ضعفها النسبي). فقد كوّنت الولايات المتحدة الأمريكية إرثاً ضخماً واستثمارات ضخمة في جهازها الاستخباراتي بعد الحادي عشر من سبتمبر. وربما يتراجع حجم هذا الاستثمار نوعاً ما في المستقبل، ولكن مع بدء تراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي ربما تتبنى الممارسة البريطانية من حيث استخدام الإمكانات والخبرات الاستخباراتية "لتوجيه ضربات تفوق قدراتها أيضاً".

المؤشرات المعاكسة

ستبرز الصين على المستوى العالمي بأجهزة استخباراتها العدائية، وربما تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة الاستخبارات العالمية في نهاية المطاف، على الرغم من بقاء الأسلوب الاستخباراتي الأمريكي متميزاً. وإن صعود نفوذ الاستخبارات الصينية سيضاهي بروز الصين بوصفها قوة اقتصادية، إلى حد أن الصين ستضطلع بدور قيادي في السياسة العالمية، ومن ثمّ سوف تزداد حاجتها إلى الاستخبارات. ولا تزال المؤشرات إلى توسع قوة الاستخبارات لدى دول البريكس BRICS الأخرى (البرازيل وروسيا والهند وجنوب إفريقيا) ضعيفة. كما تواصل روسيا اعتمادها بشكل كبير على الاستخبارات في سبيل الأمن المحلي والشؤون الخارجية، ولكنها ليست في وضع يمكّنها من توسيع قوتها الاستخباراتية بشكل كبير. ولا تظهر البرازيل والهند وجنوب أفريقيا أي

مؤشرات تدل على اهتمامها بتوسيع قدراتها الاستخباراتية لتتخطى التركيز الإقليمي وتصل إلى مستوى عالمي، أو لبناء إمكانات من شأنها أن تنافس أو تتحدى إمكانات الولايات المتحدة الأمريكية.

- **التوقع: الدول المتمتعة بالميزة الاستخباراتية ستظل كذلك**

من المفارقات أنه، ومع استمرار العولمة، سيستمر تمايز القوى بين حفنة الدول "المتميزة استخباراتياً"، وعدد كبير من الدول "غير المتميزة" نسبياً. فالقوى الحالية "المتميزة استخباراتياً" تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل الصين، والمملكة المتحدة، وروسيا، وفرنسا، وبدرجة أقل ألمانيا. بالإضافة إلى مجموعة من القوى "المتميزة استخباراتياً" ولكن بمستوى أقل - وتشمل أستراليا وكندا - من حيث قدراتها الاستخباراتية الحالية وحصولها على الاستخبارات من خلال الشراكة العالمية للعمليات الاستخباراتية المسماة "العيون الخمس".* وتبقى علاقة القوى الاستخباراتية موجودة بقوة في "شمال" العالم، وهي موجودة لا محالة بين الدول الأكثر تطوراً. ويعكس ترتيب القوى الاستخباراتية وتوزيعها ترتيباً راسخاً منذ زمن طويل يعود في بعض الحالات (كما في المملكة المتحدة، وفرنسا، وروسيا، وألمانيا) إلى أول أيام الاستخبارات الحديثة. وهذا التمايز بين القوى يعكس في نهاية المطاف الاختلاف الكبير فيما بينها في القدرات على معرفة العالم. وتبقى المنظمات الدولية، بقيادة الأمم المتحدة، منظمات لا تمتلك الاستخبارات، على غرار الاتحاد الأوروبي.

المؤشرات المعاكسة

من الاعتيادي أن تكون القوة الاستخباراتية مكلفة جداً، وتتطلب تطويراً وتوفيراً للموارد على المدى الطويل. كما تتزايد إمكانية تطوير قوة الاستخبارات بسرعة وبتكلفة أقل بكثير، والفضل في ذلك يعود بشكل كبير إلى عالم الاتصالات المعولمة، مع سهولة

---

* هو اتفاق متعدد الأطراف لتبادل المعلومات الاستخباراتية يعود إلى بداية الحرب الباردة، ويشمل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا. (المحرر)

نسبية في الوصول إلى المعلومات (ومن ثمّ الاعتراض والمراقبة)، وتحقيق درجة عالية جداً من القوة الحاسوبية وتخزين البيانات المنخفضة التكاليف نسبياً، وصولاً إلى تنامي أساليب الاستخبارات الجديدة مثل استخبارات المصادر المفتوحة.[6] ويمكن الاستفادة من الخصخصة والتعاقد مع القطاع الخاص من أجل السرعة في تشكيل قوة استخبارات. كما أن الشراكات بين الدول وعن طريق التحالفات والشبكات يخفّض إلى حد كبير من نفقات قوة الاستخبارات ويوسع قاعدتها.

- **التوقع: العولمة مستمرة بالتقدم**

سوف تستمر التوجهات الرامية إلى عولمة الاستخبارات؛ أي التبني العالمي الحالي للممارسات الاستخباراتية (التي كانت في أحد الأيام حكراً على حفنة من القوى العظمى الأوروبية منذ أقل من قرن من الزمن). وسوف تستمر عادة إنشاء شبكات استخبارات عالمية جديدة تلبي الاحتياجات الاستخباراتية، جنباً إلى جنب مع تجديد نظم التحالف التقليدية، مثل مجموعة أجهزة الاستخبارات المسماة "العيون الخمس" المذكورة آنفاً. إلا أن شبكات الاستخبارات العالمية سوف تواصل صراعها مع مشكلات الثقة، والأنظمة القانونية المتوافقة والمعايير الأخلاقية، والأمن، وبروتوكولات تبادل المعلومات الاستخباراتية، وفوارق القوة بين الدول الشريكة. وسوف تستمر هذه الصراعات في إعاقة الفعالية التامة للشبكات العالمية، وقد تُفضي إلى تفكيك بعض الشبكات، وإعاقة نمو أخرى. كما سيرافق عولمة عمل الاستخبارات انتشار أفضل الممارسات، ومعظمها من القوى التي تتمتع بالميزة الاستخباراتية الراسخة، وسيرافقها كذلك انتشار مبادئ الديمقراطية بحيث تؤثر في ضبط الانتهاكات الاستخباراتية والأمنية المحتملة.

المؤشرات المعاكسة

لا توجد مثل هذه المؤشرات. فعولمة الاستخبارات عملية لا يمكن إيقافها، كما أن المبدأ القائل بأهمية الاستخبارات للأمن المحلي، والأمن الإقليمي، أصبح راسخاً الآن،

ولن تمس به أي تطورات تحصل في المستقبل المنظور. وسوف تواصل الأطراف الحكومية الفاعلة، مع مشاركة دولية محدودة فقط، بالإضافة إلى القوى الصغيرة، تطوير قدرات الأمن الداخلي، والاستخبارات الإقليمية.

بيئة التهديدات

- **التوقع: لا يزال العالم خطيراً**

ستواصل أجهزة الاستخبارات صراعها مع مجموعة واسعة من التهديدات الحكومية وغير الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، سوف تواصل أجهزة الاستخبارات التعامل مع القضايا العالمية التي تشكل تهديداً ولا تعتبر نتيجةً مباشرة لمبادرات من أطراف حكومية أو غير حكومية؛ مثل الأوبئة، والتأثيرات الأمنية لتغير المناخ، والكوارث الطبيعية مع تداعياتها العابرة للحدود، والهجرة غير الشرعية، والتحولات والاتجاهات نحو الهبوط في الاقتصاد العالمي. فمزيج التهديدات من الأطراف الحكومية الفاعلة، والأطراف غير الحكومية، والقضايا العالمية سيتكفل بإبقاء البيئة الأمنية خطرة، ومتقلبة، ومعقدة بالنسبة إلى المستقبل المنظور. فالسلام ليس في متناول اليد، كما أن تعقيد التهديدات وتنوعها سيُعزّزان قوة الاستخبارات ونموها بالإضافة إلى استمرارية العولمة.

المؤشرات المعاكسة

يبدو أن الصراعات بين دولة وأخرى تتراجع تاركةً أجهزة الاستخبارات مع واجبات وقدرات موروثة، بالإضافة إلى تحديات التكيف مع التهديدات الجديدة التي قد تكون أقل خطورة وغير وجودية، كالتجسس السِّيبراني. والتهديد الرئيسي من قِبل طرف غير حكومي الذي هز العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر – وهو التهديد الذي شكله تنظيم "القاعدة" الذي يعتبر أول حركة إرهابية عالمية عبر وطنية– قد انخفض إلى حد كبير حالياً.[7] ومع أنه من الممكن تشكيل أجهزة الاستخبارات لتقدم المعلومات حول مجموعة متنوعة من المشكلات العالمية مثل الأوبئة، وتغير المناخ، وانعدام الأمن

الاقتصادي، ليس من المرجح أن تبرز هذه الأجهزة كمصدر رئيسي للمعلومات حول تلك المشكلات، وستحتاج إلى إثبات مساهمتها ذات "القيمة المضافة"، من دون الرجوع عموماً إلى المصادر الاستخباراتية السرية. وقد لا تستفيد أجهزة الاستخبارات الحكومية من حالة انعدام الأمن العالمي المستمرة من حيث القوة والموارد المؤسسية، خصوصاً في ظل وجود عدد قليل من الأهداف الحكومية الخطرة التي تجب مراقبتها، بالإضافة إلى التغير المستمر في التهديد الذي تشكّله الأطراف غير الحكومية، فضلاً عن وجود مزوِّدي معلومات آخرين يهيمنون على الساحة في مجال المشكلات العالمية.

- **التوقع: أن تهيمن التهديدات الصادرة عن أطراف غير حكومية**

ضمن الطيف الواسع من التهديدات التي يمكن للاستخبارات أن تكون قادرة على تقديم فائدة معلوماتية بشأنها، من المحتمل أن تواصل التهديدات الصادرة عن أطراف غير حكومية هيمنتها، على غرار ما استمر عليه الوضع منذ نهاية الحرب الباردة. وسيكون هذا التوقع دقيقاً ما دامت التهديدات الصادرة عن حكومات في تراجع مستمر، في ظل استمرار تراجع الحروب بين الدول، ومع استمرار تقدم العلاقات الاقتصادية المعولمة. كما يفترض التوقع أن أجهزة الاستخبارات ستكون مجرد مزوِّد واحد من بين الكثير من المزوّدين، ولن تكون طرفاً مهيمناً، وذلك فيما يخصّ مجموعة من القضايا العالمية ذات التأثيرات الأمنية. ومن المحتمل أن يكون مستوى التهديد الذي تفرضه أنواع مختلفة من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في تدفّق مستمر أيضاً (كما هو الحال، على سبيل المثال، مع المنظمات الإرهابية العالمية). ولكن التهديدات الصادرة عن أطراف غير حكومية في العموم سوف تبقى مصدر قلق، وسوف تشكّل نوعاً من التهديدات بحيث ستعمل أجهزة الاستخبارات على تقديم مطالبات معقولة بشأنها تتعلق بالحصول على مصادر مهمة للمعلومات عنها. وسوف تكون أجهزة الاستخبارات قادرة على استهداف الأطراف الفاعلة غير الحكومية بصورة مجدية، وذلك من خلال خليط يتكوّن من مجموعة

أساليب، تشمل الثالوث الكلاسيكي للاستخبارات، وهو: الاستخبارات البشرية (HUMINT)، واستخبارات الإشارة (SIGINT)، واستخبارات التصوير (IMINT)، بالإضافة إلى تطبيق أشكال أحدث من جميع الاستخبارات من خلال الاستخبارات المفتوحة (OSINT)، واستخبارات وسائل الإعلام الاجتماعي (SOCMINT)، والاستخبارات الاجتماعية (COMMUNINT).[8]

ستبقى التهديدات الصادرة عن أطراف غير حكومية تشغل بال الحكومات، بسبب الأساليب التي يمكنها من خلالها إضعاف قدرة الحكومات على توفير الأمن لشعوبها. فهي تتمتع بارتباط سياسي وتأثير مباشر، ولهذا السبب ستبقى التقارير الاستخباراتية عن تلك التهديدات تشغل بال الحكومات أيضاً. كما ستظل التهديدات من أطراف غير حكومية رئيسية متمثلة في الإرهاب، والجريمة المنظمة (بما فيها تجارة المخدرات)، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة، وتهريب البشر والهجرة المنظمة غير الشرعية، والهجمات السيبرانية، والقرصنة عبر الفضاء الإلكتروني.

المؤشرات المعاكسة

يمكن أن يعيد صعود الصين (وبدرجة أقل، الهند) التهديدات الصادرة عن أطراف حكومية إلى الواجهة، وبشكل أساسي من خلال التوترات الإقليمية المتزايدة، وتنامي سباقات التسلح، وتأثيرات سياسات استخراج الموارد العالمية، والاعتداءات السِّيبرانية التي تهدف إلى سرقة أسرار الحكومة والمعلومات المملوكة للقطاع الخاص. وقد تحوِّل الحكومات الكثير من تركيزها نحو اتجاهات عالمية في حال استمرار تلك الأزمات وفي حال فشل المنظمات الدولية ومبادرات القطاع الخاص في توفير ما يناسب الأوضاع من وقاية، أو تكيف، أو حلول مسكّنة. فإذا وجدت الدول أن القضايا العالمية تهيمن على أجندتها الأمنية، فإنها قد ترفع أجهزة الاستخبارات إلى موقع المصدر المهم للمعلومات المراقبة والحسّاسة حول التوجهات العالمية.

- **التوقع: امّحاء الحدود**

سوف يستمر امّحاء الحدود بين الأمن الوطني، والأمن الإقليمي، والأمن الدولي، وتضاف إليه تحديات أخرى تتعلق بتوزيع مصادر الاستخبارات وتنظيمها، وباهتمام صانعي القرار. وامّحاءُ الحدود هذا ناتجٌ عن صعود تهديدات ما بعد الحرب الباردة الصادرة عن الفاعلين غير الحكوميين، وعن التوجهات العالمية. وهو نتيجة للتأثيرات الإقليمية والدولية الثانوية الناجمة عن الدول الفاشلة أو الآيلة إلى الفشل أيضاً، والتي يمكن لها أن تولّد انعدام الشرعية، والإجرام، والهجرة القسرية، والمجاعة، والكوارث الصحّية الإنسانية، والصراعات العنيفة، ويمكن لها أن تنتج ملاذات آمنة للإرهابيين والمجموعات الأخرى أيضاً.

ومع امّحاء الخط الفاصل بين الأمن المحلي والأمن الدولي، فإن الفكرة التقليدية لأمن الدولة (توفير الحماية للمؤسسات الأساسية في الدولة من أجل توفير الأمن العام) تتيح المجال لتعريف أوسع وأكثر غموضاً للأمن الإنساني (الدولة توفّر الأمن لشعبها). وكان السير ديفيد قد طرح هذا التحوّل في مبدأ الأمن، في كتابه المهم *Securing the State* **(تأمين الدولة)**، وكذلك فعل فيليب بوبيت الذي استفاد من إطار مفاهيمي مختلف، وذلك في كتابه *Terror and Consent* **(الإرهاب والقبول)**، الذي يُعتبر استكشافاً واسع النطاق لبيئة أمنية جديدة، بحيث يؤلّب "دولة السوق" الجديدة (مع السعي لتحصيل الرفاهية الفردية وأخذ الحياة الطيبة في الاعتبار) ضد "دول الإرهاب" (التي تشدد على فرض العنف والسيطرة الفكرية على الشعوب).[9]

المؤشرات المعاكسة

بالرغم من ضعف تلك المؤشرات، فإنه تجب الإشارة إلى أشكال مختلفة من "ردود الفعل العنيفة" ضد العولمة، التي اقترحت إعادة تنشيط قوى السيادة الوطنية (على سبيل المثال الحمائية التجارية، وحماية الهجرة، ومخاوف أمن الحدود). وردود الفعل العنيفة هذه

سبقت هجمات "القاعدة" في الحادي عشر من سبتمبر 2001، ولكنها عززتها، إلى حد أن الهجمات الإرهابية بدت أنها تؤكد سيادة مبدأ أمن الوطن. كما أن رد الفعل العنيف ضد ضغوط العولمة ساعد على بروز تعبيرات القومية من جديد، التي يمكن بدورها أن تعزز الفروق القديمة بين الأمن المحلي والأمن الدولي. وفي هذا السيناريو، نجد أن الأجندات السياسية القومية هي التي تقود السياسة الأمنية في الداخل والخارج، مع ما يرافقها من إعادة تركيز في أولويات الاستخبارات فيما يخص القضايا المحلية والاستعراض الوطني للقوّة في الخارج.

الواقع المجتمعي فيما يتعلق بالاستخبارات

- **التوقع: لا يحصل البشر على الاحترام**

ستبقى المواهب البشرية مصدراً للاستخبارات من دون أن تُقدَّر حقَّ قدْرها، ذلك أن أصعب التحديات بالنسبة إلى الاستخبارات يكمن في مجال التحليل لا في جمع البيانات. وتميل أجهزة الاستخبارات منذ وقت طويل نحو عقد تحالف من نمط خاص بين الإنسان والآلة، إذ تقوم أنظمة الآلة بتقديم الإمكانات الرئيسية المتمثلة في تجميع المعلومات وبثّها. وقد بدأ هذا التوجّه في الحرب العالمية الأولى مع وصول استخبارات الإشارات (استغلال حركة الاتصالات اللاسلكية)، والاستطلاع الجوّي (استغلال الابتكار الذي اخترعه الأخوان رايت). ومنذ الحرب العالمية الأولى، أصبحت الأجهزة الخاصة بجمع الاستخبارات أقوى، وأعلى تكلفة، وأكثر تطوراً من الناحية الأوتوماتيكية. كما أن صعود الوسائل التقنية في جمع الاستخبارات قلّل من شأن أساليب التجسس التقليدية، التي تعتمد على عملاء بشريين (الاستخبارات البشرية). ولا تقف الطرق التقنية في جمع الاستخبارات عند استنفاد ميزانيات الاستخبارات بل إنها وعدت بتوفير دفق من المعلومات الاستخباراتية يكون أدق وأكثر ملاءمةً، وأضخم، وأكثر تفصيلاً. ففي بداية ظهور أنظمة جمع المعلومات الاستخباراتية التقنية، استمرّ البشر أسياد أنظمة إدارة

المعلومات، والتحليل، وإعداد التقارير. ثمّ مع بداية الثورات التقنية، الحاسوبية، والاتصالات في النصف الثاني من القرن العشرين، انتقل التحالف بين الإنسان والآلة إلى مرحلة أكثر تطوّراً، إذ أصبحت الأنظمة الآلية تتولّى، وبشكل متزايد، المسؤولية عن إدارة المعلومات (تخزين المعلومات، وفهرستها، واسترجاعها)، كما تتولّى التقنيات الجديدة وبشكل متزايد صياغة عملية رفع التقارير الاستخباراتية (ولاسيما أنواع ضغط المعلومات، والعرض البصري الذي يُعتبر سمة العروض التقديمية Power Point المحبّبة إلى الحكومات في جميع أنحاء العالم).

يظلّ البشر هم سادة تحليل الاستخبارات، والعنصر الرئيسي في دورة الاستخبارات، ولكن التحليل عموماً هو ابن العمّ الفقير لأنظمة التجميع الباهظة الثمن. وعلاوة على ذلك، تعاني عملية تحليل المعلومات الاستخباراتية العلل المفاهيمية التي تجعل من الصعب التوصّل إلى أحكام دقيقة. وتبدو فكرة تطبيق القوة الحاسوبية وإمكانات الاستخبارات الاصطناعية المتنامية من حيث تقييم المعلومات الاستخباراتية، جذّابة من حيث الظاهر، نظراً إلى الفقر الذي يعانيه سجّل الإدراك المعرفي البشري في مجال الاستخبارات.

إن تحليل المعلومات الاستخباراتية، الذي يعني وعلى نطاق واسع تحويل معلومات التقارير الاستخباراتية إلى تفاصيل أو حكايات مستندة إلى الأدلّة تتحدث عن التهديدات الحالية (وعن الاتجاهات أحياناً)، موجود جنباً إلى جنب مع عملية "معالجة" المعلومات الاستخباراتية، التي هي مسألة إثبات الرسالة الدقيقة (من خلال الترجمة، غالباً، ومن خلال التفسير أيضاً)، والسياق، وصحة التقرير أو دفق البيانات الاستخباراتية. وتخضع عملية معالجة المعلومات الاستخباراتية، وعلى نحو متزايد، إلى الأتمتة وإلى إمكانات الذكاء الاصطناعي أو الآلي؛ وهي طريقة أخرى يتم فيها التعدي على مجال العمليات الإنسانية الصرف في الاستخبارات.

المؤشرات المعاكسة

لا توجد مثل هذه المؤشرات. إذ ستبقى المواهب والمهارات المعرفية البشرية هي العامل الرئيسي في تحليل المعلومات الاستخباراتية؛ ولكن سيبقى تحليل الاستخبارات مفتقراً إلى التمويل الكافي. وسيستمر تعدّي الآلة على عملية جمع البيانات، ومعالجتها ونشرها.

- **التوقع: استمرار الأساطير**

سوف يستمر تحويل الاستخبارات إلى أساطير بالإضافة إلى إساءة فهمها من قبل العامّة، بحيث تكون محصورة بين مبدأي السرية الرسمية وأمزجة الثقافة الشعبية التواقة إلى الخيال، والمؤامرة، والمغامرة. وقد وضعت تمثُّلات الثقافة الشعبية عن التجسس صوراً تنافسية له منذ بدايات رواية التجسس في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى. أما الصور المتنافسة حول الجاسوسية فتتحدث عن التجسس بوصفه مغامرة بطولية، ووطنية، ومتجددة، وعن التجسس باعتباره مستنقعاً أخلاقياً مكيافيلياً فيه الغاية تبرر الوسيلة، وفيه البراءة تعتبر ضعفاً أو حتى هدفاً. وكان هناك العديد من الاختلافات التأليفية حول هذه الصورة المزدوجة منذ بداية رواية التجسس، ولكن التمثُّلات الكلاسيكية كانت من وضع الكاتبين إيان فليمنج (من خلال المغامرات البطولية)، وجون لوكاريه (من خلال المستنقع الأخلاقي المكيافيلي).

إن مبادئ السرّية الرسمية تخدم غايات عديدة؛ من الحماية الشرعية للمصادر والطرق الاستخباراتية، وحتى المحافظة على الغموض الذاتي للاستخبارات، وصولاً إلى الأهداف الأقل شرعية التي تتعلق بمنع التسبب في إحراج الحكومات، وزعمائها السياسيين، والمسؤولين، وحلفائها الخارجيين.

وتُعتبر الأساطير الدائمة مهمة لأنها يمكن أن تعمل على إضفاء الشرعية أو على نزعها عن عمليات أجهزة الاستخبارات. ويمكن للأساطير التي تعمل على إضفاء

الشـرعية أن تساعد عـلى المحافظـة عـلى أجهـزة الاسـتخبارات؛ والأسـاطير التـي تنـزع الشـرعية يمكن أن تقوّض عمـل الاسـتخبارات. إذ يمكنهـا أن توجِـد توقّعـات كاذبـة، ومخاوف مبالغاً فيها من نفوذ الاستخبارات؛ كما يمكنها أن تعقّد آفاق مشاركة المواطنين في الاستخبارات وفي فهمهم لها، ولها أثر مماثل في الزعماء السياسيين، وصانعي القـرار الـذين يتقربون من أجهزة الاستخبارات بخبرة عملية قليلة أو معدومة بها.

المؤشرات المعاكسة

لا يكاد يوجد أي احتمال بالتوقف عن تحويل الاستخبارات إلى أسطورة. فتحويلهـا إلى أساطير من خلال التمثّلات الخيالية والأفلام يخدم احتياجات متميزة ودائمـة. ونـادراً ما تبتعد روايات الجاسوسية وأفلامها عـن صـياغة مغـامرة بطوليـة ومسـتنقع مكيـافيلي، ونادراً ما تكرس المنتجات الثقافية الشعبية من هذا النوع نفسها من أجل التصوير الواقعي لعالم الجواسيس أيضاً. وذلك العمـل سـوف يـترك للتوثيـق، والتحقيقـات غـير الخياليـة والإعلامية، التي ستجد دائماً جمهوراً أصغر من الجمهور الذي تحظى بـه نظيراتهـا الخياليـة والسينمائية. وتواجه مبادئ السـرية الرسمية تحديات دائمة وربما يمكن أن تتراجع نوعاً ما في وجه مطالب الجمهور؛ ولكن أجهزة الاستخبارات سـتطالب دائـماً بامتيـازات خاصـة حول حماية المصادر، والأساليب، وسـتقوم الحكومـات بترسـيخ تلـك الحمايـة في المجـال الموسّع للسـرية "المفيدة" التـي تحتمـل وتـدعم تشـديد الحظـر مـن التـداول، وغمـوض الاستخبارات، وتقدم الأدوات لتجنب الإحراج.

قبضة التكنولوجيا

- **التوقع: التكنولوجيا في مقعد القيادة**

سوف تحافظ التكنولوجيا على مكانتها باعتبارها المحرك الرئيسـي لتجميع المعلومات الاسـتخباراتية ومعالجتهـا، مـثلما كـان عليـه الحـال منـذ ظهـور اسـتخبارات الإشـارة، واستخبارات التصوير في الحـرب العالميـة الأولى. كـما سـوف تسـتمر ثـورة الاتصـالات

بتحدي أجهزة الاستخبارات في عالم مملوء – أو حتى متخم – بالأسرار ولا يتسم بأي نقص فيها. فالتكنولوجيا والأنظمة التكنولوجية، ولاسيما فيما يخص هيكليات قوى الجيش والمجمعات العسكرية–الصناعية اللازمة للحفاظ عليها، سوف تظل هدفاً رئيسياً لأجهزة الاستخبارات.[10] وتحقيقاً لذلك، سيكون التجميع التكنولوجي على الأغلب الأداة المفضلة ضد الأهداف التكنولوجية.

بالإضافة إلى الأمل الدائم به باعتباره أداةً لتجميع الاستخبارات ومعالجة البيانات، فإن التقدم التكنولوجي يسمح بقفزات هائلة إلى الأمام في مجال تخزين البيانات واسترجاعها. وتدلّ صفوف الكمبيوترات العملاقة اليوم، ومرافق تخزين البيانات الضخمة، على الشوط الطويل المقطوع منذ أيام مركز "بليتشلي بارك" الذي احتوى على مجموعات الملفّات الورقية التي اعتمد عليها خبراء فكّ الشيفرات البريطانيون في الحرب العالمية الثانية.

ولكن هناك سلبيات لقبضة التكنولوجيا، ومنها: ارتفاع التكاليف، والحاجة إلى الوسائل اللازمة للابتكار، واحتمال الاعتماد المفرط، وإمكانية تضييق الأهداف (كما كان يظهر على الشاشات في محاولات التحقيق في برنامج صدام حسين الخاص بأسلحة الدمار الشامل قبل غزو العراق عام 2003)، واحتمال التسابق التكنولوجي بين المتنافسين في مجال الاستخبارات (المعادل الاستخباراتي لسباقات التسلح)، وقابلية النظم التكنولوجية (ولاسيما أنظمة تخزين البيانات) للاختراق. وتؤثر هذه العوامل مجتمعة في الأنظمة التي تتمتع بالميزة الاستخباراتية والتي لا تتمتع بها على حدّ سواء، ولكنها تخفّض مدى قدرة التكنولوجيا على التمكين أو على مضاعفة إمكانات أنظمة الاستخبارات الأصغر.

المؤشرات المعاكسة

لا توجد. فقد ساعدت التطبيقات التكنولوجية في مجال الاستخبارات مطلع القرن العشرين على الهروب من الركود الذي استمر قروناً، والذي تسبّب في البطء الشديد في

تدفق معلومات غير مؤكدة بطبيعتها (مثل تلك المستمدة من مصادر بشرية) بكمّيات محدودة لا محالة. وحالما تتخلّص أنظمة الاستخبارات من تلك القيود المعوقة، فإنها لن تكون على وشك العودة إليها من خلال التخلّي عن مزايا التكنولوجيا، مهما كانت السلبيات المرتبطة بذلك.

- **التوقع: التكنولوجيا علاج لكل شيء**

سوف يستمر اعتبار التكنولوجيا، بصورة خاطئة، حلاً لجميع التحديات التي تواجه الاستخبارات، أو معظمها. وهناك فرق مهم بين التكنولوجيا بوصفها محركاً لإمكانات الاستخبارات والتغيير، والتكنولوجيا بوصفها حلاً لنقاط الضعف المتزايدة في مجال الاستخبارات. وتمتد نقاط ضعف الاستخبارات إلى أبعد من مجرد تجميع البيانات ومعالجتها لتصل إلى مجالات تحليلها ونشرها. وسيبقى التوصل إلى أحكام تحليلية مشروعاً بشرياً، مع مساعدة تكنولوجية بسيطة فحسب. مثلما سيبقى تحليل المعلومات الاستخباراتية مسألة تُصارع فيها المواهب والخبرات البشرية ضدّ عِلَل المعرفة والتعلّم البشرية.

ستقدم الأنظمة التكنولوجية المساعدةَ في نشر المعلومات الاستخباراتية لكي تتمّ عملية نقل المحتوى وتقديمه بكفاءة عالية؛ ولكن هذه المساعدة لن تؤثر كثيراً في العوائق الموجودة بين صانعي السياسات وأنظمة الاستخبارات، والعوائق المتجذرة في الثقافات المختلفة، والاحتياجات المختلفة، والمستويات المتذبذبة للثقة والخبرة.

إن التكنولوجيا في جوهرها مجرد شيء ينطوي على ميزة واحدة فقط. فهي قادرة على نقل المزيد والمزيد من المعلومات وجعلها متاحة، ويمكن تصنيفها وقراءتها بسرعة أكثر من أي وقت مضى؛ أما من حيث إيجاد الأجوبة على ألغاز الاستخبارات وأسرارها، كما يصفها جريج تريفيرتون، فإنها مجرد نظام نقل وتسليم.[11]

المؤشرات المعاكسة

قد تجلب لنا التطورات السريعة في القوة الحاسوبية وفي الذكاء الاصطناعي "آلات تورينج" التي تستطيع أن تقوم بتحليلات المعلومات الاستخباراتية بشكل مستقل وبمستويات أدنى، بما في ذلك تأليف روايات منتظمة عن حالات التهديد الحالية، ولكن إمكانات تلك الآلات ستبقى متواضعة في المستقبل المنظور، وسيؤدي إطلاقها إلى مشكلات كبيرة في الثقة والأمن، ويرجح أن تؤدي إلى تعميق المشكلات الموجودة من حيث العلاقة الحساسة بين منتجي المعلومات الاستخباراتية، ومستهلكيها من صانعي السياسات.

التغييرات المقبلة

تستند دراسة عوامل الاستمرارية في الاستخبارات إلى الخبرة التاريخية المتراكمة. ويبدو أن إعطاء بعض الشرعية لإسقاطها في المستقبل، يتطلب حساباً للمؤشرات المعاكسة، كنوع من الاختبار. وأيّ حساب للتغيير يتأتى من التجربة التاريخية أيضاً، ولكن بطريقة مختلفة، عن طريق إنكار بقاء الأشياء مثلما هي. ولكن حتى في ذلك الإنكار نحتاج إلى أساس منطقي يفسر لماذا "الجديد" قد لا يكون مجدياً، ومن ثمّ توجد بعض المؤشرات المعاكسة.

إنّ تحديد عوامل التغيير في الاستخبارات هي بطبيعتها عملية ترتكز على التوقع أكثر من كونها تحديداً لعوامل الاستمرارية؛ فقيمة مبادرة مماثلة تكمن في وزنها الكلّي والدلالة التي توفرها من التوازن النسبي بين الاستمرارية والتغيير، أكثر من كونها تكمن في العوامل الفردية المدرجة، التي لا توجد أي أدلة عليها بعد.

ومن شأن الفرضية القائلة إن أنظمة الاستخبارات "السليمة" تتطلب قدرةً للحفاظ على الاستمرارية والتكيف مع التغيير، تبدو معقولة. فالكثير من الاستمرارية في بيئة عمل

الاستخبارات يهدد بالركود، والكثير من التغيير يهدد بالفوضى. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، ومع الاعتراف بالتحيّز نحو تمكين إدارة مستقبل الاستخبارات، فما قائمة عوامل التغيير المحتملة؟

التغيير رقم 1: التوجه شرقاً

سوف ينتقل مركز أنشطة الاستخبارات العالمية إلى الشرق، أي إلى آسيا، جنباً إلى جنب مع تحول القوة العالمية نحو الشرق. والتحول العالمي للقوة هو نتيجة ثابتة متأتية عن الممارسات التنبؤية الأخيرة التي قام بها "مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي"، ويشمل دراسة بعنوان **الاتجاهات العالمية 2030: عوالم بديلة**. ولا تقدم هذه الدراسة مجرد توقع لتحولات في القوة المهيمنة، بل إنها تصف تحولاً كبيراً نحو نشر القوة أيضاً:

> بحلول عام 2030، لن تصبح أي دولة – سواء أكانت الولايات المتحدة الأمريكية، أم الصين، أم أي دولة كبيرة أخرى– قوة مهيمنة. وسيكون لتمكين الأفراد ونشر القوة بين الدول أو من الدول إلى شبكات غير رسمية، تأثير كبير، يعكس إلى حد كبير الصعود التاريخي للغرب منذ عام 1750، بحيث تستعيد آسيا وزنها في الاقتصاد العالمي، وتستنهض حقبة جديدة من "الدمقرطة" على المستويين الدولي والمحلي.[12]

لا يعتبر الشرق مجرد مكان لقوى الاستخبارات الصاعدة، بقيادة الصين، بل من المرجّح أن يكون منطقة رئيسية لأنشطة الاستخبارات الموسعة أيضاً نظراً إلى كثافته السكانية، والنفوذ الاقتصادي، والإمكانات العسكرية الصاعدة، والتوترات الإقليمية، وحالات انعدام الاستقرار السياسي.

المؤشرات المعاكسة

لن يكون هناك منطقة واحدة تشكّل مركز القوة الاستخباراتية أو مركز النشاطات الاستخباراتية. وسوف تبقى قوة الاستخبارات متركزة في أيدي بضع قوى تتمتع بميزة استخباراتية راسخة، مع وصول بعض الدول الجديدة (الصين، وربما الهند) إلى مصاف

تلك الدول. وسوف يبقى الشرق الأوسط منطقة صراع سياسي، وسوف تجتذب نشاطاً استخباراتياً مستمراً. أما القارة الإفريقية فسوف تكون محط تركيز نشاط استخباراتي متزايد لأن الجماعات الإرهابية ستواصل دوراً نشطاً في قلب الدول الفاشلة والآيلة إلى الفشل؛ وسوف تكون إفريقيا محط تركيز من حيث تأثيرات تغير المناخ، والنشاطات الدولية في استخراج الموارد ما يؤدي إلى صراعات محتملة وإلى انعدام الاستقرار.

التغيير رقم 2: نهاية الأسرار

ستتم إعادة تعريف عملية جمع المعلومات الاستخباراتية من حيث الأشكال الجديدة في جمع المعلومات الاستخباراتية التي تعتمد على اقتناء مواد من المجال العام بدلاً من الجمع/ السرقة البشرية التكنولوجية للأسرار (المعلومات المحمية). وسوف تصبح استخبارات المصادر المفتوحة (OSINT) هي الأهم، ولكن هذا التوقع يتخطى تدعيم أي اتجاه قائم. وكما يفترض السير ديفيد أوماند، فإن استغلال اتصالات وسائل الإعلام الاجتماعي (SOCMINT) سوف يفتح حدوداً جديدة لخدمات الاستخبارات، ذات قيمة خاصة لأنواع محددة من الإنذار، ولتقييم التوقعات الاجتماعية، وبشكل خاص عندما يصيب المجتمعات تغيير سريع الخطى، أو انعدام للاستقرار، أو خلافات عميقة ومثيرة للانقسام.[13] وقد تكون وسائل الإعلام الاجتماعي أفضل وسيلة عند التعامل مع الحالات الثورية داخل الدول والمجتمعات.

وسيتم التركيز المتزايد على التعاملات بين الاستخبارات، وهيئات إنفاذ القانون، والمجتمعات المعرّضة لخطر الإرهاب، والعنف، والجرائم الخطيرة. وسيتم تخطيط هذه المشاركات لتعزيز الثقة، والتفاهم، وتأمين تدفقات المعلومات التي يمكن أن تساعد على جهود الكشف، والوقاية، وتخفيف العبء من جانب الهيئات الحكومية. وما قد يُطلق عليه اسم "COMMUNINT" (الاستخبارات الاجتماعية) سيكون أداة تستخدم في عمليات الأمن الوطني الداخلي، ولكن ستكون هناك ميزة المشاركات الدولية من أجل خوض الحروب أيضاً، وعمليات مكافحة التمرّد، والتنمية، والمساعدة الإنسانية. ومن حيث

سياسات مكافحة التمرّد على وجه الخصوص، سوف تبرز الاستخبارات الاجتماعية بوصفها أداة رئيسية في منع ما يشير إليه ديفيد كيلكولن بظاهرة "حرب العصابات العرَضية"، التي تؤدّي فيها المشاركة والتدخل الأجنبي في شؤون مجتمع ما إلى رد فعل عنيف وأعمال تمرّد.[14]

المؤشرات المعاكسة

سوف يستمر الاستثمار في أنظمة جمع المعلومات التكنولوجية الباهظة الثمن بالتسبب في خلل في توازن ميزانيات الاستخبارات، وفي تشكيل عملية جمع المعلومات الاستخباراتية. كما أن الانتقال إلى الأساليب الجديدة في جمع المعلومات الاستخباراتية صعب. وتحتاج استخبارات وسائل الإعلام الاجتماعية إلى إيجاد منهجية عملية، مثلما تحتاج إلى توفير مكاسب استخباراتية واضحة، وإلى اكتساب شرعية عامة. ويمكن أن تفشل في تحقيق أيّ من هذه المتطلّبات. ويمكن أن ينظر إلى الاستخبارات الاجتماعية، من حيث الأمن الداخلي، في المقام الأول باعتبارها أداةً لإنفاذ القانون، ومن ثمّ باعتبارها هامشية بالنسبة إلى قطاعات الاستخبارات. وعلى صعيد أكثر عالميةً، سيكون بناء الثقة بين المجتمعات المحلية المتضررة وأجهزة الاستخبارات الأجنبية، مبادرةً خطرة وغامضة.

التغيير رقم 3: العمليات السِّيبرانية السرية التي تقترب منكم

تظهر الاعتداءات السِّبرانية نفسها فعلياً في بعض الأشكال (التجسس السِّيبراني، والجريمة السِّبرانية) وتهدد بالقيام بذلك ربما على شكل حرب سِّيبرانية، أو إرهاب سِّبراني. ومن بين الاتجاهات الصاعدة التي تشتمل على استغلال الفضاء السِّبراني، يمكن لأحدها تحديداً أن يسبّب تعقيدات كبيرة لأجهزة الاستخبارات. وتشتمل العمليات السِّبرانية السرية استخدام قدرات الهجوم السِّبراني من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في إلحاق الضرر بالبنى التحتية أو الاستقرار في كيان أجنبي، سواء أكان حكومةً أم طرفاً غير حكومي.[15] والمثال الذي حظي بأكبر نقاش في هذا المجال هو فيروس "ستكسنت" Stuxnet الذي استُخدم لاستهداف أجهزة الطرد المركزي النووي الإيراني وتعطيلها،

ومن ثمّ إبطاء التقدم الإيراني نحو تخصيب اليورانيوم إلى المستوى اللازم لاستخدامه في صناعة الأسلحة.[16] وبوصف الهجمات السِّيبرانية ممارسة جديدة، يمكن اعتبارها تبنّياً لعمليات سرية في حرب باردة تقليدية مخصصة لزعزعة الاستقرار والتسبب في تغيير نظام الحكم في دول تُعدّ معادية للدولة المهاجمة.[17] ومثل العمليات السرية الكلاسيكية، فإن النوع السِّيبراني الجديد منها مخصص ليكون شكلاً من أشكال الاعتداء التي لا تصل إلى حد خوض حرب. كما أنها تعني استخدام غطاء "الإنكار المقبول"، وهو المبدأ الذي يسمح لمرتكبي تلك الهجمات بادعاء عدم تورطهم فيها (وهو مبدأ يهدف في جزء منه إلى تجنب التصعيد، وفي الجزء الآخر إلى نشر حالة انعدام الاستقرار). وتتصف العمليات السِّيبرانية السرية شأنها في ذلك شأن الحرب الباردة، في صورتها التقليدية، بمميزات عدة، منها: انخفاض تكلفتها نسبياً، وسرعة الهجوم، ومحدودية الأضرار الجانبية البشرية. وأخيراً، ومثلما كان عليه الأمر في الحرب الباردة، فإنه يمكن فرض حدود جيوسياسية على استخدام هذا السلاح، بحيث تكون محصورة أساساً بأهداف غير موجودة لدى الخصوم من القوى العظمى.

ستكون وكالات الاستخبارات هي المزوّد المنطقي بالمعلومات عن الهدف الاستخباراتي، والدعم الخاص بتلك العمليات، ولأسباب تتعلق بإيجاد مسوّغات الإنكار (أو التنصّل) يمكن لها أن توضع كذلك تحت قيادتها وسيطرتها. وهذا سوف يحمّل الاستخبارات أعباء إضافية فيما يخصّ الدراية التقنية والمعرفة المستهدفة، وربما يؤدّي إلى توتر العلاقات بين أجهزة الاستخبارات وواضعي السياسات، مثلما حدث في مناسبات عديدة خلال الحرب الباردة (على سبيل المثال، ما حدث في عملية "خليج الخنازير" الشائنة السمعة، التي شنّتها وكالة الاستخبارات المركزية ضد كوبا في أثناء رئاسة كاسترو، في عام 1961). وسوف تحتاج مسائل الموازنة بين مزايا العمليات السِّيبرانية السرية وعيوبها، بما في ذلك الآثار الناجمة عن استخدام التقنيات السيبرانية وإمكانية التصعيد، إلى نظرة أقرب بكثير مما حظيت به الخطط السرية التقليدية إبّان الحرب الباردة، التي كان تركيزها على المدى القصير قطعاً.

والعامل الآخر الذي يتعلق بالاعتماد المحتمل على نطاق مستمر للعمليات السيبرانية السرية العدائية، سيتمثل في التطوير الموازي لقدرات مكافحة السِّيبرانية؛ ولكن التطبيق "الدفاعي" لمثل هذه القدرات قد تكون له حدود غير واضحة تتطلب قدرات هجومية ضد مرتكبي الهجمات من أجل ضمان تحقيق الأهداف الدفاعية. ويظل من غير المعلوم بعد إذا ما كان من الممكن للدفاع السِّيبراني أن يأخذ شكل "خطوط ماجينو"* إلكترونية، أو إذا ما كان سيحتاج إلى القدرة على تحديد الهجمات وتعقّبها، وتحييدها من مصدرها (وهذا بحدّ ذاته أمر صعب وغير معقول).

المؤشرات المعاكسة

إن العمليات الهجومية السرية السِّيبرانية محفوفة بالمخاطر بطبيعتها، ولاسيما فيما يتعلق بآثارها التصعيدية، ومكاسبها غير المؤكّدة التي تجلبها على المدى الطويل. ومثلما هو الحال في العمليات السرية التقليدية، فإنه قد يكون من الصعب الاستمرار في سياسة الإنكار في وجه التسريبات والتحقيقات التي تتم حول الانتهاكات السيبرانية. فكلما انتشرت أدوات الهجمات السِّيبرانية المتطورة بين الأطراف الحكومية الأخرى، زادت القيود التي يمكن أن نفرضها على استخدامها. ويمكن أن تقتصر العمليات السرية السِّيبرانية على الحالات القصوى، عندما يتبيّن فشل الخيارات الأخرى (التعامل الدبلوماسي، والعقوبات،... إلخ).

التغيير رقم 4: تحول استخبارات الإشارة إلى "بيانات وصفية"

بالنظر إلى الإنجازات الكبيرة التي حققتها استخبارات الإشارة في الحربين العالميتين الأولى والثانية، فإنّ الميزة الأساسية التي أتى بها هذا النوع من الاستخبارات تتمثل في القدرة على اعتراض الرسائل وقراءة محتوياتها، سواء أكانت نصوصاً عادية أم مشفرة.

---

* هي استراتيجية دفاعية سلبية عمدت إليها فرنسا، عقب الحرب العالمية الأولى، تمثّلت في إنشاء "خطّ ماجينو" Ligne Maginot، الذي يُعدّ أنموذجاً للتحصينات الدفاعية الثابتة، وقد تمّ اعتماده بهدف وقف تقدّم القوات الألمانية. (المحرر)

لطالما كان تحديد شبكات الاتصالات (من خلال تحديد الاتجاه وتحليل حركة المرور) يُعتبر جزءاً من مبادرة استخبارات الإشارة، وكان يُعدّ في العادة بمنزلة الأمر الثانوي بالنسبة إلى ممارسة قراءة الرسائل (والمكمّل لها). وفي عالم استخبارات الإشارة بعد الحادي عشر من سبتمبر، يبدو أن الأولويات التاريخية انقلبت رأساً على عقب، مع حدوث تركيز جديد على تتبع شبكات الاتصالات، التي تعتبر، وبشكل خاص، أداةً قيّمة لاستخدامها ضد الجماعات الإرهابية.[18] وقد حظي التركيز في الشبكات بالدعم من خلال صعود عملية جمع "البيانات الضخمة" أو "البيانات الوصفية" من قِبَل المؤسسات الخاصة والوكالات الحكومية على حد سواء. وقد وُصفت البيانات الوصفية أحياناً بأنها "بيانات عن البيانات"، أو بعبارة أوضح، بأنها "المغلّف" وليست "الرسالة". وتتطلب عملية جمع البيانات الوصفية إمكانات اعتراضية كبيرة، وتطبيقات حاسوبية متطورة، وسعات ضخمة لتخزين البيانات. وهي تعتبر حالياً ممارسة تقتصر على القوى التي تتمتع بالميزة الاستخباراتية، أو الدول التي لها علاقات تحالف مع القوى التي تتمتع بتلك الميزة. ولكن، من المتوقع أن تحدث عولمة هذه التقنية الاستخباراتية. فعملية تجميع البيانات الوصفية تتطلب شراكات بين مزودي خدمات الاتصالات في القطاع الخاص والوكالات الحكومية؛ ويمكن أن تكون إقامة تلك الشراكات أكثر صعوبة في الدول الديمقراطية لأن الغطاء يزاح عن سرية برامج البيانات الوصفية. وعندما تصبح عملية معالجة البيانات الوصفية أساسية في الاستخبارات، سينشأ صراع مرير حول قضية الخصوصية/ السرية.[19] وستكون المعلومات الاستخباراتية مقيدة بأوجه حماية الخصوصية/ السرية في بعض المجتمعات، ولكن ليس فيها جميعاً.

المؤشرات المعاكسة

وُصف تجميع البيانات الوصفية أحياناً بأنه أقرب إلى تكديس أكوام من القشّ من أجل العثور على الإبر فيها. وحالما تتجاوز مرحلته الرائدة حالياً، سيخضع لمزيد من التدقيق داخل الحكومات على أساس حساب التكلفة والمنفعة. وقد يحدث صدّ من قِبَل

مزودي خدمات الاتصالات الذين لا يشعرون بالارتياح إزاء جانب العلاقات العامة للتعاملات السرية مع الهيئات الحكومية لإطلاعها على أنظمتها وعلى ما تمتلكه من بيانات. وقد يأتي الصد من قِبَل جماعات الدفاع عن الخصوصية الفردية ومن قِبَل المواطنين في المجتمعات الديمقراطية. كما يمكن أن يؤدي جمع البيانات الوصفية إلى إثارة مخاوف جدّية على الصعيد الدولي، إلى درجة أنه قد يهزّ الثقة بين الدول الصديقة والحليفة. وسوف يعتمد مستقبل جمع البيانات الوصفية في المقام الأول على مدى قدرتها على إثبات مكانتها والحفاظ عليها باعتبارها أداة استخباراتية رئيسية، ومقاومة النكسات.

التغيير رقم 5: الجامعون والصيادون

في مقالة كثيراً ما يُستشهد بها منذ صدورها عام 2004، اتخذ أحد كبار الضباط السابقين في وكالة الاستخبارات المركزية، والباحث في كلية كينيدي في جامعة هارفارد، تشارلز كوجان، موقفاً جديداً وأكثر عدوانية فيما يخص أنظمة الاستخبارات في القرن الحادي والعشرين، يقوم على توسيع دورها من دور جامعي المعلومات إلى دور "الصيادين" الذين يرصدون الأهداف.[20] كان تفكير كوجان متجذراً في التجربة الأمريكية للسلوك العدواني في "الحرب على الإرهاب"، ولكن كان له تأثيرات أوسع نطاقاً. فعند مقارنتهم بالسجل التاريخي لمهام العمليات السرية التقليدية، قد يبدو "الجامعون" و"الصيادون" متميزين من دون اختلاف؛ ولكن الأمر يسترعي الانتباه إلى تطورَين مهمين في الاستخبارات. أحدهما له علاقة بظهور التكنولوجيات الجديدة، مثل الطائرات من دون طيار، التي يمكنها ألّا تُقيم وزناً للحدّ الفاصل بين نشاط جمع المعلومات والنشاط الشبه العسكري الفتّاك؛ أي بين جمع المعلومات والقتل. أما التطور الآخر فله علاقة بصعود عمليات القوات الخاصة، ولاسيما ضد أهداف إرهابية، التي يتم تمكينها بواسطة الربط بين مهام جمع المعلومات الاستخباراتية وعمليات القتال المشتركة. ولطالما ارتبطت الاستخبارات بطبيعة الحال بخوض الحروب، وقد ارتبطت أدوات جمع المعلومات

الاستخباراتية ارتباطاً وثيقاً عبر التاريخ بالفتك (خذ على سبيل المثال منظار أفق [بيروسكوب] الغواصة أو مُصوّب القصف الجوّي). والأمر الجديد هو أن الفجوة بين جمع المعلومات الاستخباراتية وتطبيق المعلومات الاستخباراتية على عمليات ذات طراز عسكري قد زالت إلى حد كبير (وربما تبقى مغلقة لفترة أطول مع تطور عملية الأتمتة)، وأن الفرق بين جمع المعلومات الاستخباراتية واستخدامها قد زال تدريجياً، بما في ذلك فصل المسؤولية والاختصاصات العملياتية بين وكالات الاستخبارات (التي هي في الغالب مدنية بطبيعتها) والقوات العسكرية.[21]

المؤشرات المعاكسة

قد تكون "عسكرة" الاستخبارات التي افترضها كوجان مسبقاً عبارة عن خلل وليس اتجاهاً طويل الأجل. فالمنصات التكنولوجية الجديدة مثل الطائرات من دون طيار التي يمكنها أن تجمع بين ميزتي جمع المعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي، وميزة تنفيذ العمليات الفتاكة، موجودة لتبقى، ولكن السؤال عما إذا كانت ستؤدي إلى تشويه جذري في طبيعة أنظمة الاستخبارات، يظل جوابه غير معروف بعد. وهناك أصلاً إشارات في النظام الأمريكي إلى تقليص نفقات البعثات الاستخباراتية من أجل التركيز على الثالوث الكلاسيكي المتمثل في جمع الاستخبارات، وتحليلها، ونشرها. وسيواصل المقاتلون الحربيون رغبتهم في الحصول على أنظمة استخبارات مستقلة و"مملوكة" لهم من أجل دعم عملياتهم. وبجمعها معاً، فإن التقليص المحتمل لنفقات الاستخبارات، وتوسيع أنظمة الاستخبارات المملوكة للجيش والخاصة بخوض الحروب، قد يؤديان إلى مزيد من الانفصال بين "الجامعين" و"الصيادين"، بدلاً من دمجهم معاً. والأمر الذي لا جدال فيه هو أن تكنولوجيا الطائرات من دون طيار التي جمعت أنشطة جمع المعلومات الاستخباراتية واستعراض القوة الفتاكة معاً في منصة واحدة سوف تستمر في الانتشار، وأن الأنظمة الوطنية المختلفة سوف تضطر إلى الصراع مع مشكلة الصيادين والجامعين.

التغيير رقم 6: الاستخبارات الاقتصادية تنجح في نهاية المطاف

كانت الاستخبارات البريطانية هي أول رائد في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية الاقتصادية وتحليلها وذلك في ثلاثينيات القرن العشرين، في مواجهة إعادة التسلح الألمانية النازية.[22] ولكن المعلومات الاستخباراتية الاقتصادية عموماً لم تَرْقَ إلى مرتبة المهمة البارزة التي تنجزها أجهزة الاستخبارات في العقود التي تلت. أما التغيير فهو حالياً على قدم وساق، تحفّزه مجموعة متنوعة من العوامل. منها الاستخدام القوي للتجسس الاقتصادي من قبل كل من القوى الاستخباراتية في الصين الصاعدة والاستخبارات الروسية التقليدية. فقد أصبح انعدام الأمن الاقتصادي مشكلة أمن وطني من الدرجة الأولى للكثير من الدول، ما يثير الاهتمام المتجدد بتحليل المعلومات الاستخباراتية الاقتصادية. كما أن الجهود المبذولة لتطبيق عقوبات شديدة ضد دول تعتبر غير ملتزمة بمسائل الأمن العالمي الحساسة، مثل انتشار الأسلحة النووية، تتطلب إمكانات متطورة في مجال الاستخبارات الاقتصادية لكي تكون فاعلة. كما تتطلب مهام وجهود مكافحة التمرد في التعامل مع الدول الفاشلة أو الآيلة إلى الفشل، معلومات استخباراتية اقتصادية. وتعتبر المؤشرات الاقتصادية بمنزلة إشارات تحذير أساسية من الاضطرابات السياسية، والأوضاع الممهدة للثورات. وسوف تزداد مكانة الاستخبارات الاقتصادية، التي تركز في تدفقات الأموال غير المشروعة، باعتبارها نشاطاً استخباراتياً رئيسياً يستهدف المنظمات الإجرامية، والجماعات الإرهابية، والجهات التابعة لدولة خصم. وبالنظر إلى جميع هذه الاستخدامات المحتملة، والأهمية المتعلقة بها، فإن الدول في نهاية المطاف سوف تستثمر في إمكانات الاستخبارات الاقتصادية بحيث يكون لها مصدر موثوق به للمعلومات، متاح لواضعي السياسات عند الطلب.

المؤشرات المعاكسة

كان هناك بعض الاهتمام المتجدد بالاستخبارات الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة، مع الافتراض بأنها قد تحظى بالأولوية في خضم سعي أجهزة الاستخبارات إلى

إيجاد مهام جديدة، ومع ذلك تخلى الكثير من الدول عن محاولة استخدام الأصول الاستخباراتية الوطنية لتأمين أي ميزة اقتصادية تنافسية، ولاسيما في عالم يشهد منافسة اقتصادية عالمية، واتفاقات تعاون متعددة الجنسيات.[23] وتواجه التحليلات الاقتصادية التي تجريها وكالات الاستخبارات، الكثير من المنافسين في عالم الأعمال ومراكز الفكر، وبشكل عام لن تضيف أنظمة الاستخبارات الوطنية أي قيمة خاصة في حل المشكلات الاقتصادية.

التغيير رقم 7: لا يمكن إنكار تغير المناخ

ستكون هناك حاجة إلى وكالات الاستخبارات لتطوير خبرتها الخاصة في مجال تأثير أمن تغير المناخ، على الصعيدين المحلي والدولي. وسوف تكون الخبرة تحليلية في المقام الأول، ولكنها ستتطلب الحصول على مجموعة متنوعة من تدفقات المعلومات الاستخباراتية، بالإضافة إلى العكوف على عمليات الاستهداف انطلاقاً من المنصّات الخاصة بجمع المعلومات الاستخباراتية (وبشكل أساسي استخبارات التصوير والمصادر المفتوحة). أمّا تطوير استخبارات تغير المناخ فسوف يتم نتيجة الإقرار بالإسهام الرئيسي لتأثيرات تغير المناخ في انعدام الاستقرار العالمي.[24] أما على الجبهة العالمية، فستشمل هذه التأثيرات أموراً من قبيل الهجرات القسرية (ومن ثمّ، فإنه سيتسبب في نشوء فئة جديدة من "لاجئي تغير المناخ")، والصراعات على الموارد (بما فيها الحروب الأهلية وحركات التمرد الناتجة عن المطالبات بالموارد)، وتعميق انعدام الأمن الاقتصادي، وتفاقم المشكلات مع الدول الفاشلة والآيلة إلى الفشل، والأوبئة والأزمات الصحية، واتساع الفوارق بين الشمال والجنوب من حيث سبل المعيشة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الصعيد المحلي، سوف يزداد تركيز الاهتمام على حالات الطقس الشديد القسوة، والكوارث الطبيعية، وتأثيرات تغير المناخ في المجتمعات الساحلية، والبنية التحتية الحيوية. كما أن احتياجات إعداد التقارير حول تغير المناخ وتحليلها سوف تفرض شراكات جديدة بين أنظمة الاستخبارات، وقطاع المؤسسات العلمية والتنموية غير الحكومية.

المؤشرات المعاكسة

يعدّ تغير المناخ ظاهرة تصاعدية، وغير مألوفة بالنسبة إلى العادات المتبعة من قبل معظم أنظمة الاستخبارات والمتمثلة في التركيز على التقارير الراهنة. كما أن مجموعات المهارات اللازمة ليصبح المرء خبيراً في قضايا تغير المناخ ستكون غريبة جداً عن أنظمة الاستخبارات بحيث يتعذر اتخاذ إجراء في شأنها. ولن تقدم الاستخبارات أي قيمة مضافة محددة إلى التقارير الخاصة بتأثيرات تغير المناخ؛ مثلما أن التقارير الصادرة عن مصادر سرية لن تكون جزءاً من مزيج المعلومات، ما يجعل قضايا تغير المناخ أقل ارتباطاً بمصادر الاستخبارات القياسية وأساليبها. كما أن طبيعة صنع القرار الخاص بتغير المناخ المسيّسة للغاية، ستجعل خدمات الاستخبارات حذرة حيال مشاركتها في تلك القضايا. وسوف تُترك مراقبة تغير المناخ لمجتمع الخبراء غير التابعين للحكومة ولا لقطاع الاستخبارات. ومن ثمّ، فستكون مجتمعات الاستخبارات مجرّد مستهلكين عرضيّين لتلك التقارير.

التغيير رقم 8: الخصخصة تصبح عرفاً

تتخذ عملية خصخصة الاستخبارات وتعهيدها (الاستعانة بمصادر خارجية) اتجاهاً متسارعاً، مدفوعةً بجهود العثور على الاقتصادات في ميزانيات الاستخبارات المزدهرة، والحصول على الابتكار، وإيجاد الكفاءات من خلال الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في جميع المجالات؛ بدءاً من صيانة الأبنية وحتى تشغيل أقمار التجسّس الاصطناعية وتوظيف عملاء الاستخبارات في الخارج.[25] والشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال الاستخبارات موجودة منذ مدة طويلة، ومن دونها ما كان من الممكن تحقيق إحدى أشهر القفزات التكنولوجية إلى الأمام مطلع الحرب الباردة، والمتمثلة في ظهور طائرة التجسس U-2، التي صنعتها شركة لوكهيد مارتن لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أيه) بموجب عقد. ولكن زيادة الخصخصة والاستعانة بمصادر خارجية بعد الحرب الباردة، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لافتة للنظر، وهي مستمرة على الرغم من أنها أثارت بعض الأسئلة المثيرة للقلق في أعقابها. فقد أثيرت الأسئلة حول

المدى الذي تسمح به هذه الظاهرة لمجتمعات الاستخبارات (ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية) بإخفاء العمليات، وتجنُّب أنظمة المساءلة القائمة. وأما الأمر الآخر المثير للقلق فهو ما مدى الدور الذي اضطلعت به مصالح المقاول الخاص في تشكيل الممارسات الاستخباراتية، والتسبب في فساد محتمل في أنظمة الاستخبارات.[26] كما أن الاعتماد على مقاولي القطاع الخاص في مجال الأعمال الاستخباراتية الحساسة يشكّل معضلة أمنية كبيرة أيضاً، مثلما جرى الكشف عنه في حالة إدوارد سنودن الشهيرة، الذي أفشى الأسرار وأعلنها بنفسه؛ فقد عمل متعاقداً و"مدير نظم" لمصلحة وكالة الأمن القومي الأمريكية؛ التي تعتبر وكالة استخبارات الإشارات الرائدة والأقوى في العالم. وربما تتسبب الرواتب الأكثر جاذبية في القطاع الخاص في "هجرة أدمغة" خطيرة لخبراء الاستخبارات من جميع المستويات الحكومية إلى القطاع الخاص.

وتُماثِل الدوافعُ الكامنة خلف الزيادة الكبيرة في خصخصة الاستخبارات وتعهيدها إلى مصادر خارجية، الدوافعَ التي تؤثر في الجيوش وعملياتها، ومن غير المرجّح أن تتضاءل، بغضّ النظر عن المعضلات التي قد تشكّلها. ويبدو أن المستقبل الذي ستتم فيه خصخصة ما كان يعتبر في يوم من الأيام أكثر القطاعات التي تحتكرها الحكومة احتكاراً مطلقاً قد حلّ، والسؤال الوحيد هو إلى أيّ مدى ستصل تلك الخصخصة، وعما إذا كانت الخصخصة بوصفها شراكة سوف تواصل التوسع، أو إذا ما كانت الخصخصة سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان أنظمة الاستخبارات الوطنية سيطرتها على الوظائف الرئيسية للاستخبارات.

المؤشرات المعاكسة

لن تؤدي الخصخصة والاستعانة بمصادر خارجية إلى تغيير تامّ لوظيفة الاستخبارات أبداً، بل سيترتّب على ذلك إيجاد نوع من التوازن في نهاية المطاف. وسيتم فرض قيود على الاستعانة بمصادر خارجية نتيجةً لمجموعة من العوامل منها الفضائح، والمطالبات بالمساءلة، والمخاوف الأمنية، والقيود المالية المفروضة من قبل الحكومة (مع

زيادة التدقيق على التكاليف النسبية لعمليات القطاع الخاص مقابل العمليات الحكومية). وسوف يتبين أن إعادة الترتيب ستحدد طبيعة جوانب عمل الاستخبارات التي تعتبر "حكومية بطبيعتها". وسوف يعتبر تحريك عملية إعادة الترتيب المذكورة إقراراً أساسياً بأن الحكومة تحتاج إلى امتلاك أنظمتها الاستخباراتية والسيطرة عليها، وذلك لأسباب متنوعة أهمها ضمان أن يكون منتج الاستخبارات ملبّياً للاحتياجات الحكومية ومتجاوباً معها.

وقد جرى بالفعل اختبار هذا الاقتراح بسبب تزايد الجهات الفاعلة التابعة للقطاع الخاص التي تقدم المنتجات التحليلية.[27] بل إن أحد مكونات عمل الاستخبارات الذي قد يعتبر الأكثر عرضة للخصخصة، والذي قد يستفيد منها – والمقصود بذلك تحليل الاستخبارات – سيخضع للقيود التي تفرضها عليه احتياجات الحكومة للسيطرة والاستجابة. فإذا كانت الاستخبارات لا تزال تطمح إلى أن تكون هي مصدر معلومات الحكومة وأخبارها – مثلما طالب الرئيس الأمريكي هاري ترومان بذلك في إحدى المرات– فإنها، من ثمّ، ستعمل بوصفها مصدر معلومات فريداً من نوعه تجْرِي باستمرار إعادةُ صياغة عناوينه، والتشكيكُ فيه من قبل أطراف حكومية داخلية تستطيع الحكومة أن تتحكم فيهم وتثق بهم في الآن نفسه.

التقارب بين الاستمرارية والتغيير: بعض الملاحظات

يبدو أن قوى الاستمرارية والتغيير، في هذه التوقعات، متوازنة نسبياً، مادام هناك عدداً كبيراً من العناصر المحددة التي تدعم الاستمرارية وعدداً كبيراً مساوياً له تقريباً من العناصر التي توحي بالتغيير. ولكل من عوامل الاستمرارية والتغيير مؤشرات معاكسة، توحي أن لا فئة منهما واضحة المعالم. وقد يبدو أن النتائج التنبئية التجريبية لوجود مقادير متوازنة من عوامل الاستمرارية والتغيير، توحي ببيئة عملية أو حتى "سليمة"، ولكنها في الواقع تضع أوساط الاستخبارات في وضع صعب لا يمكنها فيه الاعتماد على العمل كما هو معتاد ولا المشاركة في التغيير على حساب ممارسات وظروف موروثة. ونظراً إلى انتشار

كل من عوامل الاستمرارية والتغيير، فإن ما يمكننا قوله إن الحفاظ على الاستمرارية والتكيف مع التغيير سيكون أمراً صعباً للغاية.

إن بعض عناصر الاستمرارية والتغيير يتطلب عناية خاصة، نظراً إلى التحديات التي تفرضها، والضعف النسبي للمؤشرات المعاكسة. والتحديات الثلاثة الرئيسية الناشئة عن عوامل الاستمرارية سيتمثل في: تفاوت السلطة (ومن ثم المعرفة) بين أنظمة الاستخبارات الوطنية المختلفة؛ والإخفاق منذ وقت طويل في إعادة توجيه نظم الاستخبارات للتركيز على المواهب والخبرات البشرية بدلاً من تكنولوجيا الآلة؛ والصعوبات المستمرة التي تواجه تحقيق الشرعية العامة.

أما التغييرات الثلاثة الرئيسية الآتية فسوف تشتمل على ظهور عصر العمليات السرية السيبرانية الخطير؛ وجهود تكييف عملية جمع المعلومات الاستخباراتية مع عملية التراسل عبر وسائل الإعلام الاجتماعية بجميع مغرياتها وعثراتها المحتملة؛ والخصخصة. وترتبط جميع هذه المخاطر إلى حدّ ما باستغلال البيانات الوصفية.

يدلّ التحديد الشامل لعوامل الاستمرارية والتغيير، وقائمة القضايا الرئيسية المذكورة أعلاه، على الحاجة إلى شكل جديد لوكالات الاستخبارات، والناس الذين توظفهم لديها.

الموظفون داخل الاستخبارات (أو "جيمس بوند" المستقبل)

كانت الطبيعة المتغيِّرة التي يتصف بها الأشخاص الذين توظفهم الاستخبارات، ويشرفون على وظائف جمع المعلومات وتحليلها ونشرها، موضوعاً تكرر طرحه ولكن لم تتم دراسته في تطوير أنظمة الاستخبارات منذ نشأة الاستخبارات الحديثة. فنحن انتقلنا من عصر الرجل الشهم الهاوي إلى عصر الاحترافية، ولكن مسائل من قبيل ما الذي يشكل الموهبة الاستخباراتية المحترفة، وكيف تتمّ رعايتها، تعد من الأمور التي لم تتم

دراستها بالشكل الوافي. ومع ذلك ربما يكون هذا هو التوقع الأهم والأبسط الذي يمكن للمرء أن يقوم به؛ وهو أن مستقبل الاستخبارات سوف يعتمد على الأشخاص.

نظراً إلى أن سمة التحول إلى أسطورة تلازم سلك الاستخبارات بقوة، فقد يكون من الممكن أن نأخذ إحدى أكثر الشخصيات الأسطورية (والمعولمة) شعبيةً في الثقافة، وهو العميل جيمس بوند، ونرى كم سيستغرق تحويله إلى عميل لاستخبارات المستقبل. ولم يكن إبداع إيان فليمنج أمراً سرياً أبداً في المقام الأول، ولكن هذا ليس أمراً يجرد من الأهليّة في العصر المقبل، عندما ستبتعد الاستخبارات عن اعتناقها التقليدي للأسرار والمصادر السرية. فبصعوبة تصرف جيمس بوند بوصفه عميلاً، من حيث تطوير مصادره وإدارتها؛ وذلك قد يناسب الاحتياجات المستقبلية أيضاً. لقد كان، وهو بالطبع "رجل منظمة" خيالي، يَدين بولاء شديد لرئيسه في العمل، وقد خدمته مجموعة متنوعة من مرؤوسيه (من أمثال Q،... إلخ) ولكن تلميحات السياسة البيروقراطية نادرة في رواية جيمس بوند. فالولاء القديم الطراز إلى رئيس الاستخبارات الذي يطلق عليه [في الفيلم] الاسم الرمزي "M"، وعدم الاكتراث بالبيروقراطية لن يخدم شخصية جيمس بوند بشكل جيد في المستقبل. كما أن غياب مهارات الحاسوب سيشكل عائقاً رئيسياً. ويبدو أن جيمس بوند لم يمضِ الكثير من الوقت في التعليم العالي. ولطالما كانت مواهب جيمس بوند بعيدة عن احتياجات المنظمات الاستخباراتية في العالم الحقيقي، حتى في ريعان شباب هذه الشخصية الخيالية. وفي العمليات المستقبلية ضمن "الخدمة السرية لصاحبة الجلالة"، سيحتاج إلى عملية تحول تامة.

أقدم إليكم تصوّراً لما يمكن أن يبدو عليه: سيتم توظيف جيمس بوند من قبل قوة تتمتع باستخبارات راسخة، وسيتمتع بمكانته، حتى إن لم يأتِ معها لقب "00"؛ ولكن ستتم إعارته إلى وكالات استخباراتية حليفة أو صديقة، أصغر حجماً، ضمن إطار سياسة مقصودة للمشاركة في الخبرة والمعرفة الاستخباراتية (جيمس بوند بوصفه ضابط ارتباط). سوف يكون على دراية وعلم بأحدث النظم التكنولوجية، ولكنه لن يكون مهووساً بها،

ولن يتمسك بالنظم الأقدم عندما تأتي النظم الأحدث. سيؤذن له أحياناً بإلقاء تصريحات علنية نزيهة حول أداء منظمته الاستخباراتية وحول التوجهات في عمل الاستخبارات؛ وسيؤدي دور الشخص الذي يسرّب الأسرار (بشكل أكثر خبثاً) بشكل عرضي في الأمور التي يعتبرها مصلحة عامة، ولكن لن يتم القبض عليه أبداً؛ وسيكتب مذكرات/ كتاباً/ دراسة قيّمة عن الاستخبارات عند تقاعده ويعتبر ذلك بمنزلة واجب عام ممتع وذي أهمية (أفضل بكثير من الانشغال بالسيارات السريعة، والمقامرة، ومعاشرة النساء، والهوس العام بالنزعة الاستهلاكية والسياحة المكلفة).

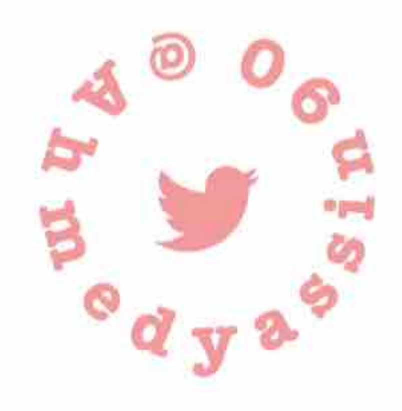
سيتم تكليف الضابط جيمس بوند بالمسؤولية عن العديد من العمليات السرية السِّيبرانية خلال حياته المهنية، ولكنه سيصر دائماً على أخذ العواقب الطويلة المدى في الاعتبار، وعلى موازنة الإيجابيات والسلبيات، واعتماد سياسة الإنكار (التملّص) بطريقة لا لبس فيها. وسوف يتولى رئاسة فرقة عمل خاصة حول استخبارات وسائل الإعلام الاجتماعي يتم حشدها لمراقبة أي اندلاع لثورة كبرى في أي منطقة متنازع عليها حول العالم، وسوف يحظى بتكريم (سرّي) على الجهود التي يبذلها هو وفريقه في الأزمات والتي يقدم من خلالها إنذاراً مبكراً، وتسمح لحكومته التي تتمتع بميزة الاستخبارات بوضع سياسات للتعامل الدبلوماسي، والعسكري، والاقتصادي ("آه.. جيمس – كيف حصلت على ذلك الوسام؟ حسناً يا عزيزتي، لقد حصلت عليه لقاءَ قراءة التغريدات على موقع تويتر"). وسيتلقى مغريات في مناسبات كثيرة للانضمام إلى شركات القطاع الخاص، وبرواتب أعلى، ولكنه سيقاوم تلك المغريات، في حين سيخسر الكثير من زملائه الأكفاء الذين سيخضعون لتلك الإغراءات. وسوف تتكون لديه الشكوك حيال الحكمة من عمله في الحكومة، وسيشهد تقليص مخصصات وكالة الاستخبارات المحبوبة التي يعمل فيها، وهي تكافح من أجل مواكبة منافساتها في القطاع الخاص. ولكنه في العموم لن يتجاوب مع الجيل الجديد من المتعاقدين من القطاع الخاص الذي يأتون إلى العمل معه، باستثناء المهووسين منهم، ولكنه سيلتفت إلى ما مضى باعتزاز، في صفحات دراسته المقبولة رسمياً لمتابعة اهتمامه بالدراسات العليا في مجال الآثار الأمنية لتغيير المناخ. حتى أنه تمكن

من نشر مقالة أو اثنتين حول هذه الموضوعات في المجلات العلمية وذات الفائـدة العامـة. وسيرزق بأولاد، ولكنهم لن يصبحوا عملاء سريين.

وبالطبع لن يقوم أحد بصنع فيلم سينمائي حـول أي مـن شخصـيات جـيمس بونـد القرن الحادي والعشـرين، مهما حاولنا جهدنا لوضع التجسيد الرمزي لرؤية إيان فليمـنج المهيبة عن العالم والمثقلة بالحنين، في قلب التحديات الاستخباراتية والأمنية الرئيسية للقرن الحادي والعشرين.[28]

القسم الثالث

التأثيرات السياسية والمدنية في الحروب المستقبلية


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

الاتجاهات المستقبلية في العلاقات المدنية-العسكرية

آلان ريان

من المرجح أن يعتمد النجاح في الحروب المستقبلية على التنسيق الناجح بين جميع الأدوات المتاحة للحكومات، لا على الانتصارات في ساحات المعارك فحسب. ولطالما كان هذا هو الحال في الواقع. وفي سياق العمليات المعاصرة تتنامى الحاجة إلى التنسيق الفعّال بين جميع عناصر القوة الوطنية، وتحقيق علاقة عمل – على الأقل – مع الأطراف الفاعلة على مستوى الدول، وعلى مستوى الأطراف من غير الدول في الصراع. واليوم توجد مجموعة أكثر تنوعاً من الأطراف الفاعلة التي لها مصالح في الصراع (والمساعدات الإنسانية، والتنموية والإغاثة في حالات الكوارث) عما كان عليه الحال من قبل. وسوف يتطلب النجاح الاستراتيجي أساليب أكثر دقة لتنسيق التأثيرات غير العسكرية، كما سيتطلب قادة – مدنيين وعسكريين– ممن يجب أن يتقبلوا حقيقة أنه لا يمكنهم السيطرة على الأدوات المتوافرة كافة، ولكن يجب أن يسعوا إلى التأثير في الآخرين لتحقيق أهدافهم. لقد كانت هذه سمة ضرورية دائماً في القيادات السياسية المدنية العظيمة، من أمثال أبراهام لينكولن وفرانكلين روزفلت ونستون تشرشل. في العمليات المدنية- العسكرية المتعددة الأبعاد، يتفاعل القادة العسكريون والمدنيون على المستويات الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية في آنٍ واحدٍ. وفي الوقت ذاته يتعين عليهم لكي يتمكنوا من تحقيق أهدافهم أن يتعلموا كيفية تكامل جهودهم مع جهات وثقافات مختلفة جذرياً في كثير من الأحيان.

لا يتم التخطيط الدفاعي في فراغ؛ فالدول تحتاج إلى تبنّي ترتيبات معزَّزة للتنسيق والتعاون في ما بين الوكالات المتعددة. لأن عملية تطوير ترتيبات على مستوى الحكومة بأسرها هي عملية لا تتوقف أبداً. ذلك أن الطبيعة الجديدة والمعقدة للاحتمالات

الاستراتيجية التي تواجهنا تستدعي من الحكومات، والمخططين العسكريين، والمسؤولين في مختلف الأوساط الأمنية الوطنية، أن يسلكوا نهجاً أكثر شمولية وإبداعاً إزاء صناعة القرار الأمني الوطني.

يناقش هذا الفصل بعض آليات التنسيق المتاحة للدول، مع الإدراك أن الظروف المحلية وترتيبات الحكم المختلفة سوف تؤثر في تشكيل العمليات التي يتم تبنيها. ومن ثم، تحتاج الدول كافة إلى القيام بترتيبات واضحة لتطوير قدرة مدنية-عسكرية، وتمكين التنسيق مع الشركاء الدوليين، سواء كانوا دولاً أو أطرافاً أخرى من غير الدول. وفي حين أن هذا الفصل يدرس هذه الاتجاهات من منظور أسترالي، إلا أنه لا يدعو الدول الأخرى إلى تبني الحل الأسترالي لهذه المسألة. لقد استقت أستراليا خبراتها المدنية-العسكرية من الدول الأخرى، وتدرك أن العلاقة المدنية-العسكرية تتباين بين الدول؛ نظراً إلى اختلاف الدور الذي تقوم به القوات المسلحة والشرطة، ومنظمات الاستجابة للطوارئ، ومنظمات المجتمع المدني في كل دولة، وفي كل حالة طوارئ. لذا فإن المرونة ستكون هي الحل الرئيس لعلاقة مدنية-عسكرية ناجحة في العمليات المستقبلية، لكنها تحتاج إلى أن تُضبط بمستوى أعلى من التفاهم المشترك، والإعداد المهني، والجهد المنسق.

لا يركز هذا الفصل على "الحرب بصفة عامة"،[1] إذ تواجه الدولة ما يهدد وجودها، أو حتى "الحرب الشاملة"، حيث لا تكون هناك حدود لاستخدام القوة. ذلك أن تحقيق علاقة مدنية-عسكرية فعَّالة يصبح أكثر حيوية للنجاح في الظروف التي لا توجد فيها حرب تقليدية بين دولة وأخرى. ففي الصراعات الوجودية، تبذل الدول كل ما هو ضروري لتفادي الإبادة. وفيما يتعلق بدراسة الحروب المستقبلية فمن الملاحظ أن نشوب حرب شاملة بين أعضاء المجتمع الدولي -وإن كان ذلك غير مستحيل- أصبح غير مرجح أكثر من أي وقت مضى، منذ ظهور النظام الحديث للدولة. فبعد نشوب حروب صغيرة اندلعت في أعقاب نهاية الحرب الباردة، شهدنا انخفاضاً في أعداد الصراعات المسلحة بين الدول، برغم أن الصراعات داخل الدول التي تشمل أطرافاً من غير الدول لا تزال

شائعة. لا يسعى هذا الفصل للإجابة عن السؤال الجدلي حول إذا ما كان هناك تحول في طبيعة الحرب أم لا؟ فقد جرت معالجة هذه القضية من قبل باحثين مؤهلين أكثر من غيرهم للقيام بذلك.[2] ومع ذلك، يبدو واضحاً من الأدبيات والخبرة المستقاة من العقدين الماضيين أن الصراع المسلح أكثر انتشاراً؛ إذ تلجأ مزيد من الأطراف من غير الدول إلى أسلوب الصراع المسلح لتعزيز أهدافها. وهذا التطور له آثار كبيرة على العلاقات المدنية-العسكرية في سياق الصراع. إن انتشار الأسلحة، ووجود دول هشة وفاشلة، وظهور (أو عودة بروز) الأيديولوجيات القديمة والجديدة قد وفرّ أرضاً خصبةً لحالات طوارئ معقدة، قد لا ترقى لدرجة "الحرب" التقليدية، ولكنها برغم ذلك تتطلب حزمة كاملة من الاستجابات الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية. وفي حين أن الصراع المسلح الذي ينشأ بين أطراف من غير الدول قد لا ينطوي على سقوط ضحايا ومصابين على نطاق عالمي، إلا أنه سوف يجرّ حتماً عدداً كبيراً من المحاربين والأطراف غير العسكرية في مثل هذه الصراعات.

لقد وضعت استراتيجية الأمن الوطني الأسترالية لعام 2013 هذا الواقع ضمن المهام ذات الأولوية. فأستراليا ليست بأي حال من الأحوال الدولة الوحيدة التي تسعى إلى جذب جميع عناصر القوة الوطنية لتضمن توفير استجابة فعَّالة، وذات كفاءة على أفضل نحو ممكن للأزمات في الخارج. والأمر المثير للاهتمام في ما يتعلق بأستراليا هو أنها تحتل المرتبة الثالثة عشرة في العالم من حيث الإنفاق الدفاعي، برغم أن عدد سكانها قليل نسبياً، لا يتجاوز 23 مليون نسمة، وقواتها المسلحة العاملة أقل من 60 ألف فرد.[3] لهذا تحتاج أستراليا إلى تعظيم الاستفادة من قواتها القليلة نسبياً، ومن ثم فإن نهج تطوير "أستراليا كفريق" ليس سياسة سليمة فقط، بل ضرورية لتشجيع الاستخدام الفعّال للمقدَّرات الوطنية. وقد وضعت الحكومة أولوية يجب تحقيقها على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهي «تطوير شراكات فعالة لتحقيق نتائج كفؤة وابتكارية في مجال الأمن الوطني».[4] وقد تم شرح هذا المطلب في استراتيجية الأمن الوطني كما يأتي:

> تتطلب بيئة استراتيجية الأمن الوطني المعاصرة استجابات إبداعية تمزج بين خبرات مختلف الدوائر الحكومية وسلطاتها، والحكومات الأجنبية، والأطراف غير الحكومية الشريكة.. والشراكات الفعالة ضرورة للابتكار والكفاءة عبر منظومة الأمن الوطني. ويجب أن ينصب التركيز في استخلاص المعلومات والأفكار والقدرات من المصادر كافة لكي تتسم الاستجابة بالفعالية والكفاءة.[5]

وهذا يعني أنه يجب أن تتم مراعاة مشاركة مجموعة من الوكالات الحكومية، والشركاء الدوليين، والجهات الفاعلة غير الحكومية خلال التخطيط والإعداد للعمليات؛ بدءاً من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى التكتيكي. ويجب أن يتم التشاور وتنسيق الجهود خلال التخطيط للعمليات وتنفيذها، ويجب أن يكون المخططون العسكريون، على وجه الخصوص، على دراية بمسؤوليتهم الشخصية في إدراج جميع المشاركين في العملية في حساباتهم. وهذا الشرط سوف يضع ضغوطاً أكبر على المخططين، ويؤدي إلى تعقيد الوضع في مسرح العمليات. ومع ذلك، لا يوجد تخطيط عسكري محض في التأهب والاستجابة للطوارئ على الصعيد الوطني، لكن يمكن في الواقع القول إن ثمة شيئاً من هذا القبيل كان يوجد في السابق. والأمر الذي تغير هو أن الاستجابات المدنية-العسكرية المتماسكة والمنسقة هي التي ستحدد كيفية استغلال أستراليا لمواردها الوطنية في العمليات المستقبلية.

وما ينجح في أستراليا من المرجح أن ينجح في أماكن أخرى. وقد اتضح للعاملين في مجال العمل المدني-العسكري المشترك أن العلاقات المدنية-العسكرية- الشرطية هي نتاج ظروف تاريخية وثقافية وقانونية وسياسية واجتماعية معقدة. فلا توجد دولتان تديران العلاقات المدنية-العسكرية بالطريقة ذاتها. وعلى الصعيد الدولي، نجد أن العلاقات العسكرية-العسكرية، والمدنية-المدنية أكثر تعقيداً، لأنه يستحيل افتراض وجود توافق بينها.

ما مدى تعقيد العلاقات الدولية المدنية-العسكرية؟ الدرس المستفاد من العمليات الحديثة، هو أن المشكلات الكبرى غالباً ما تحدث بين القوى أو المنظمات المتشابهة ظاهرياً،

لأننا نميل إلى افتراض أننا نعمل بالطريقة ذاتها. وبصفة عامة لا يُفترض أن يوجد هذا فيما يتعلق بالمنظمات غير المتشابهة. ومن ثم فإن النموذج الأسترالي مفيد، ولكن ذلك على مستوى المبدأ لا التفاصيل. نحن نستفيد من زيادة فهمنا لطريقة عمل الآخرين، وليس بمحاولة جعل جميع الأشخاص يعملون بالطريقة ذاتها.

ومن ثم فإن المبدأ الأساسي هو الحاجة إلى القبول بالتعقيد كنقطة انطلاق للتعاون المدني- العسكري، والقيام بالترتيبات وفقاً لذلك. هذا يعني أنه لم يعد كافياً أن تكون مُلمّاً بثقافة منظمتك وقدراتها، أو بارعاً في الخدمة التي تقوم بها فقط؛ إذ يحتاج المخططون، والقادة، وضباط الأركان، والموظفون، إلى أن يمتلكوا على الأقل المعرفة العملية بكامل مجموعة قدرات الاستجابة المدنية-العسكرية حتى يستطيعوا تنسيق جهودهم، وتوظيف الموارد العملياتية على النحو الأفضل.

شبكة علاقات مدنية - عسكرية متعددة الأطراف

يتعلم طلاب التاريخ أن العمليات العسكرية وقعت دائماً في سياق سياسي خاضع لتأثيرات تتجاوز تلك المتعلقة بالأهداف العملياتية. وعبر الطيف الواسع لحالات الطوارئ المحتملة، تحدث استجابة الحكومة في سياق شبكة معقدة من خطط وأنشطة الوكالات الحكومية، التي تخضع لتأثيرات الحكومات والوكالات الدولية، وذلك في عالم أصبح فيه بإمكان الأطراف الفاعلة من غير الدول ممارسة تأثير أكبر من الحكومات.

يشمل المشاركون في الصراع أو تسويته: قوات عسكرية وطنية، وقوات تحالف، والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية والعالمية، والمنظمات الدولية المستقلة (مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر)، والكيانات التجارية، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية. ويمكن أن تضم هذه الكيانات الأخيرة سلسلة كاملة تمتد من منظمات الإغاثة والتنمية الإنسانية الكبيرة والمتخصصة إلى المنظمات الصغيرة التي تهتم

بقضايا مفردة. وقد يكون عملها متركزاً على مهمة واحدة، أو مهام متعددة، وقد تنطوي هذه الأدوار على تقديم المساعدة، أو التنمية، أو الدعوة لمناصرة قضايا محددة.

في السابق كان شائعاً -وربما لا يزال يحدث الآن- أن يستهزئ بعض العسكريين المكلَّفين بعمليات عسكرية بجهود المنظمات غير الحكومية، أو يرفضونها. وهذا أمر خطأ لأن للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أدواراً شرعية تضطلع بها، ولا يمكن تجاهلها حتى عندما تتقاطع مع المهام العسكرية، لأنها سمة دائمة للبيئة العملياتية في الصراع. ولكي تكون المؤسسات العسكرية والمدنية فعالة ينبغي للمؤسسات العسكرية أن تتعايش مع المؤسسات المدنية وأن تنسق وتتعاون معها. في الوقت ذاته، توجد لدى المنظمات المختلفة مستويات مختلفة من المرونة فيما يختص بالعلاقات مع المؤسسات العسكرية. وينبغي لهذه المنظمات أن تعمل على حماية استقلاليتها وحيادها ونزاهتها لكي تفي بالالتزامات المنوطة بها.

بناءً على ذلك، يجب أن ينظر المخططون العسكريون والمدنيون إلى أنفسهم على أنهم جزء من سلسلة متواصلة من الاستجابة الوطنية والدولية، وأن يخططوا لتعظيم أثر إسهاماتهم وفقاً لذلك. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك يتمثل في فتح خطوط للاتصال والتنسيق قبل الأزمة وفي أثنائها وبعدها. وفي المقابل، يتطلب هذا تأهباً لا يمكن تحقيقه سوى بالالتزام بتبادل المعلومات مع الشركاء المحتملين، والتعليم المشترك، والتدريب والتمرينات، والتلاقح عبر إيفاد الأفراد إلى المؤسسات الوطنية.

تحديات العمل المدني-العسكري المشترك

من البدهيات داخل المجتمع المدني-العسكري أنه «لا أحد يرغب في أن يخضع للتنسيق على الرغم من أن كل طرف يريد التنسيق». والسؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا: لِمَ كان الوضع على هذه الشاكلة، بل كيف ينبغي أن نتعامل مع هذا الواقع الواضح؟ إن الحاجة إلى العمل المدني-العسكري المشترك لن تتوقف بل ستزداد في

المستقبل. والسبب في ذلك هو أن لكل عملية عسكرية بُعداً إنسانياً، لكن ليس لكل عملية إنسانية بُعد عسكري. وفي حين أنه يمكن إدارة عمليات الإغاثة الإنسانية من دون تدخل عسكري، إلا أنه في كل مرة يتم فيها نشر قوات عسكرية تُثار قضايا تتعلق بالقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والعلاقات مع الدول المضيفة، والمجتمع المدني، والسكان المدنيين، عبر طيف يبدأ من جهود الإغاثة في حالات الكوارث، ويتصاعد إلى خوض الحرب. وعلى عاتق القوات المسلحة التزامات إيجابية لتوفير الحماية، فضلاً عن واجبات أخلاقية لمنع وقوع الكوارث الطبيعية أو التي تكون من صنع البشر، ومعالجتها والتخفيف من آثارها. لذا عندما يتم نشر قوات مسلحة يجب أن تكون مستعدة للتعامل مع مجموعة كاملة من المنظمات والوكالات المدنية. وفي حين أن كثيراً من الأطراف الإنسانية تلتزم بالمبادئ الإنسانية، مثل الاستقلال والحياد والنزاهة،[6] إلا أنه لا يمكنها أن تتجاهل ضرورة الانخراط مع القوات المسلحة على مستوى ما من المستويات، حتى لو كان هذا الانخراط يدرك الحاجة إلى التعايش فقط من دون إحباط الأهداف الإنسانية.

ربما تنكر بعض الجماعات الإنسانية والحقوقية أن تكون للمؤسسات العسكرية مثل هذه الأهداف، لكنْ مادامت القوات الحكومية مطالبة بتوفير الحماية فإن عدم الاعتراف بالواقع العملياتي للتعايش سيأتي بنتائج عكسية. وتنطبق المبادئ الإنسانية على عناصر الصراع كافة، وعلى الأقل هناك التزام ملقى على عاتق الدول (بما في ذلك القوات المسلحة) لحماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني.[7] وقد لخّص دليل المركز الأسترالي المدني-العسكري، للجهات المعنية بالاستجابة في حالة الكوارث والصراعات الدولية، هذا الوضع بتأكيد ما يأتي:

> هناك العديد من الصور النمطية التي يحتفظ بها الجيش والشرطة ووكالات المعونة فيما يتعلق بعضها ببعضها الآخر. وغالباً ما تكون هذه الصور غير صحيحة، ومُبالغاً فيها، وغير مفيدة دائماً. بدلاً من الدخول في التفاصيل، ومن ثم تعزيز هذه الآراء، ينبغي التأكيد أن بذل جهد في التواصل فيما بينها -ولو كان صغيراً- يمكن أن يقود إلى تغيرات في جودة الاستجابة وفعاليتها. ويمكن بناء

أساس مثل هذا التواصل من خلال إقامة علاقة قبل حدوث الأزمات، والقبـول بالتفويضات المختلفة التي تعمل المنظمات في سياقها.[8]

تواجه جميع الأطراف المدنية-العسكرية مشكلات عملية في تحقيق ذلك المستوى مـن التنسيق والحفاظ عليه. والمشكلة الأولية هي أنه على الرغم من تطوير مسـتويات معقولـة من النيات الحسنة والتفاهم بين الأفراد ذوي المناصب العليا عبر القطاع، فـإن المـنظمات لا تتصـرف كالأفراد. ويوجد لدى معظم المنظمات -كجزء من ثقافاتها- هياكل ونظم تعمل بشكل نشط على استمرارية استقلاليتها. وبرغم أن هذا التضامن يُعدُّ ميزة في تعزيز مهمـة المؤسسة ومصالح أعضائها، فإنه يُعدُّ في كثير من الأحيان نقطة ضعف عندما يتعلق الأمـر بتعزيز المشاركة مع المجموعات الأخرى. لذا فإن الأفـراد قـد يسـعون بنشـاط إلى تعزيـز المشاركة مع المنظمات النظيرة، في حين أن القصور المؤسسـي يحـول دون حـدوث ذلـك. ولكي تستطيع المنظمات التغلب على الآليات الحمائيـة، والتنسـيق مـع نظرائهـا، تحتـاج إلى تطوير سياسات مؤسسية تشجع على المشاركة.

حتى عندما تتغلب المنظمات على الميل الطبيعي لحماية نفوذهـا، فإنهـا لا تـزال تواجـه حركة تنقلات داخلية تتمثل في انضمام موظفين جدد، وترقية بعـض المـوظفين، واسـتقالة آخرين. وهذا يشكل تحدياً حقيقياً للعمـل المـدني-العسـكري المشـترك، ولاسـيما في ظـل تسارع الدورات المهنية للأجيال الأصغر سناً أضـعافاً مضـاعفة. ففـي مـنظمات العصـر الصناعي، ظل الناس في وظائفهم، أو على الأقل في مساراتهم الوظيفيـة، لفـترات أطـول. أما في منظمات عصـر المعلومات، فيتبادل النـاس الانـتماءات المؤسسـية بصـورة أسـرع، ويظلون في الوظائف فترات أقصـر، ولديهم فرص أقل لحفظ الـذاكرة المؤسسـية مـن ذي قبل. إذ يميل الناس لأن يعرفوا الكثير، لكنهم من المرجح أن يُظهروا مسـتويات أقـل مـن الفهم حول مدى فائدة العمل الذي يقومون به في تحقيق الأهداف المؤسسية وما هـو أبعـد منها.[9] وهذا النوع من الفهم لا يتأتى إلا مع مرور الوقت في الوظيفة، ومع الخبرة الواسعة. في ظل هذه الظروف، يمكن القول إنـه قـد يكـون لـدى المـوظفين في المؤسسـات اطـلاع واسع، ودافعية أفضل، إلا أنهم قد لا يمتلكون شبكات علاقات قوية عبر المؤسسات التي

تعزز التنسيق على النحو الأفضل. حتى في داخل الحكومة، من غير المحتمل أن يكون لدى مسؤولي الاتصال في الدوائر ذات الصلة علاقات شخصية وطيدة مع بعضهم بعضاً كالتي كانت تُميز الشبكات البيروقراطية منذ جيل مضى أو أكثر.

لا غرابة إذاً أن ظاهرة "فقدان الذاكرة المؤسسية" أدت إلى نشوء صناعة "إدارة المعرفة"، حيث أصبح هناك عدد كبير جداً من المستشارين يكسبون رزقهم من خلال مساعدة المنظمات على التغلب على هذه المشكلة. ومع ذلك، لا يمكن معالجة هذا الواقع الجديد بالحلول السريعة، أو الاعتماد على المستشارين الخارجيين. وفي وقت بات فيه من الطبيعي تعاون شركاء من وكالات متعددة في عمليات متنوعة الأبعاد، تحتاج المنظمات المدنية-العسكرية إلى تطوير أدوات إدارة المعرفة الداخلية الخاصة بها؛ بغية تعزيز المشاركة على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية وسرعة الاستجابة في الوقت المناسب. ولم يعد ممكناً افتراض أنه بالإمكان تنفيذ إجراءات التنسيق المدني-العسكري في الميدان. فلما كان عامل الوقت مهماً جداً، فإن التلكؤ في الوفاء بالالتزامات الإنسانية سيتسبّب في حدوث خسائر في الأرواح.

تحتاج الجهات الفاعلة في الكوارث الطبيعية، أو التي تكون من صنع الإنسان (مثل الحرب)، إلى أن تكون جاهزة، بقدر الإمكان، للعمل في الفضاء العملياتي نفسه من لحظة بدء العمليات. وللقيام بهذا، تحتاج المنظمات الحكومية إلى مبادئ متفق عليها للانخراط في ما بينها من جهة، وبينها وبين المنظمات غير الحكومية من جهة ثانية. كما أنها بحاجة إلى تعزيز فهم للوكالات المتعددة عن طريق تحديد وتوزيع أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف الفاعلة. وأخيراً، تحتاج إلى تطوير استراتيجيات وتنفيذها من شأنها تحسين فعالية إدارة الصراع والكوارث – من خلال فهم مشترك، فضلاً عن تحسين الهياكل والعمليات التي تعزز الجاهزية – وبناء علاقات تعاونية ذات مرونة كافية لتحمل التنقلات الداخلية والتغييرات التنظيمية.

التخطيط على مستوى الحكومة

مادام لدينا القدرة على ردع الصراعات أو حالات الطوارئ المحددة، أو منعها، أو التخفيف من حدتها، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن ثمة حالات طوارئ أخرى سوف تقع، ولا يمكن التنبؤ بها ربما كلياً. ولذلك، فإن السعي إلى تحويل نظم الاستجابة للطوارئ الوطنية إلى هياكل جامدة، أو تبني منهجية تخطيط واحدة تصلح للجميع عبر الحكومة، سيؤدي إلى الفشل. إن من علامات النضج النسبي للنظام الاستراتيجي في أستراليا أن الحكومة لا تسعى إلى تحقيق هذه الإصلاحات السريعة، بل تركز جهودها في تطوير نقاط قوة نظامها الحالي. وبرغم أنه توجد لدينا فرصة كبيرة لتحسين القدرة والفعالية العملياتية لإدارة الصراع والكوارث في الخارج، فإننا نحتاج إلى البدء بتحسين الفهم المشترك بين الوكالات وتسهيل الاتصالات عبر منظومة الحكومة بأكملها.

وفي هذا السياق يتعين علينا توخي الحذر عند السعي لتطوير نهج حكومي شامل للتأهب للكوارث والاستجابة للطوارئ. من السهل جداً حشد الناس حول صفات مثل "متكامل" و"شامل" و"موحد"، فلا أحد ينكر ضرورة العمل المشترك بين الوكالات لتحقيق نتائج ذات كفاءة وفعالية، بيد أننا نقع في مشكلات عندما يعتقد بعض الأفراد أو المنظمات أن أفضل طريقة تخدم مصالح الحكومة هي فعل كل شيء بالطريقة نفسها.

كل دائرة أو وكالة تطور آليات تخطيط للوفاء بمتطلباتها الخاصة في إدارة الصراعات والكوارث في الخارج. وعلى سبيل المثال، طورت المؤسسة العسكرية عمليات تخطيط منظمة للغاية، تركز على المهمة، وتفرق بوضوح بين التخطيط الاستراتيجي والعملياتي والتكتيكي. وفي ظل الوتيرة السريعة التي تسير بها كثير من العمليات العسكرية، والحاجة إلى الدخول إلى دائرة صناعة القرار لدى الخصم، والتعقيد اللوجستي للكثير من العمليات العسكرية، تصبح هذه الطريقة بشكل عام هي الطريقة الأكثر كفاءة وفعالية لعمل المؤسسة العسكرية. إضافة إلى ذلك، فإنها تزود القوات المسلحة بالقدرة على العمل المشترك مع القوات المسلحة الأخرى، حتى إن كانت تلك القوات لا تشابهها في نواحٍ عدة.

أما الوكالات المدنية، فيجب أن تحتفظ بمرونة كبيرة داخل آليات التخطيط الخاصة بها، التي غالباً ما تتضمن الاعتبارات الاستراتيجية والتنسيق والتصميم والتنفيذ داخل العملية نفسها. وهذا يسمح بتفويض سلطة اتخاذ القرار، وصولاً إلى الأفراد المنفِّذين (عند الاقتضاء)، الأمر الذي يمكّن من إدخال التعديلات السريعة على الأنشطة وفقاً لتغيّر الوضع. والواقع هو أن المؤسسة العسكرية أصبحت، في عصر الشبكات، أكثر اتصالاً. وهذا أمر جيد في مؤسسة عسكرية؛ ولكنه قد يؤدي إلى تصلب وعدم مرونة كارثية في بيئة دقيقة، دبلوماسية كانت أو خاصة بتقديم المعونة الإنسانية.

وهناك اختلافات أساسية في أساليب التخطيط التي تعتمدها المنظمات المدنية والعسكرية من حيث المنهجية، والعلاقة بالبيئة، وتعريفات الهدف. وعلى سبيل المثال، تُجري الجيوش تخطيطاً مفصَّلاً قائماً على الحقائق والافتراضات قبل دخول بيئة الأزمة. وغالباً ما يركز تخطيطها على السيطرة على البيئة لتحقيق الغرض من المهمة، وإحلال الاستقرار في تلك البيئة تماشياً مع مستويات ما قبل الصراع، أو قبل وقوع الكارثة؛ وهو النهج الذي يطلق عليه "العودة إلى الحياة الطبيعية". على النقيض من ذلك، تميل الوكالات المدنية إلى تأخير الخطط التفصيلية حتى تتمكن من الحصول على تقييم واقعي لاحتياجات السكان، وقدرة الدولة المضيفة، والثغرات التي تحتاج إلى معالجة. وبشكل عام، تركز عمليات التخطيط الخاصة بها على العمل عن كثب مع بيئة الدولة المتضررة، ومعالجة العوامل الرئيسية الدافعة للصراع، أو قابلية التعرض لآثار الكوارث؛ وهو النهج الذي يطلق عليه "إعادة البناء بشكل أفضل".

هذه هي الملاحظات العريضة، ولكنها جديرة بالدراسة في ظل سعينا لتحديد الاتجاهات الناشئة في العلاقات المدنية- العسكرية. فالمخططون العسكريون يحتاجون إلى التخلي عن عقلية "هم فقط الذين يخططون" و"من الأفضل أن يقبل المدنيون بأن التخطيط العسكري هو الطريقة الأكثر كفاءة لإنجاز المهام". وفي الحقيقة، أيٌّ من النهجين [العسكري والمدني] ليس خطأً، لكن تحقيق التوازن بين الاثنين هو في الغالب

الأسلوب الأمثل لإنجاز الهدفين المزدوجين اللذين يتمثلان في حل الأزمة، ومنع حدوث مزيد من الضرر، ثم الانتقال إلى نهج يحول دون تكرار الظروف التي تسببت في حدوثها في المقام الأول.

ما المقصود بالتعاون المدني-العسكري؟

تتراوح القدرات الموجودة لدينا في نطاق الحكومة، من قوة عسكرية قوية وعلى درجة عالية من التركيز والانضباط، إلى وكالات مدنية توفر قدراً كبيراً من المرونة، ودقة في خيارات الاستجابة. وتوجد في البيئة العملياتية العديد من منظمات الإغاثة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية أيضاً. وهذه المنظمات لديها مساهمات مهمة ومشروعة تقوم بها، لكن كل هذه الأطراف لن تكون "متشابهة تماماً". فالجهد المشترك في مَهمة ما يمكن أن يتم عبر طيف يتراوح ما بين التعايش والتعاون مروراً بالتنسيق.

يتمثل الحد الأدنى من المشاركة في التعايش؛ بمعنى نوع العلاقة التي تحتفظ بها مع منظمات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي أي عملية، يكون دور تلك المنظمات الدولية هو أن تظل مستقلة ونزيهة ومحايدة، وهي تتخلى عن ميزتها إذا تجاوزت هذه الصفات. وقد تتواصل معك أو تنسق أو تتعاون طائفة من المنظمات غير الحكومية الأخرى؛ تبعاً لوتيرة العمليات. في عملية المساعدة الإنسانية، من المحتمل جداً أن تتفاعل أكثر مع الوكالات المدنية، لكن في حالة تصاعد وتيرة العمليات إلى مرحلة خوض الحرب، تتراجع القدرة على التنسيق مع هذه الوكالات، سواء أكانت حكومية أم غير حكومية. لذا يتعين علينا أن نكون حذرين جداً عندما نتحدث عن التعايش، والاتصال، والتنسيق، والتضافر، أو التعاون؛ ذلك أن الناس يستخدمون هذه المفردات كمترادفات، ولكنها في الأوساط الأمنية تعني أشياء مختلفة تماماً.

وقد تم نشر هذه الاختلافات في مطبوعة مشتركة صدرت عن المركز الأسترالي المدني-العسكري، نيابة عن الحكومة الأسترالية، والمجلس الأسترالي للتنمية الدولية،

والهيئة الرئيسية المنوطة بتنسيق المعونات الأسترالية في الخارج والتنسيق مع منظمات التنمية الدولية. تهدف الوثيقة التي نشرت تحت عنوان «مجال واحد ومسؤوليات مختلفة» إلى تطوير تفاهم مشترك لأدوار الأطراف المدنية- العسكرية المعنية المختلفة المشاركة في العمليات في الخارج ومسؤوليات تلك الأطراف ومهامها وثقافاتها وأهدافها.[10]

إن كل الأطراف المعنية المشارِكة في العمليات الخارجية مطالبة لا بفهم دور المنظمة الخاصة بها وقدراتها فحسب، بل أن تكون لديها معرفة عملية بمسؤولية واختصاصات الكيانات الأخرى التي ستتعامل معها. ويتعين على الحكومات تعزيز هذا الفهم، ومن ثم ستعم الفائدة المتمثلة في تحقيق نتائج عملياتية أفضل، نظراً إلى أن المشاركين سوف يتوقفون عن العمل في أهداف متعارضة، ويبدؤون في توجيه جهودهم في الاتجاه نفسه.

مبادئ توجيهية للتعاون المدني-العسكري

إن النهج القائم على مبادئ العمل المشترك بين وكالات متعددة يوفر أساساً قوياً لمواجهة تحديات إدارة الذاكرة المؤسسية داخل المنظمات عبر قطاع معين. وفي حين أن النماذج التنظيمية وعمليات التخطيط الرسمية مفيدة كأساس للتخطيط والإعداد للتنسيق، إلا أنها نادراً ما تصمد أمام الواقع العملياتي. وعلى الرغم من أن هذه الملاحظة تقلل من شأن نمذجة الحلول التنظيمية، وتطوير عمليات التخطيط، فإنها تُدرك أن كثيراً مما يحدث في الاستجابة لحالات الطوارئ يمضي بشكل بدهي، وغالباً ما تكون هناك حقائق سياسية ترشده، ومن ثم فإن وجود مبادئ توجيهية يمكن اللجوء إليها عند الحاجة يوفر قائمة مرجعية بسيطة للمساعدة في توجيه تطوير أولويات عمل الوكالة، وكذلك صياغة قراراتها. إن هذه المبادئ مثلها مثل مبادئ الحرب، ليست إلزامية، وتتطلب مرونة في تفسيرها، كما أنها قابلة للنقاش بأسرها، وكل دولة ستطوّر مبادئ مختلفة عن الأخرى وفقاً لما يناسب ثقافتها ونظامها على النحو الأفضل. في عام 2010، تفاوض مركز التعاون المدني-العسكري (الذي بات يعرف باسم مركز آسيا- الباسيفيك للامتياز المدني-

العسكري) على مجموعة من المبادئ مع الدوائر والوكالات الحكومية المعنية التي لها الخبرة في التعامل مع الجهات الحكومية، وأثبتت أنها بمنزلة أداة تعليمية مفيدة. وأصبحت هذه المبادئ الآن محل مراجعة بهدف التوصل إلى إطار مفاهيمي يتم تبنيه عبر الوكالات الحكومية. ويمكن النظر إلى قائمة المبادئ الأسترالية الآتية باعتبارها عملاً مستمراً وليست وثيقة نهائية، ولكنها تعتبر نقطة انطلاق لإعداد مبادئ عامة يمكن أن تستخدمها الدول الأخرى.

المبادئ الأسترالية القائمة حالياً:

- توظيف نهج تعاون مرن.
- تعزيز التنوع التنظيمي والثقافي.
- تقوية المشاركة الاستباقية من قِبل وكالات متعددة.
- تعزيز فهم مشترك.
- تحقيق نتائج شاملة.
- الالتزام بالتحسين المتواصل.[11]

هذه المبادئ تُظهر قيمة النهج الشامل لقدرة الحكومة على التنسيق، وتستحق مزيداً من الشرح.

إن مبدأ التعاون والمرونة يدرك أن الوكالات الحكومية قد طورت بالفعل مناهج جيدة للتخطيط، وإدارة عمليات الاستجابة للأزمات في الخارج. وبرغم أن التشاور عبر الوكالات الحكومية أمر ضروري لمنع وجود تضارب ما بين الوكالات في المجال، فإن الوكالات يجب عليها أن تحافظ على درجة من الاستقلالية لكي تستطيع القيام بمسؤولياتها بأفضل طريقة ممكنة. إن المشاركة تتطلب درجة من التكامل، التي بدورها تتطلب آليات تعزز الشفافية عبر الحكومة. ويجب أن توجد مثل هذه الآليات قبل وقوع

الأزمات بوقت كافٍ. وينبغي للدوائر والوكالات الحكومية أن تستثمر في التأهب للطوارئ، وأن تعترف في الوقت ذاته بأنه يستحيل التكهن بحالات الطوارئ كافة. وقد أثبتت أبحاث حول "المشروع المتعدد الوكالات لعمليات السلام والاستقرار" أجراها المركز الأسترالي المدني-العسكري خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2012، أن التعاون في أستراليا قوي على مستوى كبار القادة، ولكنه يتطلب مزيداً من الجهد على المستويات الأدنى. ونظراً إلى أن منهجية "خطة واحدة تناسب الكل" لا تناسب الأزمات المختلفة، فإنه يجب على مسؤولي الاتصال عبر وكالات الحكومة أن يعملوا بشكل وثيق معاً للتوصل إلى التفاهم فيما بينهم ولمعرفة أدوارهم وقدراتهم تحسُّباً لحقيقة أنه في وقت الكارثة سيحتاجون إلى التعاون بسرعة. ولاشك في أن بناء مثل هذه الشبكات هو استغلال جيد للوقت خلال الأزمة، ويتطلب التزاماً قوياً من جانب المديرين والقادة.

إن القدرة على استخدام التنوع التنظيمي والثقافي الموجود في مختلف الدوائر والوكالات أمر حيوي للفعالية العملياتية. ذلك أن العمليات لا تنتهي بمجرد إحراز نصر عسكري فحسب، بل تتطلب إقامة مؤسسات وطنية شرعية وفعالة وذات سيادة، ويجب على الدول والوكالات المشارِكة في العملية، أن تنظر إلى ما هو أبعد من الجوانب الأمنية البحتة للصراع أو الكارثة. فالعملية الفعالة تتطلب تنسيقاً بين المسؤولين في الجيش والشرطة، والقضاء والقطاع القانوني، وأجهزة الخدمة المدنية، والقطاع الاقتصادي. ولضمان حدوث هذا، يجب على الدول المساهمة في تلك العملية أن تبحث بشكل مسبق القدرات المتوافرة لديها، والطرق التي تقترحها لاستخدامها.

وبغية الاستعداد لحالات الطوارئ التي يصعب في الغالب التكهن بها، يجب أن يكون هناك التزام مستمر بالتواصل عبر الوكالات على مختلف المستويات. فإقامة الشبكات لا يقتصر على الفِرق والأفراد فحسب، بل يجب دعم هذه العلاقات من خلال التعليم والتدريب وتبادل الدروس المستفادة، والبحث والنشر المشترك، وتقاسم الخبرة. ومن الأهمية بمكان أن يتم التغلب على حالة الانفصال المؤسسي [أي المؤسسات التي

تعمل كقنوات منفصلة] عن طريق إعارة الموظفين إلى الوكالات الأخرى، وكذلك عن طريق الممارسة الأكثر شيوعاً المتمثلة في تبادل مسؤولي الاتصال. والنموذج التقليدي المتمثل في قضاء العمر المهني في وكالة واحدة لا يفي بمتطلبات الفهم الشامل للحكومة.

إن مبدأ تعزيز الفهم المشترك يعد إحدى سمات تعزيز القدرة الشاملة للحكومة التي تتطلب قدراً كبيراً من الجهد، ولكنها تعِد بتحسينات مهمة في النتائج العملياتية. وعلى الرغم من أن تطوير أهداف استراتيجية مشتركة بواسطة القيادة الوطنية يُعد نقطة انطلاق ضرورية، فإنه يتعين تعزيز تقاسم المعلومات أيضاً. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحسين العلاقات التنظيمية، وإقامة شبكة علاقات مع المنظمات خارج الحكومة، واستخدام مصادر المعلومات المتاحة على نحو أكثر فاعلية. ولتحقيق هذا الهدف الأخير، يجب على الدوائر والوكالات الحكومية أن تعمل معاً لتطوير نظم مشتركة لتكنولوجيا المعلومات؛ تعزز التشغيل المتبادل، وتشجع تبادل المعلومات المهمة في الوقت المناسب. ويمكن القول إن هذا الأمر لم يتحقق بعد في أي مكان في العالم، لأن نظم تكنولوجيا المعلومات قد شهدت أفضل تطورات لها في الدوائر الكبيرة. حتى المنظمات الحديثة تعاني إرباكاً بسبب تعدد البرمجيات واختلاف الأجهزة. لذا، يجب أن يشمل الاستحواذ على تكنولوجيا المعلومات في المستقبل على تشاور مع وكالات متعددة لضمان توافق الأنظمة، أو على الأقل ضمان قدرتها على تبادل المعلومات. ويدعو المركز الأسترالي المدني-العسكري إلى تبني نهج لتبادل المعلومات يقوم على ما يأتي:

- الالتزام بمبادئ متفق عليها لإدارة المعلومات، تشمل إعداد المعلومات على مستوى غير سري متى كان ذلك مناسباً.
- التحول من منظور "الحاجة إلى المعرفة" إلى تطبيق فلسفة "الحاجة إلى تبادل المعرفة"، واستخدام لغة مشتركة، وتجنب استخدام اللغة الاصطلاحية، والاختصارات والمصطلحات المختلف عليها.
- تطوير مناهج متفق عليها لإدارة المعلومات وتبادلها.[12]

إن أحد المبادئ الخمسة السالفة الذكر التي تبناها المركز الأسترالي المدني-العسكري، يتمثل في "ضرورة تحقيق نتائج شاملة"، وهو مبدأ يعتمد على تعاون وثيق بين الدوائر والوكالات كافة خلال جميع مراحل التخطيط والتنفيذ للعمليات. فالتعاون يتطلب تحديد الأهداف الاستراتيجية المشتركة للتصميم العملياتي الذي يوضح ما يأتي: كيفية تنفيذ العمليات، وتوزيع المسؤوليات، ومواعيد إنجاز المراحل الرئيسية المحددة. كما ينطوي على نشر الخبرات الفنية والمهنية الأكثر فعالية لدعم مراحل محددة من العمليات في الوقت المناسب. وفي نهاية المطاف، يجب أن تكون النتائج الشاملة قابلة للقياس، ويمكن تقديم تقارير إنجاز بشأنها إلى الحكومة. ويتعين أن تكون مقاييس الفعالية متضمَّنة كمكوِّن رئيسي في التخطيط العملياتي، وأن تُستخدم لإثبات إنجاز أهداف المهمة.

إن المبدأ الأخير يلخص جميع عناصر النهج الشامل. فبلوغ الكمال في العلاقات المدنية-العسكرية أمر مستحيل. وهي عملية تتطلب التزاماً بتحسين متواصل، وتفهماً لحقيقة أن العلاقات بين الوكالات لن تصل إلى حد الكمال. إن الحكومة تحتاج إلى الاستثمار في نظم أكثر إحكاماً من أجل استخلاص الدروس المستفادة، بحيث يكون الهدف ليس إلقاء اللوم على المسؤولين عن الأخطاء التي ارتكبت، بل إيجاد سبل لتحسين الجهود المشتركة في المستقبل. إن فلسفة نهج "الحكومة الشاملة" يترسخ في كثير من الدول، ولكنه يستدعي قبولاً لحقيقة أن المنظمات يجب أن تسعى إلى تحقيق أهداف بعيدة المنال. ويجب تنفيذ التدابير العملية مثل تلك التي تم تحديدها – تمارين وتعليم وتدريب ووثائق إرشادية مشتركة للسياسات – من أجل تعزيز التوقعات عبر دوائر الحكومة بأن جميع الدوائر هي جزء من فريق واحد لديه مصلحة مشتركة في نجاح المهمة.

تعزيز الفهم المشترك بين الوكالات المتعددة

تأتي كيفية تعزيز الفهم المشترك بين الوكالات المتعددة ضمن مقترحات أخرى يدرسها المركز الأسترالي المدني-العسكري الذي يعكف -كما أشرنا إليه سابقاً- على تطوير إطار مفاهيمي يتم تبنيه عبر مختلف الجهات الحكومية، ويقدم فهماً مشتركاً

للتحديات التي تواجهها الحكومة في تنسيق إدارة الصراعات والكوارث في الخارج. ويدعو المركز في الوقت الحالي إلى تبني نهج من أربعة مسارات لتعزيز فهم ما يأتي:

- الطبيعة المعقدة للصراعات والكوارث، مع ملاحظة أن مثل تلك الأزمات تتسم بالفوضى وعدم اليقين.
- عناصر إدارة الصراعات والكوارث؛ وهي: التأهب، والمنع و/ الحد من الآثار، والاستجابة، والتعافي والتنمية.
- المساهمة التي تقدمها كل دائرة أو وكالة حكومية في حالة الصراع، أو الكارثة.
- الأدوار والمسؤوليات المتعددة للأطراف الفاعلة الرئيسية التي تعمل معها أستراليا، مثل: الحكومات المضيفة، والأمم المتحدة، والجهات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.[13]

يركز أول مسار على أهمية فهم كيفية تفاعل الأطراف المدنية والعسكرية في الصراعات والكوارث. ويحتاج المشاركون إلى فهم أدوار الآخرين ومسؤولياتهم، وتسلسل السلطة وأنماط التنسيق، وكذلك تقدير وتفهم المجالات التي يستحيل فيها العمل معاً. وإن تطوير احترام المجالات التي لا يمكن التعاون فيها يمكن أن يكون بمثل أهمية تحقيق تعاون فعلي. وربما ينشأ أكبر إحباط في العمل المدني- العسكري المشترك في العمليات عند ما تحبط الوكالات أهداف بعضها بعضاً؛ لأنها تحاول تطبيق تفويضاتها وإجراءاتها على المنظمات الأخرى. وفي بعض الأحيان يكون الاحتفاظ بمسافة عن المنظمات الأخرى، وفي الوقت ذاته تقاسم الفضاء العملياتي، هو الطريقة الأكثر فعالية لتعزيز النتائج الإيجابية.

وهناك عنصر آخر للتفاهم هو تعزيز الوعي المشترك لدورة الصراع، ومجموعة الاستجابات المحتملة. وبرغم أن جميع الاستجابات المدنية-العسكرية في الصراعات يتسم بالدينامية والسيولة، فإن وجود فهم لكيفية مساهمة الوكالات في مختلف مراحل

العمليات سوف يعزز إلى حد كبير قدرة الوكالات على تحديد مسؤولياتها. ويتطلب هذا النهج من جميع الوكالات التأكد من أن أفرادها يدركون تماماً سلسلة التأهب، وطرائق منع آثارها أو التخفيف منها، والاستجابة، والتعافي أو التنمية. وهنا ينبغي التأكيد مرة أخرى أن حالات الطوارئ بعضها يختلف عن بعض، وليست هناك حالة طوارئ تتبع مسار حالة أخرى، ولكن العلم بأن هناك بعض الأمور الجديدة في الاستجابات من شأنه أن يساعد المخططين والعناصر الميدانية على مراعاة الفروق البسيطة في استجاباتهم لتطبيق أفضل الأساليب في أفضل الأوقات ملاءمة.

وبرغم أن المسار الثالث، من المسارات المذكورة آنفاً، ربما يكون هو العنصر الأقل إثارة في تعزيز العلاقات المدنية-العسكرية، فإنه الأكثر أهمية. فالأمن القومي وهيكل إدارة الأزمات وترتيباتها في تغير مستمر، ويحظى بفهم ضعيف إلى حد كبير في المؤسسات الحكومية. هذه الترتيبات تأخذ أهميتها من العملية السياسية، وتتأثر بشدة في الغالب بشخصية القيادات السياسية والبيروقراطية والعسكرية في الدولة. حتى إن أوضح التوصيفات للمساهمة التي تقدمها كل دائرة أو وكالة حكومية في إدارة الصراع أو الكارثة تصبح قليلة الفائدة عندما تصطدم بالضبابية والخلافات التي توسم الأحداث الواقعية. ومن ثم، تحتاج المنظمات إلى بذل جهد كبير لضمان وجود وضوح داخل صفوفها حول الأدوار التي يمكن لها أن تقوم بها والتي ينبغي لها أن تقوم بها، والتأكد من أنه يتم تقاسم هذه المعلومات عبر الجهات الحكومات المعنية. وينبغي أن تشمل جميع مناهج التعريف والتطوير داخل وكالات الأمن والاستجابة تدابير مدنية-عسكرية تضمن جاهزية الأفراد للتعامل مع الارتباك الذي يصاحب المراحل الأولى في أي أزمات. إن التأكد من وجود هذه المعرفة عبر المشاركة النشطة في المناورات المتعددة الجنسيات هو الطريقة الأكثر فعالية لضمان رسوخ المرونة في الحكومة لمواجهة الأزمات.

وأخيراً، فإن الاستجابة للأزمات في الخارج لن تنطوي أبداً على تدخل أحادي من قبل دولة واحدة، ذلك أن جميع حالات الطوارئ تتطلب جهداً دولياً. والدولة أو الدول

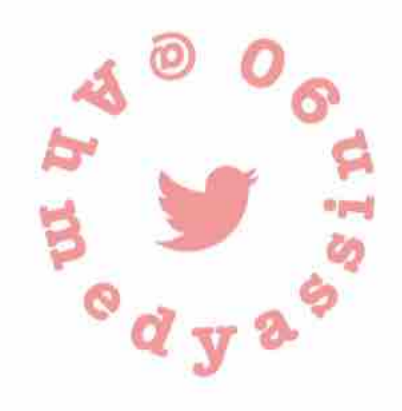
التي تقع فيها الأزمة هي الأطراف الفاعلة الرئيسية وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة التي تضطلع بأدوار استجابة على المستوى الدولي. ويجب على الأطراف المدنية- العسكرية أن تفهم هذا البُعد الدولي أيضاً، الذي يستلزم بدوره اهتماماً أكبر بقضية التعليم والتدريب والتطوير المهني.

خاتمة

في العلاقات المدنية- العسكرية، هناك مجموعة من التدخلات التي تتراوح من التعايش المشترك إلى التعاون، إذ يعمل أعضاء وكالات الأمن القومي في بيئة مدنية/ عسكرية/ شرطية، ويتعاونون من خلال بناء القدرات، وفهم واحترام التفويضات الضرورية والمستقلة لكل وكالة من الوكالات. إضافة إلى هذا التعاون داخل الحكومات، توجد شبكة من العلاقات المتعددة الأطراف تضم شركاء محليين ودوليين لا تتحكم فيها الحكومات، وهؤلاء لهم دور يقومون به أيضاً. وسيتطلب العمل المدني-العسكري المشترك المستقبلي من جميع المشاركين -ولا سيما الضباط والمسؤولين الحكوميين- أن يتبنوا علاقة أكثر دقة مع الكيانات الأخرى؛ مثل المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وعلى وجه التحديد منظمات الإغاثة الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن الإمكانات التي تقدمها هذه الكيانات هي تلك التي لا تستطيع الحكومة، التي وقعت فيها الأزمة، توفيرها.

والمهمة التي تقع على عاتق هؤلاء المسؤولين عن تعزيز التعاون المدني- العسكري هي سد الفجوات ورأب التصدعات بين الوكالات، لا محاولة جعل الوكالات متطابقة. قد يتوقع المرء درجة من المقاومة والشك، لكن رد فعل كهذا أمر طبيعي وصحي. وبرغم أن كل شخص يدرك أهمية التنسيق والحاجة إليه، فإن وكالات قليلة فقط تقبل بأن يتم وضعها في نسق معين. وتوضح الخبرة الحديثة لأستراليا أن الهيكل الحكومي الخاص بالاستجابة للأزمات قوي ومرن جداً، ولا يتطلب مستوىً إضافياً من التنسيق، بل يتطلب

مزيداً من الجهد لتحسين الاتصال والتعاون على مستوى العمل، وهذا يمكن أن يتم عبر التعليم والتدريب، وكذلك من خلال تحسين العمليات. والمطلوب هو أن تقبل الأطراف المدنية والعسكرية بواقع الموقف عندما لا يكون مثالياً، أو لا يصل إلى حد الكمال. فنحن نحتاج جميعاً إلى أن نعتاد التعقيد والعمل معاً؛ لتحقيق أفضل النتائج.


@Ahmedyassin90

الفصل السادس

دور القطاع الخاص في الشؤون الدفاعية
التحديات والفرص للحكومات والشركات

هنريك هيدنكامب

من الناحية الأساسية، اختارت معظم الحكومات عدم تصنيع نظم أو مكونات الأسلحة (وهي غير قادرة على ذلك على المديين القصير والمتوسط، على الأقل). كما عهدت الحكومات إلى القطاع الخاص تقديمَ الكثير من الخدمات المهمة، بما فيها التدريب. ومن ثمّ، فإن دور القطاع الخاص في توليد القدرات العسكرية المطلوبة له مغزى خاص عندما تختار إحدى الحكومات أن تستخدم قواتها في العمليات. وبناءً عليه، لابد من التسليم بأن امتلاك قطاع كفء للصناعة الدفاعية يُعَدُّ قدرة وطنية متعددة الأوجه تسهم في تحقيق مفهوم القوة السياسية الإشكالي.

ومن المفيد التركيز في مجالين متميزين، ولكنهما متداخلان ومترابطان، للتحليل، وهما: الدور الذي تضطلع به القاعدة الصناعية في إعداد الجيوش للعمليات؛ والأنشطة المختلفة التي تضطلع بها الصناعة ضمن مسارح العمليات تلك، بالقرب من النقاط الحساسة للعمليات العسكرية.[1] وكلا المجالين يطرح تحديات وفرصاً عديدة أمام صانعي السياسات والعسكريين ورجال الصناعة.

يسعى هذا الفصل إلى المساهمة في الوصول إلى فهم أدقّ لتلك التحديات والفرص؛ وهو أمر مطلوب بالنسبة إلى الجهات المعنية بالشؤون الدفاعية في القطاعين العام والخاص، ليس في الدول التي توجد بها قاعدة للصناعة الدفاعية المتقدمة فحسب، وإنما في الدول التي يوجد فيها مستوى مرتفع من الواردات الدفاعية أيضاً، والقدرات المحلية الناشئة في مجال الصناعة الدفاعية، وسياسة لتطوير مجهودها الدفاعي الوطني.

وعلاوة على ذلك، يعقد هذا الفصل مقارنة بين التحديات والفرص في كلا المجالين المشار إليهما سابقاً، والخيارات الاستراتيجية التي تواجهها المؤسسات التجارية الدفاعية في بيئتها المهنية. ومن خلال وضع دور القطاع الخاص في الشؤون الدفاعية ضمن سياقه الصحيح فيما يتعلق بالخيارات المؤسسية الرفيعة المستوى، يستبين الفصل فكرة الخيارات الاستراتيجية الأساسية التي سوف يتعين على الجهات المعنية العامة والخاصة اتخاذها؛ من أجل إدامة القدرات الأساسية للصناعة الدفاعية، وكذلك إدامة درجة معقولة من الجدوى التجارية في قطاع الدفاع، وتطوير المجهود الدفاعي الوطني في نهاية المطاف.

إعداد الجيوش من أجل العمليات

فيما يتعلق بإعداد الجيوش للعمليات، توفر قاعدة الصناعة الدفاعية أربع وظائف رئيسية.[2] أولاً، إنها تعزز فرص تزوُّد القوات المسلحة بالمعدات التي تلبي احتياجاتها، بحيث لا تضطر إلى الاعتماد على ما هو متاح في السوق فعلاً فقط. فمع توافر الوقت المطلوب للتسليم، يمكن للصناعة أن تجري البحوث على النظم الجديدة وتطورها وتصنعها وتدعمها من أجل استخدام الجيوش لها في العمليات. وثانياً، تزوِّد الصناعة الدفاعية صانعي القرار والقادة العسكريين بالقدرة على "زيادة" الإنتاج من المعدات العسكرية. وثالثاً، يُحتمل أن تتضمن الصناعة مجموعة من المعارف التي يمكن استغلالها كمورد وطني للتأثير العسكري في أوقات التوترات أو الأزمات الدولية. ورابعاً، يمكن للصناعة أن تنشط في إدخال تعديلات على حزم المعدات القائمة بما يتلاءم مع السيناريوهات والتهديدات الميدانية الناشئة.

ويعتمد التوفير المستدام لهذه الوظائف الأربع اعتماداً أساسياً على وجود نظام كفء للاقتناء يتيح للحكومات - بوصفها الزبون القانوني الوحيد للصناعة في مجال الدفاع - منتجات وخدمات حديثة وعالية الجودة في الوقت المناسب، وضمن حدود الميزانية المعتمدة. وتتسم عملية اقتناء المعدات الدفاعية في حد ذاتها بالتعقيد على نحو لا مفر منه في الدول الصناعية المتقدمة، لكن ينبغي عدم الخلط بين ذلك وعدم الكفاءة أو عدم الاقتدار.

ويتمثل أحد أهم التحديات أمام الحكومات فيما يتعلق بالمقتنيات الدفاعية في عدم الانخداع بالتوجيهات أو الاستنتاجات البسيطة أو - بعبارة أخرى - القبول بسهولة بما يمكن اعتباره من المسلَّمات في المجال المعني؛ إذ لابد، بدلاً من ذلك، من إعادة النظر في المسلَّمات على النحو الآتي.[3]

إعادة النظر في المسلَّمات في المشتريات الدفاعية

انعكاسات العطاءات التنافسية في المجال الدفاعي

من المقبول على نطاق واسع، فيما يبدو، أن تُعد المنافسة ضمن قاعدة الصناعة الدفاعية أفضلَ الطرق لتلبية الاحتياجات الراهنة والمقبلة على الصعيد الدفاعي. بيد أن تقديم العطاءات التنافسية في كثير من المجالات الدفاعية يمكن أن تكون له أضرار على العملية برمّتها، على المديين المتوسط والطويل. ففي ظل وجود قدرات أو نظم كبيرة، وذات درجة تقنية عالية، تعد تكلفة مواكبة التطورات التكنولوجية باهظة بالنسبة إلى الشركات الدفاعية، بينما تُعَدُّ الطلبات الجديدة من الدول التي تنتمي إليها الشركات من الأمور غير المألوفة نسبياً. والشركات التي لا تفوز في منافسة تُقصى غالباً من القطاع، أو تندمج مع الشركات الفائزة. كما أن الحواجز المالية والتكنولوجية أمام دخول الموردِّين الجدد تبدو عالية.

وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تدفع المنافسةُ الشركات عند مرحلة تقديم العطاءات نحو عرض معايير مفرطة في التفاؤل، من حيث الأداء والتوقيت والتكلفة، لمجرد طرح سعر تنافسي. وتعد العقود الدفاعية الكبيرة شديد الندرة إلى درجة أن الشركات كثيراً ما تواجه، في أذهانها، الواقعَ الثنائي المتمثل في الفوز أو مغادرة القطاع. ومن بعد ذلك، وفي أعقاب تقديم عطاء ناجح، ولكنه منخفض القيمة على نحو غير حقيقي، يتراجع الأداء بصورة حتمية، وتتصاعد التكلفة، ويتأخر الإنجاز. وعلاوة على ذلك، وبغية استرجاع الأرباح، يمكن أن تصبح التعديلات المقبلة التي تُدخَل على العقود عالية التكلفة على نحو مفرط.

وعليه، في حين أن الاعتقاد السائد هو أن العطاءات التنافسية تمثل "قوة من أجل المصلحة العامة"، وأن بإمكانها أن تخفف الضغوط المالية على المدى القصير في حالة المشروعات الدفاعية المتخصصة والكبيرة الحجم، فإن العطاءات التنافسية تلك كثيراً ما تدفع باتجاه السلوكيات غير اللائقة، وتجعل مورِّدين معينين يسيطرون على بعض مجالات القطاع، وتسبب أحوالاً غير واقعية من حيث الأداء والوقت والتكلفة لا يصلح معها أي تدخلات لاحقة من قِبَل إدارة المشروع. ووفقاً لذلك، يجب على الحكومات أن تحسب التأثيرات المحتملة لتلك المنافسة على هيكل السوق، وأن تولي المزيد من الانتباه إلى كيفية إنجاز الاقتناء الفعّال من دون مثل تلك المنافسة.

مزايا الاستعانة بالمصادر الخارجية في الشؤون الدفاعية

يتمثل عنصر ثانٍ من عناصر المعتقدات السائدة في الإيمان الثابت بمزايا الاستعانة بالمصادر الخارجية (التعهيد) المرتبطة بالسعي إلى الحصول على كل من القيمة والكفاءة مقابل المال المدفوع. وهناك الكثير من جوانب تطوير التدريب والمعدات والبنى التحتية والدعم اللوجستي والمعلومات التي جرت إحالتها إلى المنشآت التجارية، حيث أثبتت التقييمات الاستشارية، بطريقة أو بأخرى، أن في ذلك مزايا أكبر لدافعي الضرائب والمقاتلين مقارنة بما يمكن أن يتيحه بقاؤها في أيدي القطاع العام.

ومن المعروف أنه في العقود الدفاعية، كلما قلّت المجازفة التي يشعر بها المقاول، تحسَّن السعر الذي يمكن للأطراف التفاوض بشأنه. وعلاوة على ذلك، إذا أرادت الحكومات أن تحفِّز المقاولين للاستثمار عند بداية التعاقد وعلى امتداده، فستحتاج في الغالب إلى إبرام عقد طويل الأجل. وذلك يجعل من الصعب على الحكومات أن تعامل المشروعات الدفاعية باعتبارها حافظة استثمارية متناسقة، على اعتبار أن تبادل الاستثمارات بين المشروعات في عالم قائم على الاستعانة بالمصادر الخارجية أمرٌ ينطوي على تعقيدات ويصعب فهمه. وينطبق ذلك بصورة خاصة في معظم المجتمعات المتقدمة التي تعتمد سيادة القانون،

والتي لا يمكن فيها عادةً التخلي عن الالتزامات التعاقدية إذا أرادت الحكومات أن تدعم أحد المشروعات على حساب مشروع آخر.

والرسالة البسيطة مؤداها أنه إذا كانت الحكومات تبحث عن المرونة وإدارة حافظة استثماراتها الدفاعية، فإن عليها أن تتوخى الحذر من الاستمرار في الاستعانة بالمصادر الخارجية، وأن تتوقع أن يعرض عليها القطاع الخاص أسعاراً مرتفعة إذا أرادت إبرام عقود يمكن بسهولة تقليص حجمها أو التخلي عنها. وبعبارة أخرى، على الحكومات أن تقرّ بأن الاستعانة بالمصادر الخارجية التي تحفظ المرونة يُحتمل أن تكون باهظة التكلفة، نظراً إلى المخاطر التي يتعين على المورِّد تحمّلها.

متطلبات إدارة المشروعات

هناك أمر آخر لابد من مراعاته وهو أن الحكومات والصناعة على حد سواء مرتبطتان بأساليب إدارة المشروعات التي كثيراً ما تتعامل مع عناصر المعدات الدفاعية باعتبارها كيانات منفصلة؛ ذلك أن الأساليب؛ من قبيل إدارة القيمة المكتسبة، وتقدير تكلفة المشروعات، ومخاطر المشروعات، وإدارة الفرص، تجتمع لتركيز التفكير في بعض الحقائق المرغوب فيها المرتبطة بمشروع محدد، بدلاً من حافظة المقتنيات الدفاعية الأوسع نطاقاً. وتظل تكلفة المعدات والبرنامج الزمني والأداء عند نقطة التسليم، هي مصدر القلق المهيمن.

وبينما تكتسي الإدارة الفعّالة للمشروعات أهمية بالنسبة إلى دافعي الضرائب وأصحاب المصلحة على حدٍّ سواء، ينبغي النظر إلى المشروعات الدفاعية باعتبارها جزءاً واحداً فقط من استراتيجية متسقة وأكبر حجماً للاستثمارات السيادية؛ ما يضع التركيز على التحديد الفعّال للمتطلبات، وإدارة الحافظة، والتخطيط المالي باعتبارها المهارات الحكومية الرئيسية.

إن الفكرة المطلقة لثنائية "النجاح" و"الفشل" تنطوي على إشكالية؛ إذ إن المشـروع الذي يتأخر أو يتجاوز ميزانيته ليس بالضـرورة فاشلاً من حيث القدرات المولِّدة. ويمكن أن يبدو أحد المشـروعات جيداً لأنه أُرسـي على أساس ميزانية سخية وبرنامج زمني مرن. وإذا كان المشـروع متأخراً و/ أو متجاوزاً للميزانية، فمن غير السهل الوقـوف عـلى إذا مـا كان السبب في ذلك يعود إلى سوء الإدارة، أو سوء التوقعات، أو التمويل غـير الملائـم، أو التعقيدات التقنية؛ إذ قد يعود السبب جزئياً إلى مجموعة من كل هذه العوامل، لكـن ذلـك لا يعني بالضـرورة أن المشـروع سيئ. إن تقييم أي مشـروع باعتباره ناجحاً يتوقـف عـلى المزايا المستقاة منه.

وبصورة أساسية، إن قياسات إدارة المشـروعات من حيث الوقت والتكلفة والأداء، أمر يجب على الحكومات والجهات الرقابية والجمهور والصناعة على حد سـواء أن تعتـبره مجرد جزء من القصة الأطول والأوسع نطاقاً.

الازدواجية بين يقينية المشـروعات والميزة التكنولوجية

يرتبط أحد الأمثلة الأخرى على التوجهات الساذجة إزاء المشتريات الدفاعية بتركيـز معظم الحكومات على الجمع بين كل من يقينية المشـروع والميزة التكنولوجية. ومع ذلـك، يمكن ملاحظة أن الطموح إلى التكنولوجيا المتقدمة لا يتماشـى مع توقع اليقين مـن حيـث الأداء والوقت والتكلفة. وتشير التجربة العالمية مع النظم الدفاعية المتطورة إلى أن الأمرين [أي يقينية المشـروع والميزة التكنولوجية] كثيراً ما يستغرقان وقتاً أطول، ويكلفان أكثر من التقديرات الأصلية. ويعود ذلـك إلى أن المشـــروعات معقـدة، وينـدر أن يأخـذ البحـث والتطوير شكل عملية مفاهيمية خطّية، وهناك أمور كثيرة يمكن أن تفشـل. وعليـه، فـإن هناك دائماً تبايناً بين الأداء الفعلي وما كان مخططاً له.

إن سعي الساسة والمديرين الماليين وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى معرفة بيانات التكلفة الدقيقة والمعلومات الإدارية لا يعني أن تلـك البيانـات دقيقـة أو ذات مغـزى.

والضغط على الكيانات التجارية، التي كثيراً ما تكون متحفزة لقبول عقود البحث والتطوير والتصنيع ذات الأسعار الثابتة، لا يغيِّر شيئاً في هذا الاعتبار؛ إذ إنه لا يؤدي سوى إلى إفساد السلوكيات. والرسالة البسيطة هي أن المشروعات الدفاعية تنطوي على مجازفة متأصلة، وتوجد حاجة إلى الإقرار بأن اليقين ليس سمة من السمات الطبيعية لهذا القطاع.

وعندما تختار الحكومات متطلبات تنطوي على صعوبة تكنولوجية، فإن جميع الجهات المعنية بالأمور الدفاعية، بما فيها البرلمانيون والجمهور الأوسع، يجب أن تقرّ بالاستعداد لقبول مخاطر تكنولوجية وإدارية كبيرة. ومن شأن اعتماد توجه قائم على إدارة الحافظة، مع صندوق مركزي للحالات الطارئة، أن يقدم مساعدة، شأنه في ذلك شأن زيادة الاستعداد لتخفيض المشروعات وإلغائها إذا لم تقدَّم المزايا. وعلاوة على ذلك، من أجل فهم الأمور على نحو أفضل، يجب أن يُنظر إلى أداء المشروعات الدفاعية الرئيسية في سياق جهود الحكومات الأخرى ومصير المشروعات الكبرى في الهندسة المدنية ونظم المعلومات في القطاع المدني العالمي.

"العلوم والتكنولوجيا" و"البحث والتطوير"

إن عنصراً آخر من عناصر التوجه السائد المثير للجدل في المشتريات الدفاعية هو اعتقاد حكومات كثيرة أن "العلوم والتكنولوجيا" و"البحث والتطوير" شيء واحد، وأن الاستثمار في هذا الكيان المجمَّع جيد وذكي على حد سواء. وبالفعل، فإن الكتاب الأبيض للسياسة الدفاعية البريطانية British Defense White Paper الذي نشر عام 2012 تحدث عن تأمين ما نسبته 1.2٪ (من الميزانية الدفاعية) في شكل استثمارات في العلوم والتكنولوجيا،[4] بينما تحدَّث وزير الدولة البريطاني لشؤون معدات الدفاع (السابق) بيتر لوف عن التزام الكتاب الواضح والقابل للقياس الكمّي تجاه البحث والتطوير.[5]

إن "العلوم والتكنولوجيا" و"البحث والتطوير" أمران مختلفان كلياً. ومع ذلك، هناك حكومات مختلفة تُعاملها أحياناً كشيء واحد. وتوجد هذه الصورة تخبطاً واسع النطاق ضمن القاعدة الصناعية قد يوجِّه القرارات الاستثمارية للشركات، ما تنتج عنه مجموعة من النتائج غير المقصودة للساسة والعسكريين على حد سواء. وعليه، يجب أن تكون الأدوار المختلفة للبحث والتكنولوجيا وإزالة مخاطر المشروعات وتطويرها واضحة في أذهان المسؤولين الحكوميين وفي هياكل الميزانيات الدفاعية.

دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدفاع

هناك فرضية متكررة أخرى في مختلف توجهات إصلاح المشتريات الدفاعية وهي أن قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة يتسم بقدر كبير من المرونة والابتكار والقدرات غير المستغَلة التي من شأنها أن تُحدث تحولاً نسبياً في عملية المشتريات الدفاعية وتطوير القدرات. وبينما توجد أدلة على أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون مرنة ومستجيبة للمطلوب مما تكون له نتائج جيدة، فإن معظم نشاطات البحث والتطوير، على سبيل المثال، إما ترعاها وإما تضطلع بها شركات دولية أكبر حجماً.

وعلاوة على ذلك، بينما تُعتبر المنشآت الصغيرة مصدراً للابتكار، فإنه ضمن المجال الدفاعي، تدخل معظم الشركات الصغيرة السوق من خلال رعاية مقاولين رئيسيين أكبر حجماً. وبالفعل، كثيراً ما ترتبط قدرة الشركات الصغيرة على الابتكار مع تولُّد الحلول الدفاعية بكون تلك الشركات جزءاً من سلسلة إمداد شركة أكبر حجماً. ومن المؤكد أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا يمكنها الاضطلاع بالجهود التسويقية المستدامة والمعقدة التي كثيراً ما تكون ضرورية من أجل النجاح في القطاع التصديري.

ونتيجة لذلك، من الخطأ مراعاة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحدها، وحصر تطوير السياسات في هذا المجال الاقتصادي من دون مراعاة الدور الأكبر الذي تضطلع

به الشركات الأكبر في مواءمة المتطلبات العسكرية مع مهارات شركات المقاولات الصغيرة والمتخصصة. والأجدر هو النظر إلى القدرات الدفاعية باعتبارها سلسلة قيمة معقدة تجتمع من خلالها المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة للخروج بحلول دفاعية فعّالة. وعليه، لابد من مواءمة المساهمات المحتملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإيلاء المزيد من الانتباه إلى كيفية عملها مع الشركات الكبرى التي تعلوها ضمن سلسلة الإمداد. وإن حصر التركيز على مكوِّن واحد في سلسلة القيمة هذه ينطوي على خلل في أفضل الأحوال.

الفعّالية والكفاءة في المشتريات الدفاعية

أخيراً، كثيراً ما تشير المعتقدات لدى الرأي العام في الشأن الدفاعي إلى أن إحداث تغييرات في الكفاءة التنظيمية أمر ممكن بلا شك. لكن، كما يطرح تريفور تايلور Trevor Taylor على نحو مُقْنِع، هناك على الأقل ثلاثة مجالات منفصلة، ولكنها ذات صلة بعضها ببعض، من مجالات التفكير الإداري تقود إلى الاستنتاج بأن ما يُتصور تقليدياً على أنه الفعّالية والكفاءة يُحتمل أن يكون بعيد المنال في الشأن الدفاعي.[6]

وكما يبيّن تايلور، تشير نظرية المسؤول-الوكيل principal-agent إلى الحاجة إلى مواءمة دوافع المالكين والمديرين والمستخدَمين ومختلف العناصر وسلوكياتهم في سلاسل الإمداد الداخلية والخارجية. وينطوي قطاع الدفاع على كتلة معقدة من العلاقات بين المسؤول والوكيل، بما في ذلك الروابط بين القوات النظامية في القطاع العام، والروابط بين القوات النظامية وأجهزة الخدمة المدنية ضمن القطاع العام، والروابط بين القطاع الخاص والأجهزة العسكرية والمدنية ضمن القطاع العام. ولاشك في أنه لتحدٍّ كبيرٌ أن يتمّ تحفيز الأفراد الذين يعملون على تعزيز العلاقات، عندما يكون أولئك الأفراد والمؤسسات مدفوعين بمجموعة من العوامل التي تتراوح بين الشعور بالواجب الوطني ومجرّد الحاجة إلى كسب لقمة العيش.

أما المجال الثاني حسب تايلور، فهو إدارة التعقيد. فمما له وجاهته أن قطاع الدفاع في المرحلة الراهنة يتطلب بذل جهود لإدارة "التعقيد"، مع كل ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى أهمية المخاطر والتجريب والتفويض والتركيز على الصلاحية التقديرية، بدلاً من القواعد واللوائح، والنتائج غير المقصودة، والحاجة إلى المرونة، والاستعداد لقبول الفشل في نهاية المطاف.

أما المجال الثالث للتفكير الإداري الذي يطرحه تايلور فهو ذلك الذي يشير إلى "المشكلات المستعصية" ("wicked problems"). والصيغة البديلة لفرضية أن قطاع الدفاع المكتمل الأوصاف يجب أن يُنظر إليه باعتباره ينطوي على إدارة التعقيد، هي تصنيف ذلك القطاع باعتباره مملوءاً بالمشكلات "المستعصية" وليست "المعتادة" أو حتى "الحرجة". إن اختزال الأفكار في سطور معدودة ينطوي على مخاطر حتمية، بيد أن المشكلات "المعتادة" تنطوي على حلول واضحة وإمكانات قابلة للاكتشاف.

ومع المشكلات المستعصية، تصبح طبيعة المشكلة في حد ذاتها مسألة خلاف، حيث يؤثّر التعريف المعتمد تأثيراً قوياً في نوع المعلومات التي يتم جمعها بشأن المشكلة وطبيعة الحلول التي تُعتبر مجدية. وعلاوة على ذلك، تكاد تكون الاستجابات المعتمدة للتعامل مع المشكلات المستعصية توجد هي نفسها باستمرار صعوبات جديدة. كما أنه في وجود المشكلات المستعصية، لابد من وجود جاهزية لقبول الفشل، والاعتراف بأن الفشل يُحتمل أن يكون مصدراً رئيسياً من مصادر التعلّم أيضاً. وثمة بعض القبول في الفكر الدفاعي بأهمية التفكير وتطبيقه بشأن المشكلات المستعصية، سواء في الفضاء العملياتي أو فيما يتعلق بتوليد القدرات، وإن كان الاتجاه الراسخ والسائد لدى الموظفين ولدى الصناعة لا يزال قائماً على افتراض أنه يمكن التعامل مع المشكلات على نحو خطّي ومهيكل [أو منظّم].

وينبغي عدم الخلط بين تقييم تايلور وعجز واضعي السياسات. فهو يجسد، بدلاً من ذلك أن عملية شراء المعدات الدفاعية في الدول الصناعية المتقدمة، ومن ثمّ إصلاح تلك العملية، وخصوصاً لدى مجابهة التحديات المبينة أعلاه، معقدة على نحو لا يمكن تجنبه.

دعم المقاولين للعمليات

أصبح الدعم الميداني – أو ما يُطلق عليه عادةً دعم المقاولين للعمليات (CSO) – مكوِّناً أساسياً من أجل قابلية نشر الجيوش الحديثة حول العالم، واستدامة هذه الجيوش على حد سواء. ويقدِّم المقاولون من القاعدة الصناعية الخدمات التجارية الميدانية وغير الهجومية لعمليات الانتشار في مجال دعم المعدات، والأفراد، والحماية/ الحراسة الثابتة والمتحركة.[7]

وعلى الرغم من وجود فئة رابعة لدعم المقاولين للعمليات، عدا الفئات الثلاث المذكورة أعلاه، في الوقت الحالي، فإن معظم البلدان التي توجد لديها قاعدة صناعية دفاعية راسخة تتردد تردداً كبيراً في التعاقد مع شركات من أجل توفير خدمات ذات صلة مباشرة بالتأثير العملياتي؛[8] مثل الاستجواب، وتحليل الاستخبارات، وتشغيل المعدات العسكرية، والتدريب، والعمليات العسكرية الهجومية. ولبيان الاحتمالات، لنتناول الشركتين "كيوبِك كوربوريشن" Cubic Corporation و"إل- 3 إم بي آر آي" L-3MPRI [شركة الموارد المهنية العسكرية المساهمة]، وهما شركتان تستخدمهما الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم التدريب العملياتي وغيره من أنواع التدريب إلى قواتها المسلحة والقوات المسلحة المحلية حول العالم؛ كبديل جزئي عن نشر قوات أمريكية. بيد أن هناك بعض الحكومات التي تستخدم المقاولين للاضطلاع ببعض الأدوار العملياتية غير الحركية non-kinetic. والمثال الأبرز على هذا النمط من المقاولين هم المترجمون الذين قد يرافقون القوات في الدوريات. وهناك معدات متخصصة – على سبيل المثال الطائرات من دون طيار من طراز "هيرمز 450" في المملكة المتحدة – يشغِّلها أفراد ينتسبون إلى شركات تحت إشراف أفراد عسكريين.

إن الخصائص المحددة لتلك الأسواق الفرعية لدعم المقاولين للعمليات تشير إلى الحقيقة التي مفادها أن السوق الشاملة تضم أكثر من طبقة واحدة من ديناميات السوق. والهيكل المتعدد الطبقات لهذه السوق الشاملة يجعل سوق دعم المقاولين للعمليات مكاناً

معقداً بالنسبة إلى واضعي السياسات والقادة العسكريين ورجال الصناعة. وتشكل الأسواق الفرعية تحديات محددة أمام الجهات المعنية بدعم المقاولين للعمليات في القطاعين العام والخاص تتطلب حلولاً تخص الأسواق الفرعية، لكنها تتطلب في الوقت نفسه أن تتم معالجتها من خلال إطار لسياسات دعم المقاولين للعمليات يتسم بالشمولية والاتساق. ومع ذلك، فإن الدرجة المطلوبة من الاتساق قد تكون صعبة التحقيق بدرجة كبيرة؛ إذ إن الأسواق الفرعية قد تتطور في اتجاهات مختلفة، وبنقاط جاذبية مختلفة، وبسرعات مختلفة.

طبيعة الأسواق الفرعية لدعم المقاولين للعمليات

السوق الفرعية لدعم المعدات

في مجال دعم المعدات، يقدِّم المقاولون الخدمات والصيانة والتصليح للمعدات اللازمة للقدرات العملياتية في الميدان. وتُعَدُّ الحواجز أمام الدخول، ومستويات المهارات المطلوبة مرتفعةً بصورة خاصة في سوق دعم المعدات. وتواجه الشركات في هذه السوق الصارمة الرقابة والتنظيم متطلباتٍ مرتفعة من حيث الاستثمار في رأس المال الأوّلي، من أجل تطوير تكنولوجيا ودراية فنية مسجلة الملكية، ومنافسة الشركات المستقرة – وهم عادةً المصنِّعون الأصليون للمعدات – التي تستفيد من معرفتها التقنية، ومزايا تكلفة منحنى الخبرة،[9] ووفورات الحجم، وولاء العملاء. والمقاولون الذين يقدِّمون دعم المعدات يقلّ نسبياً تعرّضهم للخطر، نظراً إلى أنهم عادةً ما يكونون منتشرين عند الخطوط العسكرية الخلفية.

وتنظر الشركات في السوق الفرعية لدعم المعدات أساساً إلى دعم المقاولين للمعدات باعتباره جزءاً مكمّلاً للدعم مدى الحياة المقدَّم إلى العملاء، وشأناً أساسياً من أجل التوافر العملياتي للمعدات واستدامتها، ومن ثمّ باعتباره عنصراً رئيسياً من عناصر حافظة المنتجات. ومن خلال تقديم خدمات الدعم والصيانة هذه في وقت السلم (عندما

تستخدمها القوات المسلحة لأغراض التدريب) وأوقات ما بعد الصراعات (عندما تكون في عداد الاحتياط)، فإن تلك الشركات تضمن استمرار النشاط التجاري في المستقبل. ويُتوقع أن يكون ذلك النشاط كافياً لإدامة القدرات الرئيسية في مجال دعم المقاولين للمعدات في سوق دعم المعدات على المدى الطويل.

السوق الفرعية لدعم الأفراد

تشمل وظائف دعم الأفراد توفير الملجأ، والطعام، والمياه، ومرافق الصحة الشخصية، وخدمات غسل الملابس، والبريد وغيره من خدمات الاتصال، والدعم الطبي، ومرافق الترويح/ الترفيه للقوات في القواعد العسكرية. وتتسم سوق دعم الأفراد بانخفاض الحواجز التي تعترض دخولها، لسبب بسيط وهو أن حاجات القوات تشترك في أمور كثيرة مع حاجات المدنيين عموماً، ومن ثمّ فإن هناك العديد من الشركات التجارية التي تمتلك بالفعل خبرات عملية في هذا المجال.

وعلى الرغم من أن الاستثمارات الرأسمالية التأسيسية لتشييد المنشآت وإرساء دروب الإمداد لا تزال عالية التكلفة، فإن التكاليف ضمن تقديم الخدمات منخفضة نسبياً. كما أن تكاليف العمالة يحدّها الطلب القوي على الوظائف في السوق، وخصوصاً لدى السكان المحليين ومواطني "البلدان الثالثة"،[10] والانخفاض النسبي في مستوى المهارات المطلوبة من أجل إنجاز المهام التعاقدية.[11] وعلى غرار سوق دعم المعدات، فإن عمليات دعم الأفراد تتسم بالانخفاض النسبي في مستوى التعرض للخطر، على اعتبار أن المقاولين عادةً ما يكونون منتشرين في الخطوط العسكرية الخلفية.

وفي السوق الفرعية لدعم الأفراد، تقدِّم الشركات -عادةً- خدمات دعم المقاولين للعمليات كامتداد للخدمات المقدمة بالفعل في أسواقها الداخلية والأولية، أو كإضافة إلى تلك الخدمات. ومع تقليص العمليات العسكرية من حيث الحجم والمدة، سوف تواجه هذه الشركات التحدي المتمثل في إعادة دمج نشاط دعم المقاولين للعمليات في أعمالها الرئيسية متى أمكنها ذلك، وإعادة تنسيق الأنشطة المتبقية وفقاً لوقائع السوق.

وبما أن شركات دعم الأفراد لا تقتصر خياراتها السوقية على دعم المقاولين للعمليات، فإن بقاءها من الناحية التجارية يُحتمل أن يكون في مأمن. وفي هذا السياق، يشير تريفور تايلور إلى «أن عمل دعم الأفراد لمصلحة الجيوش من النوع الذي تضطلع به شركات مثل "كي بي آر" KBR يُستنسخ بدرجة ما في قطاعات مثل استخراج المعادن في المناطق الصعبة والنائية أيضاً. وثمة نشاط كافٍ من هذا النوع بما يتيح لمن يؤمِّنون العقود الإبقاءَ على مهاراتهم».[12]

وفضلاً عن ذلك، بما أن الكثير من الشركات يقدِّم الخدمات إلى القوات المسلحة في الداخل أيضاً، فإن عقودها قد تتطلب منها المحافظة على مستوى معين من قدرات دعم المقاولين للعمليات من أجل العمليات الخارجية في حال كانت تلك القدرات مطلوبة في المستقبل.

السوق الفرعية للحراسة/ الحماية

إن سوق تقديم خدمات الأمن للأفراد والأصول الثابتة، وكذلك من أجل نقل الإمدادات إلى مسرح العمليات وداخله،[13] تنطوي بطبيعتها على درجة عالية من التعرض للخطر. ومن ناحية أخرى، فإن الحواجز أمام الدخول لهذا القطاع من السوق منخفضة نسبياً، كما يتضح من الشركات الجديدة الكثيرة العدد والصغيرة عادةً التي تتنافس في هذا القطاع من قطاعات السوق.[14] ومن الناحية النظرية، يجب أن يكون المتعاقدون مدرَّبين ومجهزين بدرجة كافية للصمود في بيئة مخاطر شديدة القسوة، لكن من الناحية العملية قد يفتقر المتعاقدون إلى هذه الكفاءة المهنية الباهظة التكلفة.[15]

وعليه، فإن انخفاض الحواجز أمام الدخول إلى سوق الحماية/ الحراسة يولِّد بيئة تجارية تتسم بدرجة عالية من التنافسية. وتجدر الإشارة إلى أن الحراس المدرَّبين قد تكون لديهم خبرة عسكرية طويلة، ومن ثمّ إمكانات القدرات والخدمات الهجومية. وعلاوة على ذلك، قد يصعب في الواقع التمييز بين حدود الحماية/ الحراسة والعمل "الهجومي" الذي ينطوي على المبادرة باستخدام القوة المميتة.

ويُحتمل أن تواجه الشركاتُ التي تقدِّم خدمات الحماية/ الحراسة في السوق الفرعية التحدياتِ الأكبر على المديين القصير والمتوسط، على اعتبار أن نموذجها التجاري يعتمد بقوة على أعمال دعم المقاولين للعمليات، ويفتقر الكثير منها إلى أساس قوي في السوق الداخلية. وعلى الرغم من أن الكثير من الشركات يقدِّم خدمات الحماية والحراسة إلى عملاء محليين أيضاً، فإن تحويل أجزاء كبيرة من أعمالهم في مجال دعم المقاولين للعمليات سينطوي على صعوبة شديدة، بالنظر إلى أن البيئة الداخلية أقل خطورة وتنطوي على طلب أقلّ بكثير.

ومع ذلك، فإن هذه الشركات يجب أن تتمتع بدرجة كبيرة من مرونة الحركة؛ لأنها تميل إلى تشغيل عدد محدود من الموظفين في إطار عقود طويلة الأجل، ولا تحتاج إلى تغطية الكثير من الاستثمارات الرأسمالية على مدى فترة زمنية طويلة. ويُفترض أن تكون هذه الشركات قادرة على تقليص حجمها بسرعة، وقد يكون بعضها قادراً على الإبقاء على مجموعات المهارات الأساسية لديها، على الأقل بصورتها الدنيا. وبدلاً من ذلك، قد تنجذب الشركات التي تقدِّم خدمات يُعتبر فيها استخدام القوة من الاعتبارات الرئيسية، نحو السعي إلى استقطاب عملاء غير غربيين للحفاظ على مستوياتها من الدوران والربح.[16]

مهارات وكفاءات دعم المقاولين للعمليات في القطاعين العام والخاص

لقد أصبح القطاع الخاص "مضاعِف قوة" في العمليات العسكرية المعاصرة، أو ربما أيضاً – كما يسميه بعضهم – "فرعاً من فروع القوات المسلحة". بيد أن استخدام دعم المقاولين للعمليات استمرّ على نحو تدريجي ومحدد الغرض، وسيكون لزاماً على أصحاب المصلحة في مجال دعم المقاولين للعمليات أن يعتمدوا توجُّهاً أكثر تنظيماً وأشدّ عقلانية.

يجب على القطاع العام أن يكتسب قدرات بنيوية على المستويين الاستراتيجي والعملياتي لتحسين قدراته التعاقدية والإدارية والإشرافية في مجال دعم المقاولين

للعمليات، وإدامة توافر تلك الحلول على المدى الطويل. ويجب على القطاع الخاص أن يؤمِّن الاستدامة والربحية الطويلتَي الأجل لنماذجه التجارية في مجال دعم المقاولين للعمليات، التي يجب أن تُعتبر جزءاً من قطاعات الخدمات الأوسع نطاقاً، وخصوصاً في الأسواق الفرعية لدعم المعدات والأفراد. وفي نهاية المطاف، فإن على تلك الشركات أن تقدِّم منتجات وخدمات عالية الجودة يمكن إدامتها في مسرح العمليات بتكاليف معقولة. والجهات المعنية بدعم المقاولين للعمليات في القطاعين العام والخاص على حد سواء، لم تفهم تماماً بعد، ولا قَبلت، التحديات التجارية والعملياتية المحددة المتأصلة في الأسواق الثلاث لدعم المقاولين للعمليات.

إن معظم الدول حول العالم التي تستخدم المقاولين في العمليات على نطاق واسع، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، ليس لديها سوى عدد محدود من موظفي المشتريات من ذوي الخبرة والمعرفة المعمّقة بالقاعدة التجارية والمتطلبات المحتملة لهذه الأسواق الفرعية، والمتوافرين ضمن الحكومة والقوات المسلحة لإدارة الأموال وأعباء العمل التي تنطوي عليها هذه المتطلبات الكبيرة لدعم المقاولين للعمليات. وهذه الفجوة لا يمكن سدّها سوى من خلال استحداث مسار وظيفي مرتبط بدعم المقاولين للعمليات لمصلحة أفراد القوات المسلحة كجزء من تحسين القدرات التعاقدية للمؤسسات.

وعلاوة على ذلك، فإن معظم المحاولات لتطوير قدرات إدارية ورقابية مناسبة في مجال دعم المقاولين للعمليات ركزت أساساً على الهياكل والعمليات الإدارية، بينما لم تتم معالجة قدرات قوة العمل الحكومية على إدارة المتعاقدين والإشراف عليهم في الميدان سوى على المستوى السطحي. ونتيجة لذلك، كثيراً ما تؤدي الفجوة التنظيمية للإدارة والإشراف قبل الانتشار وفي أثنائه وبعده إلى حلول محددة الغرض، ما يحدّ بدرجة كبيرة من قيمة المتعاقدين بالنسبة إلى المجهود العسكري في الأسواق الفرعية الثلاث لدعم المقاولين للعمليات. ووفقاً لذلك، على الحكومات أن تعتمد توجهاً استراتيجياً نحو تحديد حجم قوة عمل يمكنها التعاقد بفعّالية مع المتعاقدين وإدارتهم والإشراف عليهم قبل انتشارهم وفي أثناء وجودهم في مسرح العمليات، ونحو تشغيل قوة العمل هذه وتدريبها ودفع أتعابها.

وبالنسبة إلى الشركات، من المهم مراعاة انعكاسات البيئة العملياتية على التسليم الفعلي للخدمات لدى تقديم العطاءات لنيل العقود؛ ذلك أن تقديم الخدمات في بيئة يمكن أن تكون عدائية – في ظل مخاطر تجارية وشخصية عالية، ومتطلبات دائمة التغير وصعبة من حيث التحديد والتلبية – مَهمة تنطوي على تحديات فريدة، والشركات التي تقدِّم خدمات شبيهة في بيئة غير عدائية لن تكون بالضرورة ناجحة في ظل مثل تلك الأوضاع.

إن شركات دعم المقاولين للعمليات بحاجة إلى موظفين ذوي مهارة، ومدرَّبين ومجهزين بصورة جيدة، ومُعَدّين ذهنياً وبدنياً، ويتلقون أجوراً معقولة، كي يقدموا خدمات عالية الجودة.[17] كما أنها بحاجة إلى إعداد تقييمات واقعية للمخاطر تقوم على فهمٍ معمّقٍ لبيئة العمليات الشديدة التعقيد، وتصوُّرٍ متوازنٍ للمخاطر التجارية والمخاطر المرتبطة بالسمعة والمخاطر الشخصية.

وهناك الكثير الذي يتعين تصحيحه إذا أريد لمساهمة الصناعة في الدفاع أن تكون مستدامة وقابلة للتحمل؛ فالحكومات لا تكاد تكون قادرة – مالياً أو عملياتياً – على ترك السوق تعمل على سجيتها، لكن هناك بعض الشخصيات السياسية التي تعتبر ذلك استجابة حكومية مُرضية تماماً، وتغفل أن قرارات الشراء هي تدخّل في شؤون السوق. وعلى الحكومات، بدلاً من ذلك، أن تقدِّم إجابات معقولة وفي الوقت المناسب على الأسئلة الأساسية والبالغة التعقيد.

فعلى سبيل المثال، هل يمكن في العالم الحديث الاعتراف بدولة ما باعتبارها قوة عسكرية رائدة وقادرة على العمل المستقل من دون أن تكون لديها صناعة دفاعية كبيرة الحجم وعالية القدرات داخل حدودها الوطنية؟ وما الدرجات المثلى والقصوى للاعتماد على القطاع الخاص من أجل توفير القدرات العسكرية؟ وهل يمكن للعقود المبرمة في وقت السلم من أجل تقديم خدمات تسليم المعدات ودعمها أن توفِّر الاستعدادات الكافية في ما يتعلق بالاستخدام العملياتي المنتشر لتلك المعدات؟

وعلاوة على ذلك، إلى أي مدى يجب التحكم وطنياً في أجهزة القطاع الخاص المعنية أو تملّكها؟ وهل المخاطر التجارية والتكنولوجية والعملياتية ذات الصلة مفهومة وموثّقة على نحو جيد؟ وأخيراً، هل من المجدي إدارة عملية مناقصة تنافسية ومفتوحة ثم التطلع إلى بناء علاقة شراكة مع مقدِّم العطاء الفائز؟ وما الذي يمكن لوزارة الدفاع عمله عندما يمكن أن يؤثِّر الابتياع التنافسي في شكل السوق مستقبلاً نظراً إلى احتمال أن يغادر الخاسر القطاع؟

منظور مؤسسي

هذه المسائل، وكذلك التحديات والفرص المبينة سابقاً، تنبغي معالجتها على نحو متسق وفي الوقت المناسب، إذ يواجه القطاع الخاص ضغوطاً حادة التزايد من مستثمريه لإثبات الوجاهة التجارية للأنشطة المستقبلية في السوق الدفاعية، بالنظر إلى تراجع الميزانيات الدفاعية وتقليص الإنفاق على البحث والتطوير في الأسواق الداخلية الأكثر تقليدية.

إن الشركات الدفاعية، التي تتنافس مع الإيرادات المحتملة في الأسواق التجارية، لن تنتظر طويلاً كي تتقبل الحكومات وتواجه تبعات سياساتها في مجال الصناعات الدفاعية. ومن المنظور التجاري، فإن الشركات تواجه سلسلة من الخيارات العالية المستوى[18] في السوق الدفاعية.[19]

الخيارات العالية المستوى أمام الشركات الدفاعية

يُعَدُّ "الترشيد الداخلي"، مع التركيز ربما على توحيد المَحافظ، رد فعل نمطي من جانب الشركات التجارية إزاء تقلّص الطلب. وقد يُطرَح بأن ثمة إمكانية بأن يتم السعي وراء هذا الخيار في القطاعات الدفاعية الغربية، في وقت سمح فيه تزايد الميزانيات الدفاعية في أعقاب عام 2001 للشركات بأن توسِّع نطاق مَحافظها وهياكلها التنظيمية بدرجة كبيرة أخذاً في الاعتبار حجم السوق. ومع انكماش الميزانيات في الأسواق الداخلية التقليدية

حتى إلى ما دون مستويات عام 2001 بالأسعار الحقيقيـة، فـإن الضـغط عـلى الشــركات للتخلص من النشاطات غير الأساسية، وزيادة فعّالية التكاليف ومن ثـمّ التنافسـية، فـائق الشدة. وبطبيعة الحال، هناك حدود لمثل ذلك الترشيد الداخلي، وهناك بعـض الشــركات التي قد تتخلف عن قطاع الأعمال الدفاعية بالكامل في أثناء جهود الترشيد.

وتُعَدُّ "ممارسة الضغط على الساسة والجمهور لمنع خفـض الميزانيـات الدفاعيـة" مـن الخيارات الاستراتيجية المفضلة منذ فترة طويلة لدى الشـركات العاملـة في قطـاع الـدفاع واتحادات مصالحها، وإن أمكن القـول إن نسـبة النجـاح المحـرز ضـعيفة، عـلى الأقـل في أوروبـا؛ ذلـك أن الشـكوك العامـة لـدى معظـم المجتمعـات الغربيـة إزاء المؤسسـات العسـكرية، والنظـرة ذات البُعـد الأخلاقـي إلى الشــركات الدفاعيـة باعتبارهـا مـورِّدةً للأدوات القاتلة، إلى جانب تفضيل الإنفاق على الرفاه وغـيره مـن الجوانـب الاجتماعيـة، وخصوصاً في أوقات التقشف المالي، تحول دون أن تقـرَّ فئـات رئيسـية مـن الجمهـور بـأن "الدفاع له أهميته"، حتى عندما يحظى ذلك بالتقدير الواجب، فلا يتم ربط هذه الضــرورة بالموافقة على النفقات الدفاعية الكافية.

ووفقاً لذلك، فإن الشـركات الدفاعية كانت تجد صعوبة إلى الآن، ويُحتمل أن يستمر ذلك مستقبلاً، في تقديم حملة متسقة للعلاقات العامة لا تتجنب المآزق الأخلاقية فحسب، وإنما تعالجها على نحو استباقي أيضاً، وتسوّق حجـة مقْنعـة مـن أجـل أن تكـون قـدرات الصناعة الدفاعية في صلب الجهود الدفاعية الوطنية.

ويمثِّل "الاستغلال المكثـف للسـوق الدفاعيـة العالميـة" خيـاراً اسـتراتيجياً إضـافياً بالنسبة إلى الشـركات الدفاعية لتخفيف أثـر تراجـع الطلـب في أسـواق دولهـا الأصـلية. وهناك الكثير من الشـركات والدول التي تفضل هـذا الخيـار. بيـد أن هـذا لـيس مجهـوداً مباشـراً نظراً إلى أن سوق الصادرات الدفاعية العالمية شديدة التنافسـية، ولا تقـدِّم فرصـاً متساوية لجميع الأطراف، وتنطوي على حساسيات سياسية جمّة. وعلاوة على ذلـك، فـإن اختراق سوق التصدير العالمية، وإن انطوى على تباينـات بسـبب نـوع السـلع والخـدمات

المقدَّمة، يتطلب موارد هائلة – ما يمثِّل عقبة خاصة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات القدرات المالية المحدودة – ودعماً مستمراً ومتسقاً من جانب الحكومات. كما أن التصدير الناجح للمعدات الدفاعية يتطلب وجود طلب محلي قوي في الأسواق الداخلية التقليدية التي تؤدي وظيفة الأسواق المرجعية. ويمكن القول إن هذه الوظيفة مهدَّدة بالخطر في ظل تراجع الميزانيات الدفاعية، وتردُّد الكثير من الساسة في نشر قوات ضمن مهام خارجية بالنظر إلى التجارب الأخيرة.

وكثيراً ما يتمثل خيار استراتيجي تكميلي للصادرات الدفاعية في "الاستثمار في الأسواق الدفاعية النامية"، مثل الهند والبرازيل والمملكة العربية السعودية. بيد أن الوصول إلى هذه الأسواق لا يخلو من العقبات. فمن ناحية، تواجه الشركات الغربية منافسة شرسة فيما بينها، في إطار جهودها لتطوير ما يمكن توصيفها بأنها "أسواق داخلية" جديدة في هذه الدول. ومن ناحية أخرى، فإن من مصلحة حكومات هذه الدول المستوردة أن تطوِّر قدرات الصناعة الدفاعية لديها على المدى الطويل. ويمكن أن يعني ذلك أن الاستثمارات على المديين القصير والمتوسط في هذه الدول يوفر قاعدة طويلة الأجل للمنافسين الجدد في هذه السوق، وكذلك على المستوى العالمي بالرغم من الحواجز الكبيرة أمام دخولها. وعلاوة على ذلك، فإن ممارسة الأعمال في هذه الأسواق النامية ليس بالأمر السهل، على الأقل من حيث الأطر القانونية الضبابية، والقواعد الناشئة، والتنفيذ غير المتسق، ومشكلات الفساد،[20] وخطر سرقة حقوق الملكية الفكرية.

وكما هو متوقع، فإن الخيار الاستراتيجي القائم على "الاستثمار في الأسواق الدفاعية الكبيرة" – وسوق الولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة منها – أمرٌ مُغْرٍ، لكنه يشكل تحديات كبيرة بالنسبة إلى الشركات أيضاً. إن نيل سبل الوصول إلى السوق الأمريكية كشركة غير محلية وترك بصمة كبيرة بما يكفي للتنافس من أجل البرامج الأكثر ربحاً، يتطلب توظيف استثمارات أولية هائلة، وإدارة محفظة متطورة من المنتجات والخدمات، وإقامة علاقات على أعلى المستويات في واشنطن وولايات رئيسية. وهذا كله صعب

بالفعل في السوق الأمريكية، ومع تراجع الميزانية الدفاعية الأمريكية في المستقبل ستزداد المسألة إشكالية، وخاصة أن الكونجرس الأمريكي من المحتمل أن يكون أكثر إصراراً على إبراز تفضيله للاقتصار على المورِّدين المحليين في السوق الدفاعية.

وبصرف النظر عن تنويع الاستثمارات الإقليمية، سوف يتعين على الشركات أن "تستهدف قطاعات النمو النسبي في السوق الدفاعية" – مثل الطائرات من دون طيار، وأنظمة القيادة السيطرة والاتصالات والحواسيب والمعلومات/ الاستخبارات والمراقبة واكتساب الهدف والاستطلاع (C4ISTAR)، وقدرات الحرب الإلكترونية – من أجل المحافظة على سلامة دفتر طلباتها. بيد أن الحجم الحقيقي لقطاعات النمو هذه، وسبل تنفيذ هذه البرامج لا يزال مبهماً إلى حد ما. ويلاحَظ أن حصة ميزانيات المعدات المتاحة للاستثمارات الجديدة في "قطاعات النمو" هذه محدودة بدرجة كبيرة، على اعتبار أن أغلبية الميزانية لا تزال مخصصة إلى البرامج القائمة. وعلاوة على ذلك، من الطبيعي أن العقود الأصغر حجماً في هذه القطاعات تمنح أرباحاً أدنى، بينما العقود الأكبر حجماً وذات الأرباح المحتملة العالية قد تتطلب تصاميم مشروعات متعددة الجنسيات، وذات مخاطر خاصة بها من حيث تسليمها في الوقت المناسب وضمن حدود الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تكون هذه القطاعات مستندة بقوة إلى التطورات التكنولوجية في النطاق المدني، وهي تطورات لا ينبغي للشركات أن تكون محيطة بها فحسب، وإنما أن تكون قادرة على الوصول إليها وتطبيقها في السوق الدفاعية أيضاً.

والخيار الاستراتيجي "للتركيز على عمل الدعم" يَعِدُ بسلسلة جذابة ومضمونة من الإيرادات، بالنظر إلى ميل بعض الحكومات إلى أن تعهد إلى القطاع الخاص بتنفيذ المهام غير الأساسية. وقد تقدِّم خدمات دعم الأفراد (مثل خدمات السكن، وغسل الملابس) داخل الوطن وفي البعثات الخارجية نموذجاً تجارياً منفصلاً للشركات، أو يمكن أن تضاف إلى خدمات أخرى مقدَّمة بالفعل في النطاقين الحكومي والتجاري. وفي وقت السلم، هناك بعض أجزاء هذه الأعمال التي قد تُستخدم في القطاع المدني أيضاً، على سبيل

المثال في شكل خدمات دعم لعمليات المناطق النائية لشركات التعدين. وتبدو الصورة مختلفة تماماً بالنسبة إلى خدمات دعم المعدات المقدَّمة إلى القوات المسلحة. فهنا، تحتاج الشركات إلى فهم معمّق لتكنولوجيا المعلومات. وقد يَعتبر كبار مصنّعي المعدات الأصلية خدمات الدعم جزءاً أساسياً من التزامهم طوال دورة الحياة كلها تجاه أحد البرامج وليس نموذجاً تجارياً قائماً بذاته. ومن الواضح أن عمل الدعم مجال يصعب على الجميع دخوله عدا المطوِّر الأصلي للمعدات.

وبالنظر إلى التحديات والمخاطر المرتبطة بكل خيار من هذه الخيارات الاستراتيجية، قد توسِّع الشركات نطاق نماذجها التجارية بما يتجاوز السوق الدفاعية. وبما أن الشركات المستقرة في السوق الدفاعية لديها خبرة مؤكدة في تقديم العطاءات وتنفيذ البرامج المعقدة، فإن من المنطقي الاستفادة من هذه الخبرة من خلال "تعقُّب الأسواق المجاورة". وفي النطاق الحكومي، فإن تفضيل بعض الحكومات تعهيد خدمات الأمن الداخلي إلى القطاع الخاص قد يولِّد فرصاً تجارية جديدة تستكشفها الشركات. كما يمكن أن تولِّد مطالب الأمن الإلكتروني من العالمين الحكومي والتجاري على السواء، قنواتٍ جديدة لتوليد الدخل. وبطبيعة الحال، فإن الشركات الدفاعية ليست وحدها التي تستهدف هذه الأسواق المجاورة، وقد تجد نفسها في تنافس مع منافسين مستقرين.

ويمكن القول إن "تجميعاً أوروبياً" مخطَّطاً له وواسع النطاق ضمن السوق الدفاعية شهد انتكاسة مع فشل اندماج شركتي الفضاء والدفاع الجوي الأوروبية (EADS) والصناعات الجوية والدفاعية البريطانية (BAE). ومع ذلك، هناك شركات غير واقعة تحت تأثير قوي من جهات سياسية – وخصوصاً في ألمانيا – قد تكون لا تزال راغبة في تنفيذ عمليات اندماج سليمة تجارياً في المستقبل. بيد أن عمليات الاندماج هذه يُحتمل أن تكون على نطاق أضيق، وقد لا تسهم في إنجاح "اندماج محسوب" يتطور إلى قاعدة أوروبية متجانسة ومتعافية للصناعة الدفاعية. ويمكن بدلاً من ذلك أن نرى "اندماجاً تلقائياً" تنتج عنه قاعدة أوروبية للصناعة الدفاعية تتسم بالمزيد من التجزؤ. ولا يتوقع لمثل

هذه البيئة المهنية "العدائية" أن تلحق الضرر بالجدوى التجارية للشركات فحسب، بل إنها ستشكل خطراً كذلك على جهود الدفاع الوطني أيضاً؛ وخصوصاً من حيث جعلها أكثر اعتماداً على المورِّدين الأمريكيين. وما زال من غير المعروف إذا ما كانت مبادرة "الدفاع الذكي" التي اعتمدها "حلف شمال الأطلسي" الناتو، ومبادرة "التجميع والتقاسم" التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي يمكن أن تسهما في اعتماد توجه بنّاء أكثر إزاء الاندماج الأوروبي، ما يجعله خياراً استراتيجياً عقلانياً بالنسبة إلى الشركات الدفاعية.[21]

إن أحد العوامل المنطقية الموجِّهة للاندماج المقترح بين شركتي الفضاء والدفاع الجوي الأوروبية والصناعات الجوية والدفاعية البريطانية، كان "تحقيق توازن بين الأنشطة المدنية والعسكرية" للشركة المدمجة. بيد أنه بالنسبة إلى الشركات الدفاعية، فإن زيادة النشاطات المدنية أو توسيع نطاقها لجلب المزيد من الأرباح لا يخلو من التوتر والمخاطرة. وكثيراً ما تتسم الأسواق المدنية بالتقلب الشديد، وبدورات تطور ومنتجات شديدة القصر وكذلك – وإن بدرجات متباينة من قطاع إلى آخر – بباعة يتمتعون بقوة سوقية كبيرة. والمثال الحديث العهد على الشركة الألمانية راينميتال Rheinmetall، التي شهد فرع السيارات لديها تراجعاً كبيراً (على غرار سوق السيارات العالمية)، يسلط الضوء على حقيقة أن التوازن بين المجالين المدني والعسكري يمكن أن ينطوي في حد ذاته على مشكلة. ووفقاً لذلك، لابد من توخي الحذر لدى التعامل مع الخيار الاستراتيجي المتمثل في التنويع بما يشمل الأسواق المدنية.

وباختصار، يمكن القول إنه لا يوجد حل سحري – أي خيار استراتيجي جامع – للتصدي للتحديات المعقدة والمتنوعة أمام الشركات الدفاعية. فإذا قررت الشركات أن تبقى نشطة في القطاع الدفاعي، سوف يتعين عليها أن تطبق مجموعة من هذه العناصر لوضع استراتيجية تجسد وضعها الحالي في السوق، والنقطة التي تودّ بلوغها. بيد أن تلك الاستراتيجية لن تؤدي، ما لم تُعرض بوضوح، إلى زيادة الهواجس بشأن تناسق نماذج أعمال الشركات فحسب، بل إنها قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إثارة السؤال الوجودي

التالي: "أنبقى في قطاع العمل أم نتركه؟". في الماضي، كان الكثير من الشـركات التي تواجه خياراً مماثلاً يجيب عن هذا السؤال من خلال مغادرة قطاع الدفاع.

قصص الشـركات في الدفاع

إن الصناعة الدفاعية ليست كتلة متجانسة، حيث تتباين الشـركات من حيث درجـة التخصص الدفاعي في محافظ منتجاتها، وحصة المبيعات الدفاعية في حجم أعمالها، والوزن النسبي للسلع مقابل الخدمات ضمن إنتاجها، وهياكل ملكيتها (ملكيـة خاصـة، اكتتـاب عمومي، ذات دور رئيسـي للدولـة،... إلـخ)، وأسـواق مبيعاتهـا الإقليميـة، وجـدواها التجارية الحالية، وتاريخها في السوق.

ووفقاً لقانون روفوس مايلز Rufus L. Miles، الـذي يـنص عـلى أن "مكـان وقوفـك يعتمد على مكان قعودك"، يُحتمل أن ينظر رجال الصناعة إلى الخيارات العالية المستوى المتاحة لهم على نحو فريد من خلال عدساتهم كشـركات وكأفراد. وفي إطار مجهـود لفـكّ تعقيـدات هذا النموذج من نماذج الخيارات الاستراتيجية، يمكـن القـول إن الشــركات تبنـي قصصـها المؤسسية التي يمكن أن توجد داخل هذه الخيارات العالية المستوى وفيما بينها. وكموضوعات استراتيجية، فإن هذه القصص توجِّه التخطيط المؤسسـي وكذلك الأعمال اليومية.

الاستراتيجية بوصفها تطويراً للأعمال

على الرغم من الفهم المتسق للقيود السياسية والاقتصادية، والقيـود البيئيـة الأخـرى المفروضة على الشـركات الدفاعية، فإن استراتيجية الشـركات هـي، في الأسـاس، تطـوير الأعمال بصورة أوضح. وبعبارة أخرى، فإن استجابات الشـركات للبيئة المعقـدة المناقَشـة أعلاه تتجلى على المستوى العملياتي في نشاطات تطوير الأعمال التجارية.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك، التحول الملحوظ لمنشأة تجارية مثل كينتيك QinetiQ، حيث جرت إعادة تشكيل الأعمال من مزيج من الكفاءات البحثية والعلميـة إلى كفـاءات معنية بالتصنيع وتطوير الأعـمال والمبيعـات. وبصـورة مماثلـة، تقـدِّم مجموعـة شــركات

فينميكانيكا Finmeccanica مجموعة من الحلول المتعلقة بالتصنيع والدعم في أثناء الخدمة والتعهيد إلى الحكومات تفوق بكثير كفاءاتها الرئيسية الأصلية في البحث والتطوير والتصنيع.

دوافع التصدير

إن مما يرتبط بفكرة أن السلاح الرئيسي في يد الصناعة الدفاعية هو ممارسة متينة لتطوير الأعمال، تأكيد الحاجة إلى نجاح الصادرات كضرورة استراتيجية. وتُعَدُّ الحاجة إلى معالجة الأسواق الدفاعية الخارجية بنجاح، سواء من خلال المشروعات التعاونية أو المبيعات المباشرة مع العمليات المقابلة (المبادلة) أو الاستثمارات في الأعمال فيما وراء البحار أو كل ذلك أو بعضه، أحد الأبعاد الرئيسية.

العلاقات التعاونية الطويلة الأجل مع الحكومات

توجد حاجة ملحّة إلى إقامة علاقات تعاونية طويلة الأجل بين الحكومات والمتعاقدين الدفاعيين الرئيسيين، بحيث تكون العقود عنصراً مهماً - ولكنه ليس الوحيد - في هذه العلاقات. ويُعَدُّ هذا الأمر موضوعاً استراتيجياً رئيسياً. وبطبيعة الحال، فإن ميزة العقود الطويلة الأجل تكمن في إقصاء المنافسين عن السوق (على الأقل في أثناء فترة العقد). وبينما يمكن، بداهةً، النظر إلى الفترات التي تتسم بعدم اليقين والتعقيد باعتبارها تقيِّد فرص التعاقد الطويل الأجل بين الحكومة والصناعة، فإن نجاح ترتيبات مثل "البرنامج اللاحق لترايدنت" في المملكة المتحدة، ومبادرة "مجموعة الأسلحة المعقدة"، واتفاق الشراكة الطويل الأجل بين وزارة الدفاع البريطانية وشركة كينيتيك؛ جعل الانتباه المؤسسي يركز على مزايا - وحقائق - الترتيبات الطويلة الأجل.[22]

الرعاية والتنظيم

تخضع المنشآت الدفاعية والمنشآت المعنية بالأمن القومي لرقابة مشددة، وتضطلع الحكومة المستضيفة لأي شركة بدور مهم في وضع إطار بيئة عمل المنشأة التجارية. ومع

ذلك، من الناحية المفاهيمية، يجلب التنظيم الحكومي للأسواق مسؤولية الرعاية. وعليه، ينبغي لتلك الحكومة أن تقرّ بالدور الفريد للمنشآت الدفاعية في الحياة الوطنية.

إن إدارات العلاقات الحكومية ضمن المنشآت الدفاعية غير مقامة لمجرد الاضطلاع بدور ممارسة ضغوط خفية فحسب، وإنما من أجل الضغط أيضاً وصولاً إلى الاعتراف الحكومي بأن العلاقة الفريدة بين الحكومة الوطنية والمنشأة الدفاعية المحلية، أينما يكون مقرها، تتطلب أن تأخذ الأولى دور الرعاية هذا على محمل الجد، وأن تكون استباقية لدى تواصلها مع القاعدة الصناعية وقطاع الخدمات.

التعاون والتجميع

تقرّ المنشآت الدفاعية فيما يبدو بظاهرتين متميزتين سوف يكون لهما مغزاهما في السنوات المقبلة. أولاً، أن حجم التهديدات والتحديات التكنولوجية وتعقيدات البرامج كبيرة بحيث يلزم أن تعمل المنشآت التجارية سوياً ومع الحكومات لتوليد قدرات فعالة على صعيد الدفاع والأمن القومي.

وثانياً، ومما له مغزاه، ثمة لاعبون كُثُر في السوق على مستوى المقاولين الرئيسيين ومزوِّدي المكونات على حد سواء. وعليه، تُرتأى فترة ترشيد عابر للحدود على نطاق واسع، وهو ما سيعرِّف المنشآت من الناحية الاستراتيجية ويختبر بقوة علاقة الشركة بحكومتها المضيفة أو، وهو الأنسب، بحكوماتها المضيفة.

إدارة المستثمرين

أخيراً، يبدو أن تأثير ودور المستثمرين في المنشآت الدفاعية المطروحة للاكتتاب العام غير مفهوم على النحو الكافي، وإدارة المستثمرين والتواصل معهم أمر يحظى باهتمام محوري واستراتيجي في قاعات مجالس الإدارة. وتعد الاستجابات المختلفة للفوائض النقدية في شركة الصناعات الجوية والدفاعية البريطانية مناسبة. وبينما تفضِّل الإدارات (التي تفكر

على المدى الطويل) استخدام الفوائض لتنفيذ المزيد من الاستثمارات، وربما النمو، عن طريق الحيازة في الأسواق الموازية أو المستهدفة، يسعى المستثمرون النشطون إلى عملية إعادة شراء نقدي كبيرة للأسهم، بما يعود بالمزيد من المزايا المباشرة على حاملي الأسهم.[23]

إن هذا الفرق الكبير في التركيز يمس الاستجابة المؤسسية للفرص المتناقصة، وهو ظاهرة تستحق المزيد من الاستكشاف والفهم. وتقع مجالس الإدارة في الشركات الدفاعية تحت ضغط واضح لمواءمة نشاطاتها مع نشاطات حكوماتها الراعية والمتعاملة. بيد أن ثمة تسليماً واسع النطاق بأن مصالح حاملي الأسهم، والمؤسسات منهم على وجه الخصوص، قد تكون مختلفة، وقد يكون لها تأثير في استراتيجية الشركة.

خاتمة

إن الحفاظ على المصلحة العامة – أي "الدفاع" في هذه الحالة – يعتمد على المنتجات والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص. ويُعَدُّ مجهود الدفاع الوطني، الذي يستهدف ضمان الحرية والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وظيفة أساسية من وظائف الدولة الحديثة التي لا يمكن، بالنظر إلى البيئة الاستراتيجية، التخلي عنها. وتبعاً لذلك، فإن إخفاق السوق ليس خياراً مقبولاً في مجال الدفاع. وعليه، في القطاع الدفاعي، توجد لجانب الطلب العام، مقارنة بقطاعات أخرى، مصلحة مشروعة ومتأصلة وقوية بصورة خاصة في الوصول المستدام، إلى جانب عرض صحي ومرن وقادر على تقديم خدمات ومنتجات متطورة وعالية النوعية في الوقت المناسب وضمن حدود الميزانية.

ولكن، وبالنظر إلى المظاهر الواسعة النطاق لعدم الكفاءة في السوق الدفاعية، وحيث تكون الدولة هي العميل الشرعي الوحيد للمورِّدين، فإن الحدود المنيعة أمام الدخول إلى السوق، والطلب المتناقص بقوة على المنتجات الدفاعية في الأسواق التقليدية بالوطن الأم، وغياب تكافؤ الفرص عالمياً بالنسبة إلى الصادرات الدفاعية، تتطلب أن تتولى الحكومات

الوطنية رعاية الصناعات الدفاعية على نطاق واسع. وهذه الرعاية يجب أن تُقدَّم من خلال وضع إطار متسق لسياسات الصناعة الدفاعية، يتألف من سياسات دفاعية وسياسات غير دفاعية، حيث تستهدف الأولى توفير إطار سياسي واقتصادي ومجتمعي مفيد من الناحية الصناعية، بينما تعالج الثانية الطلبات المحددة لقاعدة الصناعة الدفاعية لتشجيع السلوك المجدي تجارياً للشركات العاملة في المجال الدفاعي.

وكل فئة من هذه الفئات تضمّ عدداً كبيراً من السياسات منها – على سبيل المثال لا الحصر - سياسة المشتريات الدفاعية، وسياسة النفقات الدفاعية، وسياسة البحث والتطوير فيما يخص المعدات الدفاعية، وسياسة الصادرات الدفاعية وكذلك السياسات الأوسع نطاقاً التي تخص السوق والبنية الأساسية والصناعة والتكنولوجيا والجوانب القانونية والتعليمية – التي تؤثّر إما بشكل مباشر وإما بشكل غير مباشر في قاعدة الصناعة الدفاعية من حيث كيفية مباشرتها لأعمالها. ومن شأن مجموعة السياسات من كلا الفئتين ضمن مجموعة رعاية الصناعة الدفاعية أن تزود الحكومة بأداة قوية لدعم السوق الدفاعية النشطة، والصناعة الدفاعية السليمة، ومجهود الدفاع الوطني المستدام في نهاية المطاف.

ومن الضروري عدم التهوين من أهمية السياسات غير الدفاعية في هذا السياق؛ ذلك أن قطاع الصناعة الدفاعية، أسوة بجميع القطاعات التجارية، يتطلب وجود مزيج صحي من السياسات الصناعية والسوقية والتكنولوجية. وعليه، يمكن للحكومة أن تستحدث إطاراً سياسياً ومجتمعياً واقتصادياً يتيح للشركات ديناميات سوقية سليمة، ومجموعة من الموظفين المؤهلين تأهيلاً جيداً، ومركزاً للابتكار التكنولوجي، وشبكات موثوق بها في مجال البنى التحتية، وكذلك حوافز استثمارية داخلية وخارجية.

ومن الأمثلة على ذلك "استراتيجية التكنولوجيا المتطورة لعام 2020 " (HTS 2020) التي اعتمدتها الحكومة الألمانية، والتي تستهدف تعزيز مركز ألمانيا كمحرك للتكنولوجيا والابتكار ودمج نشاطات البحث والتطوير لدى الإدارات المعنية. وهي تربط بين

الأطراف الفاعلة الرئيسية المعنية بالابتكار، وتسهم في تطوير نظام معرفي دينامي وقائم على الأداء، وتوجه نفقات الحكومة في مجال البحث والتطوير نحو تنمية التكنولوجيات الرئيسية.[24] وكنتيجة للاستراتيجية، خُصص ما نسبته نحو 2.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي الألماني إلى البحث والتطوير في عام 2011. وفي الفترة 2005-2011، زادت الحكومة الألمانية نفقاتها على البحث والتطوير بنسبة 46٪ إلى نحو 13.2 مليار يورو، بحيث أصبحت ألمانيا أحد اللاعبين الأوروبيين البارزين في مجال البحث والتطوير (إلى جانب فرنسا التي تنفق بنسبة 2.25٪، والمملكة المتحدة التي تنفق بنسبة 1.8٪، وإسبانيا التي تنفق بنسبة 1.33٪، وإيطاليا التي تنفق بنسبة 1.25٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البحث والتطوير لكل منها).[25]

ومن خلال استراتيجية التكنولوجيا المتطورة 2020، تؤطِّر الحكومة الألمانية جهودها أيضاً للنهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا. وفي عام 2012، خصصت الحكومة نحو مليار يورو من أموال الابتكار لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أي نحو 7.3٪ من إجمالي نفقاتها على البحث والتطوير.[26] وهذا الإنفاق – على إنشاء شركات جديدة، وعمليات نقل التكنولوجيا، وتقديم المشورة في مجال الابتكار، والبنية الأساسية للأبحاث – يضمن أن تتمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الألمانية من تقديم ابتكارات تكنولوجية متطورة وعالية التخصص إلى الاقتصاد الألماني.

ويعتمد نظام الابتكار الألماني بصفة خاصة على قوة عمل عالية المهارة في مجالات الرياضيات والمعلوماتية والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا. ومن ثم، فإن أحد مجالات التركيز الرئيسية لـ"مبادرة التأهل من أجل ألمانيا"،[27] التي أطلقتها الحكومة الألمانية، هو دعم التعليم في مجال الرياضيات والمعلوماتية والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا الذي تجسده رعاية المستشارة الألمانية لـ"مبادرة خلق المستقبل في مجال الرياضيات والمعلوماتية والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا" التي تستهدف أن تصل حصة خريجي الجامعات في مجال الرياضيات والمعلوماتية والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا إلى 40٪ في عام 2015.[28] وتشير

أرقام معهد كولونيا للبحوث الاقتصادية إلى أن هذه الحصة زادت إلى الآن من 31٪ في عام 2005 إلى نحو 34.3٪ في عام 2011، ما يزود الاقتصاد الألماني بخبرات هو في أمسّ الحاجة إليها.[29]

وبطبيعة الحال، لا تستفيد القاعدة الوطنية للصناعة الدفاعية في ألمانيا ولا في غيرها، استفادة تلقائية من هذه السياسات الحكومية، وهي (أي السياسات) لا تتجسد دائماً في شكل أوضاع تجارية محسَّنة. وعلى الرغم من أن الشركات النشطة في القطاع الدفاعي لا يمكن استثناؤها من الاستفادة من الخدمات العامة، مثل البنية الأساسية ونظام التعليم العام وبيئة تجارية مستقلة وسيادة القانون، فإنها تتنافس مع قطاعات تجارية أخرى، على سبيل المثال من أجل خريجي الجامعات الأفضل تأهيلاً. وعلاوة على ذلك، بما أن هذه السياسات الصناعية والسوقية والتكنولوجية غير مصمَّمة خصيصاً لتلبية احتياجات قطاع اقتصادي محدد، فإن مزاياها تتوزع على نحو غير متكافئ، وأحياناً حتى على نحو غير قابل للتنبؤ.

إن الإخفاق في أحد الأسواق أو فقدان سبل الدخول إليها، كلاهما خيار غير مقبول بالنظر إلى تأثيراتها على قدرة أي دولة على إدامة جهودها الدفاعية. ومن هذه الزاوية، فإن السوق الدفاعية تختلف اختلافاً جذرياً عن غيرها من الأسواق التجارية. وينبغي لصانعي السياسات ورجال الصناعة أن يستجيبوا بصورة مشتركة للتعقيدات المرتبطة ببيئاتهم المهنية على نحو كافٍ وفي الوقت المناسب.

الفصل السابع

صعود المتعاقدين في حروب القرن الحادي والعشرين

كريستوفر كينزي

تناولتُ، في دراسة لي نُشرت سابقاً بعنوان **تحوُّل الحروب: صعود المتعاقدين الخاصين**،[1] صعود الكفاءات العسكرية الأساسية core competency military، وركزت على الممارسات العسكرية، وكيف أصبح نموذج الكفاءات الأساسية واقعاً ملموساً على الأرض منذ نهاية الحرب الباردة؛ كما سلطت الضوء على بعض التحديات التي يمثلها هذا الأمر. وسيعتمد هذا الفصل على تحليلي السابق من خلال إضافة ثمانية عناصر أعتقد بأنها يمكن أن تشرح صعود المتعاقدين (أو المقاولين contractors) في حروب القرن الحادي والعشرين.

وتقسَّم هذه العناصر إلى مجموعتين: تركز المجموعة الأولى على شرح الدافع إلى إبرام عقود خارجية (التعهيد outsourcing) للحصول على الخدمات الفنية وخدمات الدعم. ويتضمن الشرح: التوفيق بين الالتزامات الاستراتيجية والموارد،[2] ما يؤدي إلى تبنٍّ تدريجي لأحد نماذج الكفاءات العسكرية الأساسية؛ والحاجة إلى قيام وكالات عديدة بمواجهة التحديات الأمنية المستقبلية، التي ستشمل متعاقدين ذوي مهارات تخصصية؛ وتحقيق قدر أكبر من الجدارة في تقديم الدعم اللوجستي ضمن بيئة أمنية سريعة التغير، ما يؤدي مرة أخرى إلى تبنّي أحد نماذج الكفاءات العسكرية الأساسية؛ والتطور التكنولوجي السريع في الشؤون العسكرية والعمليات اللوجستية العسكرية التي تمت، بشكل غالب، في القطاع الخاص على مدى العقود الثلاثة الماضية من دون أي أثر للقطاع العام. أما المجموعة الثانية فتشرح الدافع إلى تعهيد خدمات الحماية الأمنية إلى أطراف غير حكومية. وتشمل هذه الشروح ما يلي: التوفيق بين الالتزامات الاستراتيجية والموارد؛ والحاجة إلى

خفض الوجود العسكري في المجال العملياتي، الأمر الذي أدى إلى تعهيد الوظائف الأمنية إلى مصادر خارجية؛ واستخدام المتعاقدين بدلاً من الجنود من أجل المصلحة السياسية؛ وتفضيل الهيئات الحكومية الأخرى استخدام المتعاقدين الأمنيين بدلاً من الجنود.

من المحتم أن مستقبل الحرب سوف يشهد اندماج المتعاقدين أكثر فأكثر في الجيش، وصولاً إلى خط الجبهة ضمناً. وفي النتيجة سيصبح المتعاقدون عنصراً رئيسياً في هيكل القوة العسكرية. ويمكن أن نتوقع حدوث تغيير في هذا المسار فقط في حال تغيرت أي من الديناميات الأساسية.

وسوف يركز هذا الفصل في أغلبه على الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. ولكن تبني نموذج الكفاءات العسكرية الأساسية، واعتماده على المتعاقدين ليس محصوراً بهذه القوى العسكرية. أما الجيوش الأخرى، ولاسيما في أوروبا، فسوف تسير على هذا المسار أيضاً عندما تواجه تحديات مماثلة متعلقة بتعهيد الخدمات الفنية، والدعم، والخدمات الأمنية.

سوف يقدم هذا الفصل إطاراً لمناقشة مستقبلية حول زيادة اعتماد الجيوش الحكومية على شركات المقاولات للحصول على الخدمات الفنية، والدعم، وخدمات الحماية التي لم ينخرط بدراستها بشكل كامل بعدُ الباحثون في الدراسات الأمنية الدولية.[3] وتحقيقاً لهذه الغاية سيقدم هذا الفصل، في البداية، سرداً تاريخياً وجيزاً عن استخدام المتعاقدين من قبل الجيوش الأوروبية على مدى السنوات الثلاثمئة الماضية، مع تسليط الضوء على اتجاهات استخدامها على المدى الطويل. وخلافاً للمناقشات الأكاديمية مؤخراً حول الاستعانة بمصادر خارجية، التي تتجاهل غالباً الدور التاريخي للمتعاقدين في الحرب، لَطالما كان المتعاقدون جزءاً لا يتجزأ من سلسلة التوريد العسكرية.

وسيقدم الفصل من ثم تعريفاً للمتعاقدين بعقود محدودة المدة، من حيث الخدمات الفنية، وخدمات الدعم، وخدمات الحماية. وهذا ضروري بسبب وجود اختلافات واضحة جداً فيما بين أنواع المتعاقدين الذين يدعمون القوى العسكرية، ما يعني أننا يمكن

أن نتوقع وجود دوافع مختلفة وراء قرار الحكومة بـاللجوء إلى المتعاقـدين للحصـول عـلى الدعم. أما الأقسام المتبقية من الفصل فسوف تحاول توضيح ماهيّة البيئة الأمنيـة الدوليـة المستقبلية التي يحتمل أن تنشأ، وماهيّة القوة الدافعة التـي سـتكون خلـف القـرار بتعهيـد الخدمات في حال كان هناك شك في مستقبل الأمن الدولي. وتعتبر هذه النظـرة المسـتقبلية ضرورية لأن شكل أي بنية قوة مستقبلية هو إلى حد كبير نتيجـة لعمليـة سياسـية يحـددها المحيط الاجتماعي/ السياسي، والاقتصادي، والقانوني الذي يشكل البيئة الأمنية الدوليـة، والأسباب التي ستجعل الدول تستجيب لأي تحديات أمنية تفرضـها تلـك البيئـة ضـمن مزيج من الأطراف الفاعلة التابعة للقطاعين الحكومي والخاص.

نظرة تاريخية إلى دور المتعاقدين في إمداد الحروب

للمتعاقدين تاريخ طويل في إمداد الحروب. وقد انقطع هذا التاريخ بشـكل ملحـوظ من نحو الخمسينيات من القرن التاسع عشر إلى الثمانينيات مـن القـرن العشـرين، عنـدما تحولت الاستعانة بمصادر خارجيـة مـرة أخـرى إلى شرط للمسـاعدة في خفـض الميزانيـة العسكرية.[4] وقد أشار ديفيد مور وزملاؤه "Moore et al."، إلى النقطة ذاتها، حيث نبهوا إلى أن «ممارسة الأعمال اللوجستية، كما تُفهم في شكلها الحديث، كانت موجـودة مادامـت هناك قوات مسلحة منظمة».[5] وبالنسبة إلى الجيوش الأوروبية التي استخدمت المتعاقـدين خلال القرنين التاسع عشـر والعشرين، فقد كان سبب قيامها بذلك مشابهاً، إن لم يكن هو ذاته السبب وراء قيام جيش المملكة المتحدة بالاستعانة بمصادر خارجيـة اليـوم، وسـوف تواصل القيام بذلك في المستقبل المنظور؛ للتوفيق بين الالتزامات الاستراتيجية والمـوارد،[6] وللتأكد من أنها تواكب التطور التكنولوجي السريع في المجال العسكري.[7]

يتمتـع الجـيش الأمريكـي بعلاقـة وثيقـة بالمتعاقـدين تعـود إلى حـرب الاسـتقلال الأمريكية، فقد كان الجيش الأمريكي يعتمد اعتماداً كبيراً عـلى المتعاقـدين للحصـول عـلى الإمدادات. كما شهدت الحرب اعتماد واشنطن على «ممارسة دفع الأجور لشــراء العمـلاء على أساس نسبة مئوية من الأموال التي ينفقونها».[8] وهذه الممارسة أرست الأساس لطريقة

هي غاية في الإسراف لإمداد العمليات العسكرية الأمريكية،[9] وقد تعرضت لانتقادات شديدة بسبب الإنفاق المفرط في العراق.[10]

وحتى خلال الحرب الباردة، ثمة أمثلة عن متعاقدين يدعمون العمليات العسكرية الأمريكية والبريطانية. فعلى سبيل المثال، استخدمت الحكومة الأمريكية المتعاقدين لمساعدة القوات المسلحة لجمهورية فيتنام (فيتنام الجنوبية) في العديد من العمليات الفنية والصيانة؛ فقد أعطت عقود دعم مباشرة إلى القوات المسلحة لجمهورية فيتنام، حيث تم توظيف نحو 28 ألف مدني من خلال متعاقدين أمريكيين، معظمهم من المواطنين المحليين، بينما شكّل المواطنون الأمريكيون ثاني أكبر مجموعة من المتعاقدين، يليهم مواطنون من دول ثالثة، كانوا أصغر مجموعة من المتعاقدين.[11]

وكانت المهام التي تولّوها هي المهام ذاتها التي يتولاها المتعاقدون في أيامنا هذه؛ أي صيانة الطائرات وإصلاحها، والاتصالات والعمليات الإلكترونية، وصيانة أجهزة الاتصالات، وعمليات البيانات الإلكترونية، ومرافق الإصلاح والصيانة.[12] وفي حالة حكومة المملكة المتحدة، جرى التعاقد مع المتعاقدين الأمنيين لحماية سفيرها في الأرجنتين خلال الحرب القذرة في البلاد ضد مقاتلي الجناح اليساري والجماعات السياسية، في المدة من منتصف السبعينيات من القرن العشرين إلى أواخرها.[13]

ليست هذه الأمثلة هي الوحيدة عن متعاقدين حلوا محلّ الجنود خلال الحرب الباردة، وأسباب استخدامهم هي الأسباب ذاتها التي تقف وراء استخدامهم اليوم. وفي حالة وزارة الدفاع الأمريكية، كان من المناسب سياسياً السماح للقوات المسلحة لجمهورية فيتنام بالتعاقد مباشرةً مع المتعاقدين الأمريكيين عند اقتراب الحرب من نهايتها، لأن هذا جعل من الأسهل على وزارة الدفاع أن تنأى بنفسها عن الفشل العسكري في فيتنام.[14] ومن ناحية أخرى شهدت وزارة خارجية المملكة المتحدة استخدام مقاولين أمنيين كحل قصير الأمد لفجوة في إمكاناتها نجمت عن زيادة خطر تعرض السفير البريطاني في الأرجنتين للخطف، كما أوضحنا سابقاً.[15]

منذ نهاية الحرب الباردة، ازداد عدد المقاولين العاملين لمصلحة الجيش إلى حد كبير للأسباب نفسها المبينة سابقاً، بالإضافة إلى الحاجة إلى كفاءة أكبر في تقديم الدعم اللوجستي ضمن بيئة أمنية سريعة التغير. وفي الوقت ذاته، سوف تتطلب التحديات الأمنية المستقبلية أكثر من مجرد الاستجابة العسكرية. فعلى سبيل المثال، في حرب الخليج الأولى، كانت نسبة المتعاقدين إلى الجنود من 1 إلى 60، حيث كانوا يعملون خلف خط الجبهة في مناطق آمنة بعيداً عن القتال. بينما كانت تلك النسبة في حرب البلقان من 1 إلى 1،[16] وبقيت عند المستوى نفسه بعد ذلك، ويعمل المتعاقدون حالياً إلى جانب الجنود في المجال العملياتي.[17]

تعريفات

كما ذكرت سابقاً، من المهم التفريق بين أنواع المقاولين الذين يولّدون القدرة العسكرية لعمليات الطوارئ، قبل أن نشرح ما الذي يدفع هذه العملية. في كثير من الأحيان، يعتبر المرء أن المقاولين كيان منفرد دون أي اعتبار لنوع الوظائف التي يقومون بها لمصلحة الجيش. وقد أدى هذا إلى الاتهام القائل إن الحرب يجري تعهيدها إلى السوق. يقول بوين Boëne:

> .. . جرى فهْم الجيش كعنصرين مختلفين؛ الأسنان (أو عنصر المعركة)، والذيل (أو عنصر الإمداد والدعم).[18]

وينطوي العنصر الأول على أعمال بطبيعتها عسكرية، أي قتل الناس وتدمير الممتلكات لتحقيق المصلحة العامة؛ مثل نشر الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان.[19] أما العنصر الثاني فيوحي أن إمداد عمليات الطوارئ ودعمها لا تعتبر من الوظائف الأساسية، لأنها لا تشمل قتل الناس بوصفه جزءاً اعتيادياً من المهمة، ولكنْ يقوم أفراد الدعم بتنفيذ هذا العمل إذا دعت الحاجة إلى ذلك فحسب.[20] وكجزء من هذا العنصر، يمكن العثور على مقاولين يعملون لمصلحة الجيش. وكما سيتضح تالياً، يمكن تقسيم المقاولين إلى ثلاث فئات واسعة ومتميزة، اعتماداً على نوع الخدمة التي يقدمونها.

مقاولو خدمات دعم القوات

يقدم هذا النوع من المقاولين مجموعة كبيرة من أفراد الدعم الذين لا يستخدمون الأسلحة أو يشاركون في الوظائف الأمنية. وتشمل الأمثلة خدمات الإسكان، والإطعام، وصيانة المركبات غير القتالية، والمعدات الأخرى. وأفضل مثال على عقد خدمات الدعم هو برنامج التعزيز المدني للدعم اللوجستي (OEMs). وتتطلب عقود خدمة دعم القوات إنفاقاً من طرف وزارة الدفاع أكبر من أي نوع آخر من الخدمات التي يقدمها المقاولون.[21]

مقاولو خدمات دعم المنظومات

يعمل هؤلاء المقاولون على صيانة منظومات الأسلحة التي تعتمد على تقنية المعلومات. وتعتبر صيانة منظومات تقنية المعلومات الخاصة بالطائرات المروحية، والدبابات، والمقار من الأمثلة على عقود خدمات دعم المنظومات. كما يقدم صانعو المعدات الأصليون هذا الدعم غالباً ضمن وحدة منتشرة مع الجيش.[22]

مقاولو خدمات الحماية الأمنية

يوفر هذا النوع من التعاقد أفرادَ أمن مسلحين، ومدججين بالسلاح أحياناً، لحماية القوافل، والمنشآت، والشخصيات المهمة، وأنشطة المقاول. وكانت شركة "أكاديمي" Academi، التي كانت معروفة سابقاً باسم Xe Services، و"بلاكووتر" Blackwater، هي الأكثر رواجاً بين هؤلاء المقاولين، ولكن معظم خدمات الحماية الأمنية التي يوفرها المقاولون تشمل الحماية الروتينية للمباني، والمنشآت الأخرى بواسطة مواطنين أجانب قليلي المهارة يعملون بصفة حرّاس.[23]

تفسير البيئة الأمنية الدولية في المستقبل

كيف سيكون شكل الحرب المستقبلية؟ وما الدور الذي سيؤديه المقاولون في الأمن الدولي؟ للإجابة عن هذين السؤالين، سيتعين على الحكومة أن تتوقع مستقبل البيئة الأمنية

الدولية والسياق السياسي. ولوضع الأمر بصورة مباشرة أكثر، سيتعين على الحكومة توقع التهديدات المستقبلية لبيئة أمننا الوطني، ومن أين ستأتي تلك التهديدات؟ وفي حين أنـه لا أحد يستطيع أن يحدد على وجه اليقين كيف ستبدو بيئة الأمن الدولي في المستقبل، إذ يقـول كريستيانسون Christianson[24] إنه «لا يزال من الضروري أن نحاول وصف الوجهة التي سنذهب إليها من أجل إعـداد مـا في وسـعنا. وعمليـة وصـف المسـتقبل هـذه ضروريـة لنجاحنا». ومن الضـروري تلبية أهداف الأمن الوطني مع انخفـاض كبـير في مسـتويات الموارد أيضاً. وفي نهاية المطاف، سوف تحتاج الجيوش إلى إدارة مواردها بطريقة مرنة وذكية إذا كانت تنوي أن تنجح في تحقيق أهداف الأمن الوطني التي وضعتها حكوماتهم.

تؤثر كيفية نظر الدول إلى البيئة الأمنية الدولية مباشرة في اختيارهـا لسياسـة الـدفاع، وتوقعات الالتزامات والموقف الوطني، بينما تعتبر محاولة منع التهديدات الدوليـة، سـواء المتصورة منها أو الحقيقيـة، مهمـة تتعلـق باسـتراتيجية الأمـن الـوطني للدولـة. إذ تضـع استراتيجية الأمن الوطني الخطوط العريضة للسياق الدولي الذي يمكن من خلاله لدولـة ما أن تسعى بأفضل ما عندها لتحقيق مصالحها الوطنية، وأهمها تفويض الموارد الوطنية في السعي لتحقيق الأمن الوطني ضد التهديدات الوجوديـة. ويعـرّف ساكيسـيان وزمـلاؤه Sakesian, et al. الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية بأنـه: «قـدرة المؤسسـات الوطنية على منع الخصوم من استخدام القوات لإلحاق الضرر بالأمريكيين أو بمصـالحهم الوطنية».[25] ولتحقيق هذا، هناك حاجة إلى سياسة أمن وطني تهدف إلى «صوغ استراتيجية وطنية وتنفيذها.. لإيجاد بيئة مواتية للمصالح الوطنية الأمريكيـة».[26] وفي حالـة بريطانيـا، فإن لاستراتيجية الأمن الوطني هدفين واضحين:

> ... ضمان أن تكون المملكة المتحدة آمنة... من جميع الأخطـار الرئيسـية التـي يمكـن أن تؤثر فينا بشكل مباشر؛ [و] تشكيل عالم مستقر، من خلال العمل على الحد مـن احـتمال المخاطر التي تؤثر في المملكة المتحـدة أو في مصـالحنا في الخـارج؛ وتطبيـق أدوات قوتنـا ونفوذنا لتشكيل البيئة العالمية، ومواجهة المخاطر المحتملة في منشئها.[27]

من ثم من الواضح أن التركيز في كلتا الحالتين هو على البيئة الأمنية الدولية، وبالتالي فإن أي استراتيجية أمن قومي بهدف ردع تهديد مستقبلي ما تتوقف على التفسير الصحيح لتلك البيئة.

إن التهديدات اليوم في معظمها مختلفة عن التهديدات الناشئة من الدول، التي واجهتها المجتمعات المدنية خلال الحرب الباردة. وبدلاً من ذلك، فالاحتمال الأكبر هو أن تكون التهديدات غير إقليمية، وغير مرتبطة بالدولة، وعالمية،[28] مع أن الحكومات اختارت التصدي لتلك التهديدات باستخدام استراتيجيات استباقية ووقائية، كما تدل عمليات التدخل التي حدثت في ليبيا ومالي.[29] وتركز الدول الغربية، بصورة خاصة، على الترويج للحكم الرشيد، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والقانون. وهدفها تقديم الدعم العسكري والمدني إلى الدول الفاشلة والآيلة إلى الفشل التي يستغل الإرهابيون أراضيها لشن هجمات على الغرب.[30] ويتجسد هذا النهج في أفكار استراتيجية من قبيل "دبلوماسية الدفاع"[31] في المملكة المتحدة، و"الدفاع الوقائي"[32] في الولايات المتحدة الأمريكية. وترد تفاصيل طبيعة تهديدات ما بعد الحرب الباردة، التي يواجهها الغرب، في استراتيجية الأمن الوطني[33] الخاصة بحكومة المملكة المتحدة، والمراجعة الدفاعية للسنوات الأربع (QDR) الخاصة بوزارة الدفاع الأمريكية المنشورة في عام 2010،[34] وتمثل طبيعة تلك التهديدات تغيراً كبيراً عن التهديدات الممكن قياسها كمّاً والمرتبطة بالحرب الباردة.

وفي نهاية المطاف، فإن نوع الحرب التي من المرجح أن تسود في المستقبل ستنطوي على «مزيج من الأسلحة التقليدية، والتكتيكات غير النظامية، والإرهاب، والسلوك الإجرامي في ساحة المعركة».[35] وفي الوقت ذاته، لن تقتصر المشاركة في تلك الحروب على الدول فقط، بل على جهات غير تابعة للدول تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية المختلفة أيضاً. وعلى سبيل المثال، يريد تنظيم "القاعدة"، والقراصنة الصوماليون، و"طالبان"، الوصول إلى السلطة السياسية على حساب السكان المحليين، مع الاستفادة في الوقت ذاته من غياب الشرعية، أو غياب قدرة الحكومة المحلية للدول الضعيفة أو الآيلة إلى الفشل على السيطرة وتأمين سكانها. ويشير الجنرال روبرت سميث Rupert Smith إلى

هذه البيئة باسم «الحرب بين الناس»،[36] بينما يشير جوزيف ناي Nye إلى أن تلك الصراعات نادراً ما تحسم في ميادين القتال التقليدية من قبل جيوش تقليدية،[37] ويسمى ذلك الضرب من الحرب بالحروب الهجينة،[38] بينما يشير فان كريفلد Van Creveld إليها بالحرب غير الثالوثية*.[39]

وهكذا فإن إحدى سمات الحرب المستقبلية ستكون قدرة الدول على إظهار القوة العسكرية في الخارج والحفاظ عليها دعماً لأهداف الأمن الوطني. ولتحقيق ذلك، سيحتاج الجيش إلى فهم طبيعة وطابع بيئة اللوجستيات العسكرية المستقبلية. وبعكس لوجستيات الحرب الباردة، التي كانت «مبنية على سيناريو استراتيجي يمكن التنبؤ به. .. من حيث تقليص الخدمات اللوجستية بحيث تقتصر على الاستعداد للتهديد، وتركز على الحسابات وحل المشكلات التقنية التي تحيط بحركة القوات والمواد على نطاق واسع في غرب أوروبا»،[40] فإن لوجستيات ما بعد الحرب الباردة:

> ... سعت إلى تحويل جيوشها بشكل منهجي.. إلى قوات تدخل سريع تعتمد على قدرات خاصة تم تشكيلها من أجل إظهار القوة، وتتراوح أنواع مهماتها بين المساعدة الإنسانية وحفظ السلام.. وصولاً إلى عمليات فرض الاستقرار، والمشاركة في الحروب التقليدية الشرسة.[41]

ونتيجة هذا التحول أن بيئة من اللوجستيات التي يهيمن عليها التشتت، والتعقيد، والغموض أخذت مكان إمكانية التنبؤ، والوضوح، والتأكيد التي كانت تتصف بها لوجستيات الحرب الباردة في أثناء التخطيط للحرب في غرب أوروبا.

يتعين على الحكومات الغربية، تحديداً، أن ترد حالياً على تهديدات غامضة في بلدان بعيدة، وهو وضع من غير المرجح أن يتغير على المدى القريب أو المتوسط. فمطاردة

* نقد فان كريفلد تصوُّر كلاوزفيتز (Clausewitz) التقليدي للحرب التي تقوم على عناصر ثلاثة: الشعب والجيش والنظام [أو الدولة]، واقترح بالمقابل نموذجاً غير ثالوثيّ للحرب المعاصرة. (المحرر)

إرهابيين عالميين يعيشون في أشد أركان العالم ظُلمة، حيث لا توجد حكومة، ستشمل تغيير قطاع اللوجستيات بصورة جذرية إلى مفهوم الاكتفاء ذي التركيز العالمي، والقائم على التوزيع.[42] علاوة على ذلك، فإن التهديد العالمي الذي يشكله الإرهابيون الدوليون وداعموهم يجعل اللوجستيات القائمة على الإمداد مكلفة للغاية حتى بالنسبة إلى الجيش الأمريكي كي يفكر فيها. والمسألة الأخرى التي تواجه قطاع اللوجستيات هي كيفية العمل في بيئات معقدة وغير آمنة من شأنها أن تتطلب في كثير من الأحيان أكثر من رد عسكري بسيط، بينما سيحتاج الجيش إلى تعويد نفسه على خصوم قادرين على التعلم بسرعة من عملياته، وبالتالي التكيف بسرعة مع كل شيء يقوم به في محاولة للانتصار عليه.

وأخيراً، سوف يشمل طيف القدرات العسكرية الكامل في المستقبل مجموعة أوسع بكثير من العمليات في البلدان التي تواجه العديد من التحديات الاجتماعية- السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والصحية، والرفاهية، حيث تكون الحكومة ضعيفة أو غير موجودة. وعلاوة على ذلك، من المحتمل أن يكون توافر الموارد لمساعدة هذه البلدان محدوداً. وحتى البلدان ذات الميزانيات العسكرية الضخمة التي تصل إلى مئات عدة من مليارات الدولارات، لن تكون – على الأرجح – قادرة على إيجاد الأموال الكافية لتغطية طيف العمليات الضرورية كلها ، مع الحفاظ على التفوق والقدرة على تلبية التوسع العالمي. والسبيل الوحيد المستدام الذي تكون الحكومات قادرة على تحمل تكاليفه هو استخدام مقاولين للقيام بالكثير من المهام غير العسكرية التي يتم تنفيذها خلال العمليات. وفي الوقت ذاته، فإن الخبرة الضرورية لمواجهة العديد من التحديات التي ستواجه الجيش موجودة أيضاً الآن لدى القطاع الخاص فقط. ويستطيع المقاولون تمكين الجيش من تحقيق إنتاجية أفضل بكثير فيما يتعلق بتوفير الدعم اللوجستي للعمليات، بينما هناك حاجة إلى تشغيل منظومات أسلحة واتصالات متقدمة تقنياً أيضاً، والتي من المؤمل أن تجعل العمليات أكثر أماناً بالنسبة إلى الجنود والمجتمعات المحلية التي تتأثر بها بصورة مباشرة.

ما الدوافع الرئيسية وراء اتخاذ القرار بتعهيد الخدمات التقنية وخدمات الدعم في عصر الغموض؟

ألمح القسم السابق إلى بعض الدوافع الرئيسية وراء اتخاذ الحكومات قرارَ تعهيد الخدمات العسكرية التي كانت سابقاً تنفَّذ داخلياً من قبل الجنود والموظفين الحكوميين المدنيين العاملين لمصلحة الجيش. وهذا القسم يشرح هذه الدوافع الرئيسية بعمق أكبر، موضحاً الأسباب التي جعلت المقاولين جزءاً لا يتجزأ من الحرب الحديثة في عصر يلفّه الغموض.

التوفيق بين الالتزامات الاستراتيجية والموارد

كما ذكرت سابقاً، سيحتاج الجيش في القرن الحادي والعشرين إلى العمل عبر طيف واسع من الأدوار، إذا كان سيواجه التحديات الأمنية المستقبلية التي تحدد ميدان الأمن الوطني. سيحتاج الجيش إلى المشاركة في عمليات المعلومات، ودبلوماسية الدفاع، والحرب التقليدية، والحرب غير النظامية، ومكافحة الإرهاب، والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومهام نشر الاستقرار والتنمية، وإصلاح القطاع الأمني؛ وهذه بعض الأدوار فقط التي سيتعين عليه الاضطلاع بها لردع التهديدات الدولية المستقبلية. وكما صرّح الأدميرال مايكل مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، في عام 2008، «نحن نعيش في زمن غير عادي؛ زمن تغيير، وزمن تحديات كبيرة، وزمن غموض كبير».[43] ولكنه زمن الطلب الكبير على الموارد الوطنية أيضاً. ولذلك من المحتمل جداً أن تستمر الحكومات بخفض المستويات الحالية لنفقات الدفاع، وبالتالي تحاول تحقيق أكبر قدر من الإنجازات بأقل تكلفة. وهذا النهج سيؤدي بالتأكيد إلى صعوبة كبيرة أمام الحكومة في التوفيق بين الالتزامات الاستراتيجية والموارد المتوافرة؛ لأنها تبحث عن طرق جديدة ومبتكرة لردم هذه الفجوة. وكما ناقشنا سابقاً، كانت الحكومات في الماضي تميل إلى الالتفات نحو الأسواق لملء أي فجوة في إمكاناتها يسببها الإفراط في التوسع

الاستراتيجي، بينما يحدث الشيء ذاته حالياً، ومن المحتمل أن يستمر في المستقبل. وفي الواقع، سوف تلتفت الجيوش إلى المقاولين لتوليد القدرة على التدخل السريع عبر مجموعة من الخدمات التقنية وخدمات الدعم خلال وقت قصير. وهذا سيعني وجود جيوش تعتمد على المقاولين للقيام بالكثير من المهام، بدلاً من توليد القدرات من داخل المؤسسة العسكرية.

كما أنه من المرجح جداً أن تبتعد الجيوش نفسها عن الهياكل القائمة على الإمداد، التي تعتمد على مخزونات كبيرة من المعدات تتمركز عادة في البلد الأصلي للجيش، من أجل جسر الهوة بين الالتزام الاستراتيجي والموارد. وهي ستعني في جميع الحالات الانتقال إلى هيكلية قائمة على التوزيع، والتي تركز عالمياً على إمداد العمليات العسكرية. وتشمل هذه الهيكلية إنشاء شبكة عالمية من الوكلاء المحليين ذوي القدرة على إمداد الجيش بما يحتاج إليه عند انتشاره في الخارج لتنفيذ عمليات. وفي الواقع، يحتاج الجيش إلى إنشاء شبكة مترابطة من القدرات اللوجستية العالمية، والترتيبات والعلاقات التي ستمكن الجيش من الرد بفعالية على مجموعة واسعة من التحديات الأمنية العالمية. ولا يزال من غير الواضح كيف ستقوم الجيوش بإنشاء تلك الشبكة، ولكنّ جيشي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية سيعملان بكل تأكيد على تحقيق هذا الهدف. وفي حالة جيش المملكة المتحدة، على سبيل المثال، فهو يقوم بتطوير مفهوم قوة الدعم الشامل (TSF) التي تشمل الانتشار والعمل بقدرات دعم متكاملة تماماً مستمدة من مزيج مخطط له مسبقاً يشمل الأفراد والمؤسسات العسكرية والمدنية.[44] وفيما يخص الجيش الأمريكي، فقد طوّر مفهوماً مشتركاً للخدمات اللوجستية (JCL)، والذي يعرض إطار عمل مشتركاً لتقديم الدعم اللوجستي إلى عمليات القوات المشتركة. وهو في الواقع رؤية لما ينبغي أن يكون عليه شكل الدعم اللوجستي في المستقبل لدعم الالتزامات الاستراتيجية الأمريكية، في حين أن تفعيل هذا المفهوم هو المشروع اللوجستي المشترك.[45] وفي كلتا الحالتين، يعتبر استخدام المتعاقدين أمراً مسلّماً به، ويُنظر إليه على أنه السبيل الوحيد لضمان أن يكون الدعم اللوجستي مستداماً عبر الطيف الكامل للعمليات. ومن دون دعم المقاولين، هناك

شك فيما إذا كان كلا الجيشين يستطيع ردم الفجوة الحاصلة في مجال القدرات نتيجة فشل كلا البلدين في التوفيق بين التزاماتهما الاستراتيجية والموارد المتاحة لهما.

التحديات الأمنية المستقبلية والحاجة إلى نهج متعدد الأطراف

كما ذكرت سابقاً، تعد طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه الغرب حالياً غير إقليمية، وغير متصلة بالدولة، وعالمية، وغامضة. وهذه التهديدات هي في الغالب نتيجة سعي أطراف فاعلة محلية إلى زيادة نفوذها من خلال تعزيز مصالحها الاجتماعية / السياسية، والثقافية، والدينية، والاقتصادية. ولكن، بقيامها بذلك فإنها توجِد ساحةً للمصالح الوطنية والدولية المعقدة والمتنافسة التي لم تكن موجودة أبداً على أرض الواقع خلال الحرب الباردة. وتفرض هذه الساحة تحديات فريدة على الحكومات التي تختار التدخل. وليس أمام الحكومات حالياً من خيارات سوى أن تشمل المنظمات المتعددة الجنسيات، والهيئات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات التجارية في جميع مستويات تدخلها. ويشير دافيلد Duffield إلى ذلك الترتيب باعتباره مجمعات استراتيجية ليبرالية، تجتمع من خلالها الدول والأطراف غير الحكومية معاً في محاولة لمواجهة هذه التحديات الأمنية المعقدة.[46] ومن ناحية أخرى، يعبّر وزير الدفاع الأمريكي السابق، روبرت جيتس، عن الأمر بقوة أكبر، قائلاً: «تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى جيش تكون قدرته على ركل الباب وكسره متوافقة مع قدرته على تنظيف الفوضى وإعادة بناء المنزل من جديد بعد ذلك».[47] ومع أن جيتس قد يكون محقاً، فإن الجيش على الأغلب لا يتمتع بمجموعات المهارات الضرورية لإنهاء أو حتى الشروع في مجموعة ثانية وثالثة من المهام. ولذلك، ليس أمامه من خيار آخر سوى شراء تلك المجموعات من المهارات من السوق، إذا كان سيقوم بعملية التنظيف بعد ذلك، وإعادة بناء ما جرى تدميره.

هناك العديد من المهام غير العسكرية التي يجب على الجيش تنفيذها في الميدان العملياتي اليوم، ولا يمكن التوقع أن يكون الجيش من ذوي الخبرات في هذه المهام جميعها.

وعلاوة على ذلك، فإن المعرفة التي يحتاج إليها للتغلب على التهديدات غير التقليدية غالباً ما توجد في السوق التجارية فقط. وهذه بالتأكيد هي الحالة مع الهجمات السيبرانية على البنية التحتية، أو الاحتيال، حيث من المرجح أن يصبح هذان النوعان من التهديدات أكثر شيوعاً في المستقبل. والأهم من ذلك، إذا فشل الجيش في فهم طبيعة تلك التهديدات، ورد عليها وفقاً لذلك، فمن المرجح أن عملياته سوف تبوء بالفشل. وكثيراً ما يكون الجيش في وضع جيد لتنظيم عملية إنشاء وإصلاح البنية التحتية الرئيسية مثل محطات الكهرباء، والطرقات، والمباني العامة. وهذا النشاط مهم لجعل الاقتصاد المحلي يقلع من جديد بعد فترة طويلة من الصراع، ومن ثم يسهم في إيجاد نشاط اقتصادي يؤدي إلى تكوين ثروة. وكما ذكرنا سابقاً، مع أن الجيش قد يتولى مسؤولية هذه الأنشطة، فإنه قد يحتاج إلى استخدام مقاولين للقيام بالأعمال الفعلية، التي غالباً ما تتطلب إما مهارات خاصة (كما في الهندسة المدنية)، وإما عمالاً إضافيين غير مهرة. وفي كل حالة، يعتبر المقاولون مناسبين أكثر من استخدام الجنود المدربين تدريباً عالياً، والذين يتم تفريغهم للقيام بأنشطة أكثر ملاءمة لهم. وفي الواقع، فإن ثاني أكبر عدد من المقاولين العاملين في عمليات القيادة الوسطى الأمريكية خلال الفترة ما بين عامي 2007 و2008 كانوا يعملون في مجال إعادة البناء، بينما العدد الأكبر كان يعمل في مجال الخدمات اللوجستية والدعم الأساسي.[48]

وأخيراً، ليس الجيش هو من يستخدم المقاولين في عصر الغموض فقط. فكثيراً ما تقوم إدارة التنمية الدولية (DFID)، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (USAID)، بتعيين استشاريين بموجب عقود قصيرة الأجل، وعادة ما يكون ذلك لنفس أسباب قيام الجيش بذلك؛ أي ردم فجوة الإمكانات. كما يوضح فلافين Flavin:

> حيث تصبح الحاجة واضحة. .. يمكن لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية العودة إلى هذا الخيار، وباستخدام أداة التعاقد الصحيحة، تحصل على الخبرة اللازمة وتنفذها، [بينما] أقرت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بذلك طوال سنوات، ومعظم الجهود التي قدمتها تمت من خلال شركاء قاموا بتنفيذ ذلك، سواء كانوا شركات خاصة أو مؤسسات غير حكومية.[49]

بل إن واشنطن أكثر وضوحاً فيما يخص دور وكالة التنمية الدولية في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تقول:

> تعمل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة اليوم إلى حد ما كوكالة تعاقد، تعتمد على عمل مؤسسات خاصة، ذات قدرة محدودة بتقديم مدخل قوي إلى السياسات والبرامج الأمريكية في البلدان التي تعتبر من أولى أولويات السياسة الخارجية فقط، مثل دولة باكستان.[50]

وفي العراق، على سبيل المثال، قامت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بتوظيف 4800 مقاول، وهو عدد لا يزال كبيراً مع أنه أصغر بكثير من عدد أولئك الذين عملوا لمصلحة وزارة الدفاع.[51] وإدارة التنمية الدولية هي في وضع مماثل، حيث تعتمد كثيراً على مقاولين ذوي معرفة متخصصة في مجال إصلاح الإدارة العامة. وتجري معظم استشارات القطاع العام على المستوى الاستراتيجي من قبل استشاريين تم التعاقد معهم بسبب معرفتهم المتخصصة في إدارة القطاع العام، والمصممة لتعزيز التنمية/ الاستقرار على المدى الطويل، عن طريق معالجة بعض الأسباب الجذرية التي تقف وراء التهديدات الأمنية الناشئة. والفكرة هي أن الجيش غير قادر وحده على مواجهة التحديات الأمنية المستقبلية، فهناك حاجة إلى نهج حكومي شامل يتضمن أطرافاً فاعلة غير حكومية ذات معرفة متخصصة حول كيفية التعامل مع التحديات الأمنية التي تواجه الحكومة أيضاً. ومثلما هي الحال مع الجيش، فمن المحتمل جداً أن يؤدي هذا إلى قيام وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وإدارة التنمية الدولية بزيادة اعتمادهما على المقاولين في المستقبل. وفي نهاية المطاف، ولأن بيئة العمل العسكري المستقبلية غامضة، فإن الجيوش والهيئات الحكومية الأخرى يجب أن تكون حريصة جداً حول كيفية إنفاق مواردها الثمينة. ويجب عليها بالتأكيد أن تولي اهتماماً كبيراً لجهة قدرتها على أن تكون قابلة للتوظيف بسرعة، ومستدامة مع الاحتفاظ بالقدرة على التكيف على نطاق عالمي.

تأثيرات التغييرات التكنولوجية

إن الدافع الرئيسي الأخير وراء قرار الاستعانة بمصادر خارجية، لتقديم الخدمات الفنية والدعم في الحرب في القرن الحادي والعشرين، هو التكنولوجيا. فهناك عدد من الأسباب التي تجعل من المتوقع أن يؤدي التغيير التكنولوجي إلى تعيين المزيد من المقاولين للعمل لمصلحة الجيش، وإرسالهم إلى ميدان العمليات. ومع تحول الجيش من منصة تركيز محورية إلى التركيز على تكنولوجيا الشبكة المركزية، فإن البرامج ومعدات الاتصال سوف تصبح أكثر تعقيداً وعرضة للهجمات السيبرانية. وعندما يترافق ذلك مع وتيرة التغيير الفني لتكنولوجيا الشبكة المركزية، يتضح لماذا سيعتمد الجيش على الخبراء الفنيين الخارجيين لضمان تكامل معداته، وأن تكون مأمونة من العطل في حال حدوث مشكلة.[52] وفي هذا الصدد، لا يختلف الجيش عن المؤسسات الأخرى التي تتعاقد مع الخبراء لحماية أنظمة معلوماتها من الهجمات السيبرانية.

وهناك مجالات أخرى للتكنولوجيا التي يستخدمها الجيش على نطاق واسع، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الروبوتات وأنظمة الفضاء – التي يعتمد عليها الجيش الأمريكي في الكثير من منظومات توجيه الأسلحة الخاصة به – والتكنولوجيا النانَوية. وبالنظر إلى التأثيرات المترتبة على هذه التكنولوجيا، والتكنولوجيات الأخرى الخاصة بتنافسية الجيش، يبدو أنه لن يكون هناك في القرن الحادي والعشرين جيش مهيمن في جميع مجالات التكنولوجيا العسكرية الحاسمة.[53] ومع وجود الكثير من التكنولوجيات المختلفة التي تطبق حالياً على المجال العملياتي، فإن المحافظة على التفوق، أو ببساطة المحافظة على مجاراة الجيوش الأخرى، ستشكل تحدياً صعباً حتى بالنسبة إلى الجيوش الأكثر تقدماً. والسبيل الوحيد الذي تستطيع الجيوش من خلاله أن تأمل البقاء في الطليعة هو العمل أو إقامة شراكات مع الشركات التي تقوم بتطوير الجيل التالي من منظومات الأسلحة المتقدمة تكنولوجياً. ولكن إقامة الشراكات بهذه الطريقة ستعني دائماً العمل مع مقاولين من القطاع الخاص سيتولون مسؤولية صيانة منظومات الأسلحة الجديدة. وقد يكون هذا

هو الثمن الذي تعد الجيوش مستعدة لدفعه، إذا كان ذلك يعني سد فجوة القوة البشرية (التوفيق بين الالتزامات الاستراتيجية والموارد)، أو التقليل من التهديد الذي تفرضه الحرب على الجنود.

ما الدوافع الرئيسية وراء قرار تعهيد خدمات الحماية الأمنية في عصر الغموض؟

يتناول هذا القسم أسباب اختيار الحكومات الاستعانة بمصادر خارجية للحصول على خدمات الحماية الأمنية خلال عمليات نشر الجنود. إن أحد الدوافع الرئيسية التي تقف وراء هذا القرار هو السبب نفسه المسؤول عن تعهيد الخدمات الفنية والدعم اللوجستي؛ أي الحاجة إلى التوفيق بين الالتزامات الاستراتيجية والموارد. أما الدوافع الثلاثة الأخرى فهي الحاجة إلى تخفيض سريع للوجود العسكري بعد وقوع التدخل العسكري، والمنفعة السياسية، وأخيراً تفضيل الهيئات الحكومية الأخرى تعيين متعاقدين أمنيين مسلحين بدلاً من الجنود؛ لأن ذلك يمنحها استقلالية أكبر، بينما يساعد في الوقت ذاته على تجنب عسكرة عملية إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

التوفيق بين الالتزامات الاستراتيجية والموارد

تشير التقديرات إلى أن نحو 30 ألف متعاقد أمني عملوا في العراق خلال المرحلة الأولى من الصراع.[54] ولو لم يتم توظيف هؤلاء المتعاقدين، لاضطُر الجيش الأمريكي إلى تشكيل تسعة ألوية عسكرية أخرى من أجل تولي المهام الأمنية التي نفذها هؤلاء المتعاقدون.[55] والسبب وراء ضرورة وجود هذا العدد الكبير من الجنود هو الحاجة إلى وجود جندي ثانٍ يكون مستعداً للحلول محل الجندي الأول الموجود في مسرح العمليات؛ بحيث تُتاح للجندي الأول الذي خرج لتوّه من مسرح العمليات الاستراحة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون وزارة الدفاع كافحت لإيجاد العدد الكافي من الجنود لتشكيل تسعة

ألوية عسكرية جديدة نظراً إلى حقيقة أنها باشرت العمليات بـ125 ألف مقاتل فقط، بينما أوضحت في الوقت ذاته للهيئات الحكومية الأخرى أنها لن تكون مسؤولة عن أمنها.

كان دونالد رامسفيلد مصمماً على تحدي التفكير الاستراتيجي للجيش الأمريكي الذي شدد على أهمية استخدام قوة ساحقة أيضاً.[56] ولذلك، دون وجود المتعاقدين المسلحين، لما كانت الحكومة الأمريكية قادرة على التوفيق بين التزاماتها الاستراتيجية ومواردها من القوة البشرية المتاحة في العراق. وذلك بدوره ربما كان سيؤدي إلى قيام الرئيس الأمريكي بطرح اقتراح التجنيد، وهي خطوة من المحتمل أن الشعب الأمريكي كان سيرفضها. وفي الواقع، أتاح استخدام المتعاقدين الأمنيين للحكومة الأمريكية القدرةَ على زيادة عدد القوات؛ ما سمح لها بالاستجابة بفاعلية للتغييرات التي حدثت في مستوى العنف في العراق. والأهم من ذلك، باعتبار أن تغيير مستويات العنف يحتمل أن يكون إحدى سمات البيئة الأمنية الدولية في المستقبل، سوف تحتاج الحكومة إلى القدرة على زيادة، أو خفض، عدد قواتها الأمنية بسرعة في وقت حصول التغييرات في البيئة الأمنية، بينما يعني استخدام المقاولين الأمنيين أن الحكومة تستطيع القيام بذلك بطريقة منخفضة التكاليف، والتقليل من القلق السياسي المرتبط بإرسال الجنود إلى ميادين القتال.

كانت الصعوبة في الاستجابة للتغييرات الحاصلة في مستويات العنف في مناطق الصراع باستخدام الجنود فقط، جليّةً عندما تدخلت حكومة المملكة المتحدة في أفغانستان عام 2001، وفي العراق عام 2003. وعلى نقيض التقارير العلنية، ليست مسؤولية الجيش أن يحمي المسؤولين من الدوائر الحكومية الأخرى العاملة في مناطق الصراع، ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع وزارة الدفاع لإرسال جنود لتولي المهمة. في البداية، اتصل مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث (وزارة الخارجية) مع وزارة الدفاع، في المملكة المتحدة، وسألها إن كانت تستطيع استخدام الجنود لحماية موظفيها في أفغانستان؛ ولكن وزارة الدفاع رفضت هذا الطلب؛ ما اضطُر وزارة الخارجية إلى اللجوء إلى المتعاقدين الأمنيين لاستكمال النقص في خدمات الحماية الأمنية.[57] ومثلما الحال مع وزارة الدفاع، كان هذا

التوجه في جزء منه نتيجة قلة عدد الجنود، بحيث كان من الصعب القيام بالمهام الإضافية، والجزء الآخر كان يتعلق بتردد وزارة الدفاع بالسماح للجنود بالانتشار بهذه الطريقة، ما يعني أنه لم يكن بالإمكان التوفيق بين الالتزامات الاستراتيجية وموارد القوة البشرية المتاحة، من دون الدعم الإضافي الذي يمكن أن يقدمه المتعاقدون الأمنيون.

ومن غير المرجح أن تتحسن أي من الحالتين في أي وقت قريب. ومع استعداد الجيش البريطاني لخفض عدد الجنود إلى نحو 89 ألفاً، سيكون هناك عدد أقل من الجنود القادرين على تحمل أعباء مهام أمنية إضافية، مع أن هذا التطور لا يقتصر على الجيش البريطاني فقط. بل إن هناك حالياً توجهاً عاماً في الغرب نحو تشكيل جيوش أصغر حجماً تقوم بتشغيل منظومات أسلحة متقدمة تقنياً قادرة على إطلاق قوة نارية أكبر، ما يجعل من المحتمل أكثر في المستقبل أن الجيوش ستعتبر أن توفير الأمن في مناطق الصراع لم يعد مهمة عسكرية بحتة، بل سيشارك في هذه المهمة المتعاقدون المسلحون،[58] بينما تشير الأسباب الآتية إلى بعض مزايا السماح بمثل هذه الخطوة وعيوبها.

المصلحة السياسية والحاجة إلى خفض الوجود العسكري بعد التدخل

من التحديات الرئيسية التي تواجه أي تدخل عسكري اليوم هو كيفية التوقف عن عسكرة برنامج إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار الذي يتبع العملية العسكرية عادةً، مع الحفاظ على الأمن في الوقت ذاته. وهذه مشكلة تواجه معظم عمليات التدخل. أما التحدي الآخر فهو محاولة تجنب السكان المحليين الذين يعتبرون التدخل غزواً، وهذا شيء لم تتمكن إدارة جورج بوش (الابن) أبداً من تحقيقه في العراق. وغالباً ما يمكن أن يثير وجود جنود أجانب في أماكن مثل إفريقيا والشرق الأوسط، رد فعل سياسي عنيف في الداخل والخارج، بينما في حالة الجنود الغربيين تحديداً، فإن وجودهم يمكن أن يوقظ ذكريات الاستعمار الغربي النائمة في أذهان السكان المحليين. وهذا أحد أسباب محاولة الحكومات الغربية إيجاد توازن بين تقديم العدد الكافي من الجنود لضمان الأمن التام للسكان، وعدم إعطاء الانطباع بأنهم يغزون البلاد.

الطريقة الوحيدة للتخفيف من الوجود العسكري هي توظيف المتعاقدين الأمنيين بدلاً من الجنود، للقيام ببعض المهام الأمنية؛ مثل حماية المباني العامة أو المنشآت العامة الأخرى ضد الهجمات التي يشنها المتمردون المحليون. ولكنْ مع أن هذا الأمر قد يقلل من الوجود العسكري، فإن هذه الاستراتيجية لديها القدرة على تقويض العملية العسكرية، إذا استخدم المقاول القوة المفرطة التي تُعتبر تهديداً للسكان المحليين. وسبب هذا هو أنه عندما يقوم السكان المحليون بالانتقام -كما يقومون بذلك بشكل شبه دائم- فإنهم عادة ما يوجهون هجماتهم ضد الجيش، الذي غالباً ما يلقون عليه اللوم في الألم الذي لحق بهم من جراء التدخل. وكما تشير كارمولا Carmola، «غالباً ما يُعتبر [المقاولون الأمنيون].. كمنظمات تزيد من المخاطر بشكل عام»،[59] ولأن الجنود والمقاولين ينطوون على ثقافتين مختلفتين جداً، فإن المخاطر العملياتية تزداد، على حد قولها.[60] ومن ثم، ومع أن الجيش قد يشعر بالحاجة إلى تقليص وجوده، فإن ثمن ذلك قد يكون زيادة خطر الفشل العملياتي؛ ولكن هذه التكلفة قد تكون محتمة، لأنه لا يوجد أي مجتمع عانى تأثيرات الحرب قادراً على العودة إلى وضعه الطبيعي في ظل وجود أعداد كبيرة من القوات الأجنبية تجوب شوارعه. وهنا على الأقل، فإن وجود متعاقدين أمنيين محليين منظَّمين بشكل صحيح يمكن أن يعطي مظهر الحياة الطبيعية، ومن ثم يساعد على عملية الإصلاح. وأخيراً، تقوم حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة، حالياً بتحديد السقف الأعلى لعدد الجنود الذين ترسلهم الحكومتان للقيام بعمليات خارجية.[61] وهذه استراتيجية مصممة لتقليص الخطر السياسي المرتبط بالكثير من الجنود الذين يعودون جثثاً في أكياس. وللتعويض عن نقص القوة البشرية الناجم عن تحديد السقف المذكور، يقوم كلا الجيشين حالياً بالاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ الكثير من المهام غير العسكرية التي ينفذها الجنود عادةً، ومنها الخدمات الأمنية. ويتم تعهيد الكثير من هذه المهام إلى شركات محلية توظف سكاناً محليين، ومع أن هذا النهج قد لا يقلل من الوجود العملياتي، فإنه يقلص من إجمالي عدد الجنود في مسرح العمليات.[62]

يعد المتعاقدون الأمنيون وسيلة مناسبة من الناحية السياسية أيضاً. فغالباً ما تكون الحكومات عاجزة عن استخدام الجنود لأسباب سياسية، وبالتالي تتحول إلى استخدام المتعاقدين الأمنيين بدلاً منهم. وعلى سبيل المثال، قامت الحكومة الأمريكية كثيراً باستخدام المتعاقدين الأمنيين بدل الجنود في التسعينيات من القرن العشرين من أجل تدريب الأفراد العسكريين الأجانب. وهذا ما حدث في كرواتيا وكولومبيا، حيث جرى استخدام متعاقدين أمريكيين من شركة Military Professional Resources Incorporated (MPRI) وشركة DynCorp من أجل تقديم المساعدة العسكرية والأمنية بعيداً عن الرأي العام.[63] ويمكن وصف هذا السلوك بأنه تعزيز للسياسة الخارجية خلسةً، كما أنه يقلل من الخطر السياسي إذا ما حدث أي خطأ.[64] وقد يحدث هذا لأن معظم الناس لا يكترثون بالمتعاقدين الأمنيين الذين يعودون في أكياس الجثث، فغالباً ما يعتبرونهم مرتزقة، في حين أن موقفهم إزاء الجنود مختلف. وأحياناً يكون من غير المستحب إرسال الجنود، ولاسيما عندما يجعلهم وجودهم هدفاً للهجمات. ومن ناحية أخرى، يجري إخفاء المتعاقدين بسهولة أكبر عن الرأي العام، وبالتالي يكون من الصعب مهاجمتهم. وعلاوة على ذلك، إذا حدث أي شيء على غير ما يرام، تستطيع الحكومات دائماً إنكار معرفتها بأي شيء عن وجود هؤلاء المتعاقدين. والأهم من ذلك، أن بإمكانها أن تغسل يديها من هذه القضية بسرعة. ولذلك يقال، كما يوضح القسم الآتي، إن المتعاقدين الأمنيين حالياً هم الخيار المفضل بالنسبة إلى بعض الدوائر الحكومية.

المتعاقدون الأمنيون كأول خيار للهيئات الحكومية

لقد تم بالفعل شرح أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الوكالات الحكومية الأخرى تستخدم المقاولين. إنها ببساطة ليست مسؤولية الجيش أن يحمي الموظفين التابعين للدوائر الحكومية الأخرى عندما يعملون في مناطق الصراع؛ حتى لو أعطيت للجيش هذه المسؤولية، ونظراً إلى أن عدد الجنود العاملين اليوم في انخفاض، فإنه من المحتمل جداً أن يواجه الجيش صعوبة للوفاء بهذه المسؤولية. وهذا ما كان عليه الحال في المملكة المتحدة

منذ عام 2001. فسياسة توظيف متعاقدين مسلحين، كما هو الآن، كانت تحركها الحاجة. وخلال الأيام الأولى، كانت الحاجة إلى توظيف متعاقدين مسلحين مترافقة مع موقف ازدراء تجاههم أيضاً. أما اليوم فقد ازداد استخدامهم إلى حد أن هذه الممارسة أصبحت منظمة قانونياً ضمن الهيئات الحكومية البريطانية والأمريكية، بينما يبدو أن الدول الأوروبية الأخرى أخذت تحذو حذوهما. كما أن المواقف بين المسؤولين الحكوميين تغيرت، ما يعني أن الفكرة أصبحت أكثر قبولاً، حيث يغدو المسؤولون أكثر قبولاً للمتعاقدين المسلحين، ولهذه الصنعة بشكل عام.

يقودني هذا إلى سبب آخر يقف وراء تفضيل المسؤولين الحكوميين المتعاقدين المسلحين أحياناً؛ وهو أنهم لم يعودوا مَدينين بالفضل إلى سلسلة القيادة العسكرية. إذ من الأسهل لمسؤول في وزارة الخارجية في المملكة المتحدة أن يُملي على متعاقد أمني ما سيقوم به، أكثر من الجندي. فالمتعاقدون الأمنيون يمنحون المسؤولين الحكوميين الذين يعملون في بيئات معادية قدراً أكبر من الحرية ليقرروا بأنفسهم أين يريدون الذهاب ومتى. قد تبدو هذه مسألة ثانوية، ولكنْ بالنسبة إلى استشاري يتم تعيينه من قبل إدارة التنمية الدولية، تُعد معرفة أنه مسؤول عن الجدول الزمني في غاية الأهمية، عندما يكون الوقت المتاح لتحقيق أهداف متنوعة محدوداً. الميزة الأخرى هي أنه عندما يقوم الاستشاريون بتفقد مواقع المشروعات، لا يظهرون برفقة الجنود الذين كثيراً ما يكونون موضع ارتياب السكان المحليين الذين قد يرفضون الانخراط في المشروع على هذا الأساس. إلى أين يؤدي هذا كله؟ برغم وجود عداء كبير بالتأكيد تجاه استخدام المتعاقدين المسلحين قبل عشر سنوات، فإن الفكرة تكتسب قبولاً سريعاً في الوقت الحاضر.

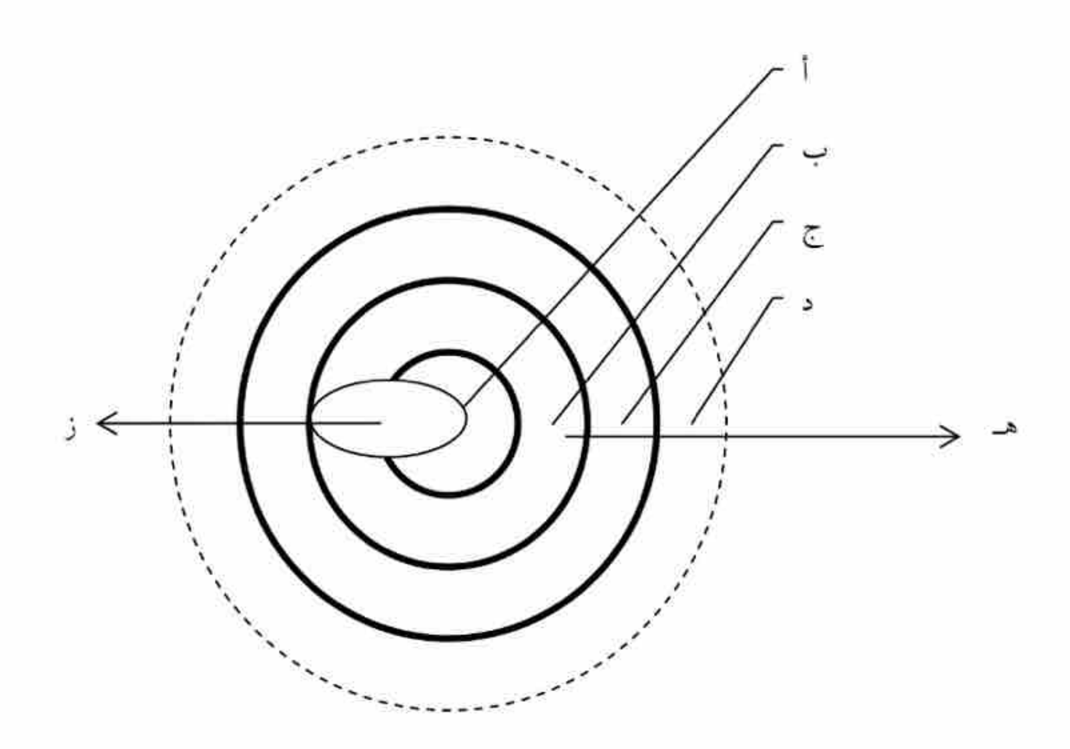
كيف سيكون شكل الجيش في المستقبل؟

هذا الفصل يُنهي ما بدأتْ به الدراسة التي أشرتُ إليها في مطلع الفصل بعنوان **تحوُّل الحروب: صعود المتعاقدين الخاصين**، بوصف ما سيكون عليه شكل الجيش في المستقبل.[65]

لأكون صريحاً، فقد بدأ هذا التحول بالفعل، ولكنه سوف يكتسب زخماً أكبر في العقد المقبل؛ لأن معظم الجيوش الحكومية تدرك أنها لم تعد قادرة على الحفاظ على كامل القدرات العسكرية من دون دعمٍ من المقاولين. وحتى تلك الجيوش التي تقرر تطوير قدرة متخصصة سوف تحتاج إلى الاعتماد على المقاولين للعمل. وكما يبيّن النموذج[66] في الشكل (7-1)، فإن النشاطات العسكرية الأساسية (أ) فقط هي التي يحتمل أن تبقى حكراً على الجيش. وهذه هي النشاطات التي تتولاها فروع الجيش، وتشمل تلك الأنشطة القتال في الحروب، وفرض السلام، وحفظ السلام، وعمليات مكافحة التمرد، وعمليات مكافحة الإرهاب، وتقديم المساعدة العسكرية إلى السلطات المدنية.

الشكل (7-1)

نموذج خصخصة الجيش والاستعانة بمصادر خارجية



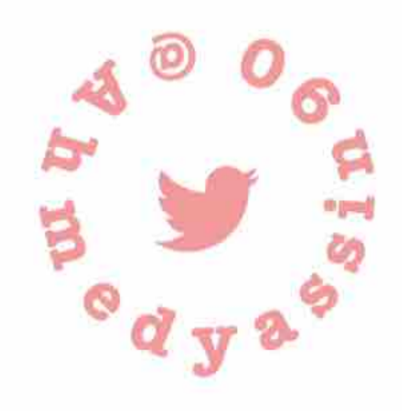
من المرجح أن تظل الأنشطة المبينة في الدائرة الداخلية التالية (ب) مثيرة للجدل في الوقت الراهن، ولكن مع ذلك سوف يستمر تعهيدها. وتشمل هذه الأنشطة صيانة منظومات الأسلحة، وتكنولوجيا المعلومات، ويتم تنفيذها في الميدان العملياتي، وفي المقر الأساسي في الوطن أيضاً. أما الدوائر الخارجية (ج ، د) فتمثل الأنشطة الأساسية البعيدة والأنشطة المتاحة، وفي كلتا الحالتين يمكن شراء تلك الأنشطة بسهولة من السوق. وتشمل هذه الأنشطة تقديم الطعام، والدعم اللوجستي، وصيانة المركبات، وإدارة العقارات. وهذه الأنشطة بشكل عام عندما يتم تعهيدها تكون أقل إثارة للجدل من الأنشطة المبينة في الدائرة (ب). وهذا لا يعني أن تعهيدها لن يكون مثيراً للجدل أحياناً، بل كان كذلك بالتأكيد فيما يخص الدعم اللوجستي في العراق وأفغانستان، ولكن عموماً كان تحويل هذه الأنشطة إلى السوق التجارية أمراً سلساً نسبياً في معظم الحالات. وبالتالي، كما يبين السهم (هـ)، تجري الاستعانة بمصادر خارجية عبر جميع الأنشطة باستثناء الأنشطة الموجودة في الدائرة (أ). وأخيراً، هناك دائماً أنشطة ليست أنشطة عسكرية أساسية، ولكنها تعتبر حاسمة لنجاح أي عملية عسكرية. وهذه الأنشطة ممثلة في الدائرة (ز)، ويشار إليها باسم المهام الحرجة. والأهم من ذلك، لتجنب تقويض فعالية أي عملية، يجب على الجيش أن يحتفظ بقدرة محدودة لتنفيذها على أرض المعركة عندما يتطلب الموقف ذلك.

سيبدو الجيش في القرن الحادي والعشرين مختلفاً جداً عن الجيوش التي واجه بعضها بعضاً خلال السنوات الأخيرة من الحرب الباردة. فسيكون الجيش أصغر، وأكثر مرونة، وقادراً على توجيه ضربة أكبر بكثير مما يوحي به حجمه. وسيكون مملوءاً بالجنود المحترفين للغاية والقادرين على تنفيذ مهام متعددة لم تكن تنفذها فيما مضى سوى وحدات خاصة. وسيرافق هؤلاء الجنود إلى ميدان العمليات مجموعة متنوعة من الأفراد غير العسكريين – الذين سيكون الكثير منهم متعاقدين – لتنفيذ مهام غير عسكرية تعتبر مهمة، ولكنها تتطلب أفراداً غير ماهرين. وفي نهاية المطاف، كما يبين النموذج في الشكل (7-1)، فإن جيش المستقبل سوف يشبه قوة متكاملة البنية، مع تزايد الأدوار التي يقوم بها

الأفراد المدنيون والمتعاقدون أكثر من أي وقت مضى. وقد لا يكون الجيش هو العنصر الأكبر، لكنه سيكون العنصر الأهم من حيث ضمان أمن العمليات.

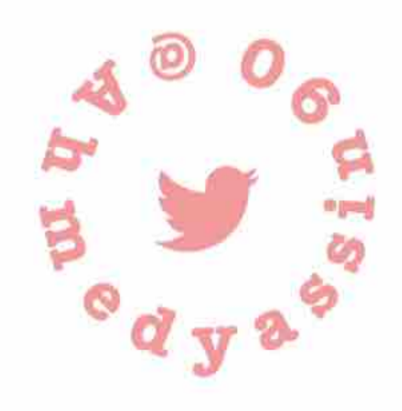
خاتمة

سواء اتفق المرء مع استخدام المتعاقدين أم لا، فإنهم سيكونون جزءاً مهماً من حروب القرن الحادي والعشرين. وفي الواقع، هم أصلاً يؤدون دوراً في دعم عمليات التدخل السريع، وسوف يتوسع هذا الدور في المستقبل. كما أن حدوث تغيير كبير في البيئة الأمنية الدولية، مثل حرب باردة جديدة، هو ما سيؤدي إلى إضعاف هذا التوقع فقط. (التهديد بحرب دولة على دولة من شأنه أن يسمح للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بفرض ضرائب أعلى تُدفع مقابل جيش يتمتع بالاكتفاء الذاتي؛ ولكن من غير المحتمل أن يحدث ذلك). وسوف تشمل البيئة الأمنية المستقبلية تهديدات غير إقليمية، وغير متصلة بالدول، وعالمية، وغامضة، بينما سيعني التغلب عليها إشراك مجموعة من الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، العامة والخاصة. ولن تبقى عمليات التدخل السريع المستقبلية شأناً عسكرياً صرفاً، بل سوف تشمل مجموعة من الأطراف الفاعلة بما في ذلك المتعاقدون. ومن الواضح أن الجيش بحاجة إلى التكيف مع المتعاقدين الذين سيعملون معه جنباً إلى جنب في المستقبل.


@Ahmedyassin90

القسم الرابع

الصراع والنظام في الشرق الأوسط


@Ahmedyassin90

الفصل الثامن

الاتجاه نحو الوحدة
الاستخدام الفعّال لقوات دول الخليج العربية ومواردها

أنتوني كوردسمان

تواجه كل واحدة من دول الخليج العربية تحديات رئيسية من حيث استقرارها ومصالحها الأمنية، وهي تحديات يمكن معالجة بعضها فحسب من خلال بناء قوات عسكرية وأمنية أكثر فعّالية، وإقامة تحالفات ضمن منطقة الخليج ومع قوى خارجية. وتتباين هذه التحديات من دولة إلى أخرى، لكنها تشمل التطرف الديني والإرهاب، والتهديدات اللامتماثلة (asymmetric) والصاروخية من إيران، والانقسامات الطائفية والإثنية والقبلية الداخلية، والحاجة إلى التعامل مع ضغوط ديمغرافية هائلة، و"تنامي فئة الشباب" الذي يتطلب إيجاد أعداد كبيرة من الوظائف والبنى التحتية الاجتماعية الجديدة، ويتطلب كذلك إحداث تطور سياسي واجتماعي مستقر لتفادي الاضطرابات السياسية التي يمكن أن تسهم في تعطيل عمليتي الإصلاح والتحديث بقدر إسهامها في تحقيقهما.

التصدي لأربعة تهديدات ناشئة

إنّ على كل دولة خليجية عربية أن تعيد تشكيل كلّ عنصر من عناصر هيكلها الأمني بحيث تبتعد عن التركيز، كما في الماضي، على الحرب التقليدية والمجهود الأمني الداخلي المجزَّأ، والتركيز بدلاً من ذلك على مجموعة من أربعة تحديات تفاعلية، هي:

- الأمن الداخلي، ومكافحة الإرهاب، وعمليات الاستقرار المدنية-العسكرية؛ وهو ما يتضمن في أحيان كثيرة مشاركة قوى خارجية وعمليات لنقل الأسلحة.

- الحروب اللاامتماثلة من المستوى المنخفض إلى المتوسط، التي قد تشترك فيها قوات تقليدية.
- الحروب التقليدية التي تستعمل وسائل لامتماثلة.
- استخدام أسلحة الدمار الشامل وأسلحة الفعّالية الشاملة والحروب الإلكترونية، وكذلك الأنماط المفاجئة للصراع والتصعيد.

ويعني ذلك أن التعاون الأمني فيما بين دول الخليج العربية يجب أن يتعامل مع ظهور أنماط من الحروب المعقدة أو "الهجينة" التي يمكن أن تنشب عند مستويات مختلفة من دون أن يسبقها سوى إنذار محدود. وفي حالات كثيرة من اللازم أن يكون رد فعل تلك الدول على مستوى جماعي تجاه الهجمات التي تظهر على نحو لا يمكن توقعه، باستثناء الحقيقة التي مفادها أن الخصوم من قبيل إيران والمتطرفين العنيفين سوف يسعون إلى استغلال أي مظاهر ضعف مدرَكة، وسيقومون بذلك بأقل تكلفة ممكنة. وهذه الهجمات ستعبر الحدود الوطنية، وتدفع إلى إبداء ردود فعل شبه فورية، وهناك أمور كثيرة ستعتمد على مستوى التكامل والتبادلية interoperability [أي قابلية العمل المشترك أو البيني وتبادل المعلومات] على صعيد خليجي ثنائي وعلى صعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية كله.

ويمكن للحلفاء الخارجيين، من أمثال الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، أن يضطلعوا بدور مهم في دعم دول الخليج، لكن ثمة مجالات مهمة يكون فيها دور الحلفاء الخارجيين محدوداً أو عديم الفعّالية. وعلى دول الخليج العربية أن تتعامل مع الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي تهدد استقرارها واستقرار جيرانها، وهي ضغوط لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الخارجية أن تضطلع بصددها سوى بدور هامشي في أفضل الأحوال، وسيكون النجاح أو الفشل على أساس وطني ومحلي إلى حد بعيد.

إنّ على دول الخليج العربية أن تضطلع بمسؤولية الدفاع في مواجهة الإرهاب الداخلي والتخريب والتسلّل والصراع المنخفض المستوى. وقد تكون دولٌ مثل الولايات المتحدة الأمريكية قادرةً على المساعدة في حروب الألغام، والأمن الساحلي، والغارات داخل مياه الخليج العربي، لكنه يمكن لدول الخليج العربية، بل يجب عليها، أن تكون مستعدة للدفاع عن نفسها عندما تلوح هذه التهديدات. كما أن عليها أن تكون مستعدة للتعاون بفعّالية مع قوات متكاملة وقابلة للعمل المشترك والمتبادل وفق تدريبات وخطط دفاعية مشتركة، وأن يكون بإمكانها التفاعل السريع مع أي تصعيد لأزمة أو صراع.

وهناك خطر حقيقي بأن ينشب صراع خطير في منطقة الخليج خلال السنوات القليلة المقبلة قد يشمل صراعاً لامتماثلاً حاداً أو مزيجاً من مستويات عالية من القوات اللامتماثلة والتقليدية. وتواصل دول الخليج العربية تحسين قدراتها للتعامل مع معركة جوية-بحرية كبرى في الخليج. فهي تكتسب التفوق في القوة الجوية، وتواجه تهديدات برية وبرمائية محدودة. بيد أن معظم هذه الدول يتخلف عن الركب من حيث القوة البحرية، وجميعها لا يزال يميل إلى التخطيط والتدريب كدول منفردة. وفي معظم الحالات، فإنها تستثمر بقوة في الصورة البرّاقة المستمدة من امتلاك الأسلحة الأكثر تطوراً، بدلاً من الاستثمار في الجاهزية والاستدامة وقدرات الأسلحة والحروب المشتركة التي يتحدد على أساسها الردع والدفاع في العالم الحقيقي.

وأخيراً، سوف يكون على كل دولة خليجية عربية، في وقت ما في المستقبل القريب، أن تقرر الكيفية التي ستتصدى بها للتهديد الذي تشكله القدرات النووية والصاروخية الإيرانية إذا مُنيت مفاوضات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي وألمانيا مجموعة (5+1) مع إيران بالفشل. والخيارات العملية هي استخدام الضربات الوقائية ومستوى أدنى من الاحتواء، أو اكتساب قدرات صاروخية ودفاعية جوية أكثر فاعلية وشكل من أشكال الخيارات الانتقامية – في شكل قوات نووية أو صاروخية وطنية أو خليجية–

وقوات ضاربة قادرة على استخدام أسلحة الفعّالية الشاملة، أو الاعتماد، خلافاً لـذلك، على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الردع الموسَّع.

ويعني ذلك أن كل دولـة خليجيـة عربيـة، ودول مجلـس التعـاون كلهـا، سـتكون بحاجة إلى إعادة تعريف اعتمادها الحالي على الولايات المتحـدة الأمريكيـة وغيرهـا مـن القوى الخارجية من أجل الـصراعات الأكثـر خطـورة التـي تشـمل اسـتخداماً واسـع النطاق للقوات العسكرية الإيرانية التقليديـة واللاامتماثلـة، وأن تكـون مسـتعدة مجـدّداً للقتال على أساس شبه فوري.

الحاجة إلى المزيد من الوحدة داخل مجلس التعاون

«نبقى مجتمعين أو نفنى فرداً فرداً»

على الرغم من التقدم الحقيقي المحرز داخل مجلس التعاون لدول الخلـيج العربيـة، فإن الهيكل الأمني الحـالي لـدول المجلـس يسـتند إلى الاعـتماد عـلى الولايـات المتحـدة الأمريكية، ممزوجاً بروابط مع المملكة المتحدة وفرنسا، ويركز أكثر على العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين قواتها وقوات الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من إيجـاد قـوات فعّالة وتبادلية ومتكاملة ضمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن هذه الثقافة الدفاعية القائمة على الاعتماد الفعلي [أو بحكم الأمـر الواقـع] عـلى الولايات المتحدة الأمريكية له ميزة تتمثل في أنه يتيح لدول الخلـيج العربيـة أن تسـتفيد من القوات الأمريكية وقدراتها التكنولوجية المتقدمـة في مجـال الاسـتخبارات والمراقبـة والاستطلاع (IS&R)، وهي قدرات ليست موجودة لدى أي قوة عالمية أخرى. بيد أنـه يوجِد كذلك مستوىً من الاعتماد يخفق في التعامل مـع الخطـر المتمثـل في أن الولايـات المتحدة الأمريكية قد لا تكون متاحة دائماً، وهو يعني أن القوات الوطنية لـدول الخلـيج العربية أقل فعّالية بكثير، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، ممـا لـو كانـت أفضـل

تكاملاً وتبادلية. وعلاوة على ذلك، فإن دول الخليج العربية تنفق الآن أكثر بكثير على القوات العسكرية وقوات الأمن الداخلي من إيران، وهي تنفق أكثر بكثير على التحديث العسكري. وفي حالة تلو الأخرى تُنفَق هذه الأموال من دون تعاون، ومن دون مراعاة للتبادلية الضرورية أو التكامل أو التركيز على أولويات المهام الرئيسية. ولا تتحقق وفورات الحجم، وتتأخر مستويات التدريب والجاهزية، وتتزايد مواطن الضعف، وتنحسر مصداقية الردع والدفاع.

ويسلط هذا التحليل الضوء على خطورة التهديدات ذات الصلة، ويبين أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لديها من المقومات ما يجعلها تمتلك هيكلاً أمنياً أكثر فعّالية بكثير وتحسّن جميع الجوانب الأمنية لدى دول الخليج العربية. ولا يتطلب ذلك التضحية بالسيادة، ولكنه يتطلب أن تتصرف دول الخليج العربية وفقاً لما قالت بالفعل إن عليها القيام به. إن الاستمرار على النهج السابق من الاعتماد على الخطابة والرفض هو وصفة من أجل الفشل. والكلمات ليست بديلاً من الواقعية واتخاذ القرارات الصعبة. إن هناك أسباباً قوية لمناقشة المستويات المسلَّم بها من التكامل والتبادلية، ولا مستقبل يُتوخى من الاعتماد على الردع والدفاع بإصدار الإعلانات أو تنظيم المؤتمرات أو عقد الاجتماعات.

الفعّالية في استخدام الموارد المتفوقة

هناك الكثير من التدابير التي يمكن لدول الخليج العربية أن تتخذها. فدول الخليج العربية وحدها هي من يمكنه التصدي للتحديات السياسية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي تواجهها. وهناك حاجة واضحة إلى الجهد من النوع الذي دعا إليه العاهل السعودي، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، في الاجتماعات الوزارية الأخيرة لدول مجلس التعاون، من أجل المزيد من التكامل والتبادلية والتعاون في المجال

العسكري. ومن الواضح منذ إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن بإمكان كل دولة ضمن المجلس أن تستفيد من تشكيل قوات أكثر تبادلية، وإرساء النظم المتكاملة للإنذار والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع بحيث تكون مصمَّمة خصيصاً لتلائم المهام الرئيسية الضرورية لتلبية الاحتياجات الأمنية لجميع دول مجلس التعاون.

وعلاوة على ذلك، فإن دول الخليج العربية وحدها هي القادرة على زيادة كفاءة إنفاقها على الأمن القومي ووارداتها من الأسلحة وتحقيق وفورات الحجم والقوات التبادلية و"النظم المتكاملة لإدارة المعارك والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع". كما أنها تمتلك جميع الموارد الضرورية للقيام بذلك إذا استخدمتها بمزيد من الفعّالية. وبينما لا يزال هناك وسائل إعلام ومحللون يتحدثون عن إيران بوصفها "القوة المهيمنة على الخليج"، وبينما هناك قوى خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية تواجه ضغوطاً مالية متنامية على قدراتها على نشر قوتها وإظهارها، فإن دول الخليج العربية تمتلك مزايا هائلة من حيث الموارد وكذلك المعدات العسكرية المتقدمة.

الإنفاق العسكري وواردات الأسلحة

لدى دول الخليج العربية مخزون كبير من الإنفاق العسكري، وعمليات نقل الأسلحة للاستناد إليهما (انظر الجدول 8-1). وقد أنفقت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة على القوات العسكرية أكثر مما أنفقته إيران بما يزيد على خمس مرات، وأنفقت المملكة العربية السعودية وحدها ما يزيد على ما أنفقته إيران بواقع نحو أربع مرات.

ومنذ عام 2004، تتفوق دول الخليج العربية مجتمعة تفوقاً كبيراً على إيران من حيث إبرام صفقات دولية لشراء السلاح واستيراد المعدات العسكرية (انظر الجدولين 8-1 و8-2)، عدا عن كون دول الخليج العربية لا يزال لديها أكثر من 40 مليار دولار في شكل طلبيات قائمة بانتظار التسليم، بينما تكاد إيران لا توجد لديها طلبيات رئيسية في

السنوات الأخيرة، ولا يزال إنتاجها العسكري المحلي متخلفاً كثيراً عن الأهداف الأصلية التي أعلنتها. وهذا ما توضحه النقاط الآتية:

- تتفوق دول الخليج العربية على إيران من حيث الاتفاقات الجديدة لاستيراد الأسلحة بنسبة 14.5 إلى 1 (30.5 مليار دولار لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مقابل 2.1 مليار دولار لإيران) خلال الفترة ما بين عامي 2004 و2007، وبنسبة 252 إلى 1 (75.6 مليار دولار لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مقابل 300 مليون دولار لإيران) خلال الفترة ما بين عامي 2008 و2011 (انظر الجدول 8-1).

- فاقت واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الأسلحة واردات إيران بواقع 25 مرة (22.6 مليار دولار لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل 900 مليون دولار لإيران) خلال الفترة ما بين عامي 2004 و2007، وبواقع 79.5 مرة (15.9 مليار دولار لدول مجلس التعاون مقابل 200 مليون دولار لإيران) خلال الفترة ما بين عامي 2008 و2011 (انظر الجدول 8-2).

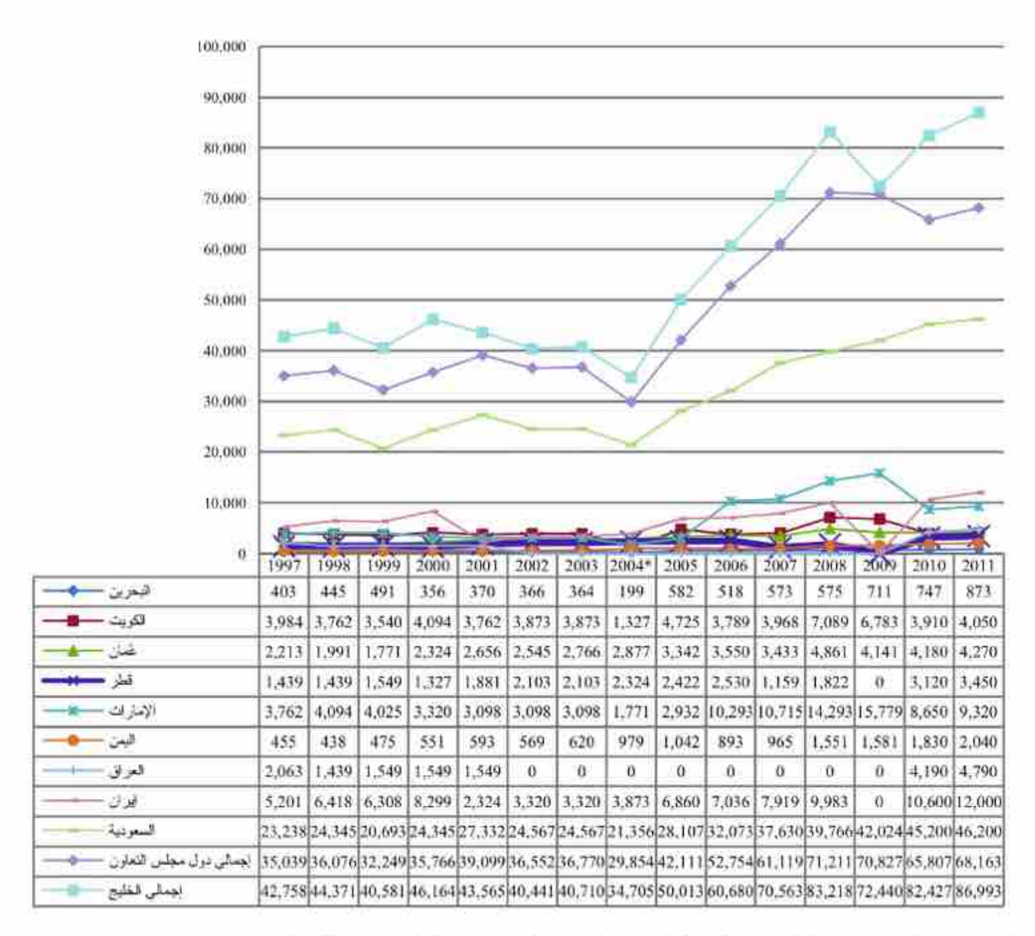
وعلى الرغم من كثرة الحديث بشأن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بـ"التحول نحو آسيا"، فإن هذه الاستراتيجية تمنح منطقة الشرق الأوسط الأولوية نفسها التي تمنحها لمنطقة آسيا. فقد زادت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتفاقاتها الجديدة لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من ثماني مرات ما بين عامي 2004 و2007 وفي الفترة ما بين عامي 2008 و2011. وسجلت المملكة العربية السعودية زيادات حادة في اتفاقات شراء الأسلحة، حيث زادت قيمة الاتفاقات للفترة ما بين عامي 2008 و2011 على مثيلتها في الفترة ما بين عامي 2004 و2007 بواقع تسع مرات. كما شهدت دولة الكويت وسلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر نمواً هائلاً في واردات الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن جهة أخرى، إن التخفيضات التي أجريت على القوات البرية الأمريكية في العراق محدودة المغزى في وقت يُعَدُّ فيه التهديد الإرهابي-الجوي-البحري-الصاروخي-النووي هو التهديد الرئيسي لدول الخليج العربية، حيث إن القوات الجوية والبحرية وقوات مكافحة الإرهاب الأمريكية، وإمكانات الانتشار السريع تظل قويّة، وحيث مقارّ القيادات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، مثل قيادة الأسطول الخامس في البحرين، ومركز العمليات الجوية المشتركة في قطر، تمنحها [أي للولايات المتحدة] القدرة على دمج عملياتها بصورة مباشرة مع قوات دول الخليج العربية. وقد زادت الولايات المتحدة الأمريكية بانتظام قدرات صواريخ كروز التي تُطلق من الجو والبحر ومكونات الدفاع الصاروخي في إطار الالتزام الأمريكي بأمن دول الخليج العربية، مع تزايد الخطر الذي يشكله التهديد الإيراني اللاّمتماثل والصاروخي وآفاق امتلاك إيران أسلحة نووية.

ويعني ذلك أن دول الخليج العربية لديها إمكانات هائلة لاستخدام مواردها المالية المتفوقة وبإمكانها إيجاد هيكل مهيمن للردع والدفاع، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، إذا أنفقت بمزيد من الحكمة. وكل خطوة تتحقّق في طريق التبادلية والتكامل ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوف تساعد على تحقيق هذا الهدف، والتركيز في المشتريات ونشر القوات على نحو مستدام وموجه نحو مهام محددة بدلاً من التنافس من أجل البهرجة على امتلاك أحدث ما يمكن من نظم الأسلحة أيضاً، بغضّ النظر عن أولوية المهمة أو القدرة على تشغيل وإدامة مزيج متكامل من النظم والقوات في القتال.

الشكل (8-1)

مقارنة الإنفاق على القوات العسكرية



	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004*	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	403	445	491	356	370	366	364	199	582	518	573	575	711	747	873
الكويت	3,984	3,762	3,540	4,094	3,762	3,873	3,873	1,327	4,725	3,789	3,968	7,089	6,783	3,910	4,050
عُمان	2,213	1,991	1,771	2,324	2,656	2,545	2,766	2,877	3,342	3,550	3,433	4,861	4,141	4,180	4,270
قطر	1,439	1,439	1,549	1,327	1,881	2,103	2,103	2,324	2,422	2,530	1,159	1,822	0	3,120	3,450
الإمارات	3,762	4,094	4,025	3,320	3,098	3,098	3,098	1,771	2,932	10,293	10,715	14,293	15,779	8,650	9,320
اليمن	455	438	475	551	593	569	620	979	1,042	893	965	1,551	1,581	1,830	2,040
العراق	2,063	1,439	1,549	1,549	1,549	0	0	0	0	0	0	0	0	4,190	4,790
إيران	5,201	6,418	6,308	8,299	2,324	3,320	3,320	3,873	6,860	7,036	7,919	9,983	0	10,600	12,000
السعودية	23,238	24,345	20,693	24,345	27,332	24,567	24,567	21,356	28,107	32,073	37,630	39,766	42,024	45,200	46,200
إجمالي دول مجلس التعاون	35,039	36,076	32,249	35,766	39,099	36,552	36,770	29,854	42,111	52,754	61,119	71,211	70,827	65,807	68,163
إجمالي الخليج	42,758	44,371	40,581	46,164	43,565	40,441	40,710	34,705	50,013	60,680	70,563	83,218	72,440	82,427	86,993

المصدر: معدّ من نسخ مختلفة من: IISS, Military Balance; and the Jane's Sentinel series.

وفي الوقت نفسه، فإن الزخم الجديد الذي وفره "إعلان الرياض"، الصادر عن القمة الثانية والثلاثين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في ديسمبر 2011، من حيث الدعوة إلى الوحدة بين دول مجلس التعاون يوفر فرصة للمُضيّ قُدُماً على صعيد التعاون في مجموعة منوّعة من المجالات الأمنية الحساسة، وخصوصاً إذا استند مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تجارب تحالفات مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) حيث تخدم "الوحدة" مصالح مشتركة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على القوات والسيادة الوطنية الفردية. وبينما ليس بمقدور الأطراف الخارجية سوى تقديم أفكار قد يكون مجلس

التعاون ودوله الأعضاء عاكفين بالفعل على تفحّصـها أو وضـعها موضـع التطبيـق، فـإن الأفكار التالية تبيّـن على الأقل نوع التقدم الذي يمكـن لـدول الخلـيج العربيـة ولمجلـس التعاون الخليجي إحرازه.

الجدول (8-1)

الاتفاقات الجديدة لنقل الأسلحة (مليون دولار بالأسعار الجارية)

البلد المتلقي	الولايات المتحدة	روسيا	الصين	دول غربية رئيسية*	دول غربية أخرى	جميع الدول الأخرى	الإجمالي
2007-2004							
الجزائر	0	6,500	400	200	0	0	7,100
البحرين	400	0	0	100	0	0	500
مصر	4,400	400	300	0	300	0	5,400
إيران	0	1,600	300	0	100	100	2,100
العراق	1,100	100	100	200	600	200	2,300
إسرائيل	1,800	300	0	1,500	0	0	3,600
الأردن	700	200	100	0	300	0	1,300
الكويت	1,000	0	0	0	0	0	1,000
لبنان	0	0	0	0	0	0	0
ليبيا	0	200	0	600	200	0	1,000
المغرب	0	200	0	400	100	0	700
عُمان	100	0	0	2,100	0	0	2,200
قطر	0	0	0	0	0	100	100
السعودية	5,000	0	800	16,900	800	100	23,600
سوريا	0	5,700	500	0	100	600	6,900
تونس	0	0	0	0	0	0	0
الإمارات	1,400	300	100	1,100	200	0	3,100
اليمن	0	200	0	0	100	100	400

البلد المتلقي	الولايات المتحدة	روسيا	الصين	دول غربية رئيسية*	دول غربية أخرى	جميع الدول الأخرى	الإجمالي
2011–2008							
الجزائر	0	2,100	200	800	100	0	3,200
البحرين	400	0	0	0	0	0	400
مصر	7,400	500	600	100	300	0	8,900
إيران	0	100	0	0	100	100	300
العراق	4,800	300	0	500	900	200	6,700
إسرائيل	5,900	0	0	0	0	0	5,900
الأردن	1,500	0	0	0	100	0	1,600
الكويت	2,500	700	0	0	0	0	3,200
لبنان	300	0	0	0	0	200	500
ليبيا	0	100	0	700	200	0	1,000
المغرب	2,700	0	500	1,000	900	0	5,100
عُمان	1,500	0	0	200	0	0	1,700
قطر	200	0	0	800	0	0	1,000
السعودية	45,600	0	0	5,300	1,100	100	52,100
سوريا	0	1,700	200	0	0	100	2,000
تونس	100	0	0	0	0	0	100
الإمارات	14,300	100	0	1,600	1,100	100	17,200
اليمن	0	100	0	0	300	100	500

ملاحظات: 0 = البيانات التي تقلّ عن 50 مليون دولار أو لا شيء؛ جميع البيانات مقرَّبة إلى أقرب 100 مليون دولار.

* تشمل فئة الدول الغربية الرئيسية فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا كمبلغ مجمَّع.

المصدر:

Richard F. Grimmett and Paul K. Kerr, *Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2004-2011*, Congressional Research Service, August 24, 2012, pp. 44, 45.

الجدول (8-2)

الأسلحة الجديدة المسلَّمة (مليون دولار بالأسعار الجارية)

البلد المتلقي	الولايات المتحدة	روسيا	الصين	دول غربية رئيسية*	دول غربية أخرى	جميع الدول الأخرى	الإجمالي
2007-2004							
الجزائر	0	900	200	0	0	0	1100
البحرين	200	0	0	100	0	0	300
مصر	5700	300	400	0	400	0	6800
إيران	0	500	200	0	0	200	900
العراق	200	100	0	100	300	100	800
إسرائيل	5700	100	0	0	0	0	5800
الأردن	600	100	0	0	0	0	700
الكويت	1500	0	0	0	0	0	1500
لبنان	0	0	0	0	0	0	0
ليبيا	0	200	0	0	200	0	400
المغرب	100	100	0	0	0	100	300
عُمان	700	0	0	300	0	0	1000
قطر	0	0	0	0	0	0	0
السعودية	4300	0	200	9900	100	100	14600
سوريا	0	500	300	0	0	300	1100
تونس	0	0	0	0	0	0	0
الإمارات	600	200	0	4000	400	0	5200
اليمن	0	400	0	0	100	100	600

البلد المتلقي	الولايات المتحدة	روسيا	الصين	دول غربية رئيسية*	دول غربية أخرى	جميع الدول الأخرى	الإجمالي
2011–2008							
الجزائر	0	4700	400	300	0	0	5400
البحرين	0	0	0	0	0	0	0
مصر	3900	300	400	0	200	0	4800
إيران	0	200	0	0	0	0	200
العراق	2600	300	0	300	100	100	3400
إسرائيل	3800	200	0	0	0	0	4000
الأردن	900	100	100	0	300	0	1400
الكويت	1300	100	100	0	0	0	1500
لبنان	200	0	0	0	0	100	300
ليبيا	0	100	0	300	0	0	400
المغرب	1000	0	500	200	400	0	2100
عُمان	200	0	0	500	0	0	700
قطر	0	0	0	200	0	0	200
السعودية	5900	0	700	3300	300	0	10200
سوريا	0	2000	400	0	100	200	2700
تونس	0	0	0	0	0	0	0
الإمارات	2000	300	100	600	300	0	3300
اليمن	0	100	0	0	200	100	400

ملاحظات: 0 = البيانات التي تقلّ عن 50 مليون دولار أو لا شيء؛ جميع البيانات مقرَّبة إلى أقرب 100 مليون دولار.

* تشمل فئة الدول الغربية الرئيسية فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا كمبلغ مجمَّع.

المصدر:

Richard F. Grimmett and Paul K. Kerr, *Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2004-2011*, Congressional Research Service, August 24, 2012, pp. 58, 59.

الجهود الأخرى لتعزيز التبادلية والتكامل ومجلس التعاون الخليجي

إن التحدي الأهم الذي يواجهه مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمخططون الأمنيون الوطنيون هو مدى توافر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء وقادتها. فقد ضغط الكثير من المسؤولين والموظفين في مجلس التعاون لدول الخليج العربية – وفي الجيوش ووزارات الدفاع، ووزارات الداخلية، وفي وكالات حكومية أخرى في الدول الأعضاء – من أجل تحقيق المزيد من التكامل والتبادلية منذ إنشاء المجلس في ثمانينيات القرن العشرين.

التخطيط والتبادلية

يوجد لدى القوات العسكرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الآن مزيج شديد التباين من المعدات، ونظم القيادة والسيطرة (C2)، والذخيرة، ومنشآت الإسناد، وقدرات إظهار القوة. ومن غير الممكن بسهولة وسرعة جعل هذه القوات متوافقة بالكامل، وسوف تحتفظ الدول بسلطتها السيادية في صنع القرار.

وتتمثل إحدى طرائق إدخال تحسينات على عملية التخطيط في زيادة أعداد الموظفين المدنيين والعسكريين المعنيين بالتخطيط ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ لمعالجة المهام الرئيسية الضرورية لتغيير هذا الموقف، ورفع التقارير بانتظام إلى لجنة من وزراء الدفاع أو مفوضين عنهم.

ويستخدم حلف الناتو أساليب شبيهة. ولئن اختلفت احتياجات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن بإمكانه البناء على الجهود القائمة، ومواءمة أساليب الناتو على النحو التالي، في سبيل الحصول على درجة أعلى من الوحدة والمجهود المشترك:

استحداث تمرين تخطيطي لقوة تابعة لمجلس التعاون الخليجي

إن استحداث لجنة للتخطيط الدفاعي على غرار تلك الموجودة لدى حلف الناتو، تجسد خطوة رئيسية باتجاه التبادلية. وتكون هذه اللجنة على مستوى السفراء، وتعمل تحت إشراف الوزراء على مدار السنة، حتى يتسنى إحراز تقدم ضمن الاجتماعات الوزارية،

ويكون المسؤولون الرفيعو المستوى قادرين على ضمان أن توجد حلول حقيقية للقضايا وأن تُتخذ إجراءات فعلية. ومن الضروري أن يُخصص لمثل هذا الجهاز طاقم العمل الملائم من الموظفين المهنيين المدنيين والعسكريين لتحقيق الاستمرارية، وأن يتخذ مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطوات لإرساء نظام مشترك للتخطيط الدفاعي يتفحص القوات الموجودة لدى كل دولة وخططها المتعلقة بالقوات على مدى السنوات الخمس المقبلة لتحديد الأوجه الممكنة للتبادلية. وسوف يستلزم ذلك من كل دولة أن تقدِّم تلك الخطط على أساس رسمي لغرض مراجعتها بشكل جماعي، وتحديد كيفية إدخال تحسينات على قدرات الاضطلاع بالمهام وتحقيق التبادلية والتقييس (standardization)، وكيفية إكمال النظم الوطنية للقيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات (C4I) على نطاق دول مجلس التعاون كلها.

ويمكن للجنة التخطيط الدفاعي هذه – وأي مجموعات دعم ضرورية – أن تجمع بين الخبرات المدنية والعسكرية لدعم صنّاع القرار في المستويات العليا. وتجتمع اللجنة بانتظام لمراجعة خطط القوات لدى كل دولة لإيجاد سبل لتحسين التنسيق فيما بينها، وإيجاد قوات أكثر توافقاً على نحو منتظم.

وهناك سابقة جيدة لمثل ذلك التخطيط. فقد استحدث الناتو "مراجعة التخطيط الدفاعي" في ستينيات القرن العشرين، حيث يقدم كل عضو الآن تقريراً موحَّداً ومحدَّثاً باستمرار بشأن قواته الحالية وقوته البشرية وأسلحته الرئيسية وذخائره وخططه الخمسية، إلى جانب ملحق أطول أجلاً بشأن المشتريات. ولا يتطلب ذلك أي تنازل عن السيادة، وهو يتيح للخبراء المدنيين والعسكريين رفع توصيات رسمية وغير رسمية إلى الوزراء بشأن كيفية وضع خطط أكثر تكاملاً، وكذلك طرح اقتراحات ملموسة بشأن سبل إيجاد تشكيلات من القوات تتسم بالمزيد من الفعّالية بمرور الوقت، وكذلك جعل القوات أكثر تبادلية.

استحداث لجنة وإعداد موظفين للتقييس والتبادلية

يمكن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يستفيد من استحداث لجنة من هذا القبيل تلتقي بانتظام للتركيز على سبل تحقيق تبادلية فورية، ولتوفير الدعم المشترك

والاستدامة من أجل قدرات إظهار القوة وإعادة الانتشار، ووضع المعايير المشتركة من أجل تخزين العتاد والإمدادات الرئيسية وتقاسمها. ويمكن دعم ذلك بموظفين في مقر مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبتعيين مراكز امتياز في الكليات والمراكز الدفاعية في الدول الأعضاء.

استحداث لجنة وموظفين للتكنولوجيا والمشتريات

يجب على مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشكيل لجنة تعقد لقاءات منتظمة لإيجاد سبل تحليل الاحتياجات من التكنولوجيا والمشتريات العسكرية، مع التركيز على القضايا التقنية، وأساليب الاختبار والتقييم، وغير ذلك من أوجه المشتريات العسكرية التي من شأنها المساعدة على إيجاد توجّهات مشتركة لحيازة نظم الأسلحة والتكنولوجيا. ويمكن دعم ذلك بموظفين في مقر مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبتعيين مراكز امتياز في الكليات والمراكز الدفاعية في الدول الأعضاء.

استحداث فريق عامل بشأن مراقبة التسلّح

يدعم مجلس التعاون الخليجي ودوله الأعضاء إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويمكن للمجلس أن يعيِّن مجموعة صغيرة من الموظفين لفحص تلك الخيارات، والاضطلاع بدور نشط في تشجيع الدراسات والنشاط الدبلوماسي في هذا الشأن.

تنسيق الإمداد اللوجستي والاستدامة والجاهزية

إن المشكلة الأكبر لدى قوات الخليج العربية تكمن في غياب التركيز على الجاهزية الشاملة والاستدامة والإمداد اللوجستي. ومن شأن بذل جهد على نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتوحيد العتاد وأنشطة الإسناد، ووضع معايير على نطاق المجلس من أجل تأمين الجاهزية والمخزونات اللوجستية – مع نظم الإبلاغ الضرورية – أن يمثل خطوة كبرى إلى الأمام. ومن شأن ذلك أن يكشف عن مشكلات خطيرة أحياناً، بيد أن

النظام الذي يُحرج الجميع في أسوأ الأحوال لا يُحرج أحداً بعينه، وسوف يكون التقدم في أحيان كثيرة سريعاً وسهل المنال.

والحل يكمن في استحداث منشآت وقدرات جديدة بقدر ما يكمن في إحداث نقلة في المواقف والتوجّهات. وهناك مجالات ينبغي توظيف المزيد من الاستثمارات فيها، وتكوين مخزونات جديدة، وإضافة المزيد من عناصر التمكين والإدامة إلى هياكل القوات. بيد أنه يمكن تحقيق وفورات الحجم على نطاق واسع انطلاقاً من التخصيص والمركزية. وعلاوة على ذلك، فإنّ الارتقاء بأداء القوات والنظُم القائمة إلى المستوى المطلوب سوف يؤدّي إلى تحقيق تحسينات رئيسية.

بناء قدرة مشتركة على التدريب والتمرين

لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالفعل منشآت تدريبية متقدمة على المستوى الوطني، وهي تتعاون على إجراء التمرينات العسكرية، لكن ثمة ثغرات. فالكثير من الدول يُجري قدراً قليلاً نسبياً من التدريبات الكبيرة الحجم التي تنطوي على قتال حقيقي، ولا تزال التدريبات المشتركة والجامعة بين الدول الأعضاء محدودة. كما توجد حاجة إلى إجراء تدريبات مشتركة تشمل جميع فروع القوات المسلحة.

وثمة عدد من التدابير التي يمكن لموظفي المجلس تفحّصها على المستويين المدني والعسكري لتحسين التعاون وتطوير التبادلية على نحو يتسق مع ما أشار إليه عاهل المملكة العربية السعودية، الملك عبدالله بن عبدالعزيز في كلمته الموجهة إلى المجلس.

إجراء مسح على المنشآت التدريبية لتحديد كيفية ضمان الاستخدام الأفضل على نطاق دول المجلس

يمكن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يستحدث لجنة من الموظفين المدنيين وكبار الضباط العسكريين لإجراء مسح للمنشآت والأساليب، بحسب الفروع وأولويات المهام؛ لتحديد المواضع التي يكون فيها استحداث منشأة متخصصة ضرورياً، وكيفية

تحسين التدريبات العامة والمشتركة، وسبل زيادة التدريبات الشاملة للضباط وأصحاب الرتب الأخرى من دول أخرى، وخيارات إجراء تدريبات واسعة النطاق للقتالين الجوّي والبرّي. ويمكن لتلك اللجنة أن ترفع تقارير سنوية إلى الوزراء بشأن المقترحات والتقدم المحرز في هذا المجال.

التركيز على عمليات الطوارئ الرئيسية

يمكن للمجلس أن يشجّع على توسيع نطاق التدريب فيما يخصّ المناصب الميدانية والقيادية على مستوى دول المجلس، مع التركيز على المهامّ وعمليات الطوارئ الرئيسية، مثل عمليات تأمين الحدود مع اليمن، والتعامل مع جهود "إغلاق مضيق هرمز"، ونشر قوات مشتركة للتصدّي لحالة طارئة موجّهة ضد دولة الكويت، وتأمين الحدود بين العراق والمملكة العربية السعودية.

القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات، ونظم الاستشعار وإدارة المعارك

توجد لدى المجلس نواة لنظام مشترك أو متكامل للقيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات (C4I) وإدارة المعارك (BM) في بعض المجالات، مثل الدفاع الجوي. وما يحتاج إليه المجلس الآن هو أنظمة متكاملة بحق للقيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات وإدارة المعارك في عدد من المجالات الرئيسية الأخرى، وأنظمة مرتبطة بمجهود مشترك لتطوير أنظمة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (IS&R).

إن التهديد الإيراني الناشئ، وكذلك التهديد الذي تشكّله الحركات الإرهابية والمتطرّفة، يوجِد طيفاً واسعاً من المجالات التي يلزم فيها أن يكون المجلس قادراً على الرد بشكل فوري أو شبه فوري على التهديدات بأشكالها المختلفة؛ بدءاً بالصواريخ البعيدة المدى والهجمات البحرية اللامتماثلة، وانتهاءً بالهجمات المعقدة التي يشنها الإرهابيون والمتطرفون.

وتشمل الأولويات القصوى في تلك الجهود تدابيرَ يمكن أن يكون لها دور حاسم في ردع إيران والدفاع ضدها. وفي كثير من الحالات، لن يتاح أمام المجلس سوى إنذار، لا تتعدى مدته ما بين 7 دقائق و15 دقيقة، بهجوم جوي أو صاروخي رئيسي، أو سوف يحتاج إلى نظام متكامل للمراقبة البحرية والجوية لتحديد وضعية القوات الإيرانية اللاامتماثلة، و إذا ماكانت تنتشر بحيث تشكل تهديداً، أو إذا ما كانت ضالعة في عمليات معقدة.

وتشمل مجالات التعاون المحددة ما يأتي:

استحداث نظام متكامل للتحكم والإنذار للوحدات الجوية ووحدات الصواريخ أرض-جو

من شأن مثل هذا النظام أن يدمج أجهزة استشعار، مثل طائرات الإنذار المبكر والمراقبة السعودية من طراز E-3A، وغيرها من منصات الإنذار والاستخبارات المحمولة جواً التابعة لدول المجلس، والرادارات الأرضية والمقاتلات والنظم الرئيسية للصواريخ "أرض-جو"، ضمن مزيج خليجي مأمون لقدرات القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات (C3I)، وإدارة المعارك (BM)، والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (IS&R). ويمكن أن يستند ذلك إلى توسيع المنشأة السعودية للقيادة والسيطرة الجوية الموجودة بالقرب من الرياض، وتعزيز الروابط بين كل دولة خليجية ومركز العمليات الجوية المشتركة الأمريكي في قطر.

وكما تَبين من نظام القيادة والسيطرة الخاص للدفاع الجوي التابع لحلف الناتو (NADGE) على مدى العقود الماضية، فإنه يمكن معالجة مسائل السيادة والأمن القومي باستخدام نظم تدمج السيطرة الوطنية على جميع القدرات الوطنية بالقدرة على تنفيذ عمليات على نطاق التحالف كله.

ويمكن دعم الجانب التقني بتخصيص موظفين تقنيين منفصلين على أساس تعاقدي تحت إشراف المجلس وضباط عسكريين. وقد أنشأ الناتو مكتباً لإدارة نظامه للدفاع الجوي (NADGEMO) من أجل هذا المجهود تحديداً، وتوصل إلى إمكانية إيجاد حلول على المستوى التقني تساعد على تجاوز التوترات والخلافات الوطنية.

استحداث نظام متكامل للمراقبة البحرية

من الممكن أن يدمج نظامٌ من هذا القبيل بيانات القيادة والسيطرة، وأجهزةَ استشعار ونظم الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع؛ لأغراض العمليات البحرية والعمليات الجوية ذات الصلة، ونشاط الدفاع الساحلي باستخدام السفن وطائرات الدوريات البحرية والمنشآت الساحلية على امتداد سواحل الخليج، وفي جزيرة أم الغنم بعُمان، وعلى امتداد الساحل العُماني. ويمكن لهذا النظام أن يرصد التهديدات ويتفاعل معها، من قبيل نشر قوات البحرية التابعة لفيلق الحرس الثوري الإيراني وزرع الألغام والتهديدات بالقرب من مضيق هرمز ومجموعات السفن الأصغر حجماً المجهزة بالصواريخ. وقد اقترحت المنامة بالفعل أن يُستحدث مثل هذا المركز في البحرين، وأن تكون له صلة وثيقة بقيادة الأسطول الأمريكي والقوات البحرية في عُمان والقاعدة الفرنسية في دولة الإمارات، وأن تكون له كذلك روابط موحدة مع السفن الأمريكية والبريطانية والفرنسية. ولا بد لمثل هذا النظام أن يكون مصمَّماً خصّيصاً ليتلاءم مع الظروف الخاصة للحرب اللامتماثلة التي توفرها الغواصات والقطع البحرية وأفراد الحرس التابعون لسلاح البحرية الإيرانية، وليتلاءم كذلك مع القدرات الجوّية المتنامية وقدرات الصواريخ الإيرانية المضادّة للسفن. وفي الظروف المثالية، سوف يكون النظام قادراً على دمج عمليات حرب الألغام أيضاً. ويمكن أن يبدأ نطاق التغطية في الخليج ومضيق هرمز وخليج عُمان، لكن يمكن توسيع نطاق الأنموذج بحيث يشمل بمرور الوقت المحيط الهندي والبحر الأحمر.

إقامة مركز مشترك للاستخبارات

إن تقاسم الاستخبارات فيما يتعلق بالجيوش ومكافحة الإرهاب والاضطرابات الشعبية يُعدُّ أحد أصعب جوانب عمليات التحالف. بيد أنه مرة أخرى، هناك سوابق. فقد عقدت بالفعل كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمرات حول التعاون في مجال مكافحة الإرهاب جرى خلالها تفحّص خيارات التعاون، بما في ذلك في بعض المجالات الاستخبارية الأكثر حساسية. وتشتمل عملية MC-161 في إطار حلف الناتو على اجتماعات نصف سنوية لخبراء الاستخبارات الوطنيين بدعم من

الموظفين المدنيين والعسكريين بالناتو، وهي تتولى إعداد تقييم سنوي للتهديدات متوافق عليه لتقديمه إلى الوزراء. ولاشك في أن إنشاء مركز مشترك وموسَّع للاستخبارات في إطار مجلس التعاون لمعالجة المهام العسكرية، ثم التوسع فيه ليشمل مكافحة الإرهاب ومصادر الاضطرابات الشعبية، يمكن أن يكون طريقة تدريجية لبناء الثقة والقدرات المشتركة لجمع المعلومات وتحليلها. وسوف يكون إعداد تقييم سنوي للمخاطر على نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية طريقة للبدء في ربط التعاون الاستخباراتي بالسياسات على نحو يكرس الوحدة.

مجموعة التقييم التابعة لمجلس التعاون الخليجي

يتطلب التخطيط الأمني الفعّال إجراء تحليل جماعي للمخاطر. وكل دولة من دول الخليج العربية بحاجة إلى معرفة الكيفية التي تتولى بها الدول الأخرى تحديد أولويات التهديدات الحالية وتصنيفها. بيد أنها بحاجة كذلك إلى تحليل جماعي للاتجاهات بالنسبة إلى التهديدات ومجالات المهام الرئيسية، وتحليل القدرات والأولويات الحالية من أجل تحسينها.

ومن بين الخيارات لجسر الفجوة بين التخطيط العسكري والاستخبارات على المستوى المدني والعسكري، نجد استحداث مجموعة للتقييم يمكنها معالجة تهديدات المتطرفين والتهديدات اللامتماثلة الداخلية والخارجية. ويمكن لذلك المجهود أن يركز في إيران والتهديدات المشتركة المتأتية من التطرف العنيف. ويمكن للمجموعة أن تُستخدم للإبلاغ عن أنماط على نطاق دول المجلس كلها لتفادي تسليط الضوء على البحرين أو دول أخرى، وفي الوقت نفسه منح شرعية مشتركة لجهود كبح تلك التهديدات. ويمكن أن تساعد المجموعة مجهودات التخطيط الدفاعي من خلال إعداد تقييمات سنوية للتهديدات، وتسليط الضوء على المخاطر الرئيسية، وإظهار طريقة تعامل دول المجلس معها.

الاستعداد للتهديدات الصاروخية والتهديدات بأسلحة الدمار الشامل

لا يوجد مجال يشكّل تهديداً عسكرياً مستقبلياً ينطوي على تحدّيات أمام دول الخليج العربية أكثر من حيازة إيران الأسلحة النووية. وتعمل دول الخليج العربية بالفعل مع

الولايات المتحدة الأمريكية لإحراز تقدم على المستوى الوطني كي تكون قادرة على نشر دفاعات متعدّدة الطبقات بمساعدة السفن الأمريكية المزوّدة بدفاعات صاروخية في الخليج.

وهناك دول عدّة ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية تكتسب قدرات النسخة PAC-3 من منظومة الدفاع الصاروخي باتريوت. وعلى عكس النسخة PAC-2، فإن النسخة PAC-3 يمكنها استيعاب 16 صاروخاً لكل راجمة بدلاً من أربعة صواريخ، وهي تتيح "نظماً رادارية وإلكترونية أكثر تقدماً" إلى جانب قدرات "الضرب للتدمير" [بفعل سرعة التصادم، لا بالمتفجرات]، بينما كانت النسخة PAC-2 تستخدم "صماماً تقاربياً".[1] ويمكن استخدام هذا النظام "ضد الصواريخ البالستية القصيرة المدى، والصواريخ ذات الأعيرة الأكبر، والتهديدات [باستخدام الصواريخ ذات المحركات] المستنشِقة للهواء air-breathing".[2]

وعلاوة على ذلك، تبيع الولايات المتحدة الأمريكية نظام الدفاع الجوّي للارتفاعات العالية THAAD إلى دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويمتلك نظام THAAD، أسوة بنظام PAC-3، قدرات على "الضرب للتدمير"، وهو قادر على اعتراض الصواريخ البالستية في المرحلة الأخيرة من تحليقها، بيد أنه نظام دفاع صاروخي واسع المساحة.[3] وقابلية النظام لاعتراض الصواريخ عند ارتفاعات شاهقة، بما في ذلك الغلاف الجوي للأرض، تجعله نظاماً مطلوباً من أجل اعتراض الصواريخ ذات الرؤوس النووية والكيماوية والبيولوجية.[4] وسوف يتيح هذا النظام حماية إضافية لهذين البلدين وللمنشآت والقدرات الأمريكية داخلهما، من خلال العمل على أساس تآزري مع منظومتي باتريوت PAC-3 وإيجيس Aegis[5] الموجودتين بالفعل في المنطقة. وحسبما ذكرت شركة لوكهيد مارتن، فإن "نظام THAAD لديه سجل نجاح بنسبة 100٪ في أثناء اختبارات الطيران".[6]

مجالات تحسين التخطيط والحوار

إن الدفاع الصاروخي الفعّال الحقيقي يتطلب تكاملاً فورياً وتبادلية شاملة بين النظم بأكثر مما يتطلبه النظام الجوي. فالصواريخ تضرب بسرعة أكبر بكثير، وهناك بعض أنظمة

للدفاع الصاروخي تتسم بقيود خطيرة من حيث المساحة المشمولة، ما يزيد من أهمية العمل الفوري. وعلاوة على ذلك، فإن الأنظمة الأطول مدىً تتطلب التنسيق للتعامل مع الهجمات العابرة للحدود الوطنية، وضمان ألا تتفوق الهجمات على الدفاع المحلي أو تستنفد إعادة التعبئة عند توافر وحدة نيران بديلة.

كما أن الدفاع الصاروخي باهظ التكلفة ومن ثمّ فإنه من الضروري ربطه بعناية بالتقدّم الجاري في المفاوضات، بينما يستلزم الأمر مواجهة محددات الدفاع الصاروخي من خلال تطوير شكل من أشكال الردع. ويبيّن ذلك الحاجة إلى تحسين التعاون على نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجالات الرئيسية التالية:

- وضع سياسة مشتركة إزاء العقوبات والحوافز/ المثبطات في إقناع إيران لوقف تلك السياسات.

- وضع مقاربة مشتركة ومتكاملة تجاه الدفاع الصاروخي بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي الجهة الوحيدة في العالم القادرة على تقديم ذلك النظام ودمجه. ويُعتبر هذا الأمر حاسم الأهمّية لضمان إيجاد أيّ نظام فعّال يتميّز بتبادلية حقيقية، ويغطّي رقعة مناسبة الاتساع، ويحظى بدعم السفن الأمريكية المزوّدة بالدفاعات الصاروخية من طراز SM-2، ويتصل بفعّالية بنظم الأقمار الصناعية الأمريكية. كما يُحتمل أن يمثّل الدفاعُ الصاروخي الاستثمارَ الأعلى تكلفة لدول المجلس في الأنواع الجديدة للقدرات العسكرية على مدى العقد المقبل.

- إعداد تقدير على مستوى المجلس للتوازن النووي والصاروخي بين إيران وإسرائيل، وللخطر المحتمل من استخدام تلك القدرات ضد دول المجلس.

- العمل بشكل جماعي مع الولايات المتحدة الأمريكية لاستكشاف عرض وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون بشأن "الردع الموسَّع" لمواجهة إيران إذا أقدمت بالفعل على نشر أسلحة نووية.

- تقييم الخيارات المتاحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل اكتساب قوة ردع خليجية.
- تقييم تكاليف/ مزايا دعم العمل العسكري الوقائي.

إن جميع هذه المجالات حساسة وتنطوي على بيانات سرية وتجب مراقبتها عن كثب في مجالات عديدة. وفي الوقت نفسه، فإن غياب التنسيق والوحدة على نطاق دول المجلس من شأنه تشجيع إيران، وهدر مبالغ طائلة على دفاعات أقل فعّالية، وزيادة المخاطر العسكرية بمرور الوقت.

إرساء نظام مشترك ومتكامل للدفاع الصاروخي

إن أفضل طريقة لمعالجة هذه المسائل هي استحداث نظام متكامل للدفاع الصاروخي كجزء موسَّع من نظام متكامل للدفاع الجوي على نطاق دول المجلس. وقد استثمرت دول المجلس بكثرة فعلاً في ترقية دفاعاتها بالصواريخ "أرض-جو" من طراز باتريوت PAC-3، وتشتري دولة قطر نظام THAAD بتكلفة إجمالية تزيد على 10 مليارات دولار. وما من سبيل لأن تصبح تلك المشتريات دفاعاً ورادعاً كاملَيْ الفعّالية إلا إذا كان لدى جميع دول المجلس هذه الدفاعات، وحققت التكامل بينها على مستوى القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات وإدارة المعارك لتوفير قدرة دفاعية موحّدة واسعة النطاق. وفي الوقت نفسه، ستجد دول الخليج أن التركيز على جانب جديد لقدرات مجلس التعاون أمر أسهل وينطوي على قدر أقل من الحساسية.

التركيز على مجالات المهام الرئيسية الأخرى

كما أشرتُ سابقاً، فإن التعاون الأمني يكون أكثر فعّالية عندما يركز على أولويات مهام رئيسية مقارنةً بالتدريب الرسمي العام أو تدريب القوات العسكرية وفروع أجهزة الأمن الداخلي. وقد وصفتُ بالفعل الحاجة إلى إقامة دفاعات جوية وبحرية وساحلية متكاملة تتلاءم مع التهديدات الإيرانية التقليدية واللامتماثلة. وكذلك الحال بالنسبة إلى

التركيز على التهديد الصاروخي والنووي الإيراني. وسيتم التطرق في أقسام لاحقة إلى مسألتي الأمن الداخلي وحماية البنى التحتية.

وتشمل مجالات المهام الحساسة الأخرى التي تتطلب جهوداً للتخطيط المشترك، وإدخال تحسينات منسَّقة في القوات، والقيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات، والتدريب، ما يأتي:

العراق والحدود العراقية و"المفصل" الكويتي

إنّ الأزمة السياسية الحالية في العراق، وغياب الاتفاقات الرسمية الفعّالة من أجل التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق يؤكّدان حقيقةً مفادُها أن التهديد البرّي الرئيسي على دول المجلس يتأتّى من خلال الحدود العراقية، و"المفصل" الاستراتيجي في الجزء الشمالي من الخليج العربي على امتداد الحدود مع دولة الكويت. وما يفاقم هذا التهديد خطرُ وجود شكل من أشكال المحاور بقيادة إيران يضمّ العراق وسوريا ولبنان، وكذلك اندلاع جولة جديدة من الاقتتال الطائفي بين العرب السُّنة والشيعة في العراق.

وليس بإمكان أحد أن يقدِّر مستقبل وحدة العراق أو نظامه السياسي أو مستوى ارتباطه بإيران. وحتى في أفضل الأحوال، فلن تكون للعراق قواتٌ تقليديةٌ كبيرةٌ لمواجهة إيران أو ردعها قبل عام 2016، وقد يستغرق الأمر حتى عام 2020 وما بعده.

إنّ مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحاجة إلى وضع سياسات مشتركة تجاه العراق تشجّع ترسيخ الوحدة الوطنية فيه، وتبَنّيه هويّة عربية بعيداً عن إيران. وفي الوقت الحاضر، يفتقر العراق إلى تلك الوحدة، وهو لا يمثل منافساً فاعلاً إزاء إيران، وهو بحاجة إلى استخدام المعونات والاتصالات الاستراتيجية كي يتمكّن من ذلك.

وعلاوة على ذلك، فإنّ مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحاجة إلى تبنّي مقاربة مشتركة إزاء التخطيط للطوارئ للدفاع عن دولة الكويت ومجمل الحدود السعودية-

العراقية، ودعم قيام الكويت بتطوير موانيها، والـدفاع في مواجهـة العمليـات العسـكرية الإيرانية، والنظر في إنشاء "سور" حدودي يشمل الكويت والسـعودية وربـما الأردن مـن خلال مجهود مراقبة فعّال من حيث التكلفة. وهذه الاحتياجات تسهم في تكريس الأولوية المتمثلة في ضمّ الأردن إلى مجلس التعاون.

أمن الحدود اليمنية وتهديداتها

إنّ الاضطرابات في اليمن، وعودة المعارضة الحوثية وتنظيم "القاعدة في شبه الجزيـرة العربية"، والمشكلات الرئيسية التي أوجدتها الهجرة غير الشـرعية والتهريب عبر الحـدود اليمنية تُشكل الآن تهديداً رئيسياً على المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، لكنها تمـسّ دولاً أخرى في مجلس التعاون لدول الخلـيج العربيـة أيضـاً مـع قيـام المهـاجرين اليمنيـين والصوماليين والإثيوبيين بعبور حدود تلـك الـدول. وسـوف يكـون عـلى السـعودية أن تضطلع بدور القيادة، بيد أن التعـاطي مـع الـيمن ينبغـي أن يكـون مشـكلة تمـسّ مجلـس التعاون كله، وهي مشكلة سوف تستدعي حتماً التعاون مع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والمملكة المتحدة وفرنسا.

وكما هي الحال مع المفصـل الكـويتي والحـدود السـعودية-العراقيـة، يحتـاج مجلـس التعاون إلى اعتماد مقاربة مشتركة إزاء تخطيط الطوارئ للتعامـل مـع الـيمن وأمـن مجمـل الحدود السعودية-العُمانية- اليمنية، وإلى النظر في إقامة "سور" على امتداد الحدود اليمنية، مع مجهود مراقبة يتسم بكفاءة من حيث التكلفة. وهو بحاجة إلى النظـر في أفضـل السـبل أيضاً لبذل جهد في التعاون على مساعدة اليمن لاستعادة الاستقرار فيه ولمنح شعبه ضربـاً من الأمل في إمكان تحقيق النموّ الاقتصادي.

حرب الألغام وحرب مكافحة الغواصات والحرب البحرية اللامتماثلة

إنّ قوات الخلـيج العربيـة بحاجـة إلى أن تتعامـل مـع التهديـدات المجمَّعـة للسـفن الأصغر حجماً، ومع زرع الألغام على نحـو انتقـائي بواسـطة السـفن العسـكرية وزوارق

"الدهو"، ومع الغارات المفاجئة على السفن والمنشآت البحرية والأهداف الرئيسية على الشواطئ بامتداد الخليج كله وعند مضيق هرمز وفي خليج عُمان. وعلى تلك القوات أن تتولى عبء التعامل مع الغارات والهجمات الأصغر حجماً، واستخدام قدراتها الجوية- البحرية على نحو جماعي حتى لا تستفرد إيران بإحدى الدول الخليجية كما فعلت مع الكويت في أثناء الحرب الإيرانية-العراقية.

ومن غير الواضح مدى النجاح الذي ستُحرزه إيران في حيازة أو بناء الألغام الذكية. ومع ذلك، فإنّ تقديرات الخبراء تشير إلى أن لدى إيران مخزوناً يزيد على 6500 لغم بحري، بعضها ألغام قاعيّة "ذكيّة"، مع العلم أنه حتى الألغام "الغبيّة" الأقدم تشكّل تهديداً حقيقياً. وقد اتضح ذلك تماماً في الحرب الإيرانية-العراقية خلال عامي 1987 و1988. وفضلاً عن ذلك، لا توجد اليوم لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوى أربع كاسحات ألغام متقادمة لدى القوات البحرية السعودية، وتوجد إمكانات محدودة لدى القوات البحرية الأمريكية والبريطانية والفرنسية. وتحتاج دول مجلس التعاون بشدّة إلى إعادة تقييم المتطلّبات بشأن قدرات حرب الألغام.

وفي المقابل، فإنّ تكلفة شنّ حرب فعّالة لمكافحة الغوّاصات في مواجهة تهديد إيراني محدود، وإنشاء قوّة خليجية فعّالة وجيّدة التدريب ربّما تُعَدُّ إهداراً للموارد إن اضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية بمسؤولية القيام بهذه المهمّة داخل الخليج العربي وخارجه.

إنّ التعامل مع الدور النسبي للقوات البحرية الأمريكية (والبريطانية والفرنسية) والقوات البحرية الخليجية مسألة حسّاسة تتعلق بالأمن المشترك. وفي الوقت نفسه، فإن القوات البحرية الخليجية العربية ضعيفة في مجالات حسّاسة مثل الحرب اللامتماثلة، وقدرات إزالة الألغام، وتكنولوجيا السفن المضادّة للصواريخ، كما أنها تظلّ منقسمة نوعاً ما.

إن المزيج المتاح لإيران من السفن التقليدية، والصواريخ المضادّة للسفن التي تُطلَق جواً أو من قواعد برّية، والزوارق الدورية المضادّة للسفن والطائرات الخفيفة، والسفن

البرمائية وسفن النقل، ومشاة البحرية، وقوات البحرية التابعة للحرس الثوري، وقوات العمليات الخاصّة والمروحيّات قد يكون قادراً على إحراز نجاحات مهمّة من حيث شنّ الغارات الانتقائية ومهاجمة أهداف في منطقة الخليج.

وكما هي الحال بالنسبة إلى القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي في الدول الخليجية الواقعة جنوب الخليج، فإن القوات البحرية لدى هذه الدول بحاجة إلى شبكة متكاملة من نظام القيادة والسيطرة/ نظام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، ومنشأة قيادة بحرية موحدة من النوع الذي توفره سفن القيادة الأمريكية والأسطول الخامس الأمريكي. ولكن إلى الآن، تأثّر هذا التكامل بتوترات مختلفة داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ما حال حتى دون إنشاء قيادة أركان خليجية موحدة.

كما تحتاج القوات البحرية الخليجية العربية إلى إجراء تمرينات وتدريبات جوية- بحرية أكثر فعّالية، وكذلك تحقيق التوحيد والتبادلية، مع العلم أن جميع تلك المشكلات يكون وقعها أقلّ إذا تعاونت القوات البحرية الخليجية بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبالنظر إلى افتقار الدول العربية إلى العمق الاستراتيجي والتدريب والخبرة القتالية في حروب العالم الحقيقي، فإنها تصبح، من دون الدعم الأمريكي، عرضة للهجمات البحرية التقليدية الإيرانية، على الرغم مما يتوافر لها من موارد عسكرية. وفي ظل الدعم الأمريكي، تصبح مواطن الضعف الإيرانية حاسمة الأهمية في أي شيء، عدا صراع لاتماثل مُدار بعناية.

مضيق هرمز/ خليج عُمان/ المحيط الهندي/ البحر الأحمر/ القرن الإفريقي

إن هيكل القيادة والمهام الحالي للوحدات البحرية والجوية لدول مجلس التعاون يقسّم الخليج بحسب البلد. وهو يضع عبء تغطية مضيق هرمز بصورة أساسية على سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، بما يتجاهل إلى حدٍّ بعيد أمن خليج عُمان والمحيط الهندي، ويدع البحر الأحمر للأسطول السعودي في البحر الأحمر.

إن التهديد الإيراني، وعدم الاستقرار في اليمن، والقرصنة الصومالية، وانعدام الاستقرار السياسي في بقية منطقة البحر الأحمر – بما في ذلك مصر – يتطلب الآن من مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يعيد التفكير في هذا الوضع البحري، والبحث عن أفضل السبل للتعاون مع القوات البحرية الأمريكية والأوروبية، وسبل اعتماد توجه متكامل وأكثر إقليمية إزاء أمن ناقلات النفط والشحن البحري.

تحسين جهود الأمن الداخلي

توجد كثير من المقترحات السابقة التي ركزت في الحاجة إلى جهود استخبارية متكاملة، ومن الواضح أن ذلك التعاون في الأمن الداخلي أمر شديد الحساسية على المستوى الوطني. ومع ذلك، يمكن القول إن ثمة مجالات أخرى، يمكن لموظفي المجلس ودوله الأعضاء أن يكونوا قادرين فيها على تطوير خيارات مهمّة من أجل تعزيز "الوحدة" في مجلس التعاون.

بيانات بطاقات الهوية وجوازات السفر في مجلس التعاون الخليجي

ينبغي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن ينظر في اشتراط الحصول على بطاقات هوية على نطاق دول المجلس فيما يخص المواطنين والعمالة الأجنبية والمستثمرين – مع تطابق بيانات جوازات السفر بالنسبة إلى المواطنين – تشمل صوراً رقمية وبيانات مسح بصمات الأصابع والعيون وتعقُّب كل استخدام رئيسي للبطاقة. ومن شأن ربط استخدام البطاقة بالتحويلات والمعاملات المصرفية أن يوفّر المزيد من المعلومات الأمنية. ويمكن تشفير تلك البيانات بحيث لا تتسنّى سوى للحكومات قراءتُها، ويمكن وضع برامج وطنية لتعقُّب "الأحداث" أو التصرفات الرئيسية التي تتسق مع نمط الإرهاب والاتّجار بالبشر والتحويلات المالية غير السليمة، وما شابهها. ومن شأن إرساء تحليل نمطي على نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحيث يتم لفت الانتباه إلى استخدامات محددة للبطاقات أو بياناتها بوصفها تحذيرات، أن يساعد أكثر في العمليات الأمنية. ويمكن أن يشمل ذلك الإشارة إلى الحركة باتجاه دول حساسة مثل إيران.

مجهود استخباري على نطاق مجلس التعاون من أجل مكافحة الإرهاب والتعامل مع الاضطرابات الشعبية

لابد من توسيع نطاق التعاون الحالي بين دول مجلس التعاون بحيث يتأسس ضمن إطار المجلس ما يعادل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، من أجل استحداث مركز مشترك للاستخبارات والبيانات يركز في تعقّب المتطرفين السياسيين والإرهابيين على حدٍّ سواء، ويقدم إنذارات شبه فورية من النوع الذي يقدمه المركز الوطني الأمريكي لمكافحة الإرهاب (NCTC). ويمكن مواءمة هذا المجهود بحيث يجسد المعايير الوطنية للإبلاغ بدرجة تضمن ألا يتعدى هذا الجهاز على الحساسيات والامتيازات الوطنية.

مركز الأمن الداخلي الخليجي

قد يصبح من الممكن بمرور الوقت استحداث مركز مشترك للاستخبارات والتدريب والعمليات للتعامل مع التهديدات المنخفضة المستوى. ويمكن أن ينشئ هذا المركز طواقم عمل تُدمج بيانات المجلس بشأن الإرهاب والتطرف والتهديدات الخارجية اللامتماثلة، وتنظر في الخيارات الدفاعية، وتجد سبلاً فعالة للاضطلاع بتدريبات مشتركة.

أمّا الحساسيات السياسية التي ينطوي عليها هذا المقترح فواضحة للعيان، ولكنه يمكن تجنبها من خلال التركيز في المجالات التي يُعرف أن الدول راغبة في التعاون بشأنها منذ البداية، والتركيز في التعاون إذ لا تُضطر الدول إلى الكشف عن بيانات استخبارية رئيسية ومعلومات حساسة. حتى إذا اقتصر الأمر على الجمع بين خبراء أجهزة الشرطة ووزارات الداخلية ومكافحة الإرهاب، وطواقم العمل الملائمة من موظفي الإسناد، فإنّ ذلك سوف تكون له فوائده العظيمة.

التدريب المشترك في مجال مكافحة الإرهاب

ينبغي لدول مجلس التعاون استحداث منشآت تدريبية مشتركة من أجل خيارات مكافحة الإرهاب، وتطوير برامج لضمان التدريب المتبادل من دولة إلى أخرى. ويمكن أن

يشمل هذا المجال الاستخبارات ذات الصلة، وقوات العمليات الخاصة، وتدريبات الشرطة الخاصة والعادية. وهو مجال يمتلك الأردن فيه منشآت تدريبية ممتازة لقوات العمليات الخاصة أيضاً، ويمكن كذلك إجراء تدريبات مشتركة مع القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية.

المعايير والتدريبات العامة للشرطة وضبط الحشود

إن التعامل مع الاحتجاجات والاضطرابات وأعمال الشغب على المستوى الداخلي مسألة شديدة الحساسية. وهي مسألة تَبيَّن فيها من خبرة بعض دول الخليج العربية أيضاً خلال عاميْ 2011 و2012 أن كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحاجة إلى وضع أعلى معايير ممكنة للتقليص، إلى الحد الأدنى، من الانتهاكات والمشكلات المتفاقمة التي يمكن السيطرة عليها بسرعة من خلال العمل الفعّال والمعتدل.

مثلما أن تطوير الأساليب والقدرات المشتركة من حيث الإجراءات والمعدات واستخدام القوة، والتسامح مع الاحتجاجات والمعارضات الشعبية المشروعة، واستخدام الاعتقال والحجز والتفاوض المباشر بواسطة خبراء، سوف تساعد كل دولة خليجية منفردة وتخدم مصلحة مشتركة للمجلس كله.

إن إقامة منشآت كبيرة الحجم للشرطة والأمن الداخلي تحفز السيطرة على الحشود، وتُمكِّنُ من التفاوض مع المتظاهرين ومعاملتهم سلمياً، وتقوم بتدريس أساليب الاستخدامات غير القاتلة أو غير الاستفزازية للقوة؛ كل ذلك يمكن أن يساعد جميع دول مجلس التعاون على مواجهة الحالات الطارئة في المستقبل، وكذلك على تحسين مهنية قوات الأمن الداخلي والشرطة لديها.

وهذه الجهود يمكن الترويج لها على نطاق واسع بحيث يتّضح لمواطني دول المجلس والعالم أن دول المجلس تبذل جهوداً مشتركةً للتقليص من استخدام القوّة وحماية مواطنيها. وبصورة مماثلة، فإنّ إظهار جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

باعتبارها تعمل على نحو يحدّد معالم المعارضة المشروعة، ويسمح بها، ويقصر استخدام القوة والمحاكمات والاحتجاز على الحالات الضرورية فعلاً، تُعدُّ طريقة رئيسية في بناء ثقة الرأي العام.

إنشاء قوة تدخل سريع خليجية من أجل مكافحة الإرهاب ومعالجة الاضطرابات العنيفة

إنّ التعامل مع الاضطرابات والمظاهرات العنيفة يختلف كلّ الاختلاف عن مكافحة الإرهاب أو عن الواجبات النمطية للقوة العسكرية للتدخل السريع. وعلى دول المجلس أن تسعى إلى إيجاد تسوية سلمية داخلية للمسائل والتوترات الداخلية، وتجنُّب الاستعانة بالقوات من دول أخرى ضمن المجلس لدى التعامل مع الاحتجاجات والاضطرابات الشعبية. ويجب أن يكون التدخل الخارجي خيار الملاذ الأخير، نظراً إلى أنه ينزع المصداقية عن الحكومة التي تطلب المعونة والاستعانة بقوات خارجية للتعامل على نحو متناسب مع احتجاجات لا تفهمها هذه القوات الخارجية على الوجه الكامل ولا يمكنها تصنيفها بسهولة.

بيد أنه، كما بيّنت الأحداث في البحرين، قد توجد حاجة إلى تعزيزات مدرَّبة ومجهَّزة بعناية من جانب قوات خارجية للتعامل مع المظاهرات العنيفة وضبط الحشود والاضطرابات الشعبية. وعلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يضمن القدرة على العمل بفعّالية عبر الحدود، والحصول على التعزيزات لدى التعامل مع الاضطرابات الشعبية بطرائق من شأنها التقليص إلى الحد الأدنى من الحاجة إلى استخدام القوة ومن التعقيدات السياسية.

وقد يتمثل أحد الخيارات في إيجاد قدرة على مستوى مجلس التعاون من خلال تحديد عناصر للقوة الوطنية تمتلك ما يكفي من التدريب والتجهيز والقدرة على الحركة بحيث تأتي لمساعدة دول المجلس الأخرى، أو في إنشاء قوة مشتركة. وسوف يكون الخيار الثاني أقل تكلفة، ويحدّد القوات المجاورة في الجوار القريب، ويستفيد بالصورة الفضلى من قدرات النقل والحركة القائمة بالمروحيات والمركبات والأسلحة والمعدات المتخصّصة وأجهزة الاستخبارات/ الاتصالات.

تحسين أمن الطاقة والبنى التحتية: الدفاع السلبي

تسلّط الهجمات الإلكترونية الإيرانية المزعومة على شركة "أرامكو" السعودية [في أكتوبر 2012] وشركة "راس غاز" القطرية [في أغسطس 2012]، الضوء على خطر الهجمات على البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية الحيوية. وتعتمد دول الخليج العربية اعتماداً مفرطاً على منشآت توليد الكهرباء المركزية وتحلية المياه والطاقة، وهناك دول خليجية عدة تحتاج إلى تحقيق زيادات رئيسية في تلك القدرات للتعامل مع أعداد السكان المتزايدة.

ويعدّ الدفاع المدني والدفاع السلبي مجالين رئيسيين من أجل التعاون، حيث يمكن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يتحرك لتقديم الدراسات والخطط وإطلاق الحوار في شأنهما. وقد اتخذت دول الخليج العربية بالفعل تدابير لإنشاء مسارات خطوط أنابيب تتجنب مضيق هرمز، بيد أن "الوحدة" في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتطلب طائفة أوسع من التدابير، أهمها:

- جهود جماعية ومعايير للدفاعين السلبي والنشط عن البنى التحتية الحيوية ومنشآت الطاقة الرئيسية.

- التخزين المشترك للأجزاء والمكوّنات الحيوية للسماح بالتصليح السريع لآثار التخريب ومكافحة الأضرار من دون انتظار للموادّ التي تحتاج فترة طويلة من التصنيع [التصنيع الطويل الأمد].

- دمج نظامَي الكهرباء والماء بحيث يتسنّى لدول مجلس التعاون تعويض أي عطل أو ضرر في منشأة حيوية لتوليد الكهرباء أو للتحلية.

- استحداث مجموعة أوسع نطاقاً من خطوط الأنابيب التي تتجنّب مضيق هرمز وتمتدّ عبر عُمان إلى ينبع، وربّما عبر الأردن.

- تحسين الطرق، وربما استحداث قدرات للسكك الحديدية لنقل البضائع المستوردة على نطاق واسع عبر الخليج من موانئ في عُمان ومن جدّة.

- التخطيط على نطاق المجلس كله لتقليص نسق استهلاك المياه والكهرباء المتزايد وذلك عبر ترشيد الاستهلاك واعتماد التسعير الواقعي.

- تطبيق الجهود نفسها لتقليص الهدر في استخدام الوقود والبنزين والغاز الطبيعي على الصعيد الداخلي.

ويمثل الأمن أحد الاختبارات الرئيسية لنجاح ذلك التعاون، إذ إنه ينبغي ألّا تكون أيّ مدينة خليجية عرضة على نحو خطير إلى هجوم إيراني أو إلى أيّ شكل من أشكال التخريب ضدّ منشأة رئيسية لتوليد الكهرباء أو تحلية المياه. وثمّة هدف آخر مهمّ يتمثّل في توزيع منشآت توليد الكهرباء على نحو يجعل الاستخدام الوطني قائماً على منشآت متعدّدة، ويقلّص الاعتماد على منشأة بعينها.

إقامة تعاون أكثر فعّالية مع قوات إظهار القوة خارج منطقة مجلس التعاون الخليجي

هناك حدود للمدى الذي يمكن عنده لدول الخليج العربية أن تعتمد على الشراكة مع قوات من خارج منطقة الخليج. ثمة قوة إقليمية إضافية وحيدة تبدو مرشحاً مباشراً بشكل مُجدٍ؛ ذلك أن ضمّ الأردن إلى مجلس التعاون من شأنه إضافة قوة عسكرية مهمّة، وإن كانت قوّة تنتمي إلى بلد يُعَدُّ الاستقرار فيه أمراً قد ينطوي على إشكالية. أمّا باكستان فتقترب من وضعية الدولة الفاشلة، وهي لم تَعُدْ متفوقة على قوات دول الخليج العربية من حيث التدريب والقيادة، وتمثّل خطراً سياسياً أعظم من الأردن. في حين أن روسيا والصين خياران غير مقبولين. وتعدّ تركيا قوّة صاعدة، لكن قواتها غير مُصمَّمة من أجل إظهار القوة، ولا يزال الدعم التركي ينطوي على حساسيات سياسية في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الشراكة مع أوروبا (المملكة المتحدة وفرنسا)

يؤدّي ما سبق إلى اعتماد دول الخليج العربية ومجلس التعاون الخليجي على أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية؛ وكلتاهما عليها قيود. إذ يواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية حقيقة مفادها أن قدرات إظهار القوة البريطانية والفرنسية شديدة المحدودية بالفعل من حيث الذهاب إلى ما وراء البحر المتوسط، ونطاق العمليات المنطلقة من منشآت القواعد الرئيسية في وقت السلم. ويتضح من الخطط وضغوط الميزانية الحالية أن هذه القدرات ستتقلص بانتظام، نتيجة للضغوط المالية على مدى الأعوام الخمسة المقبلة.

إلا أن الوضع أفضل من حيث مبيعات الأسلحة الأوروبية. فقد أدى تقليص المشتريات العسكرية الأوروبية إلى تقييد نطاق المعدات الجوية، ومعدات الدفاع الجوي المتطورة، والذخائر والأنظمة الذكية مثل الطائرات القتالية من دون طيار التي يمكن لأوروبا بيعها. ومع ذلك، فلا يزال بإمكان أوروبا التزويد بأسلحة برية ممتازة، ومروحيات، ومدرِّبين، كما أنها تنتج سفناً بحرية كثيراً ما تكون مناسبة أكثر للاحتياجات والنطاقات العملياتية لدول مجلس التعاون مقارنةً بمعظم الأنظمة البحرية الأمريكية.

ولا تزال أوروبا توفّر لدول مجلس التعاون مصادر بديلة للسلاح، لكن تجدر الملاحظة بأنّ على دول مجلس التعاون الخليجي الحذر لضمان أن توفر تعاقدات الدعم درجات عالية من التبادلية مع القوات الأمريكية والقوات الأوروبية الأخرى، وأن تكون الأطقم التعاقدية الأوروبية والأمريكية التي تدعم المعدات في وقت السلم مناسبة وراغبة في دعم العمليات القتالية.

الشراكة مع الولايات المتحدة

تظلّ الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية العالمية الرائدة، وذات الحضور المهمّ في منطقة الخليج. وهي تتعاون في مجالات مثل تحديث القوات الجوية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإجراء التدريبات المشتركة، ومجالات أخرى كثيرة. وهناك دعم كبير تقدمه القيادة الوسطى الأمريكية، والأسطول الخامس الأمريكي، والقيادتان

الأمريكيتان في الكويت وقطر، وكذلك الأطقم الاستشارية الأمريكية. وهذه الشراكة تدعمها عمليات بيع هائلة للأسلحة إلى دول الخليج العربية (انظر الجدولين 8-1 و8-2). وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تخفيضات في الإنفاق على القوات والأمور العسكرية، وهي لم تبرم بعد اتفاقاً إطارياً استراتيجياً مستقراً مع العراق.

ومع ذلك، فإن على مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يُرسيَ قاعدة أوضح للتخطيط على المديَيْن المتوسط والطويل، من أجل الدعم الحقيقي الذي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك لقوات إظهار القوة البريطانية والفرنسية، أن تقدمه بمرور الوقت. كما أن عليه أن يربط خطط قوات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومشترياته بخطط أوضح من أجل تحقيق التبادلية، ووضع خطط ملائمة للحالات الطارئة.

وللمقارنة، نجد أن هذه ليست إحدى وظائف الناتو. فالناتو لا يتحكم في قوات عسكرية، وليس لديه خبرة خاصة في إظهار القوة. كما أنه يضم عدداً كبيراً من الأعضاء الذين لا يمكنهم المساهمة، ويمكن أن يشكّلوا تعقيدات سياسية.

بالإضافة إلى ذلك، يظل في مصلحة كل واحدة من دول مجلس التعاون أن تحتفظ بأكبر قدر ممكن من قدرات إظهار القوة والحضور التدريبي، وأن تضمن أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تحتفظ بوجود رئيسي لها في المنطقة بمرور الوقت. ومما له الدرجة نفسها من الأهمية ضمان أنه، في مرحلة معيّنة، سوف يتطوّر الحضور الأمريكي والبريطاني والفرنسي بحيث يركز أكثر على الإظهار من الخارج للتعامل مع حالات طارئة حقيقية بطرق ترتبط مباشرة بمعدل التحسن في قوات دول مجلس التعاون.

ومن بين سبل المساعدة على تحقيق المزيد من الوحدة داخل مجلس التعاون الخليجي وخارجه، نجد طلب إقامة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا مكاتب للتنسيق العسكري لدعم جهود التخطيط والشراء والتدريب، وتعيين ممثلين عسكريين بصفة "مراقب" في الاجتماعات العسكرية لمجلس التعاون الخليجي. وهذا من شأنه الإقرار

الفعّال بالجهود القائمة بالفعل في معظم دول مجلس التعاون، ولكنه في الوقت نفسه يؤدي إلى استحداث جهد أكثر تكاملاً وفعّالية من دون التفريط في سيادة دول مجلس التعاون.

تشجيع الاستقرار من خلال تدابير اقتصادية وتعليمية واجتماعية

ينبغي لدول مجلس التعاون أن تنظر في سبل تحسين التعاون الأمني الذي يعالج أسباب القضايا الأمنية، وكذلك سبل معالجة مثل تلك التهديدات. وقد اتضح خلال العامين الماضيين أن عوامل النمو السكاني المرتفع، والمسائل ذات الصلة بتعليم الشباب من المواطنين وتشغيلهم، والإسكان، وضغوط البنى التحتية، والخدمات الطبية وغيرها من المسائل المادية، لها دور حاسم الأهمية في أمن كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. وما يفاقم هذه القضايا، الاختلافات الطائفية، والضغوط القبَلية، وقضايا العمالة الأجنبية، والتصوّرات الشعبية للفساد، وفاعلية الخدمات الحكومية ونزاهتها، وكذلك الحال بالنسبة إلى تبايُن نوعية الخدمات الحكومية بحسب المنطقة وفئة الدخل.

إن معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسعى حالياً إلى التعامل مع هذه القضايا على أساس وطني، وتحُول الحساسيات الوطنية دون "الوحدة" في معالجة مشكلات كل دولة في بيئة تشمل دول مجلس التعاون كله. كما يوجد ما يكفي من الفروق الوطنية بحيث لا يوجد حلٌّ يصلح لجميع المشكلات.

وفي الوقت نفسه، فإن الحاجة إلى تشجيع الاستقرار والأمن من خلال تدابير اقتصادية وتعليمية واجتماعية لا تقلّ في أهميتها كقضية أمنية عن أي تهديد أو إرهاب أجنبي. وهناك مجالات مهمة للتعاون على الرغم من الفروق الوطنية أيضاً. ومن هذه المجالات:

التعليم

إنّ من شأن وضع معايير تعليمية على نطاق دول مجلس التعاون، وكذلك برامج للبعثات والتبادل، أن يساعد على تطوير جهد مشترك لتحسين الجاهزية من أجل التوظيف، وإذكاء الوعي بأهمية القيم الخليجية والوطنية، وربما التعجيل بعملية إصلاح

التعليم من خلال نقل الجدل بعيداً عن القضايا الوطنية البحتة، باتجاه معيار إقليمي واسع يمكن أن يركز على تربية الشباب وإعدادهم لوظائف عملية.

سياسات العمل الخليجية المحلّية والأجنبية

من السهل الحديث عن "التّعمين" و"السَّعْوَدة" وغير ذلك من سياسات التعامل مع العمالة الأجنبية، بيد أنه من الأسهل مواصلة استغلال العمالة الأجنبية المنخفضة التكلفة والاعتماد على الخبرات التقنية الخارجية. ويمكن اللجوء إلى وضع سياسات مشتركة للعمالة تمنح الأولوية لتشغيل المواطنين من داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووضع البرامج التأهيلية والتدريبية المشتركة التي تدعم تلك الجهود لإظهار اهتمام الحكومات بمعالجة هذه المشكلة ووضع معايير عريضة للحدّ من الاعتماد على العمالة الأجنبية. وهذه السياسات يمكن توسيع نطاقها بحيث تشمل الأردن وغيره من الدول العربية.

ويمكن استخدام السياسات المشتركة نفسها من أجل اعتماد مقاربة شاملة على مستوى دول مجلس التعاون تجاه العمالة الأجنبية. ويمكن أن يشمل ذلك التأشيرات، والحماية والحقوق، وسياسات الرواتب والتحويلات، والقيود على العمالة الأجنبية مقابل العمالة الخليجية.

ومن المهمّ ملاحظة أن وضع معايير أعلى للعمالة الأجنبية، وزيادة تكلفة العمالة في العالم الحقيقي تعدّ طريقة أساسية لتشجيع توظيف مواطني دول المجلس. ومن الممكن ربط تلك الجهود باستخدام بطاقات الهوية على نطاق المجلس للمساعدة على ضمان استقرار العمال الأجانب من خلال حمايتهم أيضاً، وإدارة التأشيرات، وتعقُّب كل حالة دخول ومغادرة، وتغيير في وضعية العمل.

وضع معايير/ أهداف اجتماعية واقتصادية مشتركة

لقد تبيّن على مدى العامين الماضيين أن التعليم، والإسكان، والخدمات الصحّية، والمرافق، والمياه، والعدالة في توزيع الدخل، ومؤشرات رصد الفساد، ونوعية

الإدارة/ سيادة القانون، وحقوق الإنسان، ومستويات التوظيف ونوعيته، **جميعها** تعمل بوصفها عوامل حاسمة الأهمية في تشكيل الاستقرار أو الاضطراب الداخليَّين.

وتوجد اليوم فروق حادّة بين الدول الخليجية من حيث مستويات تلك الخدمات، بيد أنها تشهد تحسّناً في كل دولة. ومن شأن تشكيل لجنة أو جهاز في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لفحص مستوى الأداء في كل دولة، ووضع أهداف ومعايير مشتركة، وإحاطة الناس في كل دولة بأنهم وأولادهم سيستفيدون بمرور الوقت، أن يتيح سبيلاً ممكنةً لزيادة الاستقرار.

وإن جعل عناصر أساسية من ذلك الجهد متاحةً للجمهور تُعدّ طريقة لتركيز الاحتجاج والمعارضة الشعبية على قضايا حقيقية وقضايا يمكن للحكومات أن تحلّها فعلياً، وكذلك لطمأنة الشباب الخليجي. ويصحّ ذلك بصورة خاصة إذا تبيّن من ذلك الجهد أن كل حكومة تحقق المساواة بين المعايير الطائفية والإقليمية، وتعمل بنشاط على تحديد المشكلات الراهنة وحلّها.

بناء الكرامة والثقة والإيمان بنزاهة الحكومة

إنّ الأزمات السياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدى العامين الماضيين، ومعها خبرات العراق وأفغانستان، وفّرت، في الحقيقة، سلسلة طويلة من الدروس، مفادُها أن الدعوة إلى الديمقراطية لا تُوَلِّدُ فجأةً حكومات تمثيليّةً ناجحةً وأنظمةً سياسيةً مُجدِيَةً. وفي الوقت نفسه، فإنّ هذه الأحداث تبعث بإنذار متشائم بشأن الدرجة التي يمكن عندها للأنظمة أن تقلّل من شأن الغضب الشعبي ومن عدم الثقة ومن الشعور بأنّ الحكومات فاسدة، ولا تحترم شعوبها.

وكشفت تلك الأزمات عن حقيقة متسقة في تاريخ الحكومات في جميع أنحاء العالم أيضاً؛ وهي أنه ما لم تكن هناك طرائق موثوق بها لقياس الرأي العام، فإن القادة يبالغون

فيما يحظون به من دعم، وفي تقدير أجهزتهم الحكومية، وخاصة أن الحاشية التي من حولهم لا تخبرهم إلا بما يودّون سماعه.

ويمكن لاتخاذ خطوات تجاه الانتخابات المحلية – وتمكين مجالس محلية – أن يساعد على معالجة تلك الضغوط من دون تعطيل النظام السياسي الحالي والاستقرار الوطني. وفي الوقت نفسه، فإنّ حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحاجة إلى تلقّي تعليقات أكثر موثوقية تقدِّم قياسات أفضل للرأي العام.

تُعَدُّ استطلاعات الرأي من الأدوات الرئيسية من أجل بلوغ هذه الغاية، ويمكن إجراء استطلاعات الرأي على نطاق يشمل دول مجلس التعاون كلّها، وذلك لتحقيق أهداف واسعة لدول مجلس التعاون في شكل مفتوح وتوجيه إنذارات تفصيلية إلى حكومات فردية بعينها؛ وهذه الإنذارات يمكن الاحتفاظ بها سرّية من خلال التحكم في الإفراج عن المعلومات. كما سوف تساعد استطلاعات الرأي تلك على إيجاد طريقة أخرى لتركيز انتباه الناس على القضايا والتصرفات الحكومية في العالم الحقيقي؛ خصوصاً إذا جاءت في شكل استقصاءات فردية تركز في مجالات رئيسية بدلاً من الجهود الشاملة التي تركز في كل مشكلة أو قضية على الفور. ومرة أخرى، فإن مجالات الاهتمام الرئيسية هي: التعليم، والإسكان، والخدمات الصحية، والمرافق، والمياه، والعدالة في توزيع الدخل، ومؤشرات رصد الفساد، ونوعية الإدارة/ سيادة القانون، وحقوق الإنسان، ومستويات التوظيف ونوعيته. وهذه مجالات ينبغي فيها لكل واحدة من حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تطوِّر طرائق أفضل لرصد المشاعر الحقيقية لمواطنيها، وإطلاق الإنذارات المبكرة بالسخط، والاستجابة الاستباقية لمعالجة السخط الشعبي. وهذه جميعها طرائق لوضع أولويات أفضل وأكثر واقعية أمام المجالس ومجموعات التخطيط ولقاءات التشاور.

وفي الوقت نفسه، توجد حاجة إلى أن تركز المسوحات وتدابير الفعالية تركيزاً قوياً في الفساد عند المستويات الدنيا؛ من خلال كبح الأنظمة البيروقراطية والحكومية التي يبدو

أنها تتجاهل الاحتياجات الشعبية وتشلّها المحسوبية والفساد، وتباطؤ العمل في قطاعي القضاء وفرض القانون. وهذه الجوانب الإدارية – مقترنة بزيادة انعدام العدالة في توزيع الدخل، وارتفاع مستوى المحسوبية والمعاملة الخاصة – تُعَدُّ عوامل رئيسية تسهم في ترسيخ الانطباع لدى الشعوب بأنّ الحكومات تخذلها.

استحداث مجهود إعداد الدراسات والتخطيط لدى دول مجلس التعاون

هناك مجالات عدة أخرى يمكن فيها لموظفي مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يعملوا مع الدول الأعضاء لتقديم المشورة والتخطيط بما من شأنه أن يساعد على تحقيق الأمن والاستقرار:

- **تقرير التنمية لمجلس التعاون الخليجي**: يُمكن أن يعد مثل هذا التقرير بالاستناد إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، لكن مع مواءمته لأوضاع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وربما ضمّ إليها الأردن والعراق واليمن أيضاً. ويمكن للتقرير أن يتجنب المجالات ذات الحساسية السياسية، مثل "الديمقراطية" والإصلاح السياسي، لكن مع التركيز على العناصر الرئيسية للاستقرار؛ مثل الإسكان والخدمات والتعليم والصحة وتوفير الوظائف وتشغيل الشباب. وينبغي لهذا التقرير السنوي أن يبين حجم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية الرئيسية، وأن يبين التقدم المحرز أيضاً، وخطط تحسين الحياة وتقديم الخدمات إلى المواطنين وتشجيع الاستقرار. وإن القيام بذلك على مستوى المجلس بكليته يضمن عدم انتقاء دولة بعينها، ويركز الاهتمام العام على التقدم المادي الذي يمكن للدول أن تحققه فعلاً، ويبين في الوقت نفسه أن الحكومات مهتمة حقاً، الأمر الذي من شأنه دعم موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستوى العالمي.
- **دراسة مسحية لدول مجلس التعاون الخليجي**: إجراء مسح مُعَدٍّ بعناية للحصول على صورة واضحة لمستوى وأسباب التوتر الداخلي الذي قد يهدد الاستقرار في كل

دولة. وموافاة القادة بقاعدة لا تنتقي دولة بعينها، وتقدِّم لمحة عامة واقعية عن الأولويات الشعبية من أجل تكريس الاستقرار.

- **برنامج إيجاد الوظائف على مستوى مجلس التعاون الخليجي**: ينهض هذا البرنامج على الاستفادة من برامج التوظيف الوطنية لتعميمها على نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية كله، وعلى التركيز في البطالة بين الشباب، وعلى تسليط الضوء على الجهود القائمة مع التطلع إلى المستقبل. ويتولى البرنامج فحص التأثيرات الديمغرافية والتعليمية، والفحص الجاد لمخاطر الإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية، بالإضافة إلى التطلع إلى ما وراء تدابير التوظيف البسيطة لمعالجة البطالة المقنّعة والرضا الوظيفي والفجوة الفاصلة بين الدراسة والتوظيف، وتوزيع الدخل، والانحياز إلى التوظيف الحكومي، والقدرة على تحمّل أعباء الزواج والعيش في بيوت مستقلة. بالإضافة إلى التركيز في المشكلة الأكثر أهمية التي تؤثّر في الاستقرار الداخلي.

- **برنامج الإسكان على مستوى مجلس التعاون الخليجي**: القيام بالأمور نفسها فيما يتعلق بالإسكان.

أهمية الجهود الأمنية المدنية والعسكرية المتكاملة

يجدر التأكيد مجدداً أن التصدّي لهذه التحدّيات الداخلية غير العسكرية لن يكون أقلّ أهمية بالنسبة إلى تكريس استقرار دول الخليج، وتحقيق الأمن الإقليمي، ونجاح التعاون الأمريكي-الخليجي في منافسة إيران على إدخال تحسينات على القوات العسكرية وقوات الأمن الداخلي لدى دول مجلس التعاون. وإذا كان ثمّة درس يُستقى من الاضطرابات التي شهدها العالم العربي، فهو أنه لا توجد دولة يمكنها تجاهل مطالب شعبها واحتياجاته، وأن مسيرة التطور تَعِدُ بآمال تتعدّى الثورة والتمرّد العنيفين، متى أراد النظام السياسي إحداث تغيير وإدخال إصلاحات.

الفصل التاسع

مستقبل الحرب في القرن الحادي والعشرين الشرق الأوسط نموذجاً

إلياس حنّا

ما مستقبل الحرب في القرن الحادي والعشرين؟ سؤال طُرح في المؤتمر الذي نظّمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية على العديد من الخبراء والباحثين. قدّم كلّ باحث نظرته من البُعد (المنظار) الذي يعمل عليه. فمنهم من قال إن الحرب المقبلة ستُخاض بالآلة، ومنهم من قال إن الحرب ستكون لا متماثلة Asymmetric Warfare، في حين أن بعضهم ركّز على دور الاستعلام (الاستخبارات) في الحرب، وكيف يمكن جمع المعلومة؛ استراتيجية كانت أو تكتيكية، وهكذا دواليك؛ الأمر الذي تبدّى عن المؤتمر مقاربة كلية أو شمولية للموضوع. حتى إن المؤتمر ركّز على دور المنظمات الدولية، إن كان في فرض السلام أو في حفظه، وهو ما أفضى إلى كشف عورات هذه المنظمات، وخاصة مجلس الأمن. لكن الأكيد أنه يجب عدم القلق على مستقبل الحرب؛ فقد قامت منذ القِدَم، وهي اليوم باقية، وستبقى إلى الأبد. وعليه، يجب التركيز على شكل الحرب، كذلك على الظروف التي تحدث فيها.

ما الذي تقوله هذه الورقة باختصار؟ أول ما تقوله هو أن الحرب حرباء Chameleon، تتلوّن بحسب الظروف التي تقع فيها.[1] ولأن الحرب تتغيّر بدينامية سريعة لا يمكن اللحاق بها، فإن إعلان الحرب والبدء فيها أسهل بكثير من إنهائها. فالقائد الذي يُعلن الحرب ظاناً أنه قادر على إدارتها، سيُصبح حتماً بعد اندلاع الشرارة الأولى عبداً لهذه الحرب، ولكل العوامل الخفية التي لم يُخطِّط أو يحسب لها حساباً.[2] وهنا يقول القائد العسكري الألماني الشهير هيلموت فون مولتكه الأكبر (1800-1891)، إن أفضل

المخططات الحربية لا تصمد في الدقائق الأولى لاندلاع الحرب.[3] إذاً التأقلم في الحرب هو عملية حيوية لربحها، تحت شعار "التكيُّف أو الموت" Adapt or Die.

المتغيرات في الحرب كثيرة، لا يجمع بينها، أو بالأحرى لا تمكن معالجتها كلها دفعة واحدة بطريقة خطيّة، وبواسطة معادلة واضحة وصريحة. فكلّ شيء في الحرب سهل، وأسهل شيء فيها معقّد وصعب.[4] لكن أصعب شيء في الحرب هو الاحتكاك Friction، بحسب المفكر البروسيّ كارل فون كلاوزفيتز (1780-1831).[5] ويعود سبب الاحتكاك إلى أن الواقع الذي نخطّط له عن بُعد يفاجئنا دائماً عند التعامل معه عن قُرب. إذاً الاحتكاك هو الفرق بين المُتخيّل والحقيقة.

لماذا الذهاب إلى الحرب؟ تتنوع الأسباب وتتعدد. فهناك الرغبة في السلطة والمزيد منها، وكذلك التوسّع؛ وهناك الأسباب الاقتصادية؛ وهناك العوامل التاريخية، كاسترداد أرض محتلة مثلاً. وقد تكون تركيبة النظام العالمي والخلل في موازين القوى سبباً للذهاب إلى الحرب، لاستعمال فائض القوة لدى اللاعب المُهيمن. قد يكون صانع القرار في بلد ما هو السبب الرئيسي للذهاب إلى الحرب؛ كحالة العراق مع الرئيس الراحل صدّام حسين. وأخيراً، تذهب الأمم إلى الحروب لأنها تعتقد فقط أنها رابحة حتماً.[6]

تتألّف هذه الورقة من جزأين. في الجزء الأول، أتطرق إلى مفاهيم جديدة – قديمة، لابد من شرحها كي نعي مستقبل الحرب في القرن الحادي والعشرين، خصوصاً أن منطقتنا هي مسرح أساسي اليوم للكثير من الحروب. وفي الجزء الثاني، أتناول مستقبل الحرب في منطقة الشرق الأوسط؛ أي العالم العربي إضافة إلى تركيا وإيران وآسيا الوسطى، في ظل التحولات الكبرى أو الأحداث التي يُطلق عليها "البجعات السود".[7]

ونهدف في الجزء الأول إلى وضع بعض الأطر / المفاهيم، أو حتى النظريات، التي قد تساعد في كيفية مقاربة شكل الحرب في القرن الحادي والعشرين ومستقبلها فحسب. فهي مفاهيم قديمة – جديدة، لأن الطبيعة البشرية لم تزل هي نفسها منذ الأزل. هذا مع التشديد على أن الفوارق شاسعة بين النظرية والتطبيق، لأن كيفية إدراك الواقع،[8] ليست

أكيدة مئة في المئة، وهو، أي الإدراك، يختلف من شخص إلى آخر، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد/ تنوع، وحتى اختلاف، في كيفية فهم الواقع المعيش، ومن ثم إلى تعدد/ تنوع، وحتى اختلاف، في كيفية وضع الاستراتيجيات.

وتزداد التعقيدات حتى على مستوى التخطيط الاستراتيجي أيضاً، لكن كيف؟ من المعروف أن الاستراتيجيات توضع لمرحلة وأهداف مستقبلية، والمستقبل عادة غير معروف. فنحن نجلب الواقع الافتراضي المتخيل إلى الحاضر الآن، لنخطط له، وبعدها نعيد هذا التخطيط إلى زمانه المستقبلي. فهل يمكن القول إن الاستراتيجية وَهْم؟[9] الأكيد أن الاستراتيجية كائن حي، يتغير ويتبدل مع تبدل الظروف؛ فالتأقلم أساسي، وعدم التأقلم يعني الفشل أو الموت. ولأن نمط التغيير في القرن الحادي والعشرين أصبح سريعاً جداً، فيمكن القول إننا أصبحنا نعي الوقت بطريقة مختلفة عما كان عليه في الماضي.

إذاً، لماذا التخطيط إذا كان نمط التغيير سريعاً جداً؟ التخطيط هو الإطار الأساسي الذي يمكن الانطلاق منه عند الحاجة. إنه مثل النجم القطبي، لا يمكن لمسه أو الوصول إليه، لكنه على الأقل يدلنا على اتجاه الشمال الجغرافي.

في بعض المفاهيم الجديدة - القديمة

علاقة الحرب بالسياسة

يقول كلاوزفيتز إن الحرب هي السياسة بوسائل أخرى.[10] إذاً منذ الأزل لم تتغير الحرب في طبيعتها، فهي تُخاض لأهداف سياسية عقلانية، مع الأخذ في الاعتبار ديناميّة المنظومة الفكرية التي يعتمدها مَن يذهب إلى الحرب. للحرب غطاء قد يكون دينياً/ أيديولوجياً أيضاً، لكن العمق فيها سياسي بحت. فعلى سبيل المثال، قال بعض المحللين، عقب كارثة 11 سبتمبر 2001، إن تدمير برجي مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاجون في الولايات المتحدة الأمريكية عمل جنوني غير عقلاني، وليس سياسياً. لكنّ دراسة معمقة لخطاب تنظيم "القاعدة" قد يقول العكس. فأهداف التنظيم الاستراتيجية لهذه العملية كانت كالتالي: إظهار أمريكا على أنها جبار يقف على أرجل من جبس، بهدف

تغيير صورتها في العالم، صورة القوة العظمى؛ والسعي إلى طردها من أرض الإسلام؛ وإسقاط الأنظمة "العميلة" التي تتعامل معها، ومن ثمّ إعادة بناء الخلافة الإسلامية.[11] من هنا جاء اختيار "القاعدة" لأهدافها في الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة ذكية جداً. فهي استهدفت رموز القوة الأمريكية؛ الاقتصادية، والعسكرية، وحتى السياسية.

في موضع آخر، يقول المفكر الإنجليزي كولن جراي، إن طبيعة الحرب لم تتغير بتبدل الأزمان، فهي تُخاض لأهداف سياسية. هذا العامل الثابت، أما المتغير بالنسبة إليه فهي الظروف، التي تتمثل في ثلاثة أبعاد، هي: البُعد السياسي، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي.[12]

تأثير التكنولوجيا

يُسمي العرب التكنولوجيا علم الحِيل. فالتكنولوجيا من صنع الإنسان، وفي خدمته؛ فهو مُبتكرها، وهي تُغيّره ليعود إلى الابتكار من جديد. ترتكز حياة الإنسان منذ بدء الوعي لديه على كيفية التواصل Connectedness، وكيفية تبادل المعلومات، ثم تخزينها، ومن ثم استغلالها لتحسين ظروف معيشته. عند نقل المعلومة شفهياً فإن الوسيط بين المُرسل والمُتلقي هو الهواء. اليوم، الوسيط هو الفضاء المعلوماتي، السِّيبرانية Cyberspace. ففي عصر السِّيبرانية، وعلى سبيل المثال، انتقل الاقتصاد من المادة والمواد الأولية إلى النبضات الإلكترونية Bits and Bites. هذا للدلالة على التغيير الجذري الذي حدث حتى الآن فقط. إذاً باختصار قد يمكن اختصار تاريخ الإنسان وتطوره بتراكمه المعرفي، فهو يبني على ما سبق ليوجِد الآتي.[13]

في هذا الإطار، يتحدث الكاتب الأمريكي ألفن توفلر، في كتابه **الموجة الثالثة**،[14] عن ثلاث ثورات أساسية مرت بها البشرية، هي: الثورة الزراعية، والثورة الصناعية، والثورة التكنولوجية التي نعيش زمنها اليوم. تُعتبر هذه الثورات الأكثر تأثيراً في التاريخ البشري؛ فهي -إذا صحّ القول- أحداث على وزن "البجعة السوداء"، لكن أكبر بكثير. فهي

ثورات يُقال عنها إنها مُعطِّلة Disruptive لكل ما سبقها، لترسي أشياء جديدة لم نعهد لها مثيلاً. لكن قدوم الثورة الجديدة لم يُلغِ بالكامل ما كان قبلها، فهي مسار A process وليست قراراً. وكان لكلّ موجة وسائلها؛ إن كان لصنع الثروة وإنتاجها، أو لجهة استعمال العنف ووسائله، بالطبع لأهداف سياسية.

يعيش العالم اليوم الثورة التكنولوجية، مع استمرار الموجتين اللتين سبقتاها، لكنهما أقلّ تأثيراً. في هذه الموجة الثالثة، تحتل الثورة في الاتصالات والمعلومات الصدارة في التأثير في الإنسان وبيئته. فهي – أي الثورة التكنولوجية – أدت إلى تسريع مسار العولمة. هذا إذا اعتبرنا أن العولمة كانت في الماضي، واستمرت إلى اليوم. لكن الفارق بين الأمس واليوم هو في المدى والحجم Scope.

قلّصت هذه الثورة المسافات، وضغطت الزمن. حتى بتنا نستشعر هذين البُعدين غير ما كان استشعار أجدادنا لهما. وهذا أمر سيُغير حتماً السلوك البشري؛ ومنه استعمال العنف حتماً.

في هذه الثورة، صغُر العالم إلى درجة الشعور بالوعي العالمي المُوحَّد. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يُصنّف موقع "الفيسبوك" على أنه الأمة الثالثة في العالم من حيث عدد المُنضمين له، حتى ولو كانت هذه الأمة افتراضية.[15] إذاً هي أمّة عابرة للحدود، تترفع عن كل الفروقات الإثنية والدينية والمذهبية والمناطقية.

يحدث كل هذا، ولكن الطبيعة البشرية لم تتغير في جوهرها الفعلي. إذاً هناك تناقض بين سرعة التكنولوجيا وتأثيرها في علاقات الإنسان في كل أبعادها، وعلى قدرة الإنسان على التأقلم. فبعد أن عاش الإنسان في شحّ معلوماتي عصوراً طويلة، أصبح يعيش اليوم في فائض معلوماتي غير قادر على استيعابه وهضمه؛ الأمر الذي سيؤثر حتماً في الإدراك، وفي عملية اتخاذ القرار، خصوصاً فيما يتعلق بالحرب واستعمال العنف لتحقيق الأهداف السياسية في القرن الحادي والعشرين.

في هذه الثورة، أصبح الإنسان أقرب إلى الآلة، كما أصبحت الآلة أقرب إلى الإنسان ووعيه، فكأننا نعيش في عالم من الكائنات العضوية السِّيبرانية Cyborg World. كذلك الأمر، بالنسبة إلى الأبعاد، فقد أوجدت الثورة التكنولوجية بُعداً/ وسيطاً جديداً. فبعد البر، والبحر، والهواء/ الفضاء، أصبح لدينا اليوم وسيط جديد هو السِّيبرانية. إذاً علينا أن نترقب حروباً من نوع جديد في هذا الوسيط، الحرب السِّيبرانية Cyber warfare. لكن الجديد في هذا النوع من الحروب في القرن الحادي والعشرين، يتمثل في قانونيتها. متى تبدأ؟ متى تنتهي؟ من هو العدو؟ كيف نُحاسبه؟ لمن نحتكم؟ كيف سيتغيّر مفهوم السيادة الويستفالي؟

لقد سطّحت الثورة التكنولوجية العالم، حسب توماس فريدمان.[16] فلم تعد توجد هرمية بعد الآن، كما تراجع دور الدولة-الأمة Nation-State. وإلاّ فما معنى اختيار مجلة **تايم** *Time* الأمريكية المُتظاهر كرجل العام في عام 2011؟[17] سيُفضي هذا التسطيح للعالم إلى كسر الهرمية أينما كانت أيضاً، وخاصة في نوع الحروب الجديدة، كما نوعية المحارب الجديد.

مع التكنولوجيا المتقدمة، تبدلت روحية ودينامية منظومة القيادة والسيطرة والحاسبات والاتصالات والمراقبة والاستطلاع والاستخبارات C4ISR في الحروب والعمليات العسكرية. كما أصبحت المسافة التي تفصل بين المستوى التكتيكي والاستراتيجي قليلة جداً، بحيث يمكن للمستوى الاستراتيجي قيادة العمليات التكتيكية مباشرة وعن بُعد. وتعد عملية قتل زعيم تنظيم "القاعدة" أسامة بن لادن في مايو 2011 مثالاً حيّاً على ذلك، فقد كانت فرقة صغيرة من القوات الخاصة تقوم بالعملية، والرئيس الأمريكي مع طاقم مجلس الأمن القومي الأمريكي يتابعون العملية مباشرة Real Time. وقد أدى هذا الأمر إلى جعل المستوى التكتيكي يؤثر مباشرة في المستوى الاستراتيجي أيضاً، الأمر الذي أدى إلى ابتكار مفهوم جديد يقوم على "العريف الاستراتيجي" Strategic Corporal.[18] فعلى سبيل المثال، أدى الخطأ التكتيكي في حادثة سجن أبوغريب

في العراق إلى مسخ صورة الولايات المتحدة الأمريكية ؛ أي قوتها الناعمة Soft Power.[19] وقد أسهمت التكنولوجيا في التقاط صور التعذيب الوحشي، ونشرها أينما كان وبسرعة، الأمر الذي يؤكّد ما قاله المفكر الكندي مارشال ماك لوهان، على أن الصورة أصبحت اليوم هي الرسالة.[20]

قد يمكن وصف الإنسان على أنه البدوي المتنقّل وبامتياز Nomad. فالتنقل من سماته، وبسبب هذا التنقل ملأ الانسان الكرة الأرضية من شرقها إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها، وهكذا نشأت الحضارات وتلاقح بعضها مع بعض.[21] فمنذ ابن خلدون في مقدّمته عندما تحدّث عن الصراع بين البداوة والحضر، لا يزال هذا التصنيف قائماً، لكن المتغيّر هي الظروف، حسب مبدأ الدائرة والسهم الموضح سابقاً.[22]

أعطت التكنولوجيا الحضر كميات هائلة من المعلومات، الأمر الذي يُصعّب الاستفادة منها بعد أن كانت هذه المعلومات من قبلُ شحيحة. في المقابل، تبّدلت طبيعة البدو وتركيبتهم إلى خلايا صغيرة يصعب رصدها بسرعة، الأمر الذي يعطيها حركية وليونة في عملها الأمني، لتصبح إغاراتها تماثلاً مع الماضي: مفاجئة، وسريعة، وقاتلة، ومُكلفة.[23]

خاض جنكيز خان (توفي 1227م) حربه ضد الحضر لفترات طويلة، بحيث أنشأ أكبر إمبراطورية مترابطة جغرافياً في تاريخ البشرية.[24] لم تستمر إمبراطوريته وتُعمر لأسباب عدة يتجاوز شرحها نطاق هذه الورقة. لكن مقارنة سريعة، وبالاعتماد على نظرية الدائرة والسهم، قد يمكن القول إن الإرهاب العالمي والإرهابيين يشكّلون اليوم البدو مقابل الحضر في المدن؛ كما في كارثة 11 سبتمبر 2001.

كلّ ما ورد أعلاه هو جزء أساسي في تحديد مستقبل الحرب في القرن الحادي والعشرين؛ في شكلها، وظروفها، مع التشديد على طبيعتها السياسية.

ولإظهار سرعة التغيير في عالم اليوم وتأثير العولمة، أقتبس هنا قول الفيلسوف الفرنسي بول فيريليو Paul Virilio: «إن سرعة الضوء لا تُغيّر العالم فحسب، بل إنها تصبح العالم. العولمة هي سرعة الضوء».[25] فهل يمكن فصل مستقبل الحرب في القرن الحادي والعشرين عن البيئة التي تُنتَج وتُخاض فيها هذه الحرب؟ هذا غير ممكن، لا بل مستحيل.[26]

في الحرب اللامتماثلة

من الخطأ اعتبار أن اللاتماثلية مبدأ موجود في العلاقة بين طرف قوي وطرف ضعيف فقط، فهو موجود في العلاقة بين طرفين قويين أيضاً، فقياس القوة بشكل عام نسبي. فقد كانت العلاقة لاتماثلية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، مع أنهما كانا الجبّارَين الأساسيين الوحيدين خلال الحرب الباردة؛ كما كانت العلاقة لاتماثلية بين المقاومة العراقية أيضاً، على أنواعها، والقوات الأمريكية في أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق (2003–2011)، فقد ركزت المقاومة على نقاط ضعف الأمريكيين، وخاصة بُعد العنصر البشري وأهميته للرأي العام الأمريكي.

بكلام آخر، تتمثّل روحية اللاتماثلية في تركيز طرف ما على نقاط ضعف الطرف الآخر، والعكس صحيح أيضاً. لكن العلاقة اللاتماثلية تسقط، عندما يستطيع الآخر– العدو التأقلم مع الواقع الجديد، والهرب من نقاط ضعفه عبر التعويض، بتغيير التكتيك أو غيره، لتنتقل العلاقة اللاتماثلية إلى مكان آخر ضعيف تستهدفه بدينامية جديدة، وهكذا دواليك. وإذا لم يستطع الآخر الهرب، وبقي أسير العلاقة اللاتماثلية، فإن الثمن الذي سيدفعه سيكون كبيراً جداً. لم تستطع إسرائيل الهرب من العلاقة اللاتماثلية بينها وبين العرب، وخاصة في حربها مع "حزب الله" اللبناني على سبيل المثال، وفيما يخص حساسيتها تجاه الخسائر البشرية في الصراع أيضاً.[27] من هنا استغل الطرف العربي هذه النقطة لفرض – مثلاً – صفقات تبادل لأسير إسرائيلي، أو بضعة أسرى، مقابل عشرات أو مئات الأسرى من العرب، ولا نقصد هنا النوعية مقابل الكمية.

تتمثّل اللاتماثلية اليوم في القرن الحادي والعشرين بمقاربة البدوي Nomad المقاتل الجديد في كيفية استخدام العنف ضد من هو أقوى منه؛ الذي يُسمى الإرهابي العالمي. لكن الفارق بين الأمس واليوم أن مسرح العمليات عالمي، وأن المجتمعات المدنية هدف مشروع. وقد يمكن القول إن عملية التأقلم لدى القوى الكبرى للهروب من العلاقة اللاتماثلية، تمثّلت في تحوّل هذه القوى إلى القتال على طريقة البدويّ؛ القوات الخاصة مثلاً.

في التطور العلمي – التكنولوجي المتقدم مقابل درجة المعطوبيّة

من المعروف أنه كلّما ارتفعت نسبة التقدم أو التعقد العلمي، أصبحت درجة المعطوبية Vulnerability أكبر. فالكبير عندما يسقط، يسقط كبيراً. وهذا أمر مرّت به كل الإمبراطوريات؛ إذ عندما يصعد منافس لها، تسقط هي حتماً، بغض النظر عن طريقة السقوط وأسبابه؛ حرباً كما سقطت روما، أو طوعاً كما حصل مع الاتحاد السوفيتي.

وفي حالات البجعة السوداء/ التحولات الكبرى، وخاصة في النظام العالمي، يمكن للصغير أن يصطف ضمن موازين القوى الجديدة، وهذا أمر صعب على القوى العظمى.

وفيما خصّ الحرب في القرن الحادي والعشرين، من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد كثيراً على أحدث التكنولوجيات؛ من أقمار صناعية، وأدوات سيبرانية وغيرها. كما أن منظومتها القتالية Weapon System تعتمد بالكامل على درجة متقدمة من التواصل. فهل يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخّل في كل أرجاء العالم لو سقطت منظومة التواصل الخاصة بها؟

يُقال في هذا الإطار أن الصين ستعتمد في أي حرب مستقبلية ضد الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ الحرب اللامحدودة،[28] أي حرب في كل الأبعاد، ومنها السِّيبرانية. إذا نجحت الصين حتى في جزء بسيط من حربها، فإن سقوط أمريكا سيكون كبيراً. والمقصود بالسقوط الأمريكي هو ليس نهاية أمريكا، فهي ستبقى دولة كبرى، لكن أكثر إقليمية من كونها عالمية.

في حروب القرن الحادي والعشرين، سيكون هذا المبدأ مركزياً لتحضير الحروب، وخاصة بين القوى الكبرى، وذلك لأن العلاقة بين التقدم العلمي-التكنولوجي والمعطوبية هي معادلة علاقة مباشرة.

في مفهوم التعقيد مقابل البساطة

من المعروف أن المنظومات المُعقّدة هي المنظومات الأكثر كلفة، إن كان على صعيد المال والوقت حتى البحث والتطوير R&D. وعليه، ترتفع كلفة الحرب، ووسائلها، حتى كلفة تحضير العنصر البشري. كذلك الأمر، تتعقّد كثيراً دينامية التفاعل ضمن المنظومة القتالية، حتى على صعيد العقيدة العسكرية.[29]

وإذا عدنا إلى مبدأ اللاتماثلية، فقد يمكن القول إن اللاعب غير القادر على تأمين كلفة التوصل إلى منظومات عسكرية معقدة، فإنه يلجأ من أجل التعويض إلى الـ "كيف" The How.[30] وبعبارة أخرى، إنه يلجأ إلى اللاتماثلية.

في هذا الإطار، احتلّت الولايات المتحدة الأمريكية العراق في عام 2003. كان إسقاط النظام العراقي سهلاً، لكن الاحتلال كان صعباً، بحيث دفعت أمريكا نحو 4000 قتيل ثمناً للحرب، هذا عدا الجرحى من المستويات كافة، كما كلّفت الحرب أمريكا أكثر من تريليوني دولار.[31] قاتلت أمريكا المقاومة في العراق بأكثر المنظومات العسكرية تعقيداً في العالم، ولكن المقاومة قاتلتها بأبسط طرق القتال، سواء في التكتيك أو الوسائل؛ وأهمها العبوات الناسفة المُبتكرة. خرجت أمريكا من العراق عام 2011، ولم تحقّق أهدافها السياسية، وخاصة التي كان الرئيس جورج دبليو بوش قد أعلنها؛ إقامة شرق أوسط جديد ديمقراطي. والنجاح الذي حقّقته أمريكا في العراق بعد عام 2006، تحت قيادة الجنرال ديفيد بترايوس، يعود سببه إلى عودة أمريكا لمقاربة الوضع في العراق بأبسط الوسائل والطرق فقط، من خلال دعم تشكيل صحوات الأنبار، ما أدى إلى طرد تنظيم "القاعدة" من ملاذه الآمن.

ينطبق هذا الأمر على حرب عام 2006 بين "حزب الله" اللبناني وإسرائيل. فقد قاتلت إسرائيل بأحدث آلة عسكرية في المنطقة والعالم، في حين اعتمد "حزب الله" على الـ "كيف". فكانت المواجهة بين أحدث طائرة من دون طيار UAV، وصاروخ كاتيوشا يعود عمره إلى الحرب العالمية الثانية. اعتمد "حزب الله" منظومة عسكرية وتكتيكاً تراوح بين التقليدي واللاتماثلي أيضاً Hybrid Warfare، بعد أن فرض ساحة القتال أو مسرح العمليات.[32]

في هذه الحرب، «ربح حزب الله لأنه لم يخسر، وخسرت إسرائيل لأنها لم تربح». شكّلت هذه الحرب نوعاً جديداً من الحروب؛ حرب بين لاعب من خارج إطار الدولة Non State Actor، ضد أهم قوّة إقليمية في الشرق الأوسط، إسرائيل. كان لهذه الحرب نتائج جيوسياسية كبيرة، إن كان على صعيد الداخل اللبناني، أو حتى على المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط بعد احتلال العراق. كما كان لهذه الحرب تأثير في الأبعاد العملياتية والتكتيكية للحرب في المستقبل.[33]

في عملية إنهاء الحرب

لقد اعتبرنا أن الحرب تُخاض لأهداف سياسية، فهكذا هي طبيعة الحرب. إذاً من المنطقي أن تكون هناك آلية معينة لتحويل النصر العسكري إلى نصر سياسي. وقد يعود سبب تعسّر إنهاء الحرب إلى تبدل جذري في طبيعة العدو-الآخر. والمقصود بذلك هو شكله السياسي، وكذلك شرعيته بحسب القواعد المستعملة في تركيبة النظام العالمي. فاللاعب القادم اليوم إلى المسرح العالمي، هو اللاعب من خارج إطار الدولة، إرهابياً كان أو لم يكن. لذلك قد يسأل المرء، كيف يمكن لأمريكا أن تُنهي الحرب مع "القاعدة" أو الحرب على الإرهاب؟ حتى إن إسرائيل لم تستطع إنهاء الحرب مع "حزب الله" في عام 2006، لأنها لا تعترف به، ولأنه إرهابي بالنسبة إليها. وعند صدور القرار رقم 1701 من مجلس الأمن، تضمّن عبارة "إنهاء العمليات العدائية" فقط وليس إنهاء الحرب؛ فالحرب بين الطرفين قد تشتعل بين ليلة وضُحاها.

وكيف يمكن لأمريكا أن تُنهي حربها في أفغانستان ضد حركة "طالبان" أيضاً ؟ وكيف يمكن لروسيا أن تنهي حربها مع مقاتلي الشيشان؟ الإجابة صعبة، لكن يُمكن القول إن هناك بؤراً ستبقى مشتعلة لا يمكن إنهاء الحرب فيها. وإن الدول الكبرى - حتى الإقليمية منها، والمُتضرِّرة من هذه البؤر- ستسعى دائماً إلى اتباع مبدأ الاستباق Preemptive، إن كان استخباراتياً أو حتى عسكرياً. لكن هذه السلوكية قد تعني الحرب المستمرة. في هذه الحرب، سيسعى الكبير/ الأقوى إلى تقليل خسائره إلى درجة يمكن تحملها داخلياً من الناحية السياسية. في المقابل، سيسعى الأضعف إلى رفع الكلفة على الأقوى، إلى درجة تجعله يُغيّر أهدافه السياسية، وبالتالي سلوكه العسكري.

إذا توسّعنا في هذا المبدأ، أي إنهاء الحرب، فقد يمكن التطرق إلى كيفية قياس النجاح. ففي هذا الإطار، يُركّز كلاوزفيتز على مبدأ أساسي في الحرب وهو حتمية التوازن وضرورته بين الأهداف والوسائل.[34] فإذا تجاوزت الكلفةُ الأرباحَ، فمن غير المنطقي أن تستمر الحرب. لذلك الحرب ليست مستمرة في الزمان والمكان. وعليه يجب على البُعد السياسي أن يُراقبها عند كلّ تطور مهمّ فيها؛ فأليست الحرب هي السياسة بوسائل أخرى؟

الاستعلام في الحرب

يقول المفكر الصيني القديم صَن تزو، «إذا عرفتَ عدوك وعرفتَ نفسك فليس هناك ما يدعو إلى أن تخاف نتيجة مئة معركة».[35] فمن دون استعلام (استخبارات)، لا تقوم خطط حربية ولا يتحقق نصر. وبالعودة إلى الفيلسوف بول فيريليو، حين قال إن السرعة هي السلطة – القوة. يمكن القول إن السرعة في الحرب مطلوبة أيضاً ، لكن ليس التسرّع. فعلى سبيل المثال، يقول المفكر الأمريكي جون بويد John Boyd في هذا الإطار إن النصر حليف من يعرف أسرع، ويخطّط أسرع، ويُنفّذ أسرع؛ وهذا أمر متعلّق حتماً بالاستعلام. وفي هذا الصدد يطرح بويد النموذج الذي يطلق عليه OODA Loop. (انظر الشكل 9-1)

الشكل (9-1)

نموذج OODA Loop



المصدر:

William S. Angerman, "Coming Full Circle with Boyd's OODA Loop Ideas: An Analysis of Innovation Diffusion and Evolution," Air University, March 2004, p. 2.
http://www.dticmil/cgibin/GelTRDoc?AD=ADA425228, accessed 18/8/2013.

إذاً المطلوب للنجاح هو أن تكون الدائرة الخاصة بنا OODA، أي الوقت اللازم بين المراقبة والتنفيذ، سريعة جداً، على الأقل أسرع وأصغر من دائرة عدونا أو خصمنا. فكلّما كانت دائرتنا أصغر من دائرة الآخر، كنّا أسرع منه في التنفيذ لنأخذ زمام المبادرة، فيكون هو في حال رد الفعل. تنطبق هذه النظرية على أي مجال تنافس إنساني.

إذا اعتبرنا أن هذه النظرية تنطبق على الصورة الكبرى، لكنها حتماً لا تُؤمّن النجاح والنصر. إذاً يبقى وضع الاستراتيجيات، والخطط الحربية كما التطبيق.

كانت دائرة تنظيم "القاعدة" أصغر بكثير من دائرة الاستخبارات الأمريكية، فكانت المفاجأة الاستراتيجية الكبرى داخل الأراضي الأمريكية، كارثة 11 سبتمبر 2001. في المقابل، كانت دائرة قوات النخبة الأمريكية Seal Team-6، أصغر من دائرة زعيم تنظيم "القاعدة"، فقُتل في غارة سريعة على مقرّه في منطقة أبوت آباد في باكستان.

إذاً هناك فعل ورد فعل، أو بالأحرى عملية تناطح بين المتخاصمين-المتقاتلين، أو تماهٍ بحسب المفكر الأمريكي صمويل هنتنجتون، أي إننا نقلّد بعضنا بعضاً، وخاصة عند النجاح، وهكذا دواليك؛ وهو فعلاً مسار التطور البشري تاريخياً.[36] في هذا الإطار، صغّرت وقلّصت المنظمات الإرهابية دائرة الـ OODA، الخاصة بها، فحققت نجاحات عدة، أهمها 11 سبتمبر 2001. وتمثلت رد الفعل الرسمي للحكومات في تشكيل منظومة لضرب الإرهاب تقوم على قوات خاصة، مدعومة باستعلام ذي حجم كبير،[37] مترابط وممتّد على كل أرجاء العالم Networked. كان الهدف من هذه المنظومة فعلاً السعي لجعل دائرة الـ OODA الرسمية أسرع من دائرة الإرهاب، الأمر الذي يؤهل الدولة إلى الاستباق، وضرب الخلايا الإرهابية قبل التنفيذ، وخاصة أن العمل الأمني هو في طبيعته عمل استباقي، احترازي وليس رد فعل. فعندما تكون هناك رد فعل رسمي، فهذا يعني أن الإرهاب ضرب، والدولة خسرت، كما حدث في تفجير ماراثون بوسطن في 15 إبريل 2013.

لكن الأمر يبقى في نوع المعلومة؛ أهميتها، والظروف التي تكون فيها وتأتي منها، وكذلك الأمر في توقيتها. فما نفع المعلومة، إذا أتت بعد وقوع الكارثة. والاستعلام في جوهره حيوي وأساسي لأي معركة؛ فهو الذي ينقل الصورة الحقيقية لأرض المعركة في مستواها الصغير. وهو الذي يؤكد المخططات، وصحة المعلومات فيها، أو ينفيها. إنه الدم الذي يجري في عروق مسار القيادة العملياتية على أي مستوى كانت. وغياب الاستعلام، يعني عدم القدرة على التأقلم مع الحرب، الأمر الذي يعني الموت الحتمي.

وإذا كانت طبيعة الحرب ثابتة، فإن ظروفها تتغيّر. وإن للاستعلام وظيفة ثابتة تقوم على خدمة أرض المعركة أيضاً. لكن للاستعلام أيضاً، ظروفه الخاصة، الاجتماعية والسياسية حتى الاقتصادية. فالاستعلام أيّام الجنرال نابوليون بونابرت، يختلف عن الاستعلام في الحرب الباردة، وهو غيره مع تنظيم "القاعدة"، وصولاً إلى خصوصية "حزب الله" اللبناني، مثلاً. المقصود بذلك، هو تلك المنظومة التي ترد على الأسئلة الخاصة

بالاستعلام، وهي: ماذا؟ أي نوع المعلومة المطلوبة، ومستواها: تكتيكي أم استراتيجي؟ وكيف؟ أي الطريقة التي تُجمع بها المعلومة:[38] بشريّة أم آلية؟ ولماذا؟ أي هدف الاستعمال:[39] ما الاستراتيجية التي تخدمها المعلومة؟ في أي تركيبة للنظام العالمي والإقليمي؟ ففي الحرب الباردة، خلال الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، كانت المعلومة مختلفة في كل أبعادها عن معلومة اليوم، وخاصة في الحرب على الإرهاب. لكن الأكيد أن كيفية معالجة المعلومة لا تزال هي نفسها. فهي تُجمع لهدف ما، فتُصفّى، ثم تُحلّل، ثم تُوزّع للاستعمال.[40] ويُمكن هنا اعتماد مبدأ الدائرة والسهم.

باعتقادنا اليوم، وفي هذا الظرف الدولي والإقليمي، وفي ظل صعود الإسلام السياسي، وخاصة الجهادي، أنه يمكن القول إن الاستعلام البشري HUMINT، يبقى الأهم. فعلى سبيل المثال، فشلت إسرائيل في حربها على لبنان عام 2006 فشلاً ذريعاً. كلّ ذلك، بسبب نقص الاستعلام التكتيكي عن كل ما يتعلق بجاهزية "حزب الله". وقد يعود سبب الفشل الأساسي إلى التبدل الجذري في طبيعة "العدو" الذي تواجهه إسرائيل؛ من منظمة التحرير الفلسطينية إلى تركيبة سياسية عقائدية مختلفة جداً.

يُقال إن "حزب الله" اتّبع تركيبة الـ "3S's"، أي: Social, Secure, Small. بعبارة أخرى، فإن الخلية القتالية لـ "حزب الله"، كانت صغيرة، ومتجانسة اجتماعياً ودينياً حتى عقائدياً (الإيمان بولاية الفقيه)؛ لذلك كانت الخلية آمنة، لا يمكن اختراقها لجمع المعلومة. وفي عملية التأقلم لإسرائيل، بدأنا نرى الجهد الإسرائيلي الحثيث، حتى الأمريكي، لخرق هذه الخلايا؛ وقد حصلت فعلاً بعض الاختراقات.[41]

وبالرغم من الآليات والتكنولوجيا المُتقدمة جداً التي تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، فإنها لم تستطع منع وقوع التفجير في ماراثون بوسطن. وهي، في مقاربة جديدة، توجّهت إلى الناس بطلب المساعدة على كشف الفاعلين تحت شعار "إذا رأيت شيئاً فقل شيئاً". وهذا أمر يؤكّد أهمية الاستعلام البشري. لكن هذه الأهمية اليوم بسبب تهديدات الإرهاب، لا تُلغي أبداً المصادر الأخرى، لا بل هي تتكامل

معها.[42] كذلك الأمر، تُؤكّد حادثة بوسطن ما قلناه آنفاً حول درجة التعقيد مقابل البساطة؛ إذ تؤكّد هذه الحادثة كيف يُمكن لشخصين إرهابيين شلّ مدينة كبرى،[43] وإشغال قوة عظمى.

في نهاية هذا الجزء، لابد من التذكير أن عالم الأمس قد انتهى، وبدأ عالم جديد لا نعرف معالمه بعد. عالم لا يمكن التكهّن فيه، وله خصوصيته في كل الأبعاد، وخاصة الحرب، وهي التلاقي الإنساني الأكثر دموية. عالم اليوم ليس خطياً. إنه عالم متعدّد الأبعاد، عالم نتعامل معه برد الفعل، وليس التفكير العقلاني لأنه سريع جداً.[44] إنه عالم لم تعد فيه مقالة قصيرة موقّعة تحت اسم سري X، في مجلة **فورين أفّيرز**، قادرة على رسم استراتيجية لصراع أيديولوجي على صعيد النظام العالمي.[45] إنه عالم متشظٍّ، بعد سقوط الدب الروسي، وكارثة 11 سبتمبر 2001، مثلما هو الحال مع "الانفجار الكبير" Big Bang الذي بدأ منذ مليارات السنين، ولا نزال نحاول لمّ شظاياه، لنعيد تركيب الصورة الأصلية علّنا نفهم ما جرى، وبأي اتجاه نسير.[46]

العالم العربي ضمن النظام العالمي
محيطه المباشر ومستقبل حروب القرن الحادي والعشرين

لا يمكن فهم حالة العالم العربي إلا ضمن شكل النظام العالمي وتركيبته، وأهميّة المنطقة في ديناميّة الصراع بين القوى العظمى. وفي هذا الإطار، قد يمكن القول إن شكل الحروب التي كانت في الماضي، وشكلها الحالي، حتى المستقبلي يتعلق مباشرة بصورة النظام العالمي الذي هو اليوم قيد التشكّل.

تؤثّر صورة النظام العالمي حتماً في صورة النظام الإقليمي وديناميّته، فالأخير نتيجة حتمية لمخاض النظام العالمي وديناميّته. يتغيّر النظام الإقليمي كلما تغير النظام العالمي، وبالتالي، لابد من أن تأخذ الحرب شكلها من هذه التركيبة الإقليمية، لتتبدّل بتبدّل ديناميات الصراع. أليست الحرب حرباء كما قلنا؟ بالطبع.

بعد صورة النظام الإقليمي، تأتي صورة الدولة-الأمّة، العربية حتى غير العربية، كأصغر دائرة ممكنة لفهم صورة الحرب المستقبلية.

لكن هل نحن قلقون فعلاً على مستقبل الحرب في القرن الحادي والعشرين؟ الحرب وُجدت في الماضي، وهي اليوم موجودة، وستكون في المستقبل. المهمّ هو معرفة شكلها المُتوقع، بهدف الإعداد لها إذا وقعت، ودرئها إذا أمكن (الردع)، وهذا الحل الأفضل. لكن الأكيد، أننا نعيش اليوم في عالم المخاطر المستمرة. ألم يقل توسيديدس Thucydides إن السلم هو هدنة في حرب مستمرّة أبداً؟[47]

لذلك سنعتمد مبدأ الدوائر الثلاث كإطار عام لفهم ما يجري في العالم واستيعابه، وخاصة أن التفاعل بين هذه الدوائر، إن كان سلبياً او إيجابياً، هو الذي سيُحدّد صور الصراع والحروب المستقبلية في منطقتنا. (انظر الشكل 9-2).

الشكل (9-2)

مبدأ الدوائر الثلاث

النظام الدولي

النظام الإقليمي

النظام المحلي

شكل الحرب

المصدر: من إعداد المؤلف.

تشكّل الدائرة الأولى، وهي الأكبر، صورة النظام الدولي: شكله، وتركيبته، وهرميّته، وبالتالي مادة الصراع فيه. كانت الحرب الباردة ضمن نظام ثنائي الأقطاب، وكانت أيديولوجية بامتياز كغطاء لأهداف أخرى كثيرة. وتُمثّل الدائرة الثانية، النظام الإقليمي، الذي هو بدوره منبثق من صورة النظام العالمي، وخاصة أن فيه تحدث الحروب وتستمر الصراعات. وأخيراً تأتي الدائرة الثالثة، وهي على مستوى الدولة-الأمة، التي هي مادة الصراع ووسيلته، وهي اللاعب الأهمّ على المستوى التكتيكي إذا نظرنا إليها من منظار الدائرة الأولى.

تكمن سُخرية اللعبة في أن الصلة والترابط بين المستويات الثلاثة والتفاعلات ليست مضبوطة كما يجب. فقوانين اللعبة ليست مكتوبة ضمن كتاب مفتوح ومُشرعن. لا بل هي قوانين في أغلب الأوقات يتمّ التوصل إليها عبر التجربة والخطأ، أو حتى الصدفة. وعلى اللاعبين فيها، وخاصة من الحجم الصغير أن يُحسنوا التموضع Positioning في دينامية اللعبة الجيوسياسية.[48] فويل لمن يخطىء في الحسابات، لأن الثمن باهظ جداً. كانت الحسابات خاطئة في حرب الأيام الستة عام 1967،[49] كما أخطأ الرئيس الراحل صدّام الحسين في غزوه دولة الكويت عام 1990. كانت النتائج كارثية على العرب في الحالتين، لكن الأكيد أنه، كما قال توسيديدس في كتابه الشهير **حرب البيليبونيز** «القوي يفعل ما يستطيع ويريد، وما على الضعيف إلا أن يستمر بالمعاناة».[50]

عندما تتحرّك الولايات المتحدة الأمريكية، يتغيّر العالم. لا يعود هذا الأمر إلى القرب أو البُعد عنها، سواء كان البُعد الأيديولوجي أو المصلحة المشتركة. تملك الولايات المتحدة الأمريكية عناصر قوة، لا تملكها قوة عالمية أخرى.[51] وبسبب هذا الحجم، لا يمكن تجاهل سلوكها، وأهدافها، حتى وجودها العسكري في المنطقة.

في الحرب العالمية الثانية، تدخّلت أمريكا عسكرياً في القارة الأوروبية فتغيّر العالم، على الأقل في تركيبته، وخاصة بعد إنشاء عصبة الأمم، حتى لو لم تنضمّ إليها لاحقاً. كان

تأثيرها غير مباشر في المنطقة، لكن بشكل كبير، وخاصة بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية (وتقسيم أراضيها وفق اتفاقية سايكس بيكو عام 1916).

في الحرب العالمية الثانية، تدخّلت أمريكا في جبهتين، الباسيفيك والأطلسي، فكان ولا يزال لها تأثير في الضفّتين. كذلك الأمر، استعملت القنبلة النووية في اليابان، لتصل إلى أعلى درجات الثورة الصناعية ابتكاراً في مجال القدرة التدميرية. بعدها كانت الأمم المتحدة، ومشروع "بريتون وودز" Bretton Woods الذي أنتج "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي". ولا تزال هذه التركيبة تُدير العالم، حتى لو أصبحت هرمة بعض الشيء.

شكّلت منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة مسرحاً أساسياً لصراع الجبّارَين. فكانت حروب العرب مع إسرائيل: في الأعوام 1948، و1956، و1967، و1973، و1982، و2006، وهي مستمرّة ولو بشكل مختلف.

بعد انتهاء الحرب الباردة، وسقوط الدبّ الروسي، أعلن الرئيس جورج بوش الأب تشكّل نظام عالمي جديد عقب تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي.[52]

كانت الكارثة الكبرى عقب أحداث 11 سبتمبر 2001. بعد هذه الحادثة، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية على الإرهاب، فكان التغيير في أفغانستان، وجرى احتلال العراق. غيّرت هذه الحرب شكل النظام العالمي وتركيبته، كما أظهرت محدودية استعمال القوّة، وخاصة العسكرية، أو حتى يمكن القول إن مفاهيم مقاربة القوة أصبحت مختلفة.[53]

وأخيراً وليس آخراً، بدأ "الربيع العربي" من تونس في أواخر عام 2010، وهو يحطّ رحاله بطريقة دموية في سوريا، بعد أن مرّ في كل من مصر وليبيا واليمن، ومن يدري ما الآتي. كلّ ذلك والولايات المتحدة الأمريكية تتحرك مجدداً وتتحضّر للتحول نحو منطقة شرق آسيا ضمن إعادة رسم استراتيجيتها الكبرى.[54]

في كل مرحلة من هذه المراحل، أي شكل النظام العالمي، الإقليمي حتى مستوى الدولة، كان للحرب وجه وصورة مختلفان.

فبعد الرعب النووي نتيجة للتدمير المتبادل المؤكد، لم يعد من الممكن أن يتقاتل الجبابرة مباشرة، فتحوّلت الحرب إلى حروب غير مباشرة (بالوكالة)، أو حتى يمكن القول إنها تحوّلت إلى حروب لا تماثليّة وبامتياز. وكانت فيتنام قمة هذه الحروب.

إذا أردنا الانتقال إلى منطقتنا، فإنه من الممكن القول إن الحروب فيها كانت انعكاساً مباشراً لأمور عدة، أهمها:

- شكل النظام العالمي وتركيبته: متعدد الأقطاب، أم ثنائي، أم أحاديّ، كما كان لفترة وجيزة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.
- مدى الصراع وحدّته بين القوى العظمى والكبرى على المنطقة، نظراً إلى أهميّتها الاستراتيجية؛ إن كان للوصول إلى المياه الدافئة بالنسبة إلى الحلم الروسي القديم- الجديد، أو للتحكّم في الثروة النفطية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي.
- يمكن القول إن الدينامية الإقليمية أيضاً، وكذلك أسباب الصراع المباشرة وغير المباشرة، كانت عاملاً مهمّاً في رسم صورة الحروب؛ ضمن صورة النظام العالمي القائم وضوابطه. فعلى سبيل المثال، في السبعينيات وبعد النكسة في عام 1967، وبعد "اللاءات الثلاث" في قمة الخرطوم العربية عقب النكسة، تبدّلت صورة الحرب وشكلها، وتحوّلت من صراع وحروب مباشرة بين جيوش تقليدية، إلى حرب بين إسرائيل كدولة، ضد منظمة التحرير الفلسطينية كلاعب من خارج إطار الدولة، الأمر الذي جعل إسرائيل تحضّر نفسها لسيناريو قتال ضد ثلاثة أخطار، هي: الدبابة، كخطر تقليدي من الجيوش التقليدية؛ والصاروخ، الخطر الذي تجسّد لاحقاً مع قصف العراق للعمق الإسرائيلي في عام 1991 خلال حرب الخليج الأولى، ومع حرب يوليو عام 2006 في لبنان؛ والخنجر كخطر متمثّل في الإرهاب بحسب مفاهيمها.[55]

هل هذه الدينامية لا تزال قائمة اليوم؟

لقد قلنا في سياق الورقة، إن شكل الحرب يتعلق بعوامل عدة، منها: شكل النظام العالمي وتركيبته وقواعده وقوانينه. من هم اللاعبون، وما أهدافهم؟ وكيف ترى القوى الإقليمية دورها في اللعبة الكبرى؟ وكيف توازن بين أهدافها التاريخية والمستجدات؟ وكيف تضع استراتيجياتها، وتؤمّن الوسائل للتنفيذ؟

هذا في الصورة الكبرى، لكن الأهمّ يبقى في التنفيذ. فهذه الأمور هي نظرية مُتخيّلة، ولابد من التطبيق بدءاً من المستوى الاستراتيجي حتى التكتيكي، بالطبع دون إهمال البعد السياسي الذي من المفروض أن يكون حاضناً للعمل العسكري. أليست الحرب هي السياسة، بوسائل أخرى؟

وضمن سياق حركية الولايات المتحدة الأمريكية، وتأثيرها في المنطقة، قد يُمكن القول مثلاً إن حرب الأيام الستة عام 1967، قد قرّبت إسرائيل من أمريكا، لتأخذ الحرب الباردة شكلاً آخر وصورة مختلفة مثلاً عن مرحلة ما قبل أزمة السويس عام 1956. في تلك الفترة كان للحرب شكل يتراوح ما بين اللاتماثلي والتقليدي، مع رجحان كفة التقليدي.

وكان اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982 حرباً تقليدية، لكن الاحتلال الإسرائيلي للبنان حوّل شكل الحرب إلى لا تماثليّة وبامتياز؛ "حزب الله" ضد الجيش الإسرائيلي. وإذا أردنا فتح نافذة على هذه المرحلة، لاختبار ما تحدّثنا عنه آنفاً، يمكن استنتاج ما يأتي:

- إن حرب عام 1982 في طبيعتها لم تتغيّر، الظروف فقط هي التي تبدّلت، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- أتت تلك الحرب بعد التحوّل الأهم في الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو عندما خرجت مصر من هذا الصراع، بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978؛ وهو تحوّل إقليمي برعاية أمريكية دولية.

- كذلك الأمر، غيّرت الحرب صورة الإقليم، وخاصة أنها أتت في مرحلة أهمّ تحوّل جيوسياسي في المنطقة، أقصد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979.[56] فقد فتحت حرب 1982 الباب واسعاً أمام إيران للوصول إلى لبنان بعد تأسيس "حزب الله" عام 1983، كما رسّخت التحالف الاستراتيجي العميق بين سوريا وإيران؛ وهو تغيير إقليمي جذري لا يزال العرب يعانونه حتى اليوم.

- لكن الأهمّ يبقى في أن تجربة الحرب بين "حزب الله" وإسرائيل، منذ عام 1982 حتى عام 2006، كانت المنبع الأساسي للأفكار والسلوكيات العسكرية التي استُعملت ضد الأمريكيين في العراق.

- لم يقاتل "حزب الله" خلال حرب يوليو عام 2006 بشكل لا تماثلي كامل، لأن دينامية اللعبة بينه وبين إسرائيل تبدلّت. قبل عام 2000، كانت إسرائيل تقاتل من الثبات، و"حزب الله" يقاتل من الحركية. تبدّل الوضع عام 2006، إذ أصبح "حزب الله" ثابتاً، وإسرائيل متحرّكة.

- في عام 2006، ضُرب الفكر الاستراتيجي لمؤسّس الكيان الإسرائيلي ديفيد بن غوريون، الذي نصح بخوض الحرب على أرض "العدو"، على أن تكون الحرب قصيرة جداً، والابتعاد قدر الإمكان عن حروب الاستنزاف. كما أنه نصح بضرب العدو وتدميره إلى درجة لا يعود قادراً فيها على النهوض في وقت قريب. في حرب 2006 كانت إسرائيل مسرحاً لصواريخ "حزب الله"، وكانت أطول حرب في تاريخ الحروب العربية -الإسرائيلية، فقد استمرت 33 يوماً. لم يُدمَّر "العدو" (حزب الله) بالكامل، لأن طبيعة "العدو" غير تقليدية، فهو لاعب من خارج إطار الدولة.

- قد يمكن الجزم اليوم أن الانتقال من الصراع في المنطقة إلى الصدام العسكري (الحرب)[57] في المرحلة المقبلة بين اللاعبين الإقليميين هو حتماً ليس على طريقة غزو دولة الكويت، أي بطريقة تقليدية، لا بل سترتكز هذه الدينامية على مقاربتين أساسيتين للدول المعنية هما:

المقاربة الأولى؛ الاستمرار في التحضير للنوع التقليدي من الحرب، من شراء سلاح متطوّر وغيره من المناورات المشتركة، أو المنفردة. الهدف من هذا السلوك هو الردع، وتأكيد حق الدفاع عن النفس، أكثر منه الانتقال فوراً إلى عمليات الاجتياح مثلاً.

المقاربة الثانية؛ التركيز على البُعد اللاتماثلي، الذي يقوم أساساً على عمل مخابراتيّ كامل، بالإضافة إلى استعمال اللاعبين من خارج إطار الدولة لتأمين قدرة النفي عند تحديد المسؤولية. وعلى سبيل المثال، يُشكّل "حزب الله" اللاعب الأهمّ من خارج إطار الدولة بالنسبة إلى إيران.

الحرب في ظل الربيع العربي

حدثان مهمّان جداً وقعا في المنطقة في الآونة الأخيرة، هما: الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام 2011، واندلاع ما يُسمّى "الربيع العربي"، اللذان يُمكن القول عنهما إنهما حدثان من وزن حدث "البجعة السوداء".

أدى الانسحاب الأمريكي من دون بديل يملأ الفراغ إلى تفرّد إيران بالعراق، ومن ثم إلى القدرة على السيطرة على كل الممرّ الذي يُسمى "الهلال الخصيب". كان ولا يزال هذا الهلال الجائزة التي تصارَع قديماً - ويتصارع الآن وسيتصارع عليها في المستقبل - كل القوى الإقليمية الكبرى.[58] إن دول هذا الهلال هي دول حديثة مُصطنعة: العراق، ولبنان، وسوريا، والأردن، وفلسطين.

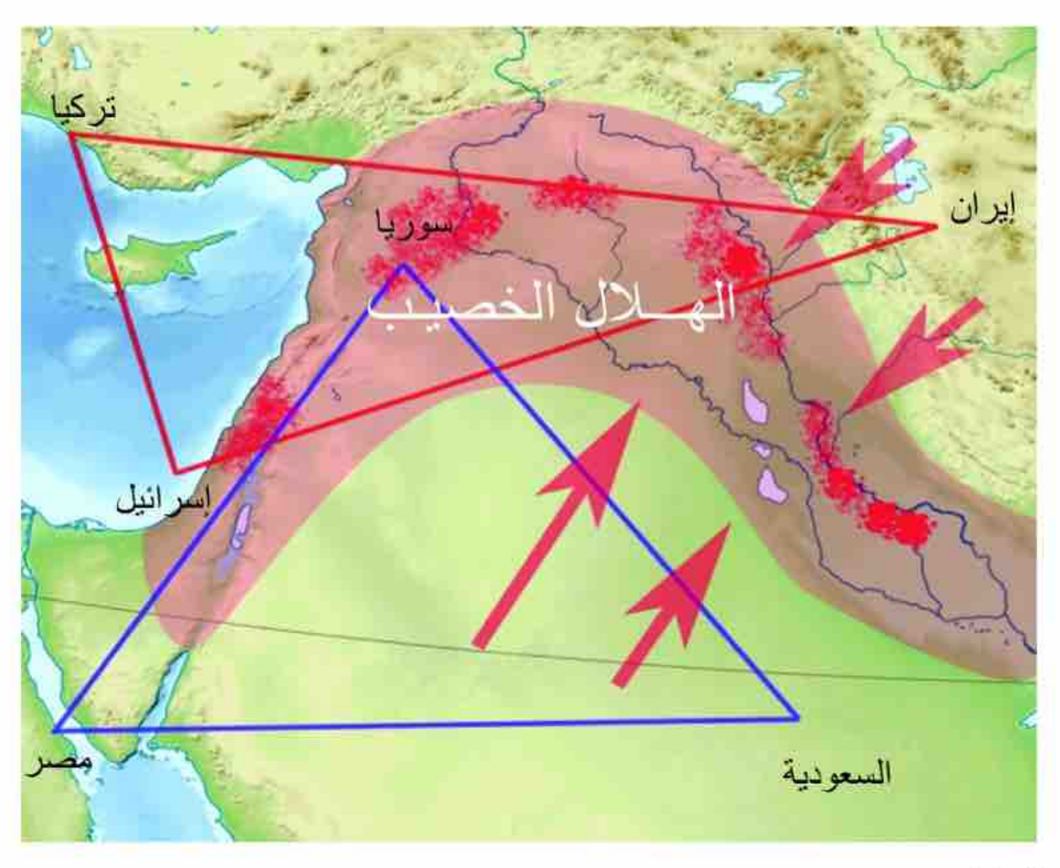
إن الهيمنة الإيرانية، أوجدت، أو بالأحرى أحيت لدى دول المنطقة ما يُسمى المعضلة الأمنية، التي تقوم في جوهرها على المبدأ التالي: "إنّ أمن الآخر، يعني مزيداً من المعطوبيّة الأمنية لي". وبسبب ذلك، بدأت دول المنطقة العمل على إعادة التموضع، للتوازن مع بروز القوة الإيرانية بعد الخروج الأمريكي من العراق.

وبسبب هذه الدينامية، بدا الصراع وكأنه بين مثلثين: مُثلث عربي تتألف أضلاعه من سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية؛ ومُثلث غير عربي مُؤلّف من إيران وتركيا

وإسرائيل. وساحة الصراع بين هذين المُثلّثين هي الهلال الخصيب، كما قلنا آنفاً. (انظر الشكل 9-3)

الشكل (9-3)

الصراع على "الهلال الخصيب" وضمنه



المصدر:

(http://en.wikipedia.org/wiki/File:Fertile_Crescent.png).

تكمن مُعضلة المُثلّث العربي في أنه يعيش أحلك أيامه، وخاصة مصر وسوريا، مع الكثير من المشكلات الداخلية في المملكة العربية السعودية (مسألة الخلافة وما شابهها). أما المُثلث غير العربي، فهو مُستقرّ وجاهز من كل النواحي، مع تقدم ملحوظ للجاهزية الإيرانية التي بدأت كمشروع استراتيجي منذ عام 1982، أي عام غزو إسرائيل للبنان.

تحاول تركيا اليوم التعويض السريع عن عدم جاهزيتها للعب دور في المنطقة العربية بعيداً عن أوروبا. وقد تندرج هنا كمثال حي، رؤية وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، في كتابه المهمّ **العمق الاستراتيجي**.[59] ويندرج القلق التركي في التحول التاريخي بعد سقوط العراق تحت الهيمنة الإيرانية، وهو الذي كان تاريخياً، ومنذ معركة جالديران بين قوات الدولة العثمانية وقوات الدولة الصفوية عام 1514، تحت التأثير التركي.

إذاً، وبسبب التحول على المستوى الدولي (الانسحاب الأمريكي من العراق) بدأت دينامية إقليمية تتشكّل، تقوم أكثر ما تقوم على مبدأ التوازن لصدّ الصعود الإيراني وتحجيمه. فهل ستقبل دول المنطقة إيران كقوّة إقليمية مهيمنة، مع تخلٍّ جزئي لأمريكا عن المنطقة، ومع إيران مالكة لقدرة نووية متطورة؟

في هذا الوقت تحديداً، يمرّ الزلزال الجيوسياسي في سوريا، بعد أن مرّ في لبنان لكن في دينامية مختلفة، مع نظامين عالمي وإقليمي مختلفين؛ أعني الحرب الأهلية في عام 1975.

يحدث هذا الصراع بعد غياب القوميات عن الساحة، وخاصة القومية العربية، وصعود الإسلام السياسي في المنطقة بدءاً من الثورة الإيرانية، حتى وصول حركات إسلامية إلى السلطة في بضع دول عربية إثر الربيع العربي ("الإخوان المسلمون" في مصر، وحركة "النهضة" في تونس، و"حزب العدالة والتنمية" في المغرب).

لكن وصول الإسلام السياسي إلى السلطة لا يُغير المُسلّمات الجيوسياسية للدول المعنية Geopolitical Imperatives. فعلى سبيل المثال، لم تتغيّر المسلمات الجيوسياسية لإيران منذ حكم الشاه تحت العقل القومي الفارسي، حتى وصول مرشد الثورة الإسلامية تحت عباءة ولاية الفقيه. لا يزال العراق الأهمّ للأمن القومي الإيراني منذ معركة جالديران، حتى الخروج الأمريكي عام 2011، مروراً بالحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988).

ولا تزال المُسلّمات الجيوسياسية لمصر تقوم على ماهيّة القوة التي تسيطر على البحر الأبيض المتوسط، وعلى حتمية السيطرة على البحر الأحمر لأنه يُشكّل الخاصرة الطريّة، وعلى حتمية تأمين تدفق مياه النيل من الحوض الأعلى.[60]

فما المسلّمات الجيوسياسية؟

يُميز الكاتب الإنجليزي كولن فلينت Colin Flint، بين المسلمات والرؤية الجيوسياسية. بالنسبة إليه، تُعتبر المسلمات أكثر دينامية. فهي تتبدّل مع الظروف واللعبة الكبرى وديناميتها. وهي من وضع النخبة في بلد ما، كما يُعاد تقييمها كل فترة بحسب التطورات.[61] أما الرؤية الجيوسياسية، فهي ترتكز على التاريخ القومي-الوطني لدولة ما، وعلى المصير، وهي من صلب الشعور الشعبي، وفي قلب ذاكرته الجماعية. وهي، أي الرؤية، التي تُعطي المسلمات المعنى والمضمون، حتى الشكل.

إن المزج بين البُعدين، يعطينا الثابت والمتحرك، كما يرسم بطريقة مباشرة خريطة الأمن القومي لبلد ما، كما يُحدّد المهمّ والأهم. وفي نهاية الأمر، يساعد صانعي القرار على وضع الاستراتيجيات الكبرى والصغرى، وتأمين الوسائل اللازمة لتحقيق سلامة الأمة والأرض.

فعلى سبيل المثال، لم تتغير الرؤية الجيوسياسية في إيران بعد الشاه، وخاصة تجاه الخاصرة الطريّة، العراق؛ فالأخير كان ولا يزال أحد أهمّ المناطق التي ترتكز عليها الرؤية الجيوسياسية الإيرانية. وعليه، يمكن فهم السلوك الإيراني تجاه بلاد الرافدين. هذا في الرؤية الإيرانية تجاه العراق، أما فيما خصّ المسلمات الجيوسياسية، وهي الدينامية التي تتغير حسب الظروف، فقد يمكن القول إن استمرارية النظام هي نفسها؛ إن كان للشاه أو لمرشد الثورة الإسلامية.

لا يختلف الأمر مع مصر أيضاً. فمنذ عهد الفراعنة حتى اليوم، لا تزال الرؤية هي نفسها، أما المُتحوّل فهو نوعية النظام، أي عقيدته السياسية- الدينية، وهذا الأمر كان ولا يزال يُشكّل أحد أهم المسلمات الجيوسياسية؛ أي استمرارية النظام.

إذا اعتبرنا أن الرؤية هي من الثوابت، والمسلمات هي من المتغيرات، فقد يمكن القول إن نظرية الدائرة والسهم، التي عرضناها سابقاً، تنطبق على هذه المقاربة. لكن الأكيد أيضاً أنه لا يمكن الفصل دائماً وبشكل كامل بين الثابت والمتغير. فعلى سبيل المثال، يُعتبر الموقع من الثوابت الجغرافية في الرؤية القومية لبلد ما. وعليه تُبنى وتوضع المسلمات الجيوسياسية، التي اعتبرناها دينامية متغيرة. لكن المهمة تصبح صعبة جداً على صانعي القرار، وخاصة إذا تقاطعت أهمية الموقع مع الأهمية الجيوسياسية في الوقت نفسه. لذلك تندرج أهمية بلد ما في أمور ثلاثة، هي: الموقع؛ والثروات الطبيعية وأهميتها في النظام العالمي القائم، وخاصة الاقتصادي؛ والدور. إذا تقاطعت الأمور الثلاثة في الوقت نفسه، كانت الأهمية كبيرة.

إن للدور علاقة مباشرة بالحجم، وبعناصر القوة لبلد ما،[62] وعليه، ترتسم صورة النظام العالمي، وتراتبيته، وكذلك نوعية الصراع فيه وديناميته وشكله. فما يصح في أوروبا مثلاً في بداية القرن العشرين، لم يعد يصح الآن في القرن الحادي والعشرين. وما صحّ سابقاً في منطقة الخليج، لم يعد يصح مع صعود إيران، إثر خروج أمريكا من العراق، وبدء ما سُمّي "الربيع العربي"، وما يحدث اليوم في سوريا. المتغيرات كثيرة جداً بشكل لم يعد يصلح معها التفكير بطريقة خطية. وإذا كانت المتغيرات كثيرة، فهذا يعني أن اللامتوقع Uncertainties هو كثير أيضاً، وأن درجة المعطوبية Vulnerability هي عالية وخطرة أيضاً. وهنا، وفي هذه الحال، ينصح المفكرون بالارتقاء إلى المستوى الأعلى، بما في ذلك إلى المستوى الفلسفي، إلى الثوابت التي لا تتغير مع الوقت، للانطلاق منها من فوق، والعمل على إدارة المستويات الأدنى بطريقة مستمرة.[63] وهذا أمر يتطلب وعياً وحكمة وقدرة على توفير أكثر قدر من الوسائل الممكنة.

إذاً باختصار، ستكون المسلمات الجيوسياسية ثابتة تقريباً، لكن مَن يضع الاستراتيجيات، وتحت أيّ غطاء أيديولوجي، هما المُتغيران الأساسيان.

"الربيع العربي" وديناميات الصراع في المنطقة

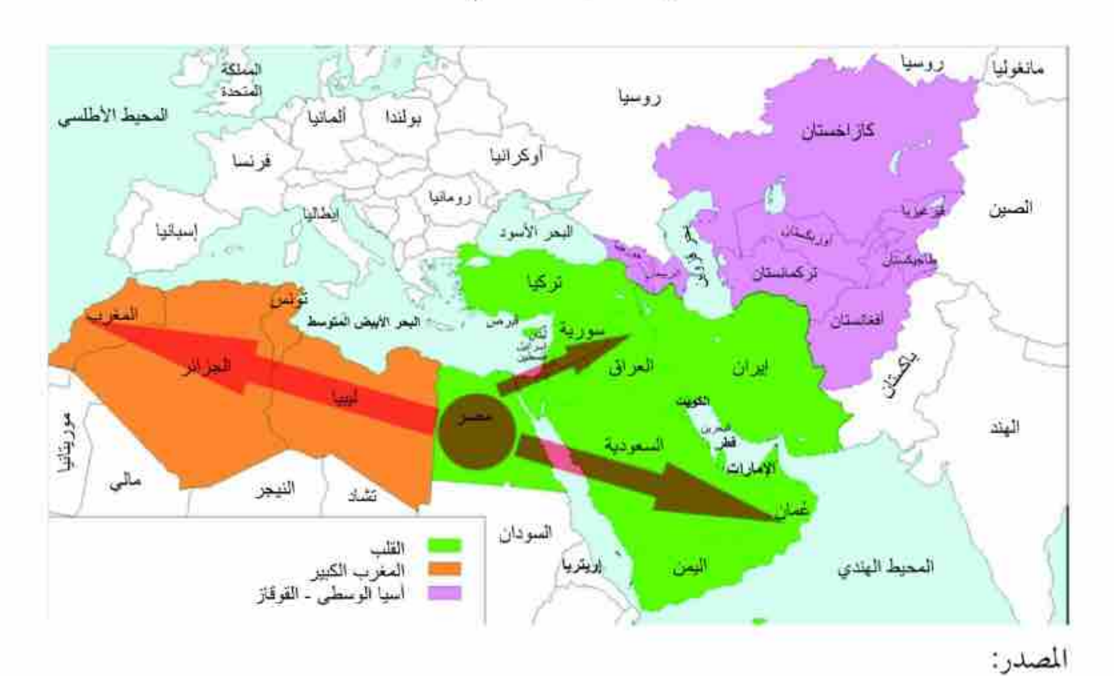
أدى "الربيع العربي" إلى تقسيم العالم العربي إلى ثلاثة أقسام جغرافية مع ثلاث ديناميات للصراع على السلطة مختلفة تماماً.

- **القسم الأول**، يمتدّ من المغرب حتى مصر. له ديناميته في الصراع، وفي توزيع السلطة السياسية وغيرها. وهو تقريباً معزول جغرافياً عن القسمين الآخرين.
- **القسم الثاني**، القسم الذي يمتدّ من مصر عمقاً إلى الخليج العربي. في هذا القسم تحتلّ المملكة العربية السعودية مركز الثقل الديني، كما المالي؛ فلديها القوة الناعمة، لكنها لم تستعمل يوماً القوة الصلبة. يُحيط المملكة زنّار من النار وعدم الاستقرار، بسبب الصراع الخفي بين المملكة وإيران في ظل الدينامية الحالية. لذلك يمكن القول إن أهمّ مُسلّم جيوسياسي اليوم للمملكة يقوم على استمرار قدرة المملكة في التأثير في محيطها المباشر، ومنع الآخر من العبث به. يقوم المفهوم الأمني لهذه المنطقة على مبدأ "الأمن عبر العدد"، والمُتمثّل بمنظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- **القسم الثالث**، هو المشرق العربي، والمرتبط مباشرة جغرافياً بالهلال الخصيب، الذي يمتدّ عمقه إلى الحدود الإيرانية-العراقية.

وتمثّل مصر محور التلاقي للأقسام الثلاثة؛ فهي المحور Axis. فمن دونها لا صراع مع المثلث غير العربي، ولا حرب، كما قال عنها هنري كيسنجر. ومن دونها لا قوة صلبة للردع وإيجاد التوازنات. ولكن حال مصر اليوم يُرثى له. (انظر الشكل 9-4).

الشكل (9-4)

مصر كمحور للأقسام الثلاثة



المصدر:

M. Izady, Gulf/2000 Project, School of International and Public Affairs (SIPA), Columbia University. http://gulf2000.columbia.edu/images/maps/6rtMidEasSubDivisionssm.jpg, accessed 18/8/2013.

كما أدى "الربيع العربي" إلى تبدُّل جذري للتركيبة السياسية، حتى كيفية تحديد العدو، وكيفية وضع الاستراتيجيات للحرب؛ وتبدّل شكل الحرب ووسائلها أيضاً. مَن هو العدو اليوم للشعب المصري: إسرائيل أم المنظمات الجهادية أم جماعة الإخوان المسلمين أم بقايا النظام السابق؟ وإذا كانت السياسة تقوم على تحديد مَنْ هو العدو، ومَنْ هو الصديق، فإن مصر والعالم العربي كله في مأزق كبير اليوم؟

بعد سايكس بيكو عام 1916، وقدوم مفهوم الدولة-الأمة إلى المنطقة، غابت العائلة والقبيلة عن المسرح حتى لو شكلياً وفي الظاهر. ومع الدولة العربية الحديثة، وبروز القومية العربية، غاب الدِّين والمذهب لفترات طويلة. وتبدّل كل شيء اليوم مع "الربيع العربي"، وصعود إيران كقوة إقليمية إسلامية شيعية مهيمنة. عادت العائلة، والقبيلة،

والدِّين، والمذهب اليوم كغطاء ميثولوجي للصراع الجيوسياسي الأكبر، وهو صراع المصالح. لقد أدى "الربيع العربي" إلى سقوط مفهوم الدولة الذي نعرفه، فأصبحت الدولة العربية تقوم على النموذج الآتي:

- دولة لا تغيير في حدودها الرسمية، بالرغم من أن هذه الحدود أصبحت افتراضية.
- دولة فيها حكومة، لكن ليست قادرة على الحكم Government without Governance.
- دولة مقسّمة داخلياً، ومفروزة على أسس قومية –إثنية، و/ أو دينية ومذهبية، كحال العراق، ولبنان، واليمن، وليبيا،... إلخ.
- دولة فيها اللاعب من خارج إطار الدولة أقوى من الدولة؛ كـ "حزب الله" في لبنان، و"جبهة النصرة" في سوريا.
- دول متشظّية، لا سلطة مركزية فيها؛ ولا قدرة على تحديد مَن هو العدو، ومَنْ هو الصديق؛ ولا قدرة على رسم الاستراتيجيات الكبرى والصغرى.
- دولة اختلط فيها الديني بالزمني، والمحلي بالإقليمي، والإقليمي بالدولي.

في مثل هذه الظروف والأوضاع، يتكوّن شكل الحرب في المنطقة. وتبقى هناك بعض الأسئلة، من قبيل:

- على أيّ مستوى توضع الاستراتيجيات: العرب كلّهم، أم المناطق الجغرافية كما ورد في الرسم أعلاه، أم على صعيد الإقليم (مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، أم على صعيد الدولة؟ وتحت أي منظار أيديولوجي؟
- هل نبدأ من أسفل إلى أعلى Bottom up (كما هي حال سويسرا مثلاً التي تبدأ بالتخطيط من مستوى البلدية إلى مستوى الدولة)، أم نستمر في التخطيط من أعلى إلى

أسفل Top Down؛ أي من مستوى الدولة نحو المجتمع-الفرد؛ وهذه هي حال العالم العربي بأغلبه، حيث الدولة متغوّلة على المجتمع والفرد.

- هل نستعدّ لحروب تقليدية أم لا تماثلية أم الاثنتين معاً؟ وكيف نخوض الحرب بالواسطة كما يفعل الآخرون، إيران نموذجاً؟
- ماذا عن البُعد الجديد السِّيبيري في الحرب؟
- ومع تبدّل شكل الدولة العربية ودورها، إن كان في السلم والحرب، ومع العودة إلى مستوى العائلة والقبيلة، والدِّين والمذهب، قد يمكن القول اليوم إن صناعة السياسة والجيوسياسة، حتى شكل الحرب في القرن الحادي والعشرين، تبدأ اليوم من أسفل إلى أعلى؛ أي من مستوى القبيلة-الفرد.[64]

خاتمة

حاولنا في هذه الورقة إظهار مستقبل الحرب في القرن الحادي والعشرين. وهذا لا يعني مطلقاً أن الحرب ستتغيّر في طبيعتها، لا بل هي ستبقى حرباً من أجل الأهداف السياسية. المُتغيّر الوحيد هو ظروف الحرب في توقيت معيّن. وتطرقنا إلى مفاهيم ثابتة، يجب عدم تجاهلها عند معالجة موضوع الحرب ومستقبلها. وهي مفاهيم ثابتة، لأنها لم تتغير عبر الزمن، ولأنها تعود في أساسها إلى الطبيعة البشرية، التي بدورها لم تتغير ولن تتغير، على الأقل في المدى المنظور. وبعدها، عملنا على إظهار حال المنطقة اليوم، وكيف يبرز الصراع اليوم، وما شكل الحرب التي قد نعايشها في العقود المقبلة.

لكن السؤال يبقى على صعيد الأمة العربية في كيفية الاستعداد لما هو آتٍ على المنطقة نتيجة التبدلات في تركيبة النظام العالمي حتى الإقليمي. فالتحولات كبرى، وعليه يجب التحضير لمواجهتها على أعلى المستويات. لكن من يُحضِّر؟ القيادات العليا، أم الشارع، أم

الاثنان معاً؟ وماذا عن التركيبة الاجتماعية في الدول العربية التي بدأت بالانهيار على مستويات عدة: دينية، مذهبية، قبلية، جهوية، وغيرها؟ وماذا عن الأطراف من خارج إطار الدولة؟

من يُحضّر الاستراتيجية وهي التي من المفروض أن تخدم السياسة؟ فكيف نحضّر الاستراتيجية والسياسة غائبة، وخاصة أن السياسة تقوم في جوهرها على تحديد مَنْ هو العدو ومَنْ هو الصديق؟ فهل إسرائيل هي العدو، أم الإرهاب، أم الدين الآخر أم المذهب الآخر؟

وفي ظلّ هذه التركيبة المعقدة جداً، قد يمكن القول إن صندوق الشرور العربي (صندوق باندورا) قد فُتح على مصراعيه، وإن الآتي أعظم. وعليه فسوف تتلوّن الحرب وتعود إلى طبيعتها؛ حرباء تلسعنا كلّما رمت جلدها القديم لتأخذ واحداً جديداً. هكذا هو مستقبل الحرب في القرن الحادي والعشرين.



المشاركون

أوستن لونج

أستاذ مساعد في كلية الشؤون الدولية والعامة في جامعة كولومبيا، في الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو في معهد أرنولد أيه سالتزمان لدراسات الحرب والسلام، ومعهد هاريمان للدراسات الروسية والأوراسية والأوروبية الشرقية. وتشمل اهتماماته البحثية الصراعات منخفضة الحدة، والاستخبارات، والعمليات العسكرية، والقوى النووية، والابتكارات العسكرية، والاقتصاد السياسي، والأمن القومي.

كان الدكتور لونج في وقت سابق باحثاً في العلوم السياسية في مؤسسة راند RAND، حيث كان يعدُّ تقارير لمصلحو مكتب أنشطة الاستخبارات لقوات المارينز، ومكتب وزير الدفاع. وخلال وجوده في مؤسسة راند، كان محللاً ومستشاراً للقوة متعددة الجنسيات في العراق، في وحدة عمليات الاعتقال 134، وفي قوة التدخل السريع الأولى التابعة للقوات البحرية (2007-2008). في عام 2011، كان محللاً ومستشاراً لدى قيادة قوات العمليات الخاصة المشتركة في أفغانستان. كما عمل استشارياً في مختبر لينكولن التابع لمعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا؛ ولدى المؤسسة الدولية لتطبيقات العلوم؛ وفي مكتب التقييم النهائي التابع لوزارة الدفاع؛ ولدى مجموعة الأزمات الدولية.

وهو حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT).

جون باسيت

يعمل جون باسيت زميلاً مساعداً لأمن الفضاء الإلكتروني في المعهد الملكي لدراسات الدفاع والأمن (RUSI) في وايت هول في لندن، ومديراً لشركة Dianoia المحدودة للاستشارات.

شغل باسيت مناصب عدة في الحكومة البريطانية، داخل المملكة المتحدة وخارجها بين عامي 1991 و2010؛ كان آخرها في السفارة البريطانية في العاصمة الأمريكية واشنطن، حيث كان مسؤولاً عن التنسيق مع الحكومة الأمريكية بشأن أمن الفضاء الإلكتروني والمسائل ذات الصلة.

تشمل اهتماماته أمن الفضاء الإلكتروني، وخاصة إدارة أزمات الفضاء الإلكتروني، والعوامل البشرية المؤثّرة في أمن الفضاء الإلكتروني، ومستقبل حرب الفضاء الإلكتروني، والحد من انتشار أسلحة الفضاء الإلكتروني.

حاز جون باسيت شهادة الماجستير في الدراسات الكلاسيكية من جامعة أكسفورد، وشهادة الماجستير في تقنية المعلومات من جامعة غرب إنجلترا. وقد منحته جلالة الملكة إليزابيث الثانية، ملكة المملكة المتحدة، وسام الإمبراطورية البريطانية من رتبة ضابط عام 2003.

بيتر سينجر

الدكتور بيتر وارن سينجر زميل أول ومدير مركز "الأمن والاستخبارات في القرن الحادي والعشرين" في مؤسسة بروكينجز، وهو مركز أبحاث في العاصمة واشنطن. ويعدّ سينجر واحداً من الخبراء الرائدين في العالم في مجال التغيرات في الشؤون الحربية في القرن الحادي والعشرين، وقد صنفته مجلة "**ديفينس نيوز**" بوصفه واحداً من مئة شخص الأكثر تأثيراً في مسائل الدفاع. وبصفة شخصية، عمل سينجر منسقاً للدفاع في فرق عمل سياسات الدفاع ضمن حملة باراك أوباما عام 2008؛ كما عمل مستشاراً لوزارة الدفاع الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، وشركات خاصة.

وقد ألّف سينجر ثلاثة كتب حازت جوائز، بما فيها الكتاب الأكثر مبيعاً، الذي صدرت ترجمته العربية عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عام 2010 بعنوان: **الحرب عن بُعد: دور التكنولوجيا في الحرب**، والذي تم إقراره كتاباً رسمياً

للاطلاع في جامعة الدفاع الوطني، وسلاح الجو الأمريكي، وسلاح البحرية الأمريكي، والبحرية الملكية الأسترالية. وقبل أن يشغل منصبه الحالي، تولى سينجر منصب المدير المؤسس لمشروع السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي في مركز سابان في مؤسسة بروكينجز، حيث عمل منظِّماً مؤسِّساً لمنتدى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي، وهو مؤتمر يضم قادة العالم. كما عمل في مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية في جامعة هارفارد، وفرقة عمل البلقان في وزارة الدفاع الأمريكية، وأكاديمية السلام الدولية.

وحصل سينجر على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد، وعلى شهادة البكالوريوس من كلية ويلسون للشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون الأمريكية.

ويسلي وارك

أستاذ في مدرسة مانك للشؤون العالمية في جامعة تورنتو منذ عام 1988؛ وهو أستاذ زائر في كلية الدراسات العليا للشؤون العامة والدولية في جامعة أوتاوا أيضاً. وخدم الدكتور وارك دورتين في المجلس الاستشاري للأمن الوطني التابع لرئيس الوزراء الكندي (2005-2009)، واللجنة الاستشارية لرئيس الهيئة الكندية لخدمات الحدود (2006-2010).

ونشر العديد من الأعمال في حقل الدراسات الأمنية والاستخباراتية خلال العقود الثلاثة الماضية؛ منها كتاب بعنوان **الاستخبارات السرية: قراءة** (2009)، وآخر بعنوان **التاريخ السري لأجهزة الاستخبارات الكندية في الحرب الباردة**. وهو يكتب تعليقات كثيرة وينشرها في وسائل الإعلام الكندية والدولية، حول قضايا تتعلق بالاستخبارات والأمن القومي والإرهاب.

وقد حصل على البكالوريوس من جامعة كارلتون في أوتاوا (1975)، وعلى الماجستير من كامبريدج (1977)، وعلى الدكتوراه من كلية لندن للاقتصاد عام 1984.

آلان ريان

المدير التنفيذي للمركز المدني- العسكري الأسترالي. شغل في السابق منصب رئيس مركز الدراسات الدفاعية والاستراتيجية في كلية الدفاع الأسترالية. وقبل ذلك كان كبير مستشاري وزير الدفاع، روبرت هيل. في هذا المنصب، كان مسؤولاً عن تقديم المشورة لوزير الدفاع فيما يتعلق بالاستخبارات والعمليات والقضايا الاستراتيجية والدولية. كما عمل خبيراً استشارياً في شؤون الاستراتيجية والأمن وإدارة الأزمات لدى عدد من الوزارات الأسترالية، ورؤساء هيئة الأركان المشتركة في الولايات المتحدة، وإدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة. وعمل في الفترة ما بين عامي 1999 و2003، باحثاً أول في "مركز دراسات الحرب البرية"، وقبل ذلك شغل منصب عميد مساعد في كليات الآداب والعلوم وكلية القانون في جامعة نوتردام في أستراليا.

حصل الدكتور ريان على درجة الدكتوراه من مركز الدراسات الدولية في جامعة كامبريدج، والليسانس من جامعة ملبورن. وله عدد كبير من المؤلفات في التاريخ والدفاع والقضايا الاستراتيجية. كما يعمل أستاذاً للدراسات العليا في كلية الإدارة في جامعة لاتروب.

هنريك هيدنكامب

زميل بحث في برنامج الدفاع والمجتمع والصناعات في المعهد الملكي للخدمات المتحدة لدراسات الدفاع والأمن (RUSI) في لندن، في المملكة المتحدة. وتشمل اهتماماته البحثية الحالية الترابط بين سياسات الدفاع والأمن والصناعة الدفاعية، وعمليات التفاعل بين المجتمع والصناعة وقرارات السياسة.

قبل انضمامه إلى المعهد الملكي لدراسات الدفاع والأمن، عمل الدكتور هيدنكامب زميلاً في مركز العلاقات الدولية في جامعة الملكة (QCIR) في كندا، وزميل بحث لدى مركز الأمن والقوات المسلحة والمجتمع في الكلية العسكرية الملكية الكندية (RMC). وقد

أجرى أبحاثاً حول الجوانب المعاصرة للأمن القومي والعلاقات الدولية، والأمن البحري وتأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في السياسات الأمنية والدفاعية. كما عمل في فرع السياسة العسكرية في وزارة الدفاع الألمانية (BMVg) في برلين. وشملت مسؤولياته الرئيسية إعداد أوراق السياسات الاستراتيجية، وإلقاء محاضرات حول مختلف الموضوعات الأمنية والدفاعية للقيادات السياسية والعسكرية في وزارة الدفاع الألمانية.

حصل الدكتور هيدنكامب على درجة الماجستير في العلوم السياسية والاقتصاد من جامعة مانهايم في ألمانيا، وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هيلموت شميدت التي تُعرف أيضاً باسم جامعة القوات المسلحة الاتحادية في هامبورغ.

كريستوفر كينزي

يعمل الدكتور كريستوفر كينزي محاضراً في إدارة الأعمال والأمن الدولي في قسم دراسات الدفاع في كلية القيادة والأركان المشتركة، وفي كينجز كوليج - لندن، حيث يقوم بالتدريس لضباط عسكريين من شتى أنحاء العالم. تركز أبحاثه على دراسة أثر السوق في الصراعات. ونشر كينزي أكثر من 30 عملاً بين كتب وفصول ومقالات في الدوريات الأكاديمية الرائدة في هذا المجال. كما قدَّم أوراق عمل لفريق الأمم المتحدة المعني بالمرتزقة، وقدَّم استشارات لفريق الناتو ومجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية بشأن شركات الأمن الخاصة، واللجنة الفرعية للاتحاد الأوروبي المعنية بحقوق الإنسان. ويعكف حالياً على بحث التحديات التي تنشأ نتيجة الاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة في حماية البعثات الدبلوماسية، وتنظيم عمل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وبحث أثر الدعم اللوجستي الذي يتم تعهيده على العمليات العسكرية، وبحث أثر عمليات المرتزقة في الأمن الإفريقي خلال الحرب الباردة أيضاً.

ومن الكتب التي ألفها كينزي: **جنود الشركات الخاصة والأمن الدولي** (لندن: روتليدج، 2006)؛ **دور الأمن الخاص في إعادة إعمار العراق: التحول في اللوجستيات العسكرية** (لندن: روتليدج، 2009)؛ **المقاولون والحرب: تحول العمليات العسكرية**

وعمليات تحقيق الاستقرار التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية (ولاية كاليفورنيا الأمريكية: مطبعة جامعة ستانفورد، 2012)؛ **تحول الحروب: صعود المتعاقدين الخاصين**، سلسلة أوراق الإمارات (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).

أنتوني كوردسمان

يترأس أنتوني كوردسمان كرسي أرليه بورك في الشؤون الاستراتيجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. وهو حاصل على ميدالية الخدمة المتميزة من وزارة الدفاع. وقد استكمل كوردسمان، خلال فترة عمله في المركز، مجموعة واسعة من الدراسات بشأن الطاقة، وخطط الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية والدفاعية، ودروس الحرب الحديثة، والبرامج والميزانيات الدفاعية، والانتشار، ومكافحة الإرهاب، وأمن الشرق الأوسط، والصراع في العراق.

وعمل كوردسمان، قبل التحاقه بالمركز، مديراً لتقييم الاستخبارات في مكتب وزير الدفاع الأمريكي، ومساعداً مدنياً لنائب وزير الدفاع. كما تولى العديد من المناصب الحكومية، بما في ذلك مناصب في وزارة الخارجية وهيئة الأركان الدولية لحلف الناتو. وأنيط به العديد من التكليفات الخارجية أيضاً، بما في ذلك تكليفات في المملكة المتحدة ولبنان ومصر وإيران.

ولكوردسمان عدد من الدراسات بشأن سياسات الطاقة والأمن القومي والشرق الأوسط. ومن بين أحدث منشوراته:

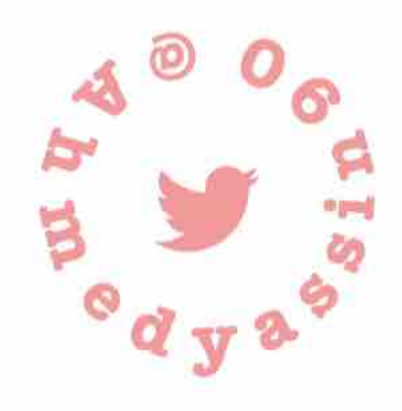
US and Iranian Strategic Competition (CSIS, 2012); *Iraq and the United States: Creating a Strategic Partnership* (CSIS, 2010); Saudi Arabia: National Security in a Troubled Region (Praeger, 2009); *Iranian Weapons of Mass Destruction: The Birth of a Regional Nuclear Arms Race* (Praeger, 2009); *Withdrawal from Iraq: Assessing the Readiness of Iraqi Security Forces* (CSIS, 2009); *Winning in Afghanistan: Creating Effective Afghan Security Forces* (CSIS, 2009).

إلياس حنّا

عميد متقاعد من الجيش اللبناني، ويدرّس حالياً في الجامعة الأمريكية في بيروت وجامعة نوتردام في لبنان. كما درّس سابقاً في الأكاديمية العسكرية اللبنانية. وهو خبير استراتيجي عسكري وعالم سياسة متخصص في دراسات الحرب والصراع، وقضايا الشرق الأوسط، والإرهاب الدولي.

حصل العميد حنّا على درجتي البكالوريوس والماجستير في الآداب من جامعة نوتردام في تخصص الدبلوماسية والشؤون الدولية. كما تخرّج بتقدير امتياز في كلية القيادة والأركان الجوية في ولاية ألاباما الأمريكية عام 1994. وتولى قيادة كتيبتي المدفعية 105 و55 في الجيش اللبناني خلال الفترة ما بين عامي 1991 و1994. وحضر العديد من الدورات والبرامج التدريبية العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. كما كان ضيفاً متحدثاً في عدد من المنتديات والمؤتمرات الإقليمية والدولية.

نُشر له في عام 1999 كتاب بالعربية حول **تطور الفكر الاستراتيجي**، أما كتابه المقبل فحول **الأمن القومي العربي والثورة في الشؤون العسكرية**. وله مقالات عدة تتناول قضايا إقليمية ودولية نُشرت في صحف "**الحياة**" اللندنية و"**السفير**" و"**الأنوار**" اللبنانيتين و"**الوسط**" البحرينية والموقع الإلكتروني لشبكة الجزيرة في قطر. كما أنه يقدم برنامجاً جيوسياسياً خاصاً به على قناة "إم تي في" اللبنانية بعنوان "جنرال فيو". وقد حصل على عدد من الميداليات في الخدمة العسكرية.


@Ahmedyassin90

الهوامش

الفصل الأول

1. أول عمل يصف هذا النوع من الأمور باستخدام لغة اللاتماثل هو:

Andrew Mack, "Why Big Nations Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict," *World Politics,* vol. 27, no. 2, January 1975.

2. للاطلاع على ملخص لهذا الموضوع، انظر:

Lawrence Freedman, *The Evolution of Nuclear Strategy*, 3rd edition (London: Palgrave, 2003).

3. للاطلاع على لمحة جيدة انظر:

Robert Taber, *War of the Flea: The Classic Study of Guerilla Warfare* (reprint edition); (Washington, DC: Potomac Books, 2002).

4. هذا التعريف مأخوذ من دليل الحكومة الأمريكية لتحليل التمرد بعنوان:

Guide to the Analysis of Insurgency, 2012.

5. للاطلاع على لمحة عن تطور التمرد ومكافحة التمرد، انظر:

Austin Long, *On "Other" War: Lessons from Five Decades of RAND Counterinsurgency Research* (Santa Monica, CA: RAND, 2006).

6. انظر:

US Joint Chiefs of Staff, "Gen. Dempsey's Remarks at Kansas State University's Landon Lecture Series," General Martin E. Dempsey, October 1, 2012 (http://www.jcs.mil/speech.aspx?id=1731).

7. انظر المرجع التالي الذي يقدم لمحة مفيدة:

Bruce Hoffman, *Inside Terrorism,* revised edition (New York, NY: Columbia University Press, 2006).

8. انظر المرجع التالي الذي يقدم نظرة عن أصول الإرهاب الفوضوي:

John Merriman, *The Dynamite Club: How a Bombing in Fin de Siecle Paris Ignited the Age of Modern Terror* (New York, NY: Houghton Mifflin, 2009)

9. للاطلاع على المناقشة، انظر: Hoffman, op. cit.

10. انظر:

Michael Gordon and Bernard Trainor, *The General's War: The Inside Story of the Conflict in the Gulf*, 8th ed. (Boston, MA: Back Bay Books, 1995).

11. انظر:

Austin Long, *From Cold War to Long War: Lessons from Six Decades of RAND Deterrence Research* (Santa Monica, CA: RAND, 2008).

12. للاطلاع على عرضين جيدين عن انتشار الإرهاب، انظر:

Michael Horowitz, *The Diffusion of Military Power: Causes and Consequences for International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010); and Brian Jackson, et. al., *Aptitude for Destruction, Organizational Learning in Terrorist Groups and Its Implications for Combating Terrorism* (Santa Monica, CA: RAND, 2005).

13. انظر أيضاً:

Stathis Kalyvas and Laia Baicells, "International System and Technologies of Rebellion: How the End of the Cold War Shaped Internal Conflict," *American Political Science Review*, vol. 104, no. 3, August 2010.

14. حول هذا التعديل، انظر:

Kimberly Marten Zisk, *Weapons, Culture, and Self-Interest: Soviet Defense Managers in the New Russia* (New York, NY: Columbia University Press, 1998).

15. انظر:

Maxim Pyadushkin, et. al., "Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation" (Geneva: Small Arms Survey, 2003), pp. 1–2.

16. انظر على سبيل المثال:

"The BCCI Affair," A Report to the Committee on Foreign Relations United States Senate (December 1992), chapter 11.

ويشير هذا التقرير إلى عدنان خاشقجي باعتباره "عميلاً أجنبياً رئيسياً" لأجهزة الاستخبارات الأمريكية.

17. انظر:

Douglas Farah and Stephen Braun, *Merchant of Death: Money, Guns, Planes, and the Man Who Makes War Possible* (New York, NY: Wiley, 2007); and Michael Schwirtz, "Russia Denounces U.S. Sentencing of Arms Dealer," *New York Times*, April 6, 2012.

18. انظر على سبيل المثال:

Thom Shanker and Robert Worth, "Yemen Seizes Sailboat Filled With Weapons, and U.S. Points to Iran," *New York Times*, January 28, 2013; and Ethan Bronner, "With Longer Reach, Rockets Bolster Hamas Arsenal," *New York Times*, November 17, 2012.

19. حول حرب لبنان والدروس المستفادة منها، انظر:

Jonathan Levinson, "Rubber Match: A Third Lebanon War," *Small Wars and Insurgencies*, vol. 23, no. 2, May 2012.

وحول دور "حزب الله" اللبناني في سوريا، انظر:

Anne Barnard, "Hezbollah Takes Risks by Fighting Rebels in Syria," *New York Times*, May 7, 2013.

20. يصف كاليفاس وبيسل هذه الظاهرة بأنها "حرب متماثلة لا تقليدية". انظر:

Stathis Kalyvas and Laia Baicells, op. cit.

21. حول انتشار العبوات الناسفة اليدوية الصنع، انظر:

"Human and Social Forces in the Spread of the IED Threat: Innovation, Diffusion and Adaptation," START/University of Maryland workshop report, 2009; and Deak Childres and John Taylor, "A Better Way to Fight IEDs," *Armed Forces Journal,* April 2012.

22. انظر: Glen Zorpette, "Countering IEDs," *IEEE Spectrum*, August 2008.

23. انظر:

Anna Mulrine, "Afghanistan War: Why IEDs are Taking a Mounting Toll," *Christian Science Monitor*, December 7, 2010.

24. انظر:

Thomas Johnson and M. Chris Mason, "Understanding the Taliban and Insurgency in Afghanistan," *Orbis,* vol. 51, no. 1, Winter 2007.

25. انظر:

Robert Pape and James Feldman, *Cutting the Fuse: The Explosion of Global Suicide Terrorism and How to Stop It* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2010).

26. للاطلاع على مناقشة نظرية الانتشار هذه، انظر: Horowitz, op. cit.. وللاطلاع على مناقشة تطور الدوافع الفردية، انظر:

Mia Bloom, *Dying to Kill: The Allure of Suicide Terror* (New York, NY: Columbia University Press, 2007).

27. انظر:

Rod Norland, "Attacker in Afghanistan Hid Bomb in His Body," *New York Times*, June 8, 2013.

28. انظر:

David Gardner, "Air Passengers Face Full Body X-rays," *Daily Mail*, October 8, 2009.

29. انظر على سبيل المثال:

International Crisis Group, *Drones: Myths and Realities in Pakistan*, May 2013; Medea Benjamin, *Drone Warfare: Killing by Remote Control,* revised ed. (New York, NY: Verso, 2013); Daniel Byman, "Why Drones Work: The Case for Washington's Weapon of Choice," and Audrey Kurth Cronin, "Why Drones Fails: When Tactics Drive Strategy," both in *Foreign Affairs,* July/August 2013.

30. انظر:

Thomas Ehrhard, *Air Force UAVs: The Secret History* (Washington, DC: Air Force Association, 2010).

31. للاطلاع على مخطط تاريخي لقيود الاتصالات الخاصة باستخبارات الإشارة في هذه الفترة، انظر:

Robert J. Hanyok, *Spartans in Darkness: American SIGINT and the Indochina War, 1945–1975* (Ft. Meade, MD: Center for Cryptologic History, National Security Agency, 2002), declassified 2008, chapter 6.

32. انظر: .Ehrhard, op. cit

33. انظر المرجع السابق؛ وانظر أيضاً:

Adam Stulberg, "Managing the Unmanned Revolution in the U.S. Air Force," *Orbis*, Spring 2007.

34. انظر المرجع السابق؛ وانظر أيضاً:

Steve Coll, *Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden, from the Soviet Invasion to September 10, 2001* (New York, NY: Penguin, 2004), pp. 525, 543–545.

35. انظر المرجع السابق؛ وانظر أيضاً:

Coll and Phillip Smucker, "The Intrigue behind the Drone Strike," *Christian Science Monitor*, November 12, 2002.

36. انظر:

Michael T. Flynn, Rich Juergens and Thomas L. Cantrell, "Employing ISR: SOF Best Practices," *Joint Forces Quarterly*, no. 50, 2008; and Jeffrey A. Builta and Eric N. Heller, "Reflections on 10 Years of Counterterrorism Analysis," unclassified extracts from *Studies in Intelligence,* vol. 55, no. 3, September 2011.

37. انظر:

Richard A. Poisel, *Introduction to Communication Electronic Warfare Systems,* 2nd ed. (Boston, MA: Artech House, 2008); and K.C. Ho and Y.T. Chan, "Solution and Performance Analysis of Geolocation by TDOA," *IEEE Transactions on Aerospace and Electronic Systems,* vol. 29, no. 4 October 1993, pp. 1311–1322.

38. انظر:

Lambros Callimahos, "Introduction to Traffic Analysis," *NSA Technical Journal*, April 1958 (declassified 2008).

39. انظر:

David Kahn, *The Codebreakers: The Comprehensive History of Secret Communication from Ancient Times to the Internet,* rev. ed. (New York, NY: Scribner, 1996).

40. للاطلاع على لمحة حول المنظومات الأمريكية، انظر:

A. Andronov, "Kosmicheskaya Sistema Radiotekhnicheskoy Razvedki VMS SShA 'Uayt Klaud" [The US Navy's "White Cloud" Spaceborne ELINT System], *Zarubezhnoye Voyennoye Obozreniye* (*Foreign Military Review*), no. 7, 1993; and "Amerikanskiye Sputniki Radioelektronnoy Razvedki na Geosynchronnykh Orbitakh" ("American Geosynchronous SIGINT Satellites"), *Zarubezhnoye Voyennoye Obozreniye*, no. 12, 1993, both translated by Allen Thomson.

41. انظر:

James Gilbert, *The Most Secret War: Army Signals Intelligence in Vietnam* (Ft. Belvoir, VA: Military History Office, US Army Intelligence and Security Command, 2003); and "The New Face of Airborne SIGINT: Global, Civil and in Real Time," *Jane's International Defence Review,* November 2010.

42. انظر الاتفاقية الأصلية، "الاتفاقية والخطوط العريضة لاستخبارات الاتصالات البريطانية- الأمريكية" (British–U.S. Communications Intelligence Agreement and Outline)، 5 مارس 1946، التي تم رفع السرية عنها في عام 2010، وهي متوافرة للاطلاع عليها عبر الإنترنت على الرابط التالي: (http://www.nsa.gov/public_info/declass/ukusa.shtml).

43. انظر:

Matthew Aid, *The Secret Sentry: The Untold History of the National Security Agency* (New York, NY: Bloomsbury, 2009).

44. انظر:

Richard Aldrich, *GCHQ: The Uncensored Story of Britain's Most Secret Intelligence Agency* (New York, NY: HarperCollins, 2011).

45. انظر:

Desmond Ball, *Signals Intelligence in the Post-Cold War Era: Developments in the Asia Pacific Region* (Singapore: Institute for Southeast Asian Studies, 1993); and

James Cox, "Canada and the Five Eyes Intelligence Community" (Calgary, Canada: Canadian Defence & Foreign Affairs Institute, 2012).

46. انظر:

Duncan Gardham, "Does MI6 Have a Licence to Kill?" *The Daily Telegraph* (UK), December 3, 2012.

47. انظر:

Jill Boardman and Donald Shuey, "Combined Enterprise Regional Information Exchange System (CENTRIXS): Supporting Coalition Warfare World Wide," 2004.

وللاطلاع على لمحة عن الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة تحالفات لمكافحة الإرهاب، انظر:

Barak Mendelsohn, *Combating Jihadism: American Hegemony and International Cooperation in the War on Terrorism* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2009), chapters 5-7.

48. انظر:

Craig Whitlock, "Jordan's Spy Agency: Holding Cell for the CIA," *Washington Post*, December 1, 2007.

49. بخصوص هذا الحدث، انظر:

Joby Warrick, *The Triple Agent: The al-Qaeda Mole who Infiltrated the CIA* (New York, NY: Vintage, 2012).

50. انظر:

Philip Davies, *MI6 and the Machinery of Spying: Structure and Process in Britain's Secret Intelligence* (London: Routledge, 2004) p. 293.

51. انظر:

Greg Miller, "Strike on Aulaqi Demonstrates Collaboration between CIA and Military," *Washington Post*, September 30, 2011; and Charles Faddis, "Bin Ladin's Location Reveals Limits of Liaison Intelligence Relationships," *CTC Sentinel,* May 2011.

52. انظر:

Mark Mazzetti, "How a Single Spy Helped Turn Pakistan against the United States," *New York Times Magazine*, April 9, 2013. See also Mark Mazzetti, *The Way of the Knife: The CIA, a Secret Army, and a War at the Ends of the Earth* (New York, NY: Penguin, 2013); and Seth Jones, *Hunting in the Shadows: The Pursuit of al Qa'ida since 9/11* (New York, NY: W.W. Norton, 2012).

53. انظر:

Greg Miller, "CIA Spied on bin Laden from Safe House," *Washington Post*, May 5, 2011. See also: Tim Reid, "Former CIA Agent's Hunt for Bin Laden in Pakistani Badlands," *The Times* (UK), September 9, 2009.

54. حول "النظام العالمي المشترك لاتصالات الاستخبارات" (JWICS) ومراكز الدمج، انظر:

LTG Ronald L. Burgess, Jr., remarks to Department of Defense Intelligence Information System Conference, May 2, 2011 (http://www.dia.mil/public-affairs/testimonies/2011-05-02.html).

55. انظر:

Scott Shane, "Inside a 9/11 Mastermind's Interrogation," *New York Times,* June 22, 2008.

56. انظر: .Ibid

57. انظر:

Scott Shane, "Debate Aside, Number of Drone Strikes Drops Sharply," *New York Times*, May 21, 2013.

58. انظر:

Greg Miller, "Under Obama, an Emerging Global Apparatus for Drone Killing," *Washington Post*, December 27, 2011.

وانظر أيضاً:

Mark Mazzetti, Charlie Savage, and Scott Shane, "How a U.S. Citizen Came to Be in America's Cross Hairs," *New York Times*, March 9, 2013.

59. التكاليف مأخوذة من صـحف وقـائع سـلاح الجـو الأمريكـي US Air Force Fact Sheets بشـأن الطائرة من طراز MQ-1 Predator والطائرة من طراز MQ-9 Reaper.

الفصل الثاني

1. انظر:

HM Government, "A Strong Britain in an Age of Uncertainty: The National Security Strategy," October 18, 2010 (www.number10.gov.uk/news/latest-news/2010/10/national-security-strategy-55815).

وانظر أيضاً:

HM Government, "Cyber Security Strategy of the United Kingdom: Safety, Security and Resilience in Cyber Space," Cabinet Office, June 25, 2009.

2. إيان لوبان، في كلمة له أمـام "المعهـد الـدولي للدراسـات الاسـتراتيجية"، 12 أكتـوبر 2010. انظـر: (http://www.gchq.gov.uk/Press/Pages/IISS-CyberSpeech.aspx).

3. انظر أيضاً محاضر مؤتمر "أمن الفضاء الإلكتروني والعلوم الاجتماعية" الذي عقـد في كليـة نوفيلـد في جامعة أكسفورد، يونيو 2012.

4. للاطلاع على طبيعة "المقاربة التشتيتية" stove-piped approach لكل من الأمـن، والحكومـة بشـكل أوسع، حالياً، انظر على سبيل المثال: Peter Hennessy, *Whitehall* (London: Fontana, 1990).

5. انظر مثلاً:

Robert Hutchinson, *Elizabeth's Spy Master* (London: Weidenfeld and Nicholson, 2006).

6. انظر:

Ivanka Barzashka, "Are Cyber-Weapons Effective? Assessing Stuxnet's Impact on the Iranian Enrichment Program," in *The RUSI Journal*, vol. 158, no. 2, April/May 2013, for a thorough assessment of STUXNET.

7. انظر: .Ibid.

8. انظر:

UK Cyber Security Challenge Ltd. (https://cybersecuritychallenge.org.uk/).

9. انظر:

John Bassett and David Smart, "Cyber-Security: International Controls and Standards," RUSI Analysis, March 8, 2011 (http://www.rusi.org/analysis/commentary/ref:C4D7644E09770A/); and HM Government, "The UK Cyber Security Strategy: Protecting and Promoting the UK in a Digital Age," Cabinet Office, November 2011.

الفصل الثالث

1. انظر:

Ray Kurzweil, "The Law of Accelerating Returns," KurzweilAI.net, March 7, 2001, (http://www.kurzweilai.net/the-law-of-accelerating-returns).

2. انظر:

Chris Anderson, "Epiphanies from Chris Anderson," interview with Benjamin Pauker, *Foreign Policy* (May/June 2013), p. 28.

3. للمزيد عن هذا الموضوع، انظر:

P.W. Singer, *Wired for War: The Robotics Revolution and Conflict in the 21st Century* (New York, NY: Penguin Books, 2009), Chapter 10.

4. انظر:

Glenn Pew, "Navy Carrier and Liquid Hydrogen Drone Milestones," AVweb, May 15, 2013(http://www.avweb.com/avwebflash/news/x47b_carrier_first_fuel_cell_ion_tiger _ flight_drone_208707-1.html).

5. انظر:

Raisa Bruner, "Huge New Hydrogen-Powered Spy Drone Takes Test Flight," The Blotter (blog), *ABC News*, June 5, 2012 (http://abcnews.go.com/Blotter/huge-hydrogen-powered-spy-drone-takes-test-flight/story?id=16502318).

6. انظر:

Ms. Smith, "The Future of Drone Surveillance: Swarms of Cyborg Insect Drones," Privacy and Security Fanatic (blog), *Network World*, June 18, 2012 (http://www.networkworld.com/community/blog/future-drone-surveillance-swarms-cyborg-insect-drones).

7. انظر:

"Weird Robots: Top Ten Creepiest Robots of All Time," *The Huffington Post*, March 18, 2010 (http://www.huffingtonpost.com/2009/11/05/weird-robots-top-10-creep_n_346642.html), modified May 25, 2011.

8. انظر:

Renee Hatcher, "NAWCWD Gets Closer to Putting Mini Weapons on Small UAVs," *Aerotech News and Review*, undated (http://secureanr.mediaspanonline.com/chinalake/CommunityNews/NAWCWD-gets-closer-to-putting-mini-weapons-on-small-UAVs), accessed June 2013.

9. انظر:

Christopher P. Cavas, "X-47 Unmanned Aircraft makes Successful Launch," *Navy Times*, May 14, 2013 (http://www.navytimes.com/article/20130514/NEWS/305140020/X- 47-Unmanned-Aircraft-Makes-Successful-Launch).

10. انظر:

"Hezbollah Admits Launching Drone over Israel," *BBC News*, October, 11, 2012, (http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-19914441).

11. انظر:

"U.S. Citizen Charged over 'Pentagon Bomb Plot'," *Al Jazeera* (http://www.aljazeera.com/news/americas/2011/09/20119282314291578.html), last modified September 28, 2011.

12. انظر:

TealGroup, "Worldwide UAV Market Will Total $89 Billion in 10 Years," *Defence Talk*, April 13, 2012 (http://www.defencetalk.com/worldwide-uav-market-will-total-89-billion-in-10-years-41581/).

13. انظر:

"Drones to Help Control Border," *The Washington Times*, June 28, 2004 (http://www.washingtontimes.com/news/2004/jun/28/20040628-123415-2931r).

14. انظر:

Christopher Coker, *Warrior Geeks: How 21st Century Technology is Changing the Way We Fight and Think About War* (London: Hurst, 2012), p. 152.

15. كما ورد في:

William Gibson, *Neuromancer* (New York, NY: Berkley Publishing Group, 1989), pp. 128.

16. انظر:

Google, "How Search Works" (http://www.google.com/insidesearch/howsearch works/), accessed April 15, 2013.

17. انظر:

Eric T. Jensen, "Cyber Warfare and Precautions against the Effects of Attacks," *Texas Law Review*, June 1, 2010 (www.allbusiness.com/government/government-bodies-offices/14878449-1.html).

18. انظر: Coker, op. cit., p. 100.

19. انظر:

Chris Young, "Military Intelligence Redefined: Big Data in the Battlefield," Techonomy (blog), *Forbes*, March 12, 2012 (http://www.forbes.com/sites/techonomy/2012/03/12/military-intelligence-redefined-big-data-in-the-battlefield/).

20. انظر:

"China's Cyber Threat A High-Stakes Spy Game," *NPR*, November 27, 2011 (http://www.npr.org/2011/11/27/142828055/chinas-cyber-threat-a-high-stakes-spy-game).

21. انظر:

"The FP Survey: The Internet," *Foreign Policy* (September/October 2011), p. 116.

22. كما ورد في:

"Silent War," *Vanity Fair*, July 2013 (http://www.vanityfair.com/culture/2013/07/new-cyberwar-victims-american-business).

23. انظر:

Isabelle de Pommereau, "How Estonians became Pioneering Cyberdefenders," *The Christian Science Monitor*, June 8, 2011 (http://www.csmonitor.com/World/Europe/2011/0608/How-Estonians-became-pioneering-cyberdefenders).

24. انظر:

Mark Clayton, "From the Man who Discovered Stuxnet, Dire Warnings One Year Later," *The Christian Science Monitor*, September 22, 2011 (http://www.csmonitor.com/USA/2011/0922/From-the-man-who-discovered-Stuxnet-dire-warnings-one-year-later).

25. انظر:

Tony Cappacio, "Pentagon Five-Year Cybersecurity Plan Seeks $23 Billion," Bloomberg, June 10, 2013 (http://www.bloomberg.com/news/2013-06-10/pentagon-five-year-cybersecurity-plan-seeks-23-billion.html).

26. انظر:

Akiva Hamilton, "Why Iron Dome Is a Game Changer," *RealClearWorld*, November 25, 2012 (http://www.realclearworld.com/articles/2012/11/25/why_iron_dome_is_a_game_changer_100367.html).

27. انظر: .Ibid

28. انظر:

Andrew F. Krepinevich, Simon Chin, and Todd Harrison, "Strategy in Austerity," Center for Strategic and Budgetary Assessments, June 21, 2012 (http://www.csbaonline.org/publications/2012/06/strategy-in-austerity/).

29. انظر:

Peter Murray, "German Military Laser Destroys Targets Over 1KM Away," *SingularityHub*, January 7, 2013 (http://singularityhub.com/2013/01/07/german-military-laser-destroys-targets-over-1km-away/).

30. انظر:

Caitlin Dewey, "Video: New Navy Laser can Shoot Down Drones, is Headed for the Persian Gulf," *The Washington Post*, April 9, 2013 (http://www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/wp/2013/04/09/video-new-navy-laser-can-shoot-down-drones-is-headed-for-the-persian-gulf/).

31. انظر:

Scott Cheney-Peters and Matthew Hipple, "Print Me a Cruiser!" *Proceedings*, vol. 139, no. 4, April 2013 (http://www.usni.org/magazines/proceedings/2013-04/print-me-cruiser).

32. انظر:

"Southampton Engineers Fly the World's first 'Printed' Aircraft," EurekAlert!, July 28, 2011 (http://www.eurekalert.org/pub_releases/2011-07/uos-sef072811.php).

33. انظر:

"A New Brick in the Great Wall," *The Economist*, April 27, 2013 (http://www.economist.com/news/science-and-technology/21576626-additive-manufacturing-growing-apace-china-new-brick-great-wall).

34. انظر:

Roger Cohen, "The Competition Drug," *The New York Times*, March 4, 2013 (http://www.nytimes.com/2013/03/05/opinion/global/roger-cohen-adderall-the-academic-competition-drug.html?_r=0).

35. انظر:

Rose Pastore, "These Self-Assembling Nanoflowers are as Beautiful as They are Tiny," *Popular Science*, May 22, 2013 (http://www.popsci.com/science/article/2013-05/these-self-assembling-nanoflowers-are-as-beautiful-as-they-are-tiny?src=SOC&dom=tw).

36. انظر:

Charles Tilly, "Reflections on the History of European State-Making," in Charles Tilly (ed.), *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975), p. 42.

37. مقابلة أجراها المؤلف مع الجنرال جون فيراري، في العاصمة واشنطن، في 22 مايو 2013.

38. انظر:

Jeff Jetton and Erik Stallman, "Bowling with God: Vint Cerf Talks Time Travel, Porn, and Web Addiction," *Gizmodo*, May 23, 2013 (http://gizmodo.com/bowling-with-god-vint-cerf-talks-time-travel-porn-an-493143870).

39. بمعنى أن الفنان الجيد يرسم موضوعه في صورته المثالية، حيث يقتصر عمله على مجرد نقل العالم كما هو، «أما الفنان العظيم فيستولي على شكل موضوعه ويقوم بتحويله إلى شيء أكثر عمقاً وتعبيراً». انظر:

Armando, "Good Artists Copy. Great Artists Steal," *In The Image*, January 19, 2013 (http://intheimage.com/blog/design/good-artists-copy-great-artist-steal).

40. هذه الأرقام مقدمة من مكتب وزير الدفاع ومكتب أنظمة الطائرات من دون طيار، في 12 فبراير 2013.

41. انظر: Krepinevich, et al., op. cit.

42. انظر:

Jonathan W. Greenert, "Payloads over Platforms: Charting a New Course," *Proceedings*, vol. 138, no. 7, July 2012.

43. انظر:

Dictionary.com, "Platform" (http://dictionary.reference.com/browse/platform), accessed June 2013.

44. انظر:

Brad Hoagland, "Manning the Next Unmanned Air Force: Developing RPA Pilots of the Future" (unpublished report, The Brookings Institution, June 2013).

45. انظر:

Bill Owens, *Lifting the Fog Of War* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2001).

46. انظر:

Bob Seal, "In Defense of the Horse: Major General John K. Herr, Chief of Cavalry," The Long Riders Guild Academic Foundation, May 7, 2009 (http://www.lrgaf.org/military/john-herr.htm#_ftn20).

47. انظر:

Lucian K. Truscott, Jr., *The Twilight of the U.S. Cavalry, Life in the Old Army, 1917–1942* (Lawrence, KS: University of Press of Kansas, 1989), p. 157.

48. انظر:

Wikipedia, "John Knowles Herr" (http://en.wikipedia.org/wiki/John_Knowles_Herr), last modified May 29, 2013.

49. انظر:

John K. Herr and Edward S. Wallace, *The Story of the U.S. Cavalry* (Boston, MA: Little, Brown and Company, 1953), p. vii.

50. انظر:

Rebecca Maksel, "The Billy Mitchell Court-Marshall," *Air & Space*, July 2009 (http://www.airspacemag.com/history-of-flight/The-Billy-Mitchell-Court-Martial.html).

الفصل الرابع

1. كتبتُ سابقاً حول جوانب مستقبل الاستخبارات (ودراستها)، انظر:

Wesley K. Wark, "The Intelligence Revolution and the Future," *Queen's Quarterly*, vol. 100, no. 2, Summer 1993; "The Study of Espionage: Past, Present, Future," in Wesley K. Wark (ed.), *Espionage: Past, Present Future?* (London, Frank Cass, 1994); "Introduction: Learning to Live with Intelligence," in Wesley K. Wark (ed.), *Twenty-First Century Intelligence* (London: Routledge, 2005); and "Does Intelligence Have a Future Tense?" in Anthony D. McIvor (ed.), *Rethinking the Principles of War* (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2005).

إذا كان ثمة مبرر لمثل هذه الكتابة، فإنه يكمن في فكرة أن مستقبل الاستخبارات يحتاج إلى إعادة النظر فيه بشكل مستمر.

2. انظر:

Wilhelm Agrell, "The Next 100 Years? Reflections on the Future of Intelligence," *Intelligence and National Security*, vol. 27, no. 1, February 2012, p. 119.

3. انظر:

William J. Lahneman, "Is a Revolution in Intelligence Affairs Occurring?" *International Journal of Intelligence and Counter-Intelligence* vol. 20, 2007, p. 8; Len Scott and R. Gerald Hughes, "Intelligence in the Twenty-First Century: Change and Continuity or Crisis and Transformation?" *Intelligence and National Security*, vol. 24, no. 1, February 2009, pp. 6–25.

بصرف النظر عن عنوان هذه المقالة، فإنها تركّز بشكل أكبر على الماضي القريب، وعلى التطورات الحالية في مجال الاستخبارات في العالم الأنجلو-أمريكي.

4. للاطلاع على عرض موجز لأهم النقاشات الكندية، ولا شك في أن أقل هذه النقاشات شهرة هي تلك التي تكافح للتكيف مع عالم ما بعد عام 1945، انظر:

Wesley K. Wark, "Creating a Cold War Intelligence Community: The Canadian Dilemma," in Lars Christian Jensen and Olav Riste (eds.), *Intelligence in the Cold War* (Norwegian Institute for Defence Studies, 2001), pp. 103–114.

5. انظر:

Daniel Patrick Moynihan, *Secrecy: The American Experience* (Yale University Press, 1998); John Judis, "The Case for Abolishing the CIA," Carnegie Endowment for International Peace, December 20, 2005 (http://carnegieendowment.org/2005/12/20/case-for-abolishing-cia/lyxo).

6. يعقب ميشيل وارنر أيضاً على تقليص "الحواجز على الدخول" الخاصة بالاستخبارات من جانب الدول الصغيرة والأطراف غير الحكومية، من دون تقديم أي توقع مؤكَّد عن أثر هذا التوجه في ممارسات الاستخبارات العالمية، انظر:

Michael Warner, "Reflections on Technology and Intelligence Systems," *Intelligence and National Security*, vol. 27, no. 1, February 2012, pp. 148, 152–53.

7. من المحتم أن هناك نقاشاً حاداً حول مسألة التهديد المستمر الذي تفرضه "القاعدة" وتركتها. فعلى سبيل المثال يجادل فارال بأن "القاعدة" اليوم أقوى مما كانت عليه عندما نفّذت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، انظر: Leah Farrall, "How Al Qaeda Works," *Foreign Affairs*, March/April 2011.

أما ماككانتس فيجادل بأن "القاعدة" فقدت مكانتها الطليعية، وأصبحت رؤيتها منحسرة بفعل قوى الربيع العربي، انظر:

William McCants, "Al Qaeda's Challenge," *Foreign Affairs*, September/October 2011.

8. وسيلي وصف أكثر تفصيلاً لهذه الأشكال الجديدة لعمليات جمع المعلومات الاستخباراتية.

9. انظر:

David Omand, *Securing the State* (New York, NY: Columbia University Press, 2010); and Philip Bobbitt, *Terror and Consent* (New York, NY: Knopf, 2008)

10. انظر: Warner, op. cit.

11. انظر:

Gregory F. Treverton, *Reshaping National Intelligence for an Age of Information* (Rand/Cambridge University Press, 2001), pp. 11–13.

12. انظر:

National Intelligence Council, *Global Trends 2030: Alternative Worlds*, December 2012, executive summary (www.dni.gov/nic.globaltrends).

13. انظر المقالة الرائدة بقلم السير ديفيد أوماند، وجيمي بارتليت وكارل ميلر:

"Introducing Social Media Intelligence (SOCMINT)," *Intelligence and National Security*, vol. 27, no. 6, December 2012, pp. 801–23.

14. انظر: .David Kilkullen, *The Accidental Guerilla* (Oxford University Press, 2009)

15. انظر:

Wesley K. Wark, "Cyber-Aggression and its Discontents," *Global Brief*, no. 11, Fall 2012, pp. 35–38 (www.globalbrief.ca).

16. للاطلاع على مناقشة مفيدة لفيروس "ستكسنت" Stuxnet وتأثيراته، انظر:

Ronald J. Deibert, *Black Code: Inside the Battle for Cyberspace* (Toronto: McClelland and Stewart, 2013), pp. 176–87.

17. للاطلاع على لمحة جيّدة عن العمليات السرية الأمريكية خلال الحرب الباردة، وشرح "النموذج" الذي برز، انظر:

Gregory F. Treverton, *Covert Action: The CIA and American Intervention in the Postwar World* (New York, NY: Basic Books, 1987), especially chapter 2, "Setting the Mold: Early Successes," pp. 44–83.

18. مع أن جمع البيانات الوصفية كان محاولة معروفة من قِبل وكالات استخبارات الإشارة لبعض السنوات، فإن المعلومات التي جاهر بها إدوارد سنودن، الذي قام بتسريب كم هائل من المعلومات حول وكالة الأمن القومي، والبرامج الحليفة، وأرغم الحكومة الأمريكية والكونجرس على القيام برد علني، سلطت أضواءً غريبة على هذه الممارسة. يمكن تتبع تسريبات سنودن على موقع صحيفة **الجارديان** (http://www.guardian.co.uk/world/the-nsa-files).

19. للإشارة إلى المناقشة السريعة التغير حول جمع البيانات الوصفية في الولايات المتحدة، انظر:

Jonathan Weisman, "Momentum Builds against N.S.A. Surveillance," *The New York Times*, July 28, 2013.

20. انظر:

Charles Cogan, "Hunters not Gatherers: Intelligence in the Twenty-First Century," *Intelligence and National Security*, vol. 19, no. 2, Summer 2004, pp. 304–321.

21. للاطلاع على أفضل شرح لعملية أتمتة الحرب، انظر:

Peter W. Singer, *Wired for War: The Robotics Revolution and Conflict in the 21st Century* (New York, NY: Penguin, 2009).

22. للاطلاع على شرح مفصل عن تاريخ مركز الاستخبارات الصناعية، انظر:

Wesley K. Wark, *The Ultimate Enemy: British Intelligence and Nazi Germany* (Cornell University Press, 1985, 2011), chapter 7.

23. من دعاة زيادة الجهود في مجال الاستخبارات الاقتصادية في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، كان مدير الاستخبارات المركزية آنذاك، جيمس آر وولسي. انظر:

"Intelligence Quotient: The Mission of the CIA in a New World," *Harvard International Review*, 1994, pp. 34–37.

24. انظر:

Jeffrey Mazo, *Climate Conflict: How Global Warming Threatens Security and What to do about it* (International Institute for Strategic Studies, 2010); "National Security Implications of Climate Change," Pew Center on Global Climate Change, August 2009.

25. كشف صحفيّان في صحيفة **واشنطن بوست** لأول مرة مدى اعتماد المجتمع الاستخباراتي الأمريكي على المتعاقدين من القطاع الخاص في دراسة متميزة. انظر:

Dana Priest and William M. Arkin, *Top Secret America: The Rise of the New American Security State* (New York, NY: Little, Brown & Co., 2011).

وتشمل التعليقات المتعلقة بخصخصة عمل الاستخبارات ما يلي:

Simon Chesterman, "We Can't Spy… If We Can't Buy!: The Privatization of Intelligence and the Limits of Outsourcing Inherently Governmental Functions," *European Journal of International Law*, vol. 19, no. 5, 2008, pp. 1055–1074; Tim Shorrock, *Spies for Hire: The Secret World of Intelligence Contracting* (New York, NY: Simon and Schuster, 2008); Glenn Voelz, "Contractors and Intelligence: The Private Sector in the Intelligence Community," *International Journal of Intelligence and Counter-Intelligence*, vol. 22, no. 4, September 2009, pp. 586–613.

26. ستيفن أفترجود، مدير مشروع السرية الحكومية في اتحاد العلماء الأمريكيين (FAS)، كما تم اقتباسه في:

Tim Shorrock, "The Corporate Takeover of US Intelligence," Salon, June 1, 2007 (http://www.salon.com/2007/06/01/intel_contractors/).

27. ينبغي أن يشمل القطاع: موقع جينز (Jane's)، وأكسفورد أناليتيكا (Oxford Analytica)، ووحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست (EIU)، وشركة ستراتفور الاستخباراتية (Stratfor Global Intelligence)، والكثير غيرها.

28. هناك مجموعة كبيرة من الكتابات عن جيمس بوند ومؤلفه البريطاني، إيان فليمنج. أما المعالجة الخاصة لهذا الموضوع فهي:

Simon Winder, *The Man Who Saved Britain: A Personal Journey into the Disturbing World of James Bond* (London: Picador, 2006).

الفصل الخامس

1. هي حرب بين قوى عظمى يتم فيها توظيف مصادر القوى المتحاربة كافة، ويصبح فيها البقاء الوطني لإحدى القوى العظمى المتحاربة في خطر، بحسب المصدر الآتي:

US Joint Chiefs of Staff, *Dictionary of Military and Associated Terms* (US Department of Defense, 2005).

2. انظر:

Mary Kaldor, *New and Old Wars*, 2nd ed. (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007); Martin van Creveld, "The Transformation of War Revisited," *Small Wars and Insurgencies*, vol. 13, no. 2, 2002, pp. 3–15; Human Security Project, "Human Security Report 2012: Sexual Violence, Education and War—Beyond the Mainstream Narrative" (Vancouver: Human Security Press, 2012), Part II, Trends in Human Insecurity.

3. انظر:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "Military Expenditure Database" (http://www.sipri.org/databases/milex).

4. انظر:

Australian Government, "Strong and Secure: A Strategy for Australia's National Security" (Canberra: Department of the Prime Minister and Cabinet, 2013), p. vi.

5. انظر: Ibid., p. 42.

6. انظر:

United Nations (UN), "Strengthening of the Coordination of Humanitarian Emergency Assistance of the United Nations," General Assembly Resolution 46/182 (1991); and "Strengthening of the Coordination of Emergency Humanitarian Assistance of the United Nations," General Assembly Resolution 58/114 (2004).

7. انظر: Ibid., Resolution 58/114, Article 12.

8. انظر:

Australian Civil–Military Centre (ACMC) and Australian Council for International Development (ACFID), "Same Space, Different Mandates: A Civil–Military Guide to Australian Stakeholders in International Disaster and Conflict Response," 2012 (http://acmc.gov.au/wp-content/uploads/2012/06/11966_ACMC_Same-Space_DifferentMandates_FORWEB.pdf), p. 26.

9. انظر:

Arnold Kransdorff, *Corporate Amnesia: Keeping Know How in the Company* (Oxford: Butterworth Heinemann, 1998).

10. انظر: Ibid.

11. انظر:

Asia-Pacific Civil–Military Centre of Excellence (APCMOE), "Strengthening Australia's Conflict and Disaster Management Overseas," Canberra:, 2010, p. 9.

12. انظر: Ibid., p.12.

13. انظر: Ibid., p. 25.

الفصل السادس

1. انظر:

Henrik Heidenkamp, John Louth and Trevor Taylor, *The Defense Industrial Ecosystem* (London: Stephen Austin and Sons, June 2011).

2. Ibid.

3. تستند الفقرات التالية إلى أدلة قدمها جون لوث John Louth وتريفور تايلور Trevor Taylor، الباحثان في المعهد الملكي لدراسات الدفاع والأمن، إلى لجنة الدفاع في مجلس العموم.

4. انظر:

Ministry of Defense, *National Security Through Technology: Technology, Equipment and Support for UK Defense and Security* (London: The Stationery Office, February 2012).

5. كلمة رئيسية ألقاها بيتر لوف Peter Luff، وزير الدولة البريطاني لشؤون معدات الدفاع، أمام مؤتمر الدفاع والصناعات والمجتمع (Defense, Industries and Society Conference 2012) الذي عقده المعهد الملكي لدراسات الدفاع والأمن (RUSI) في لندن بتاريخ 28 يونيو 2012.

6. تستند الفقرة التالية إلى:

Trevor Taylor, "The Limited Capacity of Management to Rescue UK Defence Policy: A Review and a Word of Caution," *International* Affairs, vol. 88, no. 2, 2012, pp. 223–242.

7. انظر في هذا السياق:

Henrik Heidenkamp, S*ustaining the UK's Defense Effort: Contractor Support to Operations Market Dynamics* (London: Stephen Austin and Sons, April 2012).

8. توجد قاعدة عريضة من الأدبيات حول الشركات العسكرية والدفاعية التي تقدم خدمات في الفضاء العملياتي، حيث تُستخدم القدرات العسكرية. انظر على سبيل المثال:

Foreign and Commonwealth Office, *Private Military Companies: Options for Regulation* (London: The Stationary Office, February 2002); Sam Perolo-Freeman and Elisabeth Sköns, *The Private Military Services Industry* (Stockholm: SIPRI, 2008); Sarah K. Cotton, et al., *Hired Guns: Views about Armed Contractors in Operation Iraqi Freedom* (Santa Monica: RAND, 2010); and Sabelo Gumedze, *Merchants of African Conflict: More than just a Pound of Flesh* (Pretoria: Institute for Security Studies, 2011).

9. يشير تأثير منحنى التجربة إلى أنه كلما تكرر أداء مهمة ما، انخفضت تكلفة استكمالها. ويمكن أن تتمثل المهمة في إنتاج أي سلعة أو خدمة. وفي كل مرة يتضاعف فيها الحجم التراكمي، تتراجع تكاليف القيمة المضافة (بما في ذلك الإدارة والتسويق والتوزيع والتصنيع) بنسبة ثابتة وقابلة للتنبؤ.

10. تشير الأرقام الموجودة لدى مكتب المحاسبة الحكومي إلى أنه حتى 31 مارس 2010، كان العراقيون/ الأفغان (138 ,507)، ومواطنو الدول الثالثة (76,988) يمثّلون ما نسبته 82٪ من مقاولي وزارتي الدفاع والخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق وأفغانستان (مجموع المتعاقدين: 262,631، يمثل المواطنون الأمريكيون منهم: 45,927). انظر:

Government Accountability Office, "Iraq and Afghanistan: Defense, State, and USAID Face Continued Challenges in Tracking Contracts, Assistance Instruments, and Associated Personnel," GAO Report 11-1, October 2010, pp. 44–45.

11. بطبيعة الحال، هناك مهام في السوق الفرعية لدعم الأفراد تتطلب المستوى المرتفع نفسه من المؤهلات الذي تتطلبه السوق الفرعية لدعم المعدات، بيد أن مستوى المهارات المطلوب لأغلبية قـوة العمـل في هذا القطاع منخفض نسبياً.

12. انظر:

Trevor Taylor cited in Andres Chuter, "Defense Contractor's Next Move?" *Defense News*, January 9, 2012 (http://www.defensenews.com/story.php?i=8785208&c=FEA&s=BUS).

13. انظر:

Trevor Taylor, "Review Article: Private Security Companies in Iraq and Beyond," *International Affairs,* vol. 87, no. 2, March 2011, p. 448.

14. للاطلاع على قائمة بالشـركات في هذه السوق الفرعية، انظر على سـبيل المثـال القائمـة المكونـة مـن الشركات الموقِّعة على مدونة قواعد السلوك الدولية لمقـدِّمي الخـدمات الأمنيـة مـن القطـاع الخـاص (ICoC)، وعددها 307 شركات في الرابط:

(http://www.icoc-psp.org/uploads/Signatory_Companies_-_February_2012_-_Composite_List_SHORT_VERSION.pdf)

وانظر أيضاً قائمة أعضاء الرابطة البريطانية لشركات الأمن الخاصة (BAPSC) في الرابط:

(http://www.bapsc.org.uk/?membership=list-of-members).

15. انظر:

T.X. Hammes, "Private Contractors in Conflict Zones," *Joint Force Quarterly* no. 60 (first quarter, 2011), pp. 29–30.

16. انظر:

Keith Hayward, "The Globalization of Defense Industries," *Survival*, vol. 43, no. 2, January 2001, p. 127.

17. انظر:

Commission on Wartime Contracting in Iraq and Afghanistan, "At What Risk?" Second Interim Report to Congress, February 2011, pp. 1–5.

18. انظر:

H. Mintzberg et al., *The Strategy Process: Concepts, Context, Cases* (Upper Saddle River: Prentice Hall, 2002).

19. انظر في هذا الموضع وما بعده:

Henrik Heidenkamp, John Louth and Trevor Taylor, "Strategic Options: Defense Businesses at a Pivotal Moment," *RUSI Journal,* vol. 158, no. 2, April/May 2013, pp. 86–92.

20. انظر:

Transparency International, "Corruption Perception Index 2012" (http://www.transparency.org/cpi2012/results), "Defence and Security Corruption" (http://www.transparency.org.uk/our-work/defence-a-security-corruption), and "Defence Companies Anti-Corruption Index" (http://www.ti-defence.org/publications).

21. انظر:

Lisa Aronsson and John Louth (eds.), *Reflections on Industry's Contributions to Smart Defence*, RUSI Occasional Paper, October 2012 (http://www.rusi.org/downloads/assets/OP_201210_Industry_Contribution_to_Smart_Defence.pd); Claudia Major, Christian Mölling and Tomas Valasek, "Smart but Too Cautious: How NATO can Improve its Fight against Austerity," CER Policy Brief, May 2012 (http://www.cer.org.uk/sites/default/files/publications/attachments/pdf/2012/pb_nato_21may12_2-5150.pdf); and Christian Mölling, "Pooling and Sharing in the EU and NATO," *SWP Comments,* June 2012 (http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2012C18_mlg.pdf).

22. انظر:

Ministry of Defence (MoD), *National Security Through Technology: Technology, Equipment and Support for UK Defence and Security* (London: The Stationery Office, February 2012).

23. انظر:

Dominic O'Connell and Oliver Shah, "BAE Repels Revolt with Saudi Cash," *The Sunday Times,* October 14, 2012 (http://www.thesundaytimes.co.uk/sto/business/Industry/article1147372.ece).

24. انظر:

Bundesministerium für Bildung und Forschung, *Ideen. Innovation. Wachstum: Hightech-Strategie 2020 für Deutschland* (Berlin: BMBF, 2010).

25. انظر:

Bundesministerium für Bildung und Forschung, "Forschungsausgaben Steigen auf Historischen Rekordwert," *Pressemitteilung,* 151/2012, December 6, 2012 (http://www.bmbf.de/_media/press/Pm_1206-151.pdf); and Stifterveband für die Deutsche Wirtschaft, "FuE in der Wirtschaft: Vorläufige Ergebnisse der FuE-Erhebung 2011," *Pressemitteilung* 151/2012, December 6, 2012 (http://www.stifterverband.info/presse/pressemitteilungen/2012_12_06_forschung_und_entwicklung/fue_erhebung_2011.pdf).

26. انظر:

Bundesministerium für Bildung und Forschung, *Bundesbericht Forschung und Innovation 2012* (Berlin: BMBF, 2012), p. 424.

27. انظر:

Bundesministerium für Bildung und Forschung, „Aufstieg durch Bildung Die Qualifizierungsinitiative für Deutschland" (http://www.bmbf.de/pub/qualifizierungsinitiative_breg.pdf), and *Perspektive MINT: Wegweiser für MINT-Förderung und Karrieren in Mathematik, Informatik, Naturwissenschaften und Technik* (Berlin: BMBF, June 2012).

28. انظر:

Mint Zukunft Schaffen (http://www.mintzukunftschaffen.de/index.php?id=1).

29. انظر:

Cologne Institute for Economic Research, *MINT-Herbstreport 2012: Berufliche MINT-Qualifikationen stärken* (Köln: CIER, November 2012); (http://www.mintzukunftschaffen.de/uploads/media/FINAL_MINT-Herbstreport_2012.pdf).

الفصل السابع

1. انظر:

Christopher Kinsey, "The Transformation of War: The Rise of Private Contractors," *Emirates Occasional Paper*, no. 72 (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009).

2. هذا الشرح له صلة أيضاً بالمجموعة الثانية: خدمات الحماية الأمنية.

3. ركز معظم العلماء الذين يبحثون في دور المقاولين في الصراعات، على المقاولين المسلحين الذين يعملون لحساب شركات أمنية خاصة، ولم يتناولوا بإسهاب المقاولين الفنيين ومقاولي خدمات الدعم. انظر:

Christopher Kinsey, *Corporate Soldiers and International Security: The Rise of Private Military Companies* (Oxford: Routledge, 2006); Malcolm Patterson, *Privatising Peace: A Corporate Adjunct to United Nations Peacekeeping and Humanitarian Operations* (Palgrave Macmillan: Basingstoke, 2009); Peter Singer, *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry* (Ithaca: Cornell University Press, 2003); Molly Dunigan, *Victory for Hire: Private Security Companies' Impact on Military Effectiveness* (Stanford, CA: Stanford University Press); Simon Chesterman and Chia Lehnardt (eds.), *From Mercenary to Market: The Rise and Regulation of Private Military Companies* (Oxford: Oxford University Press); and Kateri Carmola, *Private Security Contractors and New Wars: Risk, Law and Ethics* (Oxford: Routledge, 2010).

ومن ناحية أخرى، يوضح كراهمان دور مقاولي الخدمات الفنية والدعم في الصراعات؛ انظر:

Elke Krahmann, *States, Citizens and the Privatisation of Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

4. للاطلاع على معلومات مفصلة عن سبب شروع حكومة المملكة المتحدة ببرنامج تعهيد الوظائف العسكرية غير الأساسية في الثمانينيات من القرن العشرين، انظر:

Matthew Uttley, *Contractors and Deployed Military Operations: United Kingdom Policy and Doctrine* (Carlisle: Strategic Studies Institute, 2005).

5. انظر:

David Moore, et al., *Learning from Past Defence Logistics Experience: Is What is Past Prologue?* (London: The Royal United Service Institute, 2000), p. 1.

6. هذا بالتأكيد ما كان عليه الحال مع الحكومة البريطانية وإدارة الإمبراطورية، الذي ما كان ليتحقق من دون مساعدة المقاولين في دعم عمليات الحملات التي قامت بها الحكومة. وعلى سبيل المثال، حتى في أوج الإمبراطورية، اعتمدت البحرية الملكية على التجار المحليين لتزويدها بالمؤن عندما كانت سفنها تتوقف في موانئ أجنبية. كما اعتمد الجيش على التجار المحليين للحصول على إمداداته – ولاسيما المواد الغذائية الطازجة – في أثناء العمليات التي تتم في الخارج. وكان من الصعب تزويد البحرية والجيش بجميع المؤن من الوطن الأم.

7. إن إطلاق الجهاز اللاسلكي في حرب البوير من قِبل الجيش البريطـاني، ترافـق مـع توظيـف الجـيش فنيين من شركة ماركوني ليرشدوهم إلى كيفية تشغيل هذه المعدات. انظر:

Brian Austin, "Wireless in the Boer War," *Journal of Defence Science*, vol. 6, no. 2, May 2001, pp. 119–125.

8. انظر:

James A. Huston, *Logistics of Liberty: American Services of Supply in the Revolutionary War and After* (London: Delaware Press, 1991), p. 67.

9. «يسمح "عقد التكلفة مضافةً إليها المكافأة" للمقاول باسترداد جميع التكاليف المعقولـة، والمسـموحة والمخصصة التي يتكبدها. وبموجب العقد الأصلي، يستحق المقاول الأجـور الأساسـية بمعـدل 1٪ من تكلفة العقد المقدَّرة. كما يحصل المقاول عـلى حـوافز تصـل إلى 9٪ مـن التكلفـة المقـدرة، وذلـك بحسب أداء المقاول في عدد من المجالات، ومنها ضبط التكاليف». انظر:

United States General Accounting Office (GAO), "Contingency Operations: Opportunities to Improve the Logistics Civil Augmentation Program," GAO/NSIAD-97-63, 1997, p. 2.

10. للاطلاع على تفاصيل التحديات المرتبطة باستخدام "عقود التكلفة مضافة إليها المكافأة"، انظر:

United States Department of Defense Office of Inspector General, "Contingency Contracting: A Framework for Reform," Report No. D-2010-059, May 14, 2010, pp. 9–10.

11. ورقة وزارة الدفاع حول الموظفين المدنيين:

"Subject: Civilian Employees in Support of RVNAF – South Vietnam, 21 November 1972," Declassified Documents Reference System (DDRS).

12. Ibid.

13. انظر:

United Kingdom, Foreign and Commonwealth Office (FCO) File 7/3043, Latin America, 1976, Confidential, The National Archives.

14. مذكرة خاصة بمساعد رئيس شؤون الأمن القومي:

"Subject: Contract Support for RVNAF, 16 November 1972," Declassified Documents Reference System (DDRS).

15. UK, FCO file 7/3043, op. cit.

16. انظر:

Jacques S. Gansler and William Lucyshyn, "Contractors Supporting Military Operations: Many Challenges Remain," in Christopher Kinsey and Malcolm Patterson (eds.), *Contractors & War: Transformation of the US Expeditionary Operations* (Stanford: Stanford University Press, 2012), p. 279.

17. انظر: Ibid.

18. انظر:

Bernard Boëne, "How 'Unique' Should the Military Be? A Review of Representative Literature and Outline of a Synthetic Formulation," *European Journal of Sociology*, vol. 31, no. 1, June 1990, pp. 3–51, 11–20.

19. انظر:

Ryan Kelty and Darcy Schnack, "Attitudes of the Ground: What Soldiers think about Contractors," Kinsey and Patterson, op. cit., p. 39.

20. للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول ما يمكن اعتباره مهام عسكرية أساسية وغير أساسية، انظر:

Kinsey, 2009, op. cit., pp. 17–29.

21. انظر:

Frank Camm, "How to Decide When a Contactor Source is Better to Use than a Government Source," Kinsey and Patterson, op. cit., pp. 244–245.

22. انظر: Ibid.

23. انظر: Ibid.

24. انظر:

Lt. General Claude V. Christianson, "National Security and Global Logistics: Adapting to the Uncertainties of Tomorrow," *Army Sustainment*, November–December, 2012, pp. 4–7.

25. انظر:

Sarkesian, et al., *US National Security:* Policymakers*, Processes and Politics* (London: Lynne Rienner, 2008), p. 4.

26. انظر: .Ibid

27. انظر:

United Kingdom, HM Government, "Securing Britain in an Age of Uncertainty: The Strategic Defence and Security Review," The Stationery Office, 2010, pp. 1–4.

28. انظر:

Christopher Coker, *Globalisation and Insecurity in the Twenty-First Century: NATO and the Management of Risk* (Oxford: Oxford University Press).

29. فيما يخص ليبيا، تؤكد تصريحات الرئيس الأمريكي باراك أوباما حول الوضع في هذا البلد منذ مارس 2011 أن هذا التدخل كان وقائياً على الأغلب، كما يلمح مراراً إلى "منع وقوع مجزرة"، و"منع القذافي من اجتياح أولئك الذين يعارضونه"، و"منع الإبادة الجماعية، والحفاظ على السلام". انظر النص:

The White House, "Remarks by the President in Address to the Nation on Libya," July 3, 2013 (http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/03/28/remarks-president-address-nation-libya); C. Mills, et al., "The Crisis in Mali: Current Military Action and Upholding Humanitarian Law," House of Commons Briefing Paper, SN06531, House of Commons Library, February 5, 2013, p. 4;

انظر أيضاً بيان وزارة الدفاع الفرنسية الذي شدد على النقطة التي تقول إن الهدف الرئيسي من "عملية سرفال" [القط الأنمر] كان منع الجماعات الإرهابية القادمة من شمال مالي من التقدم أكثر باتجاه الجنوب، انظر:

(http://www.defense.gouv.fr/operations/actualites/mali-lancement-de-l-operation-serval).

30. تواصل الحكومة الأمريكية استخدام الطائرات من دون طيار في اليمن لقتل أعضاء تنظيم "القاعدة" المحليين الذين تعتقد أنهم يهددون الأمن الأمريكي. للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول الضربات التي تتم بطائرات من دون طيار في اليمن، انظر:

The Bureau of Investigative Journalism, "Yemen: Reported US Covert Actions 2013" (http://www.thebureauinvestigates.com/2013/01/03/yemen-reported-us-covert-actions-2013/).

31. للاطلاع على تعريف "دبلوماسية الدفاع"، انظر:

UK Ministry of Defence (MoD), "Policy Paper No. 1: Defence Diplomacy," 2000.

32. للاطلاع على شرح مفصل لمفهوم "الدفاع الوقائي" انظر:

Ashton B. Carter and William J. Perry, *Preventative Defense: A New Security Strategy for America* (Washington: Brookings Institution Press, 1999).

33. انظر:

United Kingdom, HM Government, "A Strong Britain in an Age of Uncertainty: The National Security Strategy," The Stationery Office, 2010, p. 27.

34. انظر:

US Department of Defense (DoD), "Quadrennial Defense Review," February 2010, pp. 5–16.

35. انظر:

Joseph S. Nye, Jr., The Future of Power (New York, NY: Public Affairs, 2011), p. 33.

36. انظر:

Rupert Smith, *The Utility of Force: The Art of War in the Modern Age* (New York, NY: Random House, 2006), pp. 5–6, 19–20.

37. Nye, op. cit., pp. 33.

38. انظر: Ibid.

39. انظر: Martin Van Creveld, *On Future War* (London: Brassey's, 1991), pp. 49–62.

40. انظر:

Matthew Uttley and Christopher Kinsey, "The Role of Logistics in War," in Julian Lindley-French and Yves Boyer (eds.), *The Oxford Handbook of War* (Oxford: Oxford University Press, 2012), p. 406.

41. انظر: Ibid.

42. Christianson, op. cit., pp. 5–6.

43. خطاب ألقاه الأدميرال مايكل مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكيـة، خـلال حفـل جـوائز مجلس الأطلسـي للقيادة، واشنطن العاصمة، بتاريخ 21 إبريل 2008:

(http://www.acus.org/event_blog/2008-leadership-awards-blair-murdoch-mullen-kissin/michael-mullen/transcript).

44. انظر:

Ministry of Defence (MoD), "Contractor Support to Operations Tiger Team Final Report," 2010.

45. انظر: Department of Defense, "Joint Concept for Logistics," 2010.

46. انظر:

Mark Duffield, *Global Governance and the New Wars* (London: Zed Books, 2001), pp. 44–74.

47. انظر:

Robert Gates, "A Balanced Strategy: Reprogramming the Pentagon for a New Age," *Foreign Relations*, January–February, 2009, pp. 1–7.

48. انظر:

Jacques S. Gansler, *Democracy's Arsenal: Creating a Twenty-First-Century Defense Industry* (Cambridge and London: the MIT Press, 2011), p. 111.

49. انظر:

William J. Flavin, "The Elephant in the Room," in Kinsey and Patterson, op. cit., p. 89.

50. انظر:

Samuel Worthington, "Sharing the Same Space," in Kinsey and Patterson, op. cit., p. 127.

51. Dunigan, op. cit., p. 52.

52. Gansler, op. cit., p. 101.

53. انظر: Ibid., p. 104.

54. Dunigan, op. cit., p. 1.

55. انظر:

Christopher Kinsey, *Private Contractors and the Reconstruction of Iraq: Transforming Military Logistics* (Oxford: Routledge, 2009), p. 57.

56. انظر: Ibid., p. 35.

57. انظر: Ibid., p. 109.

58. يقوم مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث حالياً وبانتظام بتوظيف متعاقدين أمنيين لحماية موظفيه في أماكن مثل ليبيا؛ وهم حالياً جزء من أي بعثة دبلوماسية يتم إرسالها إلى مناطق الصراع.

59. Carmola, op. cit., p. 84.

60. انظر: Ibid., p. 87.

61. في مقالة تركز تحديداً على تعهيد الخدمات اللوجستية، يوضح هيجينز أن «الوسيلة الوحيدة للتحايل على القيود المفروضة على الأفراد العسكريين هي استخدام المتعاقدين المدنيين. [...] ولأن القوة القصوى للجيش و... المدنيين تقلصت خلال العقد الماضي، فإن الاستعانة بمصادر خارجية... قد ازدادت». انظر:

Peter J. Higgins, "Civilian Augmentation of Joint Operations," *Army Logistician*, vol. 35, no. 1, 2003, p. 14.

62. في مرحلة ما خلال العملية هيريك HERRICK، كان هناك ما يزيد على 6 آلاف مدني يدعمون العملية في مسرح العمليات. انظر: MoD, op. cit., 2010, p. 14.

63. Dunigan, op. cit., p. 8.

64. للاطلاع على شرح مفصل عن بعض القضايا السياسية التي يمكن أن تنشأ عن قيام الشركات الأمنية الخاصة بتبادل الأدوار مع الجيوش الوطنية في تقديم التدريبات العسكرية إلى الجيوش الأجنبية، انظر: Ibid., pp. 89-109.

65. Kinsey, Private Contractors, op. cit.

66. للاطلاع على شرح مفصل عن النموذج، انظر: Ibid., pp. 21-22.

الفصل الثامن

1. انظر:

"Gulf States Requesting ABM-Capable Systems," *Defense Industry Daily*, July 29, 2012 (http://www.defenseindustrydaily.com/gulf-states-requesting-abm-capable-systems-04390/).

2. انظر:

US Department of Defense, "Elements: PATRIOT Advanced Capability-3 (PAC-3)," Missile Defense Agency, undated (http://www.mda.mil/system/pac_3.html).

3. انظر:

US Department of Defense, "Elements: Terminal High Altitude Area Defense (THAAD)," Missile Defense Agency, undated (http://www.mda.mil/system/thaad.html).

4. انظر: .Ibid

5. انظر:

Lockheed Martin, "THAAD," undated (http://www.lockheedmartin.com/us/products/thaad.html).

6. انظر: .Ibid

الفصل التاسع

1. انظر:

Carl Von Clausewitz, (http://historyunfolding.blogspot.com/2007/03/pelosi-and-clausewitz.html), accessed 12/4/2013.

2. انظر:

Winston Churchill, (http://refspace.com/quotes/Winston_Churchill/war), accessed 12/4/2013.

3. انظر:

Helmuth von Moltke the Elder, (http://forum.quoteland.com/eve/forums/a/tpc/f/99191541/m/9461939366), accessed 18/8/2013.

4. انظر:

C.V. Clausewitz, (http://thinkexist.com/quotation/everything_in_war_is_simple-but_the_simplest/202250.html), accessed 12/4/2013.

5. انظر:

C.V. Clausewitz, *Friction in War*, Chapter VII, (http://www.clausewitz.com/readings/OnWar1873/BK1ch07.html), accessed 14/4/2013.

6. انظر:

John G. Stoessinger, *Why Nations Go to War*, 11th edition (Wadsworth Publishing, 2010).

7. وفقاً للباحث اللبناني نسيم طالب، فإن "البجعة السوداء" عبارة عن حدث مستبعد الحدوث جداً، له ثلاث مميزات رئيسية؛ فهو: غير قابل للتنبؤ بوقوعه، وله أثر طاغٍ، ونقوم في العادة بعد وقوعه بحياكة مرويات وتفسيرات حوله من شأنها أن تجعله أقل عشوائية وأكثر توقعاً ممّا كان عليه في الواقع، فأحداث الحادي عشر من سبتمبر مثلاً كانت عبارة عن "بجعة سوداء". انظر:

Nassim Nicholas Taleb, *The Black Swan* (New York, NY: Random House, 2007).

8. انظر:

Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton University Press, 1976).

9. انظر:

Richard K. Betts, "Is Strategy an Illusion?" *International Security* Vol. 25, Issue 2 (Fall 2000): pp. 5-50.

10. انظر:

(http://www.brainyquote.com/quotes/quotes/k/karlvoncla173171.html), accessed 14/4/2013.

11. انظر:

George Friedman, *America's Secret War: Inside the Hidden Worldwide Struggle between America and Its Enemies*, Reprint edition (Anchor, 2005), p. 25.

12. انظر:

Colin S. Gray, "War Continuity in Change, and Change in Continuity," (http://www.carlisle.army.mil/usawc/parameters/Articles/.../Gray.pdf), accessed 14/4/2013.

13. انظر:

James Gleik, *The Information: A History, A Theory, A Flood* (Vintage, 2012).

طالع تحديداً المقدمة والفصل الأول من الكتاب.

14. انظر:

Alvin Toeffler, *The Third Wave* (Bantam, 1984).

15. انظر:

"Facebook has become the third-largest nation," *The Economist*, July 22, 2010, (http://www.economist.com/node/16660401), accessed 14/4/2013.

16. انظر:

Thomas L. Friedman, *The World Is Flat 3.0: A Brief History of the Twenty-First Century*, Trade Paperback Edition (Picador, 2007).

17. انظر:

"Person of the Year 2011, The Protester," *Time*, (http://www.time.com/time/person-of-the-year/2011/), accessed 14/4/2013.

18. يُقصد بالعريف الاستراتيجي Strategic Corporal المواصفات المطلوبة في عالم اليوم حتى على مستوى رتبة العريف؛ فما يقوم به العريف على المستوى التكتيكي هو حتماً له تأثير في المستوى الاستراتيجي. فعلى العريف اليوم أن يزاوج بين المعرفة المحترفة بالحرب وإدراك الحساسيات السياسية والإعلامية، كما يقول قائد الجيش الأسترالي السابق اللفتنانت جنرال بيتر ليهي. نقلاً عن:

Major Lynda Liddy, "The Strategic Corporal: Some Requirements in Training and Education," *Small Wars Journal*, (http://smallwarsjournal.com/documents/liddy.pdf), accessed 18/8/2013.

وانظر أيضاً:

"The Strategic Corporal and the Emerging Battlefield," (http://www.carlisle.army.mil/DIME/documents/Szepesy[1].pdf), accessed 15/4/2013.

19. انظر:

Lieutenant Colonel Dean Bland, "The Abu Ghraib Scandal: Impact on the Army Profession and the Intelligence Process," Usawc Strategy Research Project, 2005, http://www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA434475, accessed 15/4/2013.

20. انظر:

(http://www.brainyquote.com/quotes/authors/m/marshall_mcluhan.html),

accessed 15/4/2013.

21. انظر:

Jacques Attali, *L'Homme Nomade* (Paris: Fayard, 2003).

22. انظر: عبدالرحمن محمد بن خلدون، **مقدّمة ابن خلدون**، نسخة إلكترونية، على الرابط:

(http://www.mohamedrabeea.com/books/book1_3227.pdf), accessed 14/4/2013.

23. انظر:

John Arquilla, "Small Cells vs. Big Data," Foreign Policy, April 22, 2013, http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/04/22/small_cells_vs_big_data?print=yes&hidecomments=yes&page=full, accessed 23/4/2013.

24. انظر:

Gerard Chaliand, *Nomadic Empires: From Mongolia to the Danube* (Transaction Publishers, 2006).

25. انظر:

Paul Virilio, Quotes, (http://www.egs.edu/faculty/paul-virilio/quotes/),

accessed 18/4/2013.

26. لا يؤمن بول فيريليو بنهاية التاريخ، إنما هو يعتقد بشدة بنهاية الجغرافيا.

27. انظر:

Jacques Baud, *La Guerre Asymetrique, L'Art de la Guerre* (Paris: Editions du Rocher, 2003), pp. 9-13.

28. انظر:

Qiao Liang and Wang Xiangsui, *Unrestricted Warfare: China's Master Plan to Destroy America* (Pan American Publishing Company, 2002).

29. العقيدة العسكرية هي المبادئ الأساسية التي تستند إليها القوات أو العناصر العسكرية في توجيه تصرفاتها دعماً للأهداف الوطنية؛ وهي جازمة، لكنها تتطلب القدرة على الحكم عند التطبيق. انظر أيضاً العقيدة المتعددة الجنسيات، والعقيدة المشتركة، في الرابط:

(http://www.dtic.mil/doctrine/dod_dictionary/), accessed 16/3/2013.

30. انظر:

Stephen Biddle, "Military Power: Explaining Victory and Defeat in Modern Battle," (http://press.princeton.edu/titles/7764.html), accessed 16/4/2013.

31. انظر:

"Iraq war costs U.S. more than $2 trillion: Study," Reuters, March 14, 2013, (http://www.reuters.com/article/2013/03/14/us-iraq-war-anniversary-idUSBRE92D0PG20130314), accessed 18/8/2013.

32. انظر:

Stephen Biddle, "The 2006 Lebanon Campaign and the Future of Warfare," (http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub882.pdf), accessed 16/4/2013.

33. انظر:

General Elias Hanna (Ret), "Lessons Learned from the Recent War in Lebanon," *Military Review* Vol. 87, No. 5 (Sept.-Oct. 2007).

34. انظر:

C.V. Clausewitz, *On War*, Chapter II: Ends and Means in War, (http://www.clausewitz.com/readings/OnWar1873/BK1ch02.html), accessed 18/4/2013.

35. انظر:

Sun Tzu, *The Art of War*, (http://www.goodreads.com/quotes/17976-if-you-know-the-enemy-and-know-yourself-you-need), accessed 18/4/2013.

36. انظر:

Charles Pasternak, *What Makes Us Human?* (Oneworld Publications, September 2007).

37. انظر:

John Arquilla, "Small Cells vs. Big Data, Can information dominance crush terrorism?" (http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/04/22/small_cells_vs_big_data?print=yes&hidecomments=yes&page=full), accessed 25/3/2013.

38. تتفرع الاستخبارات إلى استخبارات بشرية Human Intelligence، واستخبارات بواسطة الأقمار الصناعية Satellite Intelligence، واستخبارات بواسطة الصور Imagery، واستخبارات بواسطة الإشارة Signal Intelligence،... إلخ.

39. انظر:

John Keegan, *Intelligence in War: Knowledge of the Enemy from Napoleon to Al-Qaeda*, Abridged edition (Random House Audio, 2003).

40. تمر عملية الاستعلام بالمراحل الآتية: تخطيط وتوجيه Planning and Direction، فتجميع Collection، فمعالجة Processing، فتحليل وإنتاج Analysis and Production، ثم نشر Dissemination. انظر:

(https://www.cia.gov/kids-page/6-12th-grade/who-we-are-what-we-do/theintelligence-cycle.html), accessed 19/4/2013.

41. انظر:

"Hezbollah names CIA spies in Lebanon," *The Guardian*, December 13, 2011, (http://www.guardian.co.uk/world/2011/dec/13/hezbollah-names-cia-spies-lebanon), accessed 19/4/2013.

42. انظر:

David Ignatius, "The limits of intelligence collection," *The Washington Post*, April 17, 2013, (http://www.washingtonpost.com/opinions/david-ignatius-boston-attack-appears-to-be-from-ieds-probably-by-lone-wolf/2013/04/16/6740111a-a6d4-11e2-8302-3c7e0ea97057_story.html), accessed 19/4/2013.

43. انظر:

"Boston transit shut down, nearly 1 million sheltering in place amid terror hunt," (http://usnews.nbcnews.com/_news/2013/04/19/17822687-boston-transit-shut-down-nearly-1-million-sheltering-in-place-amid-terror-hunt?lite), accessed 22/4/2013.

44. انظر:

Paul Virilio, Quotes, (http://www.egs.edu/faculty/paul-virilio/quotes/), accessed 19/4/2013.

45. الإشارة هنا إلى المقالة التي كتبها الدبلوماسي جورج كينان والتي وقعها باسم «X»، ونشرها في أحد أعداد مجلة فورين أفّيرز Foreign Affairs عام 1949؛ وهذه المقالة هي التي خطّت سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي. انظر:

"The Sources of Soviet Conduct," by X, (http://www.historyguide.org/europe/kennan.html), accessed 19/4/2013.

46. انظر:

James Randerson, "One Big Bang, or were there many?" *The Guardian*, May 5, 2006, (http://www.guardian.co.uk/science/2006/may/05/spaceexploration.universe).

47. انظر:

"Peace is an armistice in a war that is continuously going on," (http://www.goodreads.com/author/quotes/957.Thucydides), accessed 28/3/2013.

48. على القادة أن يكونوا مُلمّين بعلم الجيوسياسة Geopolitics، كي يُحسنوا التحضير لكل تحوّل جذري في تركيبة النظام العالمي.

49. انظر:

Henry Laurens, "1967: a war of miscalculation and misjudgment," (http://mondediplo.com/2007/06/09warofmiscalculation), accessed 28/3/2013.

50. انظر:

"Right, as the world goes, is only in question between equals in power, while the strong do what they can and the weak suffer what they must," (http://www.goodreads.com/author/quotes/957.Thucydides), accessed 28/3/2013.

51. عناصر القوة هي: النظام السياسي، والقوة العسكرية، والاقتصاد، والمعلومات.

52. انظر:

"Bush reveals plans for a New World Order," (http://www.youtube.com/watch?v=UbRp7xlhgbo), accessed 8/5/2013.

53. انظر:

Joseph S. Nye Jr, *The Future of Power*, Reprint edition (PublicAffairs, 2011); Moises Naim, *The End of Power: From Boardrooms to Battlefields and Churches to States, Why Being In Charge Isn't What It Used to Be* (Basic Books, 2013).

54. انظر:

Hillary Clinton, "America's Pacific Century," Foreign Policy, November 10, 2011, (http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/americas_pacific_century), accessed 8/5/2013.

55. انظر:

Eliot A. Cohen, *Knives, Tanks, and Missiles: Israel's Security Revolution* (Washington Institute for Near East, June 1998).

56. مع أن الثورة بدأت بكل الشرائح السياسية في إيران: الدينية، والعلمانية، وحتى الحزب الشيوعي (حزب تودة).

57. هناك اختلاف بين الصراع والحرب؛ فبينما لا حرب بلا صراع، فإنه يمكن للصراع أن يستمر من دون أن يتطور إلى حرب.

58. لمعرفة الإمبراطوريات القديمة التي تصارعت في سبيل السيطرة على منطقة الهلال الخصيب، انظر:

(http://mapsofwar.com/ind/imperial-history.html), accessed 14/5/2013.

59. انظر: أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، مراجعة: بشير نافع وبرهان كوروغلو (الدوحة؛ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات؛ الدار العربية للعلوم، 2010).

60. انظر:

Georges Freidman, "The Geopolitics of Egypt: From Eternal Stability to Turmoil," (http://www.stratfor.com/analysis/geopolitics-egypt-eternal-stability-turmoil), accessed 14/5/2013.

61. انظر:

Colin Flint, "Sstructure-agency, identity, peace networks, geopolitical codes/visions," (http://www.exploringgeopolitics.org/Interview_Flint_Colin_Structure_Agency_Identity_Peace_Networks_Geopolitical_Codes_Visions_Agents_Actors_Representations_Practices_Spaces_Powers_Environmental_Geopolitics.html), accessed 24/5/2013.

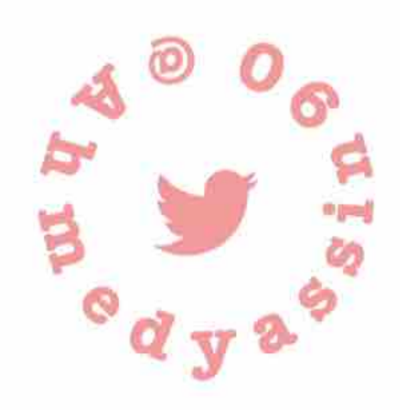
62. انظر هامش رقم 53.

63. انظر:

Jean Baudrillard, "The Violence of the Global," (http://www.ctheory.net/printer.aspx?id=385), accessed 26/5/2013.

64. انظر:

Mark S. Weiner, "The Call of the Clan, Why ancient kinship and tribal affiliation still matter in a world of global geopolitics," Foreign Policy, May 15, 2013 (http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/05/15/the_call_of_the_clan), accessed 16/5/2013.


@Ahmedyassin90

المصادر والمراجع

"A New Brick in the Great Wall." *The Economist*, April 27, 2013 (http://www.economist.com/news/science-and-technology/21576626-additive-manufacturing-growing-apace-china-new-brick-great-wall).

"Amerikanskiye Sputniki Radioelektronnoy Razvedki na Geosynchronnykh Orbitakh" ("American Geosynchronous SIGINT Satellites"). *Zarubezhnoye Voyennoye Obozreniye*, no. 12, 1993. Translated by Allen Thomson.

"Boston Transit Shut Down, Nearly 1 Million Sheltering in Place Amid Terror Hunt." (http://usnews.nbcnews.com/_news/2013/04/19 /17822687-boston-transit-shut-down-nearly-1-million-sheltering-in-place-amid-terror-hunt?lite).

"China's Cyber Threat A High-Stakes Spy Game." *NPR*, November 27, 2011 (http://www.npr.org/2011/11/27/142828055/chinas-cyber-threat-a-high-stakes-spy-game).

"Drones to Help Control Border." *The Washington Times*, June 28, 2004 (http://www.washingtontimes.com/news/2004/jun/28/20040628-123 415-2931r).

"Facebook has become the Third-largest Nation." *The Economist*, July 22, 2010 (http://www.economist.com/node/16660401).

"Greater Middle East Subdivisions." Gulf/2000 Project, School of International and Public Affairs (SIPA), Columbia University (http://gulf2000.columbia.edu/images/maps/Grt_Mid_East_Sub_Divisions_sm.jpg).

"Gulf States Requesting ABM-Capable Systems." *Defense Industry Daily*, July 29, 2012 (http://www.defenseindustrydaily.com/gulf-states-requesting-abm-capable-systems-04390/).

"Hezbollah Admits Launching Drone over Israel." *BBC News*, October, 11, 2012 (http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-19914441).

"Hezbollah names CIA Spies in Lebanon." Associated Press, *The Guardian*, December 13, 2011 (http://www.guardian.co.uk/world/2011/dec/13/hezbollah-names-cia-spies-lebanon).

"Human and Social Forces in the Spread of the IED Threat: Innovation, Diffusion and Adaptation." START/University of Maryland workshop report, 2009.

"Imperial History of the Middle East." Mapsofwar.com (http://mapsofwar.com/ind/imperial -history.html).

"Iraq War Costs US more than $2 Trillion: Study." Reuters, March 14, 2013 (http://www.reuters.com/article/2013/03/14/us-iraq-war-anniversary- idUSBRE92D0PG20130314).

"John Knowles Herr." Wikipedia; (http://en.wikipedia.org/wiki/John_ Knowles_Herr), last modified May 29, 2013.

"Karl von Clausewitz Quotes." Thinkexist.com (http://thinkexist.com/ quotation/everything _in_war_is_simple-but_the_simplest/202250.html).

"Marshall McLuhan Quotes." Brainyquote.com (http://www.brainyquote.com/quotes/authors/m/marshall_mcluhan.html).

"Paul Virilio – Quotes." The European Graduate School (http://www.egs.edu/faculty/paul-virilio/quotes/).

"Person of the Year 2011: The Protester." *Time* (http://www.time.com/time/person-of-the-year/2011/).

"Platform." dictionary.com (http://dictionary.reference.com/browse/platform), accessed June 2013.

"Silent War." *Vanity Fair*, July 2013 (http://www.vanityfair.com/ culture/2013/07/new-cyberwar-victims-american-business).

"Southampton Engineers Fly the World's first 'Printed' Aircraft." EurekAlert!, July 28, 2011 (http://www.eurekalert.org/pub_releases/ 2011-07/uos-sef072811.php).

"The FP Survey: The Internet." *Foreign Policy* (September/October 2011).

"The New Face of Airborne SIGINT: Global, Civil and in Real Time." *Jane's International Defence Review,* November 2010.

"Thucydides – Quotes." Goodreads.com (http://www.goodreads.com/author/quotes/957.Thucydides).

"U.S. Citizen Charged over 'Pentagon Bomb Plot'." *Al Jazeera* (http://www.aljazeera.com/news/americas/2011/09/20119282314291578.html), last modified September 28, 2011.

"War is the continuation of politics by other means." Brainyquote.com (http://www.brainyquote.com/quotes/quotes/k/karlvoncla173171.html).

"Weird Robots: Top Ten Creepiest Robots of All Time." *The Huffington Post*, March 18, 2010 (http://www.huffingtonpost.com/2009/11/05/weird-robots-top-10-creep_n_346642. html), modified May 25, 2011.

"Winston Churchill." Refspace (http://refspace.com/quotes/Winston_ Churchill/war).

Agrell, Wilhelm. "The Next 100 Years? Reflections on the Future of Intelligence." *Intelligence and National Security*, vol. 27, no. 1 (February) 2012.

Aid, Matthew. *The Secret Sentry: The Untold History of the National Security Agency* (New York, NY: Bloomsbury, 2009).

Aldrich, Richard. *GCHQ: The Uncensored Story of Britain's Most Secret Intelligence Agency* (New York, NY: HarperCollins, 2011).

Anderson, Chris. "Epiphanies from Chris Anderson." Interview with Benjamin Pauker, *Foreign Policy* (May/June 2013).

Andronov, A. "Kosmicheskaya Sistema Radiotekhnicheskoy Razvedki VMS SShA 'Uayt Klaud" [The US Navy's "White Cloud" Spaceborne ELINT System]. *Zarubezhnoye Voyennoye Obozreniye* (*Foreign Military Review*), no. 7, 1993. Translated by Allen Thomson.

Angerman, William S. "Coming Full Circle with Boyd's OODA Loop Ideas: An Analysis of Innovation Diffusion and Evolution." Master's Thesis, Department of Systems and Engineering Management, Graduate School of Engineering and Management, Air Force Institute of Technology, Air University, March 2004 (http://www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA425228).

Armando. "Good Artists Copy. Great Artists Steal." *In the Image*, January 19, 2013 (http://intheimage.com/blog/design/good-artists-copy-great-artist-steal).

Aronsson, Lisa, and John Louth (eds.). *Reflections on Industry's Contributions to Smart Defense*. RUSI Occasional Paper, October 2012 (http://www.rusi.org/downloads/assets/OP_201210_Industry_Contribution_to_Smart_Defence.pdf)

Arquilla, John. "Small Cells vs. Big Data." *Foreign Policy*, April 22, 2013 (http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/04/22/small_cells_vs_big_data?print=yes&hidecomments=yes&page=full).

Asia Pacific Civil–Military Centre of Excellence (APCMOE). "Strengthening Australia's Conflict and Disaster Management Overseas." (Canberra: APCMOE, 2010).

Attali, Jacques. *L'Homme Nomade* (Paris: Fayard, 2003).

Austin, Brian. "Wireless in the Boer War." *Journal of Defence Science*, vol. 6, no. 2 (May 2001).

Australian Civil–military Centre (ACMC) and Australian Council for International Development (ACID). "Same Space, Different Mandates: A Civil–military Guide to Australian Stakeholders in International Disaster and Conflict Response," Canberra, 2012.

Australian Government. "Strong and Secure: A Strategy for Australia's National Security." (Canberra, Department of the Prime Minister and Cabinet, 2013).

Ball, Desmond. *Signals Intelligence in the Post-Cold War Era: Developments in the Asia Pacific Region* (Singapore: Institute for Southeast Asian Studies, 1993).

Barnard, Anne. "Hezbollah Takes Risks by Fighting Rebels in Syria." *New York Times*, May 7, 2013.

Barzashka, Ivanka. "Are Cyber-Weapons Effective? Assessing Stuxnet's Impact on the Iranian Enrichment Program." *The RUSI Journal*, vol. 158, no. 2 (April/May 2013).

Bassett, John, and David Smart. "Cyber-Security: International Controls and Standards." RUSI Analysis, March 8, 2011 (http://www.rusi.org/ analysis/commentary/ref: C4D7644E09770A/).

Baud, Jacques. *La Guerre Asymetrique, L'Art de la Guerre* (Paris: Editions du Rocher, 2003).

Baudrillard, Jean. "The Violence of the Global." François Debrix (trans.), ctheory.net (http://www.ctheory.net/printer.aspx?id=385).

Benjamin, Medea. *Drone Warfare: Killing by Remote Control,* revised ed. (New York, NY: Verso, 2013).

Betts, Richard K. "Is Strategy an Illusion?" *International Security*, vol. 25, issue 2 (Fall 2000).

Biddle, Stephen, and Jeffrey A. Friedman. "The 2006 Lebanon Campaign and the Future of Warfare: Implications for Army and Defense Policy." Strategic Studies Institute, US Army War College (http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub882.pdf).

Biddle, Stephen. *Military Power: Explaining Victory and Defeat in Modern Battle* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006).

Bland, Lt. Col. Dean. "The Abu Ghraib Scandal: Impact on the Army Profession and the Intelligence Process." USAWC Strategy Research Project, 2005 (http://www.dtic.mil/cgi -bin/GetTRDoc?AD=ADA 4344 75), accessed April 15, 2013.

Bloom, Mia. *Dying to Kill: The Allure of Suicide Terror* (New York, NY: Columbia University Press, 2007).

Boardman, Jill, and Donald Shuey. "Combined Enterprise Regional Information Exchange System (CENTRIXS): Supporting Coalition Warfare World Wide." 2004.

Bobbitt, Philip. *Terror and Consent* (New York, NY: Knopf, 2008).

Boëne, Bernard. "How 'Unique' Should the Military Be? A Review of Representative Literature and Outline of a Synthetic Formulation." *European Journal of Sociology,* vol. 31, no. 1 (June 1990).

Bronner, Ethan. "With Longer Reach, Rockets Bolster Hamas Arsenal." *New York Times*, November 17, 2012.

Bruner, Raisa. "Huge New Hydrogen-Powered Spy Drone Takes Test Flight." The Blotter (blog), *ABC News*, June 5, 2012 (http://abcnews.go.com/Blotter/huge-hydrogen-powered-spy-drone-takes-test-flight/story?id=16502318).

Builta, Jeffrey A., and Eric N. Heller. "Reflections on 10 Years of Counterterrorism Analysis." *Studies in Intelligence,* vol. 55, no. 3 (September 2011).

Bundesministerium für Bildung und Forschung [Federal Ministry of Education and Research, Germany]. *Ideen. Innovation. Wachstum: Hightech-Strategie 2020 für Deutschland* (Berlin: BMBF, 2010).

Bundesministerium für Bildung und Forschung [Federal Ministry of Education and Research, Germany]. "Forschungsausgaben Steigen auf Historischen Rekordwert." *Pressemitteilung,* 151/2012, December 6, 2012 (http://www.bmbf.de/_media/press/Pm_1206-151.pdf).

Bundesministerium für Bildung und Forschung [Federal Ministry of Education and Research, Germany]. *Bundesbericht Forschung und Innovation 2012* (Berlin: BMBF, 2012).

Bundesministerium für Bildung und Forschung [Federal Ministry of Education and Research, Germany]. Aufstieg durch Bildung Die Qualifizierungsinitiative für Deutschland" (http://www.bmbf.de/pub/ qualifizierungsinitiative_breg.pdf).

Bundesministerium für Bildung und Forschung [Federal Ministry of Education and Research, Germany]. *Perspektive MINT: Wegweiser für MINT-Förderung und Karrieren in Mathematik, Informatik, Naturwissenschaften und Technik* (Berlin: BMBF, June 2012).

Bureau of Investigative Journalism. "Yemen: Reported US Covert Actions 2013" (http://www.thebureauinvestigates.com/2013/01/03/yemen-reported-us-covert-actions-2013/).

Burgess, Ronald L. Jr. "*Remarks by LTG Ronald L. Burgess, Jr.* Department of Defense Intelligence Information System Conference, May 2, 2011 (http://www.dia.mil/public-affairs/testimonies/2011-05-02.html).

Byman, Daniel. "Why Drones Work: The Case for Washington's Weapon of Choice." *Foreign Affairs* (July/August 2013).

Callimahos, Lambros. "Introduction to Traffic Analysis." *NSA Technical Journal*, April 1958.

Cappacio, Tony. "Pentagon Five-Year Cybersecurity Plan Seeks $23 Billion." Bloomberg, June 10, 2013 (http://www.bloomberg.com/news/2013-06-10/pentagon-five-year-cybersecurity-plan-seeks-23-billion.html).

Carmola, Kateri. *Private Security Contractors and New Wars: Risk, Law and Ethics* (Oxford: Routledge, 2010).

Carter, Ashton B., and William J. Perry. *Preventative Defense: A New Security Strategy for America* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999).

Cavas, Christopher P. "X-47 Unmanned Aircraft makes Successful Launch." *Navy Times*, May 14, 2013 (http://www.navytimes.com/ article/20130514/NEWS/305140020/X-47-Unmanned-Aircraft-Makes-Successful-Launch).

Chaliand, Gerard. *Nomadic Empires: From Mongolia to the Danube* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, c. 2004).

Cheney-Peters, Scott, and Matthew Hipple. "Print Me a Cruiser!" *Proceedings*, vol. 139, no. 4, April 2013 (http://www.usni.org/ magazines/proceedings/2013-04/print-me-cruiser).

Chesterman, Simon, and Chia Lehnardt (eds.). *From Mercenary to Market: The Rise and Regulation of Private Military Companies* (Oxford: Oxford University Press).

Chesterman, Simon. "We Can't Spy… If We Can't Buy! The Privatization of Intelligence and the Limits of Outsourcing Inherently Governmental Functions." *European Journal of International Law*, vol. 19, no. 5 (2008).

Childres, Deak, and John Taylor. "A Better Way to Fight IEDs." *Armed Forces Journal* (April 2012).

Christianson, Lt. General Claude V. "National Security and Global Logistics: Adapting to the Uncertainties of Tomorrow." *Army Sustainment* (November–December 2012).

Chuter, Andres. "Defense Contractor's Next Move?" Defense News, January 9, 2012 (http://www.defensenews.com/story.php?i=8785208&c= FEA&s=BUS).

Clayton, Mark. "From the Man who Discovered Stuxnet, Dire Warnings One Year Later." *The Christian Science Monitor*, September 22, 2011 (http://www.csmonitor.com/USA/2011/0922/From-the-man-who-discovered-Stuxnet-dire-warnings-one-year-later).

Clinton, Hillary. "America's Pacific Century." *Foreign Policy*, November 10, 2011 (http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/Americas_ pacific_century).

Cogan, Charles. "Hunters not Gatherers: Intelligence in the Twenty-First Century." *Intelligence and National Security*, vol. 19, no. 2 (Summer 2004).

Cohen, Eliot A. "Knives, Tanks, and Missiles: Israel's Security Revolution." Washington Institute for Near East Policy, June 1998.

Cohen, Roger. "The Competition Drug." *The New York Times*, March 4, 2013 (http://www.nytimes.com/2013/03/05/opinion/global/roger-cohen-adderall-the-academic-competition-drug.html?_r=0).

Coker, Christopher. *Globalisation and Insecurity in the Twenty-First Century: NATO and the Management of Risk* (Oxford: Oxford University Press).

Coker, Christopher. *Warrior Geeks: How 21st Century Technology is Changing the Way We Fight and Think About War* (London: Hurst, 2012).

Coll, Steve. *Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden, from the Soviet Invasion to September 10, 2001* (New York, NY: Penguin, 2004).

Cologne Institute for Economic Research. *MINT-Herbstreport 2012: Berufliche MINT-Qualifikationen Stärken* (Köln: CIER, November 2012) (http://www.mintzukunft schaffen.de/uploads/media/FINAL_ MINT-Herbstreport_2012.pdf).

Cotton, Sarah K., et al. *Hired Guns: Views about Armed Contractors in Operation Iraqi Freedom* (Santa Monica, CA: RAND, 2010).

Cox, James. "Canada and the Five Eyes Intelligence Community" (Calgary: Canadian Defence & Foreign Affairs Institute, 2012).

Cronin, Audrey Kurth. "Why Drones Fail: When Tactics Drive Strategy." *Foreign Affairs* (July/August 2013).

Davies, Philip. *MI6 and the Machinery of Spying: Structure and Process in Britain's Secret Intelligence* (London: Routledge, 2004).

Davutoğlu, Ahmet. *Strategic Depth: Turkey's Role in the International Arena.* Mohammed Jaber Thalji and Tariq Abdul-Jalil (trans.), Basheer Nafi' and Burhan Kuruglo (rev.); (Doha: Al Jazeera Center for Studies; Beirut: Arab Scientific Publishers; 2010).

de Pommereau, Isabelle. "How Estonians became Pioneering Cyber-defenders," *The Christian Science Monitor*, June 8, 2011; (http://www.csmonitor.com/World/ Europe/2011/0608/How-Estonians-became-pioneering-cyberdefenders**).**

Deibert, Ronald J. *Black Code: Inside the Battle for Cyberspace* (Toronto: McClelland and Stewart, 2013).

Dewey, Caitlin. "Video: New Navy Laser can Shoot Down Drones, is Headed for the Persian Gulf." *The Washington Post*, April 9, 2013 (http://www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/wp/2013/04/09/video-new-navy-laser-can-shoot-down-drones-is-headed-for-the-persian-gulf/).

Duffield, Mark. *Global Governance and the New Wars* (London: Zed Books, 2001).

Dunigan, Molly. *Victory for Hire: Private Security Companies' Impact on Military Effectiveness* (Stanford, CA: Stanford University Press).

Ehrhard, Thomas. *Air Force UAVs: The Secret History* (Washington, DC: Air Force Association, 2010).

Faddis, Charles. "Bin Ladin's Location Reveals Limits of Liaison Intelligence Relationships." *CTC Sentinel,* May 2011.

Farah, Douglas, and Stephen Braun. *Merchant of Death: Money, Guns, Planes, and the Man Who Makes War Possible* (New York, NY: Wiley, 2007).

Farrall, Leah. "How Al Qaeda Works." *Foreign Affairs* (March/April 2011).

Flint, Colin. "Structure-agency, Identity, Peace Networks, Geopolitical Codes/Visions." Exploringgepolitics.org (http://www.exploringgeo politics.org/Interview_Flint_Colin_Structure_Agency_Identity_Peace_Networks_Geopolitical_Codes_Visions_Agents_Actors_Representations_Practices_Spaces_Powers_Environmental_Geopolitics.html).

Flynn, Michael T., Rich Juergens and Thomas L. Cantrell. "Employing ISR: SOF Best Practices." *Joint Forces Quarterly*, no. 50 (2008).

Freedman, Lawrence. *The Evolution of Nuclear Strategy*, 3rd edition (London: Palgrave, 2003).

Friedman, George. "The Geopolitics of Egypt: From Eternal Stability to Turmoil," Stratfor (http://www.stratfor.com/analysis/geopolitics-egypt-eternal-stability-turmoil).

Friedman, George. *America's Secret War: Inside the Hidden Worldwide Struggle between America and its Enemies* (New York, NY: Anchor Books, 2005).

Friedman, Thomas L. *The World is Flat 3.0: A Brief History of the Twenty-First Century* (London: Picador, 2007).

Gansler, Jacques S. *Democracy's Arsenal: Creating a Twenty-First Century Defense Industry* (Cambridge and London: the MIT Press, 2011).

Gardham, Duncan. "Does MI6 Have a Licence to Kill?" *The Daily Telegraph* (UK), December 3, 2012.

Gardner, David. "Air Passengers Face Full Body X-rays." *Daily Mail*, October 8, 2009.

Gates, Robert. "A Balanced Strategy: Reprogramming the Pentagon for a New Age." *Foreign Relations* (January–February 2009).

Gibson, William. *Neuromancer* (New York, NY: Berkley Publishing Group, 1989).

Gilbert, James. *The Most Secret War: Army Signals Intelligence in Vietnam* (Ft. Belvoir, VA: Military History Office, US Army Intelligence and Security Command, 2003).

Gleik, James. *The Information: A History, A Theory, A Flood* (New York, NY: Vintage, 2012).

Google. "How Search Works" (http://www.google.com/insidesearch/ howsearchworks), accessed April 15, 2013.

Gordon, Michael, and Bernard Trainor. *The General's War: The Inside Story of the Conflict in the Gulf*, 8th ed. (Boston, MA: Back Bay Books, 1995).

Graham, Col. J.J. (trans.). Carl von Clausewitz, *On War* (London: N. Trübner, 1873).

Gray, Colin S. "War Continuity in Change, and Change in Continuity." *Parameters*, vol. 40, issue 2 (Summer 2010); (http://strategic studiesinstitute.army.mil/pubs/parameters/ articles/2010summer/gray.pdf).

Greenert, Jonathan W. "Payloads over Platforms: Charting a New Course." *Proceedings*, vol. 138, no. 7 (July 2012).

Grimmett, Richard F., and Paul K. Kerr. *Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2004–2011*. Congressional Research Service (CRS), August 24, 2012.

Gumedze, Sabelo. *Merchants of African Conflict: More than just a Pound of Flesh* (Pretoria: Institute for Security Studies, 2011).

Hamilton, Akiva. "Why Iron Dome Is a Game Changer." *RealClearWorld*, November 25, 2012 (http://www.realclearworld.com/articles/2012/11/25/why_iron_dome_is_a_game _changer_100367.html).

Hammes, T.X. "Private Contractors in Conflict Zones." *Joint Force Quarterly* no. 60 (first quarter, 2011).

Hanna, General (Ret.) Elias. "Lessons Learned from the Recent War in Lebanon." ***Military Review,*** vol. 87, no. 5 (September/October, 2007).

Hanyok, Robert J. *Spartans in Darkness: American SIGINT and the Indochina War, 1945–1975* (Ft. Meade, MD: Center for Cryptologic History, National Security Agency, 2002).

Hatcher, Renee. "NAWCWD Gets Closer to Putting Mini Weapons on Small UAVs," *Aerotech News and Review*, undated (http://secureanr. mediaspanonline.com/chinalake/CommunityNews/NAWCWD-gets-closer-to-putting-mini-weapons-on-small-UAVs), accessed June 2013.

Hayward, Keith. "The Globalization of Defense Industries." *Survival*, vol. 43, no. 2 (January 2001).

Heidenkamp, Henrik, John Louth and Trevor Taylor. "Strategic Options: Defense Businesses at a Pivotal Moment." *RUSI Journal,* vol. 158, no. 2 (April/May 2013).

Heidenkamp, Henrik, John Louth and Trevor Taylor. *The Defense Industrial Ecosystem* (London: Stephen Austin and Sons, June 2011).

Heidenkamp, Henrik. S*ustaining the UK's Defence Effort: Contractor Support to Operations Market Dynamics* (London: Stephen Austin and Sons, April 2012).

Hennessy, Peter. *Whitehall* (London: Fontana, 1990).

Herr, John K., and Edward S. Wallace. *The Story of the U.S. Cavalry* (Boston, MA: Little, Brown and Company, 1953).

Higgins, Peter J. "Civilian Augmentation of Joint Operations." *Army Logistician*, vol. 35, no. 1 (2003).

Ho, K.C., and Y.T. Chan. "Solution and Performance Analysis of Geolocation by TDOA." *IEEE Transactions on Aerospace and Electronic Systems,* vol. 29, no. 4 (October 1993).

Hoagland, Brad. "Manning the Next Unmanned Air Force: Developing RPA Pilots of the Future" (unpublished report, The Brookings Institution, June 2013).

Hoffman, Bruce. *Inside Terrorism,* revised edition (New York, NY: Columbia University Press, 2006).

Horowitz, Michael. *The Diffusion of Military Power: Causes and Consequences for International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010).

Human Security Project. "Human Security Report 2012: Sexual Violence, Education and War: Beyond the Mainstream Narrative" (Vancouver: Human Security Press, 2012).

Huston, James A. *Logistics of Liberty: American Services of Supply in the Revolutionary War and After* (London: Delaware Press, 1991).

Hutchinson, Robert. *Elizabeth's Spy Master* (London: Weidenfeld and Nicholson, 2006).

Ignatius, David. "The Limits of Intelligence Collection." *The Washington Post*, April 17, 2013.

International Crisis Group. *Drones: Myths and Realities in Pakistan*, May 2013.

International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance*, various editions.

Jackson, Brian, et. al. *Aptitude for Destruction, Organizational Learning in Terrorist Groups and Its Implications for Combating Terrorism* (Santa Monica, CA: RAND, 2005).

Jensen, Eric T. "Cyber Warfare and Precautions against the Effects of Attacks," *Texas Law Review*, June 1, 2010 (http://www.allbusiness.com/ government/government-bodies-offices/ 14878449-1.html).

Jensen, Lars Christian, and Olav Riste (eds.). *Intelligence in the Cold War* (Norwegian Institute for Defence Studies, 2001).

Jervis, Robert. *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976).

Jetton, Jeff, and Erik Stallman. "Bowling with God: Vint Cerf Talks Time Travel, Porn, and Web Addiction." *Gizmodo*, May 23, 2013 (http://gizmodo.com/bowling-with-god-vint-cerf-talks-time-travel-porn-an-493143870).

Johnson, Thomas, and M. Chris Mason. "Understanding the Taliban and Insurgency in Afghanistan." *Orbis,* vol. 51, no. 1 (Winter 2007).

Jones, Seth. *Hunting in the Shadows: The Pursuit of al Qa'ida since 9/11* (New York, NY: W.W. Norton, 2012).

Judis, John. "The Case for Abolishing the CIA." Carnegie Endowment for International Peace, December 20, 2005 (http://carnegie endowment.org/2005/12/20/case-for-abolishing-cia/lyxo).

Kahn, David. *The Codebreakers: The Comprehensive History of Secret Communication from Ancient Times to the Internet,* rev. ed. (New York, NY: Scribner, 1996).

Kaiser, David. "Pelosi and Clausewitz." History Unfolding blog, March 24, 2007 (http://historyunfolding.blogspot.com/2007/03/pelosi-and-clausewitz.html).

Kaldor, Mary. *New and Old Wars* 2nd ed. (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

Kalyvas, Stathis, and Laia Baicells. "International System and Technologies of Rebellion: How the End of the Cold War Shaped Internal Conflict." *American Political Science Review*, vol. 104, no. 3 (August 2010).

Keegan, John. *Intelligence in War: Knowledge of the Enemy from Napoleon to Al-Qaeda*, abridged edition (Random House Audio Publishing Group, 2003).

Kilkullen, David. *The Accidental Guerilla* (Oxford University Press, 2009).

Kinsey, Christopher, and Malcolm Patterson (eds.). *Contractors & War: Transformation of the US Expeditionary Operations* (Stanford: Stanford University Press, 2012).

Kinsey, Christopher. "The Transformation of War: The Rise of Private Contractors." *Emirates Occasional Papers*, no. 72 (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009).

Kinsey, Christopher. *Corporate Soldiers and International Security: The Rise of Private Military Companies* (Oxford: Routledge, 2006).

Kinsey, Christopher. *Private Contractors and the Reconstruction of Iraq: Transforming Military Logistics* (Oxford: Routledge, 2009).

Krahmann, Elke. *States, Citizens and the Privatisation of Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

Kransdorff, Arnold. *Corporate Amnesia: Keeping Know How in the Company* (Oxford: Butterworth Heinemann, 1998).

Krepinevich, Andrew F., Simon Chin, and Todd Harrison. "Strategy in Austerity." Center for Strategic and Budgetary Assessments, June 21, 2012 (http://www.csbaonline.org/publications/2012/06/strategy-in-austerity/).

Kurzweil, Ray. "The Law of Accelerating Returns." KurzweilAI.net, March 7, 2001 (http://www.kurzweilai.net/the-law-of-accelerating-returns).

Lahneman, William J. "Is a Revolution in Intelligence Affairs Occurring?" *International Journal of Intelligence and Counter-Intelligence* vol. 20, 2007.

Laurens, Henry. "1967: A War of Miscalculation and Misjudgment." *Le Monde Diplomatique*, English edition (http://mondediplo.com/2007/ 06/09warofmiscalculation).

Levinson, Jonathan. "Rubber Match: A Third Lebanon War." *Small Wars and Insurgencies*, vol. 23, no. 2 (May 2012).

Liang, Qiao, and Wang Xiangsui. *Unrestricted Warfare: China's Master Plan to Destroy America* (Panama City: Pan American Publishing Company, 2002).

Liddy, Maj. Lynda. "The Strategic Corporal: Some Requirements in Training and Education." *Australian Army Journal*, vol. 2, no. 2 (Autumn 2005).

Lindley-French, Julian, and Yves Boyer (eds.). *The Oxford Handbook of War* (Oxford: Oxford University Press, 2012).

Lobban, Iain. Speech to the International Institute of Strategic Studies, October 12, 2010 (http://www.gchq.gov.uk/Press/Pages/IISS-CyberSpeech.aspx).

Lockheed Martin. "THAAD," undated (http://www.lockheedmartin.com/ us/products/thaad.html).

Long, Austin. *From Cold War to Long War: Lessons from Six Decades of RAND Deterrence Research* (Santa Monica, CA: RAND, 2008).

Long, Austin. *On "Other" War: Lessons from Five Decades of RAND Counterinsurgency Research* (Santa Monica, CA: RAND, 2006).

Luff, Peter. "Defence, Industries and Society Conference." Royal United Services Institute (RUSI), London, June 28, 2012.

Mack, Andrew. "Why Big Nations Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict." *World Politics,* vol. 27, no. 2 (January 1975).

Major, Claudia, Christian Mölling and Tomas Valasek. "Smart but too Cautious: How NATO can Improve its Fight against Austerity." CER Policy Brief, May 2012 (http://www.cer.org.uk/sites/default/files/ publications/attachments/pdf/2012/pb_nato_21may12_2-5150.pdf).

Maksel, Rebecca. "The Billy Mitchell Court-Marshall." *Air & Space*, July 2009 (http://www.airspacemag.com/history-of-flight/The-Billy-Mitchell-Court-Martial.html).

Mazo, Jeffrey. "Climate Conflict: How Global Warming Threatens Security and What to do about it." International Institute for Strategic Studies, 2010.

Mazzetti, Mark, Charlie Savage and Scott Shane. "How a U.S. Citizen Came to Be in America's Cross Hairs." *New York Times*, March 9, 2013.

Mazzetti, Mark. "How a Single Spy Helped Turn Pakistan against the United States." *New York Times Magazine*, April 9, 2013.

Mazzetti, Mark. *The Way of the Knife: The CIA, a Secret Army, and a War at the Ends of the Earth* (New York, NY: Penguin, 2013).

McCants, William. "Al Qaeda's Challenge." *Foreign Affairs* (September/October 2011).

McIvor, Anthony D. (ed.). *Rethinking the Principles of War* (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2005).

Mendelsohn, Barak. *Combating Jihadism: American Hegemony and International Cooperation in the War on Terrorism* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2009).

Merriman, John. *The Dynamite Club: How a Bombing in Fin de Siecle Paris Ignited the Age of Modern Terror* (New York, NY: Houghton Mifflin, 2009).

Miller, Greg. "CIA Spied on bin Laden from Safe House." *Washington Post*, May 5, 2011.

Miller, Greg. "Strike on Aulaqi Demonstrates Collaboration between CIA and Military." *Washington Post*, September 30, 2011.

Miller, Greg. "Under Obama, an Emerging Global Apparatus for Drone Killing." *Washington Post*, December 27, 2011.

Mills, C., et al. "The Crisis in Mali: Current Military Action and Upholding Humanitarian Law." House of Commons Briefing Paper SN06531, House of Commons Library, February 5, 2013.

Mint Zukunft Schaffen (http://www.mintzukunftschaffen.de/ index.php?id=1).

Mintzberg, H., et al. *The Strategy Process: Concepts, Context, Cases* (Upper Saddle River: Prentice Hall, 2002).

Mölling, Christian. "Pooling and Sharing in the EU and NATO." *SWP Comments*, June 2012 (http://www.swp-berlin.org/fileadmin/ contents/products/comments/ 2012C18_mlg.pdf).

Moore, David, et al. *Learning from Past Defence Logistics Experience: Is What is Past Prologue?* (London: The Royal United Service Institute, 2000).

Moynihan, Daniel Patrick. *Secrecy: The American Experience* (New Haven, CT: Yale University Press, 1998).

Mulrine, Anna. "Afghanistan War: Why IEDs are Taking a Mounting Toll." *Christian Science Monitor*, December 7, 2010.

Murray, Peter. "German Military Laser Destroys Targets Over 1KM Away." *SingularityHub*, January 7, 2013 (http://singularityhub.com/ 2013/01/07/german-military-laser-destroys-targets-over-1km-away).

Naím, Moisés. *The End of Power: From Boardrooms to Battlefields and Churches to States — Why Being In Charge Isn't What It Used to Be* (New York NY: Basic Books, 2013).

Norland, Rod. "Attacker in Afghanistan Hid Bomb in His Body." *New York Times*, June 8, 2013.

Nye, Joseph S. Jr. *The Future of Power* (New York, NY: Public Affairs, 2011).

O'Connell, Dominic, and Oliver Shah. "BAE Repels Revolt with Saudi Cash." *The Sunday Times,* October 14, 2012 (http://www.thesundaytimes.co.uk/sto/business/Industry/article1147372.ece).

Omand, David. *Securing the State* (New York, NY: Columbia University Press, 2010).

Omand, Sir David, Jamie Bartlett and Carl Miller. "Introducing Social Media Intelligence (SOCMINT)." *Intelligence and National Security*, vol. 27, no. 6, December 2012.

Owens, Bill. *Lifting the Fog Of War* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2001).

Pape, Robert, and James Feldman. *Cutting the Fuse: The Explosion of Global Suicide Terrorism and How to Stop It* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2010).

Pasternak, Charles. *What Makes Us Human?* (Oxford: Oneworld Publications, 2007).

Pastore, Rose. "These Self-Assembling Nanoflowers are as Beautiful as They are Tiny." *Popular Science*, May 22, 2013 (http://www.popsci.com/ science/article/2013-05/these-self-assembling-nanoflowers-are-as-beautiful-as-they-are-tiny?src=SOC&dom=tw).

Patterson, Malcolm. *Privatising Peace: A Corporate Adjunct to United Nations Peacekeeping and Humanitarian Operations* (Palgrave Macmillan: Basingstoke, 2009).

Perolo-Freeman, Sam, and Elisabeth Sköns. *The Private Military Services Industry* (Stockholm: SIPRI, 2008).

Pew Center on Global Climate Change. "National Security Implications of Climate Change." August 2009.

Pew, Glenn. "Navy Carrier and Liquid Hydrogen Drone Milestones." AVweb, May 15, 2013 (http://www.avweb.com/avwebflash/news/x47b_carrier_first_fuel_cell_ion_tiger_flight_drone_208707-1.html).

Poisel, Richard A. *Introduction to Communication Electronic Warfare Systems,* 2nd ed. (Boston, MA: Artech House, 2008).

Priest, Dana, and William M. Arkin. *Top Secret America: The Rise of the New American Security State* (New York, NY: Little, Brown & Co., 2011).

Pyadushkin, Maxim, et al. "Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation" (Geneva: Small Arms Survey, 2003).

Randerson, James. "One Big Bang, or were there Many?" *The Guardian,* May 5, 2006 (http://www.guardian.co.uk/science/2006/ may/05/spaceexploration.universe).

Reid, Tim. "Former CIA Agent's Hunt for Bin Laden in Pakistani Badlands." *The Times* (UK), September 9, 2009.

Republic of France, Ministry of Defense. "Mali: lancement de l'opération Serval." January 12, 2013 (http://www.defense.gouv.fr/operations/ actualites/mali-lancement-de-l-operation-serval).

Sarkesian, Sam C., John Allen Williams and Stephen J. Cimbala. *US National Security: Policymakers, Processes and Politics* (London: Lynne Rienner, 2008).

Schwirtz, Michael. "Russia Denounces US Sentencing of Arms Dealer." *New York Times*, April 6, 2012.

Scott, Len, and R. Gerald Hughes. "Intelligence in the Twenty-First Century: Change and Continuity or Crisis and Transformation?" *Intelligence and National Security*, vol. 24, no. 1 (February 2009).

Seal, Bob. "In Defense of the Horse: Major General John K. Herr, Chief of Cavalry." The Long Riders Guild Academic Foundation, May 7, 2009 (http://www.lrgaf.org/ military/john-herr.htm#_ftn20).

Shane, Scott. "Debate Aside, Number of Drone Strikes Drops Sharply." *New York Times*, May 21, 2013.

Shane, Scott. "Inside a 9/11 Mastermind's Interrogation." *New York Times,* June 22, 2008.

Shanker, Thom, and Robert Worth. "Yemen Seizes Sailboat Filled With Weapons, and US Points to Iran." *New York Times*, January 28, 2013.

Shorrock, Tim. "The Corporate Takeover of US Intelligence." Salon, June 1, 2007 (http://www.salon.com/2007/06/01/intel_contractors).

Shorrock, Tim. *Spies for Hire: The Secret World of Intelligence Contracting* (New York, NY: Simon and Schuster, 2008).

Singer, Peter W. *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry* (Ithaca: Cornell University Press, 2003).

Singer, Peter W. *Wired for War: The Robotics Revolution and Conflict in the 21st Century* (New York, NY: Penguin, 2009).

Smith, Ms. "The Future of Drone Surveillance: Swarms of Cyborg Insect Drones." Privacy and Security Fanatic (blog), *Network World*, June 18, 2012 (http://www.network world.com/community/blog/future-drone-surveillance-swarms-cyborg-insect-drones).

Smith, Rupert. *The Utility of Force: The Art of War in the Modern Age* (New York, NY: Random House, 2006).

Smucker, Phillip. "The Intrigue behind the Drone Strike." *Christian Science Monitor*, November 12, 2002.

Stifterverband für die Deutsche Wirtschaft. "FuE in der Wirtschaft: Vorläufige Ergebnisse der FuE-Erhebung 2011." *Pressemitteilung* 151/2012, December 6, 2012 (http://www.stifterverband.info/presse/pressemitteilungen/2012_12_06_forschung_und_entwicklung/fue_erhebung_2011.pdf).

Stoessinger, John G. *Why Nations Go to War*, 11th ed. (Stamford, CT: Cengage/Wadsworth Publishing, 2010).

Stulberg, Adam. "Managing the Unmanned Revolution in the U.S. Air Force." *Orbis* (Spring 2007).

Szepesy, James E. "The Strategic Corporal and the Emerging Battlefield: The Nexus between the USMC's Three Block War Concept and Network Centric Warfare." MA thesis, March 2005 (www.carlisle.army.mil/DIME/documents/Szepesy[1].pdf).

Taber, Robert. *War of the Flea: The Classic Study of Guerilla Warfare* (reprint edition); (Washington, DC: Potomac Books, 2002).

Taleb, Nassim Nicholas. *The Black Swan* (New York, NY: Random House, 2007).

Taylor, Trevor. "Review Article: Private Security Companies in Iraq and Beyond." *International Affairs*, vol. 87, no. 2 (March 2011).

Taylor, Trevor. "The Limited Capacity of Management to Rescue UK Defence Policy: A Review and a Word of Caution." *International Affairs*, vol. 88, no. 2 (2012).

TealGroup. "Worldwide UAV Market Will Total $89 Billion in 10 Years." *Defence Talk*, April 13, 2012 (http://www.defencetalk.com/ worldwide-uav-market-will-total-89-billion-in-10-years-41581/).

The White House. "Remarks by the President in Address to the Nation on Libya." July 3, 2013 (http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/03/28/remarks-president-address-nation-libya).

The White House. Memorandum for the Assistant to the President of National Security Affairs. "Subject: Contract Support for RVNAF, 16 November 1972." Declassified Documents Reference System (DDRS).

Tilly, Charles (ed.). *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975).

Toffler, Alvin. *The Third Wave* (New York, NY: Bantam, 1984).

Transparency International. "Corruption Perception Index 2012" (http://www.transparency.org/cpi2012/results).

Transparency International. "Defense and Security Corruption" (http://www.transparency.org.uk/our-work/defence-a-security-corruption).

Transparency International. "Defense Companies Anti-Corruption Index" (http://www.ti-defence.org/publications).

Treverton, Gregory F. *Covert Action: The CIA and American Intervention in the Postwar World* (New York, NY: Basic Books, 1987).

Treverton, Gregory F. *Reshaping National Intelligence for an Age of Information* (Rand/Cambridge University Press, 2001).

Truscott, Jr., Lucian K. *The Twilight of the U.S. Cavalry, Life in the Old Army, 1917–1942* (Lawrence, KS: University of Press of Kansas, 1989).

Tzu, Sun. *The Art of War*, goodreads.com (http://www.goodreads.com/ quotes/17976-if-you-know-the-enemy-and-know-yourself-you-need).

United Kingdom Foreign and Commonwealth Office (FCO). File 7/3043. Latin America, 1976, Confidential. The National Archives.

United Kingdom Foreign and Commonwealth Office (FCO). *Private Military Companies: Options for Regulation* (London: The Stationary Office, February 2002).

United Kingdom Ministry of Defence (MoD). "Contractor Support to Operations Tiger Team Final Report." 2010.

United Kingdom Ministry of Defence (MoD). *National Security Through Technology: Technology, Equipment and Support for UK Defense and Security* (London: The Stationery Office, February 2012).

United Kingdom Ministry of Defence (MoD). *National Security Through Technology: Technology, Equipment and Support for UK Defense and Security* (London: The Stationery Office, February 2012).

United Kingdom Ministry of Defence (MoD). "Policy Paper No. 1: Defence Diplomacy." 2000.

United Kingdom, HM Government. "A Strong Britain in an Age of Uncertainty: The National Security Strategy." October 18, 2010 (www.number10.gov.uk/news/latest-news/2010/10/national-security-strategy-55815).

United Kingdom, HM Government. "A Strong Britain in an Age of Uncertainty: The National Security Strategy." Stationery Office, 2010.

United Kingdom, HM Government. "Cyber Security Strategy of the United Kingdom: Safety, Security and Resilience in Cyber Space." Cabinet Office, June 25, 2009.

United Kingdom, HM Government. "Securing Britain in an Age of Uncertainty: The Strategic Defence and Security Review." The Stationery Office, 2010.

United Kingdom, HM Government. "The UK Cyber Security Strategy: Protecting and Promoting the UK in a Digital Age." Cabinet Office, November 2011.

United States Commission on Wartime Contracting in Iraq and Afghanistan. "At What Risk?" Second Interim Report to Congress, February 2011.

United States Department of Defense (DoD). "Elements: Terminal High Altitude Area Defense (THAAD)." Missile Defense Agency, undated (http://www.mda.mil/system/thaad.html).

United States Department of Defense (DoD). "Contingency Contracting: A Framework for Reform." Office of Inspector General, Report No. D-2010-059, May 14, 2010.

United States Department of Defense (DoD). "Elements: PATRIOT Advanced Capability-3 (PAC-3)." Missile Defense Agency, undated (http://www.mda.mil/system/pac_3.html).

United States Department of Defense (DoD). Paper on Civilian Employees, "Subject: Civilian Employees in Support of RVNAF – South Vietnam, 21 November 1972." Declassified Documents Reference System (DDRS).

United States Department of Defense (DoD). *Quadrennial Defense Review*, February 2010.

United States Department of Defense. "Joint Concept for Logistics." 2010.

United States General Accounting Office (GAO). "Contingency Operations: Opportunities to Improve the Logistics Civil Augmentation Program." GAO/NSIAD-97-63, 1997.

United States Government Accountability Office. "Iraq and Afghanistan: Defense, State, and USAID Face Continued Challenges in Tracking Contracts, Assistance Instruments, and Associated Personnel." GAO Report 11-1, October 2010.

United States Government. *Guide to the Analysis of Insurgency,* 2012.

United States Joint Chiefs of Staff. "Gen. Dempsey's Remarks at Kansas State University's Landon Lecture Series." General Martin E. Dempsey, October 1, 2012 (http://www.jcs.mil/speech.aspx?id= 1731).

United States Joint Chiefs of Staff. *Dictionary of Military and Associated Terms*, (US Department of Defense, 2005).

United States National Intelligence Council. *Global Trends 2030: Alternative Worlds,* December 2012, executive summary (http://www.dni.gov/nic.globaltrends).

United States National Security Agency. "British–U.S. Communications Intelligence Agreement and Outline." March 5, 1946 (http://www.nsa.gov/public_info/declass/ukusa.shtml).

United States Senate. "The BCCI Affair." A Report to the Committee on Foreign Relations United States Senate, December 1992.

United States Central Intelligence Agency (CIA). "The Intelligence Cycle" (https://www.cia.gov/kids-page/6-12th-grade/who-we-are-what-we-do/the-intelligence-cycle.html).

United States Department of Defense (DoD). "Dictionary of Military Terms" (http://www.dtic.mil/doctrine/dod_dictionary/).

Uttley, Matthew. *Contractors and Deployed Military Operations: United Kingdom Policy and Doctrine* (Carlisle: Strategic Studies Institute, 2005).

van Creveld, Martin. "The Transformation of War Revisited." *Small Wars and Insurgencies*, vol. 13, no. 2 (2002).

van Creveld, Martin. *On Future War* (London: Brassey's, 1991).

Voelz, Glenn. "Contractors and Intelligence: The Private Sector in the Intelligence Community." *International Journal of Intelligence and Counter-Intelligence*, vol. 22, no. 4 (September 2009).

von Moltke, Helmuth the Elder. "No Battle Plan Survives Contact with the Enemy," Quoteland.com (http://forum.quoteland.com/eve/forums/a/tpc/f/99191541/m/ 94619393 66).

Wark, Wesley K. (ed.). *Espionage: Past, Present Future?* (London, Frank Cass, 1994).

Wark, Wesley K. (ed.). *Twenty-First Century Intelligence* (London: Routledge, 2005).

Wark, Wesley K. "Cyber-Aggression and its Discontents." *Global Brief*, no. 11 (Fall 2012) (http://www.globalbrief.ca).

Wark, Wesley K. "The Intelligence Revolution and the Future." *Queen's Quarterly*, vol. 100, no. 2 (Summer 1993).

Wark, Wesley K. *The Ultimate Enemy: British Intelligence and Nazi Germany* (Cornell University Press, 1985, 2011).

Warner, Michael. "Reflections on Technology and Intelligence Systems." *Intelligence and National Security*, vol. 27, no. 1 (February 2012).

Warrick, Joby. *The Triple Agent: The al-Qaeda Mole who Infiltrated the CIA* (New York, NY: Vintage, 2012).

Weiner, Mark S. "The Call of the Clan, Why Ancient Kinship and Tribal Affiliation still matter in a World of Global Geopolitics." *Foreign Policy*, May 15, 2013 (http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/ 05/15/the_call_of_the_clan).

Weisman, Jonathan. "Momentum Builds against N.S.A. Surveillance." *The New York Times*, July 28, 2013.

Whitlock, Craig. "Jordan's Spy Agency: Holding Cell for the CIA." *Washington Post*, December 1, 2007.

Williams, Dan. "Iron Dome Gaza Rocket Shootdowns Cost Israel $25–30 Million." *The Huffington Post*, November 22, 2012 (http://www.huffingtonpost.com/2012/11/22/iron -dome-cost_n_217 4987.html).

Winder, Simon. *The Man Who Saved Britain: A Personal Journey into the Disturbing World of James Bond* (London: Picador, 2006).

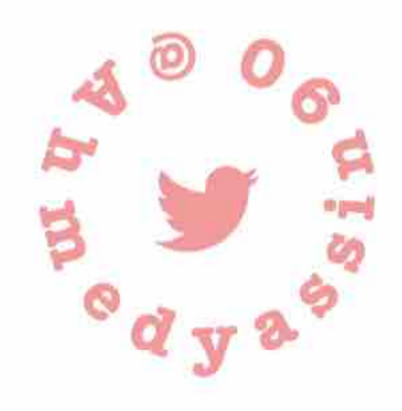
Woolsey, James R. "Intelligence Quotient: The Mission of the CIA in a New World." *Harvard International Review* (1994).

X (George F. Kennan). "The Sources of Soviet Conduct." *Foreign Affairs*, vol. 25, no. 4 (July 1947); (http://www.foreignaffairs.com/ articles/23331/x/the-sources-of-soviet-conduct).

Young, Chris. "Military Intelligence Redefined: Big Data in the Battlefield." Techonomy (blog), *Forbes*, March 12, 2012 (http://www.forbes.com/sites/techonomy/2012/03/12/ military-intelligence-redefined-big-data-in-the-battlefield/).

Zisk, Kimberly Marten. *Weapons, Culture, and Self-Interest: Soviet Defense Managers in the New Russia* (New York, NY: Columbia University Press, 1998).

Zorpette, Glen. "Countering IEDs." *IEEE Spectrum,* August 2008.


@Ahmedyassin90


الحروب
المستقبلية
في القرن الحادي والعشرين
تصوير
أحمد ياسين
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية